سجن صيدنايا سيِّء الصيت



ربما هذه الصورة تُعتبر "صورة لمكان قليل السوء" قياساً بأماكن أسوأ بكثير ويستحيل الحصول على صور لها في هذا المكان الضخم المُرعب

ملف ضخم مُتكوِّن من ثلاثة ملفات هامة جداً لمنظمة العفو الدولية ولجمعية أصدقاء معتقلي صيدنايا بالإضافة لمتفرقات خاصة بهذا المسلخ الإجرامي الأسديّ



إعداد فينيق ترجمة

https://ateismoespanarab.blogspot.com

18.03.2022

بالأسماء.. 22 معتقلًا قضوا تحت التعذيب في سجن صيدنايا

حصلت عنب بلدي على قائمة بأسماء 22 شخصًا قضوا تحت التعذيب في سجن صيدنايا التابع لقوات الأسد في ريف دمشق، إضافة إلى أسماء 36 معتقلًا بينهم 29 مازالوا في صيدنايا و7 تم نقلهم إلى جهة غير معلومة.

وقال الناشط الحقوقي جهاد الأسود أنه حصل على أسماء المعتقلين والشهداء عن طريق موقوف تم نقله قبل أيام من صيدنايا إلى سجن حماة المركزي.

وأضاف الأسود في حديثٍ إلى عنب بلدي "هذه الأسماء التي وصلتنا توفيت تحت التعذيب في فترات متعددة، واستطعنا توثيقها عن طريق تسريبات حصلنا عليها عن طريق أحد الموقوفين مؤخرًا".

وأكد أن "هناك الكثير من الشهداء الذين قضوا تحت التعذيب في معتقلات الأسد، لم نستطع من توثيقهم حتى الآن، بسبب التعتيم الإعلامي وتخوف الأهالي من البوح بذلك خشية الملاحقة الأمنية".

وضمت القائمة شبانًا من محافظات سورية عدة أبرزها ريف دمشق ودرعا واللاذقية وحمص وحماة، فيما يبقى مصير آلاف المعتقلين داخل صيدنايا وغيرها من المعتقلات مجهولًا حتى هذه اللحظة.

يشار إلى أن 7000 سوريًا قضوا تحت التعذيب في معتقلات الأسد خلال الأعوام الأربعة الماضية، بحسب الشبكة السورية لحقوق الإنسان، إلا أن هذه الإحصائية تبقى غير دقيقة في ظل التكتم الإعلامي وصعوبة توثيق معظم الحالات خلال الأحداث الراهنة.

أسماء الشهداء:

تاريخ النشر: 24 - 2 - 2014

قائمة بأسماء شبان قضوا تحت التعذيب في سجن صيدنايا

ياسر أحمد الكفري - حماة-
أيوب كسار العقلة - درعا-
مصطفى دياب الضاحي - درعا-
قاسم ربيع العماري - درعا-
بيرم خالد باش - حلب-
أحمد يوسف دندل - حلب-
علي عبد الله سعديه- اللاذقية-
مصطفى مالك فتاحي-اللاذقية-
غسان محمد جمعة - الزبداني-
عمر محمد الحسين - دير الزور -
محمد عبدو اسماعيل - ادلب -
عبد الله خالد النطيح - حمص-
سمير سليمان حموش - اللاذقية-
ميسر ذيادة - دمشق - داريا-
حمدو العمر - اللاذقية القسطل-
مصطفى النجار - ادلب-
محمد يوسف الضبعان - ادلب-
محمد باسل رشيد منصور - الرستن-
معاذ عبد الله عيد المبلاد - دمشق- زملكا-
محمد نور نصوح القج - حمص-
رياض جنح - داريا-
سامر وهبة - حرستا-

ملاحظة : الشهداء قضوا في تواريخ متعددة وليس دفعة واحدة



ثلاث دقائق .. رحلة الانتظار إلى سجن صيدنايا

أماني رياض – عنب بلدي

يعاني حامل ورقة الزيارة لسجن صيدنايا الأمرين للحصول عليها موقعة ومختومة، لتؤهله رؤية معتقل انقطعت أخباره منذ شهور.

تبدأ المعاناة في القضاء العسكري، حيث تمر هذه الورقة على مساعد النائب العام، ومنه إلى أحد القضاة لتختم وتوقع بحال توافرت الشروط المفروضة في حاملها الذي يجب أن يكون أحد أقرباء المعتقل (أب، أم، أخ، أخت، زوجة، أولاد) حصرًا، كما يشترط ألا يزيد عدد الزوار عن أربعة أشخاص.

تستغرق تلك العملية بضع ساعات، وتتزايد بعدها المعاناة في الشرطة العسكرية، حيث يمنع وصول أي وسيلة نقل إلى هناك. تقول أم عبدو البالغة من العمر خمسين عامًا أن زيارة زوجها المعتقل منذ ما يزيد عن عام ونصف تتطلب أن «أمشي كيلومترًا تقريبًا لأصل إلى الشرطة العسكرية، يأخذ المساعد الورقة مني حسب مزاجه، عند الثامنة والنصف، أو عند التاسعة، ولربما عند العاشرة ليوقعها من الضابط المسؤول الذي يحدد وقت زيارتي».

ينتظر حاملو الأوراق بعدها في الشارع متحدين الظروف المناخية باختلافها، يمضون ساعات الانتظار متوجسين من القصف المحيط والاشتباكات حول المكان، والشظايا التي تتطاير لتطالهم أحيانًا. يتوسل بعضهم للعساكر بالإسراع بإحضار الموافقة، فكلما طال انتظارهم كلما طال احتمال تعرضهم للخطر، فقد شهد هذا المكان قبلهم سقوط عدة جرحى وقتلى، ولكن لا حياة لمن تنادي، فلا مسؤولو القضاء العسكري يؤمنون مكانًا أأمن ولا يسرّعون الموافقات، ولا يتراجع المتقدمون لأخذها، فرؤية الأحبة تستحق التضحيات.

تمر ساعات الانتظار الخمس أو الست ليأتي المساعد بالطلبات، رافضًا نصفها وموافقًا على بعضها، وتخفق محاولات البعض في الحصول على الموافقة بحجة أن السجين ليس موجودًا في هذا السجن.

يلي ذلك انتظار أطول يدوم أيامًا أو شهورًا حتى يحين موعد الزيارة الذي يتطلب عودة مرة أخرى إلى الشرطة العسكرية للحصول على توقيع أخير يستغرق قرابة الساعة، يليه التوجه إلى صيدنايا. طريق طويل يمر الوقت خلاله بطيئًا ثقيلًا على حواجز النظام، فتكاد تنقطع الأنفاس خوفًا من فوات موعد الزيارة، وخاصة بالنسبة للقادمين من محافظات أخرى.

تقول منى التي تذهب لزيارة زوجها هناك، أنها تنزل من الحافلة التي تستقلها قبل باب السجن الرئيسي ببضعة أمتار حتى لا تكون عرضة للموت رشقًا بالرصاص من قبل حراس السجن، «يأخذ الحراس الهوية الشخصية وبطاقة الزيارة ثم نذهب إلى غرفة التفتيش مع كل ما نحمله من ثياب».

بعد التفتيش تنتظر منى نصف ساعة لوصول الباص الذي سينقلها إلى قاعة الانتظار، حيث ينادى للزائر باسم السجين. ويؤتى بالسجين مطأطئًا ويرافقه سجانان، واحد عن يمينه والآخر عن شماله، لا يكاد يرفع رأسه حتى يضربانه ضربًا مبرحًا.

يقول زياد ذو الـ 18 عامًا أن شبكتين من القضبان الحديدية تفصل بينه وبين أخيه، لتختفي ملامحه وراءهما، وبين الشبكتين ممر عرضه متر تقريبًا يقطعه السجانان جيئة وذهابًا، لتقاطع نظراتهم أحاديث الأخوين.

بعد كل هذا الانتظار على أبواب عديدة، تحدد الزيارة بثلاث دقائق، تتضمن سؤالًا عن صحة السجين جوابه دومًا أنه بخير ومرتاح، فهنا «الغلطة بكفرة» وأي جواب غير هذا يعرض السجين للضرب أمام أهله وبعد رحيلهم، كما قد يحرم السجين من الزيارات لأشهر إن تخلل الدقائق الثلاث تلميحات أو تمتمات غير واضحة.

ولسوء الوضع الذي يعانيه السجناء هناك، طلب أحدهم من أخيه، محمد الحمصي، أن لا يسمح لبقية أفراد العائلة بزيارته كي لا يروه في وضع صحي متدهور.

تنتهي الدقائق الثلاث ويعود الجميع إلى قاعة الانتظار التي تكاد تغرقها الدموع، وعلامات الدهشة تبدو جلية على وجوه الجميع، فمعظم السجناء باتوا من شدة سوء الأوضاع داخل السجن «جلدة وعظمة» حسب وصف أم عبدو.

يغادر الزوار القاعة تاركين ما سمح بإدخاله من أمتعة لمعتقليهم، ومبلغ من المال لا يتجاوز الخمسة آلاف ليرة سورية، وفقًا لقوانين السجن والتي تسمح للسجناء باستخدام هذا المبلغ لشراء المنظفات فقط.

تنتهي رحلة انتظار الزيارة مع الخروج من باب سجن صيدنايا، ويعود الأهل لانتظار الفرج والافراج عن معتقليهم، وقد تضاعفت في قلوبهم اللوعة بعد ما رأوا من أحوال أحبتهم.

بؤس «النظريّة» وازدهار مسلخ صيدنايا

حازم صاغية – الحياة

إبّان احتدام المعركة الانتخابيّة بين دونالد ترامب وهيلاري كلينتون، ركّز الممانعون العرب نيرانهم على كلينتون. كان أكثر ما يهمّهم أنّ المرشّحة الديموقراطيّة قد تتدخّل في سوريّة وقد تطيح بشّار الأسد وسيطرته المؤسَّسة على السجون والزنازين. تاريخ وزيرة الخارجيّة الأميركيّة السابقة، بوصفها من «صقور» إدارة أوباما والحزب الديموقراطيّ، كان يضاعف عداءهم لها وخوفهم منها.

نقد ترامب المعلن لإيران، ولنظام سيطرتها الإقليميّ، كان يُقلقهم قليلاً. لكنّ «تأمّلاتهم» عن المرشّح الجمهوريّ الذي حظي بالرئاسة لاحقاً ظلّت ثانويّة في الأهميّة كما في التركيز: فأوّلاً، كان الخوف من فوز هيلاري هو الطاغي، فيما بدا من المشكوك فيه كثيراً أن يفوز منافسها. وثانياً، كان الكلام عن ترامب سريعاً ما يتجاوزه ليذهب في منحى «نظريّ» بحت: ذاك أنّ ترامب من عوارض الرأسماليّة المأزومة، أو من علامات الاستعداد الفاشيّ في الرأسماليّة، أو هو الوجه الخفيّ – إنّما الحقيقيّ! – لأميركا. وأخيراً، كان الممانعون يجدون ضمناً ما يطمئنهم في صداقة ترامب لبوتين: ذاك أنّ الروسيّ الهادئ لا بدّ أن يروّض الأميركيّ الهائج، وصديق صديقي قد يغدو صديقي.

هيلاري كانت الكابوس الفعليّ. ترامب كان همّاً نظريّاً. والتناول النظريّ هذا كان يشبه تكبير الحجر من أجل الاستنكاف عن الضرب فيه. فالأحجار الحقيقيّة لا تُضرب إلاّ على المرشّحة كلينتون.

إذاً، الاهتمام بما تراءى تدخّلاً في سوريّة فاق في أهميّته كلّ المخاوف المنسوبة إلى ترامب: العنصريّة والجنسويّة والاحتيال والتسبّب بنزاعات وربّما حروب و «تلفزيون الواقع» والتخلّف على أنواعه، ناهيك عن تمثيل قطاع من الرأسماليّة، عقاريّ وسياحيّ، لا يُعتدّ بإنتاجيّته.

لكنْ حين فاز ترامب وحلّ في البيت الأبيض، وخصوصاً بعد فرض إدارته عقوبات على إيران، ساد خطّ جديد في النقد الممانع. وهو سيتصاعد حتماً مع احتمال تصنيف «الحرس الثوريّ» منظّمة إرهابيّة. هكذا، للمرّة الأولى، بات الرجل خطراً فعليّاً، بل هو الخطر الفعليّ. فهيلاري كلينتون انهزمت فيما الروسيّ الصامت لا يبدو صالحاً للاستخدام في ترويض الأميركيّ الصاخب.

النقد «النظريّ» لم يختف بالطبع، إلاّ أنّه عثر على لحمه وشحمه: تهديد إيران وإمكان تغيير توازن القوى في سوريّة والعراق. في هذا الإطار بات يُستشهد بالمآخذ التي تؤخذ عليه، لا لأنّها خطيرة بذاتها، بل لأنّها تتجانس مع موقفه السلبيّ من... إيران. المعادلة الفعليّة أصبحت: من يعادي إيران ونظامها الإقليميّ، لا بدّ أن يكون عنصريّاً إلخ...، أو: إنّ عنصريّته وباقي صفاته تمهيد مبكر لمعاداته إيران. في المقابل: لو لم يُعادِ ترامب إيران، لأمكن هضم كلّ المآخذ النظريّة عليه، أو تسجيلها من دون اشتقاق أيّ خلاصة سياسيّة تترتّب على ذلك. والسابقة المعروفة هنا

هي علاقة الممانعين بالرئيس الروسيّ: لا بأس بأن يقف الرجل مع إسرائيل ما دام واقفاً معنا في سوريّة.

ذاك أنّ القول إنّ ترامب عنصريّ يبقى بذاته قولاً فاتراً، وإلى حدّ ما حيادياً، كالقول إنّ المياه باردة، أو إنّ حرارة الشمس قويّة. أمّا حدود النقديّة فلا تتعدّى الانزعاج من برودة الماء أو سخونة الشمس بوصفهما أكثر ممّا تحتمله الأجساد في زمن لا يتعدّى الربع ساعة. لكنّ التأويل «النظريّ» نفسه يغدو تعبويّاً ونضاليّاً وذا مهمّات مباشرة حين يتّضح الموقف السلبيّ من إيران ومن سياستها السوريّة.

إيران وسوريّة الأسد هما فعلاً «بوصلة» الممانعين. دع عنك، إذاً، ماركس وهابرماس، تشومسكي وجيجك. دع عنك فلسطين وإسرائيل والعنصريّة والجنسويّة ومكافحة التخلّف والتكفير والنهب والاستغلال... المهمّ أن يبقى المسلخ في صيدنايا شغّالاً ومزدهراً. بشّار الأسد وقاسم سليماني صادقان: إنّهما يريدان المسلخ من دون نظريّات في السلخ. الآخرون، جماعة «النظريّة»، هم أهل الكذب المحض.

صيدنايا: حرب المئة عام

ساطع نور الدين – المدن

لا مفر من القراءة، بعد طول تمنع وتردد. النص لا يكشف سراً ولا يفضح ستراً. هو مجرد فصل جديد من تاريخ سوري ممتد نحو نصف قرن أو أكثر، لكنه موثق بشهادات وصور وبيانات أدق من ذي قبل، ومدعم بوقائع وأرقام لم يسبق ان جمعت في فترة زمنية لا تتعدى السنوات الخمس.

وما بين الاحساس بالرعب والغثيان، الذي تثيره القراءة الالزامية السريعة، وما تنتجه المخيلة من أفكار وأعراض مؤلمة، وما تستعيده الذاكرة من نصوص مشابهة وتواريخ غير بعيدة، تترسخ الفكرة بان تلك الفظائع هي قدر سوريا ولعنتها، مثلما هي نتاج العلاقة المَرضية المضطربة بين سلطتها وبين شعبها.

فجأة يخطر في البال ان النص يبوح بما يرفضه الجميع ، ويقدم الدليل على ان الحرب الراهنة، التي كان يعتقد انها تقترب من نهاياتها، المتمثلة في إتفاق تجريبي لوقف النار ، وفي مفاوضات إختبارية للسلام، وفي مسودة دستور تؤسس لمرحلة انتقالية فعلية.. ما زالت في مستهل المئة العام المفترضة لحسم ذلك الصراع الدامي الذي تمتد جذوره الى قرون عديدة مضت، بل ربما الى موعد الاقامة البشرية الاولى على تلك الارض المعذبة.

كيف يمكن لأحد ان يتخيل نهاية وشيكة، في غضون عقد أو إثنين ، لصراع يفجر هذا القدر من الاحقاد والامراض ، ويراكم هذا الكم من الجثث وهذا النوع من التمثيل بالجسد والفتك بالعقل. للجلاد أهل وأقارب وأصدقاء لا ينبذونه ولا يستنكرون وحشيته، وللضحية أهل وأقارب وأصدقاء لا ينسون ولا يسامحون. الانتقام المتبادل هو الخيار الوحيد. والتصفية النهائية هو الرجاء الاكيد.

الفظائع مستمرة. الآن ربما، ثمة من يلفظ أنفاسه الاخيرة في سجن او معتقل او مفرزة أو حاجز، ليضيف الى المذبحة رقماً جديداً ، وليكسب القاتل تشجيعاً على المضي قدماً في مسار التخلص من الآخر، طالما أن النهاية من وجهة نظره صارت وشيكة، والاستسلام هو قاب قوسين أو أدنى. عندها لن يبقى على قيد الحياة، سوى النفوس المستعدة للنسيان والغفران، وتمزيق النصوص المتكررة والمتلاحقة عن مجازر باتت تشكل علامة ثانية من علامات الجغرافيا السورية.

إنها حرب المئة عام. ذلك هو الاستنتاج الابعد الذي يخرج به أي قارىء لتقرير منظمة العفو الدولية عن المسلخ البشري في صيدنايا. يمكن للمتفائل أن يحسم من تلك الحقبة الزمنية، الاعوام ال47 الماضية، التي حفلت هي الاخرى بمذابحها المسجلة والموثقة والمعروفة جيداً ، والتي تبدو معها الحرب الحالية مجرد تتمة منطقية، تتوج الصراع الازلي وتدفعه الى ذرى غير مألوفة.

التوصل الى مثل هذا الاستنتاج مستمد من حقيقتين مذهلتين: ثمة تسليم سوري، موالٍ ومعارضٍ، بان ما ورد في التقرير هو من عاديات الحرب ومن تفاصيلها العابرة، التي لا تستحق سوى بعض الهجاء او الرثاء لا أكثر. وثمة تسليم خارجي بان هذه هي سوريا وتلك هي حربها

، ولا داعي للتدخل لوقف تلك الاعمال الهمجية، على الاقل، او حتى لاستثمارها في الصراع على الحكم او على الشعب، او على ما تبقى من مصالح على الارض السورية.

بعد أسابيع، او حتى أيام، سيسقط التقرير من الذاكرة، ويسحب من التداول ، ويوضع على رفٍ يحتوي على العشرات من التقارير المماثلة. وسينسى الجميع ما كان يمكن للمعارضة السوريةَ أن تفعله، وما كان يمكن لحلفائها وأصدقائها العرب والاجانب ان يقوموا به، من أجل إقفال سجن صيدنايا أو إخضاعه لرقابة ما، أو إدراجه على جدول أعمال ما.

ثمة فظائع تحدث الان بالذات، ولا بد من الاستعداد لتلقي أنبائها والتفاعل (العاطفي والوجداني) مع وقائعها..قبل متابعة مسيرة حرب المئة عام التي تميزت حتى الان بقدر هائل من اللامبالاة الانسانية.

المسلخ البشري

عمليات الشنق الجماعية والإبادة الممنهجة في سجن صيدنايا بسوريا



منظمة العفو الدولية

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم ما يزيد على 7 مليون شخص يناضلون من أجل عالم يتمتع فيه الجميع بحقوقهم الإنسانية.

وتتمثل رؤية المنظمة في أن يتمتع جميع البشر بجميع حقوق الإنسان المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ومنظمة العفو الدولية منظمة مستقلة عن جميع الحكومات والعقائد السياسية أو المصالح الاقتصادية أو المعتقدات الدينية، وتتلقى تمويلها من أعضائها ومن التبرعات العامة.

الطبعة الأولى 2017

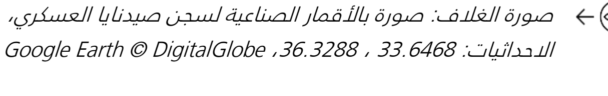
الناشر: مطبوعات منظمة العفو الدولية

Peter Benenson House, 1 Easton Street

London WC1X 0DW, UK

رقم الوثيقة: MDE 24/5415/2017

اللغة الأصلية: الإنجليزية



صورة الغلاف: صورة بالأقمار الصناعية لسجن صيدنايا العسكري، الاحداثيات: 33.6468 ، 36.3288، Google Earth © DigitalGlobe

amnesty.org



قائمة بالمحتويات

1. ملخّص

" يمثل صيدنايا نهاية الحياة، ونهاية الإنسانية."
أبو محمد، أحد الحراس السابقين في صيدنايا

سجن صيدنايا العسكري هو المكان الذي تقوم الدولة السورية فيه بذبح شعبها بهدوء. ويشكل المدنيون، الذين تجرأوا على مجرد التفكير بمعارضة الحكومة، الغالبية الساحقة من الضحايا. وجرى منذ العام 2011 إعدام آلاف الأشخاص خارج نطاق القضاء في عمليات شنق جماعية تُنفذ تحت جنح الظلام، وتُحاط بغلاف من السرية المطلقة. وقُتل آخرون كثر من المحتجزين في سجن صيدنايا جراء تكرار تعرضهم للتعذيب والحرمان الممنهج من الطعام والشراب والدواء والرعاية الطبية. ويُدفن قتلى صيدنايا في مقابر جماعية. ولا يمكن لأحد أن يزعم أن مثل هذه الممارسات المنهجية والواسعة النطاق تُرتكب بدون تفويض من الحكومة السورية على أعلى مستوياتها.

وأجرت منظمة العفو الدولية خلال الفترة ما بين ديسمبر/ كانون الأول 2015، والشهر نفسه من العام 2016 بحوثاً بشأن نمط الانتهاكات المرتكبة في سجن صيدنايا العسكري وتسلسلها وحجمها. وأجرت المنظمة في سياق تحقيقاتها مقابلات مع 31 محتجزاً سابقاً في سجن صيدنايا، وأربعة من الموظفين أو الحرس الذين سبق لهم العمل في هذا السجن، وثلاثة قضاة سوريين سابقين، ومثلهم من الأطباء الذين سبق لهم العمل في مشفى تشرين العسكري، وأربعة محامين سوريين، و17 خبيراً دولياً ومحلياً في موضوع الاحتجاز في سوريا، و22 فرداً من عائلات المحتجزين السابقين أو الحاليين في سجن صيدنايا.

ونظراً لأن السلطات السورية تمنع منظمة العفو الدولية من دخول البلاد، وتحرمها بالتالي من الوصول إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة منذ العام 2011، أُجريت غالبية هذه المقابلات في جنوب تركيا، بينما أُجريت المقابلات الباقية هاتفياً أو عبر وسائل أخرى للتواصل عن بعد مع المعنيين في سوريا، أو مع أفراد يتواجدون في لبنان، والأردن والبلدان الأوروبية والولايات المتحدة.

وبالمحصلة، أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع 84 شخصاً لأغراض إعداد التقرير الحالي، وأُجريت مقابلتان أو أكثر في الكثير من الحالات مع الشهود الرئيسيين بغية تقييم مدى اتساق ومصداقية المعلومات التي أدلوا بها، وأُجريت جميع المقابلات مع الشهود بشكل منفصل إلا في حالتين اثنتين فقط، وأطلع معظم الذين أُجريت المقابلات منظمة العفو الدولية على فحوى إفاداتهم برغم ما يحمله ذلك من مخاطر عليهم.

ولقد حاولت منظمة العفو الدولية منذ العام 2011 التواصل مع السلطات السورية عبر وسائل مختلفة بشأن ما لديها من بواعث قلق متعلقة بحقوق الإنسان، ولا سيما التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وحالات الاختفاء القسري، والوفيات في الحجز، وحرصت تحديداً على تزويد تلك السلطات بمعلومات عن حالات منتقاة عن طريق شبكة تحركاتها العاجلة، وإرسال خطابات موجهة لها قبيل إصدار تقارير المنظمة ذات الصلة. وأرسلت المنظمة إحداها بتاريخ 10 يناير/ كانون الثاني 2017، وطلبت من السلطات السورية فيها أن تقدم إيضاحات بشأن المزاعم التي يثيرها التقرير الحالي، وكررت المنظمة طلبها اللقاء مع الأشخاص المحرومين من حريتهم في سوريا. ولكن لم تتلق منظمة العفو الدولية أي رد على خطابها أو غيره من الطلبات المتعلقة بالحصول على المعلومات.

وما انفكت الحكومة السورية طوال عقود تمارس التعذيب والاختفاء القسري كوسيلة لقمع المعارضة. وسبق لمنظمة العفو الدولية في الماضي، واعتبارا من العام 1987 تحديداً، وأن وثقت استخدام الحكومة السورية 35 أسلوباً من أساليب التعذيب بشكل ممنهج في مختلف سجونها، وسُجلت منذ العام 2011 زيادة ملحوظة في حجم وقسوة الانتهاكات التي ترتكبها الحكومة السورية بحق المحتجزين، ووفق ما أفادت به مجموعة تحليل بيانات حقوق الإنسان، قُتل ما لا يقل عن 17723 في الحجز لدى الحكومة خلال الفترة ما بين مارس/ آذار 2011، وديسمبر/ كانون الأول 2015، أي بمعدل نحو 300 وفاة في الحجز يومياً، ويشكل من يُفترض أنهم من

معارضي الحكومة، بطريقة أو بأخرى، غالبية الضحايا المعرضين لخطر التعذيب والموت في صيدنايا، وغيره من السجون التي تديرها الحكومة السورية. ويمثل هؤلاء جميع شرائح المجتمع السوري، وبينهم الكثير من المتظاهرين، والمعارضين السياسيين المخضرمين، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والصحفيين، والأطباء، وعمال الإغاثة، والطلبة.

ولقد دفعت المعاملة اللاإنسانية التي يلقاها المحتجزون في سجن صيدنايا بمنظمة العفو الدولية إلى الاستنتاج بأن هؤلاء، وغيرهم من المحتجزين في السجون التي تديرها الحكومة السورية، يتعرضون لجريمة الإبادة، وهي جريمة يرد تعريفها في نظام روما الأساسي الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية على النحو الآتي: تشمل " الإبادة " تعمد فرض أحوال معيشية، من بينها الحرمان من الحصول على الطعام والدواء، بقصد إهلاك جزء من السكان.

وبناء على ما أجرته من تحقيقات، تقدر منظمة العفو الدولية أن ممارسات القتل العمد والتعذيب والاختفاء القسري والإبادة المرتكبة في سجن صيدنايا، منذ 2011، قد جاءت ضمن سياق هجوم واسع النطاق وممنهج على السكان المدنيين بغية فرض سياسات الدولة، وخلصت المنظمة بالتالي إلى أن الانتهاكات التي ارتكبتها السلطات السورية في سجن صيدنايا ترقى إلى مصاف الجرائم ضد الإنسانية.

حالات الشنق الجماعية

ثمة مركزان للاحتجاز داخل سجن صيدنايا العسكري، ويُحتجز فيهما ما بين 10 آلاف و20 ألف شخص، ويشكل المدنيون غالبية المحتجزين في المبنى الأحمر ممن جرى اعتقالهم عقب اندلاع الأزمة في العام 2011؛ بينما يشكل ضباط وجنود الجيش السوري سابقا غالبية المحتجزين في المبنى الأبيض على إثر اعتقالهم منذ العام 2011 أيضاً.

وقُتل آلاف المحتجزين في المبنى الأحمر إثر إعدامات سرية تتم خارج نطاق القضاء، وبعد احتجازهم في ظروف تصل إلى مصاف الاختفاء القسري. وجرت عمليات الإعدام على شكل عمليات شنق جماعية، وأُدين الضحايا وحُكم عليهم بالإعدام عقب "محاكمات" أمام محكمة الميدان العسكرية الكائنة في حي القابون بدمشق، وتستغرق المحاكمة الواحدة ما بين دقيقة واحدة وثلاث دقائق كحد أقصى. وتقوم سلطات السجن بجلب الضحايا من زنزاناتهم عصر اليوم المحدد لتنفيذ الإعدام شنقاً، أو ما تطلق السلطات عليه مصطلح "الحفلة". وتخبر المحتجزين المدرجين على قائمة الإعدام أنه سوف يتم ترحيلهم إلى سجن مدني، ولكن يجري عوضاً عن ذلك إيداعهم في زنزانة تقع في قبو المبنى الأحمر من سجن صيدنايا، ويتعرضون فيها للضرب المبرح على مدار ساعتين أو ثلاث، قبل أن يُصار إلى وضع عصابة على أعينهم ليلاً وترحيلهم في الشاحنات أو حافلات الركوب الصغيرة إلى المبنى الأبيض، حيث يتم اقتيادهم هناك إلى إحدى غرف القبو وإعدامهم شنقاً، وهي ممارسة تتكرر مرة أو اثنتين أسبوعياً، ويجري شنق ما بين 20 و50 شخصاً في كل مناسبة.

ويظل الضحايا معصوبي الأعين طيلة مراحل هذه العملية، ولا يتم إخبار المحتجزين بالأمر إلا قبل دقائق قليلة من موعد التنفيذ، ودون أن يعرفوا حتى الموعد الدقيق، ولا يعلموا بدنُوّ مصيرهم إلا عندما يلتف حبل المشنقة حول أعناقهم.

وتوضع الجثث عقب الإعدام في شاحنة، وُتنقل إلى مشفى تشرين لتسجيلها ودفنها في قبور جماعية، في أرض تابعة للجيش على مقربة من دمشق، وفي قرية "نجها" تحديداً، التي تقع على الطريق الواصل بين دمشق والسويداء، وفي بلدة "قطنا" الصغيرة الواقعة في الضواحي الغربية من دمشق.

واستناداً إلى الأدلة، التي وفرها أشخاص سبق لهم العمل لدى سلطات سجن صيدنايا، وبناء على إفادات الشهود من المحتجزين، تقدر منظمة العفو الدولية أن ما بين 5 آلاف و13 ألف شخصٍ قد تم إعدامهم خارج نطاق القضاء في صيدنايا خلال الفترة الواقعة ما بين سبتمبر/ أيلول 2011، وديسمبر/ كانون الأول 2015. ولا تمتلك المنظمة أدلة تثبت وقوع إعدامات بعد ديسمبر/ كانون الأول 2015، ولكن لا يزال هناك ما يفيد باستمرار ترحيل محتجزين من صيدنايا إلى محكمة الميدان العسكرية في القابون، وخصوصا أنه لا يتوفر سبب يدفع إلى الاعتقاد بأن هذه الإعدامات قد توقفت، وعليه فمن المرجح أن يكون آلاف آخرون قد أُعدموا منذ ديسمبر/ كانون الأول 2015.

وتجري الإعدامات في صيدنايا سراً، ولا يتم الكشف عنها إلا للحرس والمسؤولين المعنيين مباشرة بالأمر، علاوة على معرفة كبار المسؤولين السوريين بها طبعاً. وعادة ما لا يكون الحراس القائمون بعملية جمع الضحايا وضربهم في المبنى الأحمر على دراية بما يحل بالمحتجزين عقب ترحيلهم إلى المبنى الأبيض بعد منتصف الليل.

وتصدر الأوامر بتنفيذ الإعدامات شنقاً من مسؤولين على أعلى المستويات في الحكومة، وبعد موافقة مفتي سوريا على أحكام الإعدام، واستصدار موافقة وزير الدفاع أو رئيس هيئة الأركان في الجيش العربي السوري، وهما مفوضان بالتصرف نيابةً عن الرئيس بشار الأسد. ويوقع على أحكام الإعدام أيضاً المدعي العام العسكري في محكمة الميدان العسكرية، وأحد ممثلي الأجهزة الأمنية. وتشرف لجنة الإعدام شخصياً على تنفيذ الأحكام، وتضم في عضويتها ضباطا من الجيش وموظفي السجن والجهات الطبية.

وجمعت منظمة العفو الدولية معلومات عن أعضاء لجنة الإعدام، وغيرهم من الضباط والموظفين، التي تعتقد بناء على بحوثها أنه ينبغي التحقيق معهم بشأن ضلوعهم في الجرائم المرتكبة في سجن صيدنايا. وتم أيضاً تزويد منظمة العفو الدولية بأسماء 36 محتجزاً تم إعدامهم خارج نطاق القضاء في صيدنايا منذ العام 2011، ولن يتم نشر القائمة حفاظاً على خصوصيتهم، ولاعتبارات تتعلق بأمنهم أيضاً، ومررت المنظمة المعلومات المتعلقة بالجناة والضحايا المزعومين إلى الجهات القادرة على إجراء تحقيقات ذات مصداقية في الجرائم المرتكبة بصيدنايا.

سياسات الإبادة

يتعرض محتجزو المبنى الأحمر في صيدنايا لبرنامج منظم من الانتهاكات وأشكال الإساءة، حيث يتعرضون للتعذيب بشكل منتظم، من خلال الضرب المبرح والإساءة الجنسية في أغلب الأحيان. ويتم حرمانهم من الحصول على الطعام والشراب والأدوية والرعاية الطبية والنظافة الشخصية، ما أدى إلى تفشي الأمراض والعدوى بينهم. ولقد أُصيب الكثير من المحتجزين جراء ذلك بأمراض نفسية خطيرة من قبيل الذهان.

ويبدو أن طريقة معاملة السلطات لمحتجزي سجن صيدنايا قد صُممت بحيث تتسبب لهم بأقصى درجات المعاناة البدنية والنفسية، ويظهر أنها تهدف إلى إهانة المحتجزين ونزع الصفة البشرية عنهم، وتدمير أي شكل من أشكال الكرامة أو الأمل لديهم. وفي حديثه مع منظمة العفو الدولية، قال عمر الذي كان طالباً في المرحلة الثانوية لحظة اعتقاله: "سوف تعاني الأمرّيْن للعثور على سجين سابق في سجن صيدنايا يكون قادراً على أن يسرد عليكم ما حصل هناك فعلاً، وذلك لأن ما حصل هناك هو أمر مهين بكل بساطة"، وأطلعنا عمر على إحدى محنه داخل صيدنايا قائلاً:

> "لا أدري ما هو المصطلح المناسب الذي يصلح لوصف ما شاهدته هناك. واعتاد الحراس أن يأمروا الجميع بخلع ملابسهم والتوجه إلى دورة المياه واحداً تلو الآخر، ثم ينتقوا أحد الشباب من ذوي البنية الجسمانية الصغيرة، أو من هم أحدث سناً من غيرهم، أو من لديهم بشرة فاتحة، ويطلبوا منه أثناء توجهنا إلى دورة المياه أن يقف ووجهه نحو الباب، وأن يغمض عينيه، ومن ثم يأمروا أحد السجناء الأكبر سناً بأن يقوم باغتصابه، ولن يعترف أحد أنه قد تعرض لذلك، ولكن تكرر هذا الأمر كثيرا، وقد يصبح الألم النفسي أحيانا أسوأ من الألم الجسدي، ولن يعود الأشخاص الذين أُجبروا على القيام إلى سابق عهدهم أبداً".

ووصف "سمير" الضرب الذي تعرض له بصفته أحد المحتجزين السابقين في سجن صيدنايا قائلاً:

> "كان الضرب مبرحاً جدا، وأشبه ما يكون بمن يحاول أن يغرس مسماراً في صخرة مرارا وتكراراً، وكان الأمر مستحيلاً ولكنهم لم يتوقفوا، وكنت أتمنى لو أنهم بتروا ساقاي بدلاً من الاستمرار في ضربهما بعد ذلك."

وأدت سياسات الإبادة الممارسة بحق محتجزي صيدنايا منذ 2011 إلى وفاة مئات، إن لم يكن آلاف، المحتجزين على الأرجح، ويتم إخراج جثث المحتجزين المتوفين من زنزاناتهم صباحاً، ويتم نقلها على مشفى تشرين العسكري، حيث يتم تسجيل واقعة الوفاة في التقارير الطبية، وإصدار شهادة وفاة تبين أن أسباب الوفاة ناجمة عن هبوط أو توقف القلب أو الجهاز التنفسي، ثم يتم نقل الجثث بالشاحنات إلى قبور جماعية تقع في أرض يملكها الجيش السوري على مقربة من دمشق، ومن بينها المواقع المذكورة أعلاه.

التوصيات

تطالب منظمة العفو الدولية السلطات السورية بالتوقف فوراً عن تنفيذ الإعدامات خارج نطاق القضاء، والتعذيب والمعاملة اللاإنسانية الممارسة في سجن صيدنايا العسكري، وغيره من مراكز الحجز التي تديرها الحكومة السورية، والمنتشرة في مختلف أنحاء سوريا، وتطالب المنظمة أيضاً بالسماح للمراقبين الدوليين بالوصول إلى جميع المحرومين من حريتهم، ودخول جميع أماكن الاحتجاز في سوريا، ويتعين على السلطات السورية أن تخبر عائلات الضحايا عن أماكن تواجدهم، والمراكز القانونية لجميع المحتجزين الموجودين في عهدتها. ويتوجب عليها أيضاً أن تطلع العائلات على مصير ذويهم الذين لقوا حتفهم في الحجز لدى السلطات.

وتدعو المنظمة، بشكل عاجل، إلى فتح تحقيق مستقل ومحايد في الإعدامات خارج نطاق القضاء وسياسات الإبادة المتبعة في سجن صيدنايا العسكري، وينبغي على مجلس حقوق الإنسان أن يطالب في هذا السياق اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق في الجمهورية العربية السورية بإجراء هذا التحقيق دون مزيد تأخير.

وتهيب منظمة العفو الدولية بجميع أعضاء المجموعة الدولية لمساندة سوريا، ومبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سوريا بالعمل على إثارة مسألة الإعدامات خارج نطاق القضاء والتعذيب في الحجز خلال نقاشاتهم مع السلطات السورية والدول التي تساند الحكومة السورية، وخصوصاً روسيا وإيران.

ولا شك أن لعائلات عشرات الآلاف من السجناء الذين تعرضوا للاختفاء القسري والتعذيب والقتل لدى السلطات السورية الحق، وكل الحق، في معرفة مصير ذويهم، ويجب أن يُقدّم المسؤولون عن هذه الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب للمثول أمام القضاء، ناهيك عن وجوب تحقيق المساءلة على ذمة هذه الجرائم للحيلولة دون تجدد دوامة العنف، ومن شأن وضع حدد للإفلات من العقاب على الفظائع الجماعية المرتكبة أن يعزز خلق الظروف المواتية للتوصل إلى نهاية عادلة ومستدامة توقف شلال الدم في سوريا.
وتوفر الآلية الجديدة التي استُحدثت في الأمم المتحدة، بتاريخ 21 ديسمبر/ كانون الأول 2016، فرصة لجمع وتحليل الأدلة المتعلقة بانتهاكات القانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وهو ما من شأنه أن يعمل على تيسير وتسريع تحريك إجراءات قضائية جنائية عادلة بحق المسؤولين عن ارتكابها، وتهيب المنظمة بالمجتمع الدولي أن يضمن سرعة إنشاء الآلية التي ينبغي أن تحظى بالتعاون الدولي والدعم والمساندة، وتعزيزها بالموارد البشرية والمالية الكافية، وتزويدها بالضمانات الضرورية بما يكفل إقرار مشروعيتها واستقلاليتها وشفافيتها، بغية الفوز بثقة السوريين، ومنظمات المجتمع المدني التي حرصت على توثيق الانتهاكات الخطيرة منذ اندلاع النزاع. وتدعو المنظمة أيضاً إلى أن يقبل المجتمع الدولي تقاسم مسؤولية التحقيق والملاحقة على ذمة الإعدامات خارج نطاق القضاء والتعذيب والاختفاء القسري، وغيرها من الجرائم المرتكبة في سوريا، بما يخالف القانون الدولي منذ 2011، وخصوصاً أن تحرص الدول على تفعيل بند الولاية القضائية العالمية، وغيرها من التشريعات المحلية النافذة، بغية جلب الجناة للمثول أمام القضاء.

2. منهجية البحث

أُجري البحث الحالي خلال الفترة ما بين ديسمبر/ كانون الأول 2015 ونفس الشهر من العام 2016، وأجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع 31 رجلاً، سبق لهم وأن احتُجزوا في سجن صيدنايا خلال الفترة بين عامي 2011 و2015،[1] واحتُجز 20 رجلاً من بينهم في المبنى الأحمر في السجن، انتمى خمسة منهم للجيش السوري سابقاً، بالإضافة إلى 15 مدنياً، وأما الباقون وعددهم 11 رجلاً، فلقد احتُجزوا في المبنى الأبيض من السجن، وبينهم تسعة من مرتبات الجيش وقت القبض عليهم، واثنان من المدنيين. وكما يرد توضيحه أدناه، يشكل المدنيون غالبية الذين تم احتجازهم في صيدنايا منذ العام 2011، وشكل جنود الجيش السوري أو ضباطه السابقين غالبية المحتجزين في المبنى الأبيض من السجن.[2]

وأجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع أربعة موظفين أو حراس سبق لهم العمل في سجن صيدنايا، وثلاثة قضاة سابقين، عمل أحدهم قاضياً في محكمة الميدان العسكرية في حي المزة بدمشق[3]، وثلاثة أطباء سبق لهم العمل في مشفى تشرين العسكري، وأربعة محامين سوريين، و17 خبيرا دولياً ومحلياً في شؤون الاحتجاز داخل سوريا، بينهم محققون ومحللون ومراقبون، و22 فرداً من عائلات الذين لا يزالوا محتجزين، أو يُعتقد أنهم كذلك، في سجن صيدنايا، وأُجريت معظم المقابلات شخصياً في جنوبي تركيا، بينما أُجريت باقي المقابلات هاتفياً، أو عبر وسائل أخرى للاتصال عن بعد مع الأشخاص الذين لا يزالوا داخل سوريا، أو في لبنان، أو الأردن، أو البلدان الأوروبية، والولايات المتحدة.

وبالمحصلة، قابلت منظمة العفو الدولية ما مجموعه 84 شخصاً لأغراض إعداد التقرير الحالي، وأُجريت مقابلتان أو أكثر في الكثير من الحالات مع الشهود الرئيسيين، بغية تقييم مدى اتساق ومصداقية المعلومات التي أدلوا بها، وأُجريت جميع القابلات مع الشهود بشكل منفصل إلا في حالتين فقط، وأُطلع معظمُ الذين أُجريت المقابلات معهم منظمةَ العفو الدولية على فحوى إفاداتهم، برغم ما يحمله ذلك من مخاطر عليهم.

وراجعت منظمة العفو الدولية لأغراض التقرير الحالي تقارير أخرى صادرة عن وكالات الأمم المتحدة وبرامجها، ومنظمات غير حكومية دولية أخرى، ومنظمات محلية لرصد انتهاكات حقوق الإنسان، وتقارير إعلامية، وتعاونت مع ناشطين أفراد ومنظمات سورية لرصد الانتهاكات؛ بغية تمكينها من التواصل مع المحتجزين السابقين، وعائلات الأشخاص المحتجزين لدى السلطات السورية، وتتضمن هذه المنظمات كلاً من منظمة "أورنامو للعدالة وحقوق الإنسان"، و"الشبكة السورية لحقوق الإنسان"، و"المعهد السوري للعدالة والمساءلة". وأخيراً، نسقت منظمة العفو الدولية مع الهيئة الدولية للعدالة والمساءلة؛ بغية التوثق من هويات بعض المحتجزين في صيدنايا، والمسؤولين السوريين ذوي الصلة بالموضوع.

ويُشار إلى معظم الذين أُجريت معهم مقابلات، في التقرير الحالي، باستخدام الاسم الأول بناء على طلبهم، وطلب العديد منه عدم ذكر اسمه البتة ضماناً لسلامتهم، أو سلامة أقاربهم داخل سوريا، وأدرجت المنظمة إفادات هؤلاء في التقرير، ولكن بعد تغيير اسم كل واحد منهم، حيث يرد الاسم في هذه الحالة بين علامتي التنصيص (" ").

---

[1] يشير موظفون سابقون في السجن وخبراء استشارتهم منظمة العفو الدولية أنه لا يُحتجز في سجن صيدنايا سوى الذكور منذ العام 2011.

[2] انظر القسم 41 لمزيد من التفاصيل المتعلقة بالمبنيين الأبيض والأحمر في سجن صيدنايا.

[3] تتفرع محكمة الميدان العسكرية من النظام القضائي في سوريا، وتتبع لوزارة الدفاع، وتنظر في الجرائم التي يرتكبها أفراد الجيش والجرائم العسكرية.

ومنعت السلطات السورية منظمة العفو الدولية من إجراء بحوث داخل البلاد، على الرغم من تكرار مطالب المنظمة بالسماح لها بدخول البلاد، ومرافق الحجز التي تديرها السلطات السورية؛ وهو ما حرم المنظمة من الدخول إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية منذ اندلاع الأزمة في 2011، ولقد واجهت منظمات مستقلة أخرى، معنية برصد أوضاع حقوق الإنسان، نفس العقبات في هذا السياق.

ولقد حاولت منظمة العفو الدولية، منذ العام 2011، التواصل مع السلطات السورية عبر وسائل مختلفة بشأن ما لديها من بواعث قلق متعلقة بحقوق الإنسان، ولا سيما التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وحالات الاختفاء القسري، والوفيات في الحجز، وحرصت تحديداً على تزويد تلك السلطات بمعلومات عن حالات منتقاة عن طريق شبكة تحركاتها العاجلة، وإرسال خطابات موجهة لها قبيل إصدار تقارير المنظمة ذات الصلة. وأرسلت المنظمة إحداها بتاريخ 6 يناير/ كانون الثاني 2017، وطلبت من السلطات السورية فيها أن تقدم إيضاحات بشأن المزاعم التي يثيرها التقرير الحالي، وكررت المنظمة طلبها اللقاء مع الأشخاص المحرومين من حريتهم في سوريا. ولكن لم تتلق منظمة العفو الدولية، حتى وقت نشر التقرير الحالي، أي رد على خطابها، وغيره من الطلبات المتعلقة بالحصول على المعلومات. وإذا حصل وتلقت المنظمة رداً من هذا القبيل مستقبلاً، فسوف تقوم بإدراج ملاحظات الحكومة على هذا الطلب في منشوراتها القادمة.

3. خلفية

3 . 1 ما ترتكبه السلطات السورية من انتهاكات متعلقة بالحجز

لطالما تعسفت قوات الحكومة السورية على مدار عقود في القبض على المحتجزين، وإخفائهم قسراً، وتعذيبهم، حيث كانت حكومة الرئيس السابق حافظ الأسد مسؤولة خلال الفترة ما بين عامي 1980 و2000 عن اختفاء نحو 17 ألف شخص في سوريا.[4] ويُشتبه في أن قواتها قد أخفت قسراً لبنانيين وفلسطينيين، وآخرين من جنسيات عربية أخرى، أثناء تواجد سوريا العسكري في لبنان، ولا يزال المئات منهم مفقودين حتى اليوم.[5] ولقد وثق تقرير لمنظمة العفو الدولية في عام 1987 حصول حالات اعتقال تعسفي، ووفيات في الحجز؛ علاوة على استخدام السلطات السورية 35 أسلوباً من أساليب التعذيب وطرقه. ويمكن القول بأن الهدف من هذه الممارسات المستمرة منذ أمد طويل واضح، ألا وهو قمع المعارضة. ويظهر أن كل من يعارض الحكومة فهو معرض للخطر، وفق ما جاء في تقرير منظمة العفو الدولية الصادر في عام 1987.[6]

ولا شك في أن معاملة الحكومة للمحتجزين لديها كانت من العوامل التي أطلقت شرارة المظاهرات في بداية الأزمة عام 2011، وبعد أن اعتقلت السلطات وعذبت 15 طالباً، جراء قيامهم بكتابة شعارات معارضة للحكومة على جدار إحدى مدارس درعا في مارس/آذار 2011، قام أهالي الطلبة وأصدقاؤهم وجيرانهم بالتجمع احتجاجاً والمطالبة بإطلاق سراحهم، ثم سرعان ما عمت المظاهرات سوريا في ربيع وصيف 2011، بعد أن فتحت السلطات نيران أسلحتها على تلك المظاهرات[7].

ومع تصاعد الأزمة في سوريا، حصلت زيادة ملموسة من حيث النطاق والحجم في الانتهاكات التي ترتكبها السلطات السورية بحق المحتجزين.[8] وحرصت الحكومة السورية بشكل ممنهج، منذ 2011، على اعتقال واحتجاز عشرات الألوف من مواطنيها من خلال عمليات مداهمة أحيائهم السكنية، أو عند مرورهم بنقاط التفتيش، أو أثناء تواجدهم في أماكن العمل، أو جامعاتهم، أو منازلهم.[9] وعلى نحو ما كانت عليه الأمور قبل اندلاع الأزمة، شكل الذين يُعتقد أنهم من معارضي الحكومة غالبية المعرضين لخطر الاعتقال والاحتجاز، بما في ذلك المعارضين السلميين للحكومة، وبينهم المتظاهرون، والمدافعون عن حقوق الإنسان، والمعارضون السياسيون المخضرمون، والأفراد الذين يتم تصنيفهم على أنهم غير موالين للحكومة السورية، من قبيل الصحفيين، والأطباء

---

[4]تقرير منظمة هيومان رايتس ووتش "العقد الضائع: حالة حقوق الإنسان في سوريا خلال السنوات العشر الأولى من حكم بشار الأسد" 16 يوليو/ تموز 2010، والمتوفر عبر الرابط التالي:-www.hrw.org/report/2010/07/16/wasted-decade/human-rights-syria-during-bashar-al-asads-first-ten-years-power

[5]لمزيد من المعلومات، انظر تقرير منظمة العفو الدولية "لن يطويهم النسيان أبدا: المفقودون في لبنان" (رقم الوثيقة:MDE 18/001/2011).

[6]منظمة العفو الدولية "سوريا: التعذيب الذي تمارسه قوات الأمن" (رقم الوثيقة:MDE 24/009/1987)

[7]هيئة الإذاعة البريطانية "سوريا: قصة النزاع" 11 مارس/ آذار 2016، متاح عبر الرابط التالي: (www.bbc.com/news/world-middle-east-26116868؛ وصحيفة نيويورك تايمز "شاب لاجي مجهول أشعل فتيل النزاع" 28 فبراير شباط 2013، والتوفر عبر الرابط التالي: www.nytimes.com/2013/02/09/world/middleeast/a-faceless-teenage-refugee-who-helped-ignite-syrias-war.html?_r=0

[8]لمزيد من المعلومات، انظر تقريري منظمة العفو الدولية التالية: "أردت أن أموت: ضحايا التعذيب في سوريا يتحدثون عن محنتهم" (رقم الوثيقة: MDE 24/016/2012)؛ "إنه يحطم إنسانيتك: التعذيب والمرض والموت في سجون سوريا" (رقم الوثيقة: MDE 24/4508/2016).

[9]اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق في الجمهورية العربية السورية؛ " بعيد عن العين .. بعيد عن الخاطر: الوفيات أثناء الإحتجاز في الجمهورية العربية السورية " فبراير/ شباط 2016، والمتوفر عبر الرابط التالي: -http://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/CoISyria/A-HRC-31-CRP1_ar.pdf

الذين عالجوا المتظاهرين، وعناصر الجيش، وأقارب الأشخاص المطلوبين للسلطات. وتكفلت أربعة من أجهزة الأمن والاستخبارات بتنفيذ هذه الاعتقالات، وهي المخابرات الجوية، والمخابرات العسكرية، والأمن السياسي، والمخابرات العامة (التي تعرف أحيانا باسم أمن الدولة).[10]

ويسقط الذين يتم اعتقالهم في شراك شبكة من مراكز الحجز المنتشرة في مختلف أنحاء سوريا، ويصبحوا معظم، في فترة احتجازهم، ضحايا للاختفاء القسري، حيث يتم احتجازهم بمعزل عن العالم الخارجي، ودون اتصال مع أفراد عائلاتهم أو أصدقائهم.[11] ولا يتم إطلاع عائلات المحتجزين على مكان احتجاز ذويهم، أو تبيان ما إذا كانوا على قيد الحياة أم لا. وتبدأ رحلة المعاناة مع التعذيب من خلال ما يُعرف بحفلات "الاستقبال" التي يتخللها ضرب مبرح بمجرد وصول المحتجزين إلى المنشأة، ويستمر ذلك طوال فترات الاستجواب أيضاً. وتلجأ السلطات السورية إلى التعذيب أثناء الاستجواب بغية انتزاع "اعترافات" كاذبة من المحتجزين؛ كي تستخدمها في إصدار الأحكام في محاكمات صورية على قدر عظيم من الجور دون أدنى شك. وتتضمن أساليب التعذيب الشائعة الضرب المبرح، والصعق بالكهرباء، والعنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب، والأوضاع المجهدة للجسم. وغالباً ما تُستخدم هذه الأساليب مجتمعة في عدة جلسات على مدار أيام أو أسابيع أو أشهر.[12]

وعلاوة على ذلك، يعاني المحتجزون ظروفاً لا تليق بالبشر، ويتم حرمانهم، بشكل ممنهج، من احتياجاتهم الأساسية، بما في ذلك عدم الحصول على الماء، والطعام، والدواء، وخدمات الرعاية الطبية، والنظافة الشخصية. ويتم الزج بهم فوق بعضهم البعض في زنزانات قذرة ومكتظة، تفتقر إلى الهواء النقي أو ضوء الشمس أو التهوية. وتنتشر في هذه البيئة أمراض من قبيل الجرب، والقمل، والالتهابات، والعدوى، وغيرها من الأمراض؛ ناهيك عن إصابة الكثير من المحتجزين بأمراض نفسية خطيرة مثل الذهان.[13]

ويقضي المحتجزون لدى الحكومة نحبهم بأعداد كبيرة جراء ما يقاسونه من تعذيب، وغيره من الظروف والأوضاع المفروضة عليهم. وتفيد "منظمة تحليل بيانات حقوق الإنسان"، وهي منظمة غير حكومية تستخدم أساليب علمية لتحليل انتهاكات حقوق الإنسان، بأن ما لا يقل عن 17723 شخصاً قد قُتلوا في الحجز لدى الحكومة، خلال الفترة ما بين مارس/ آذار 2011، وديسمبر/ كانون الأول 2015، أي بواقع نحو 300 وفاة شهرياً.[14] وتعتقد هذه المنظمة، ومنظمة العفو الدولية، أن هذا الرقم يشكل تقديراً متواضعاً، وأنه من المرجح أن يكون العدد الفعلي للقتلى في السجون أكبر من ذلك بكثير.

وبرزت أدلة على هذه الوفيات من خلال صور التقطها شخص يُعرف باسم "قيصر"، سبق له العمل كمصور للجيش السوري، ونجح في تهريب الآلاف منها، وتظهر أشخاصاً قضوا نحبهم في الحجز لدى السلطات السورية منذ عام 2011.[15] وفي تقريرها الصادر عام 2015، تحققت منظمة هيومان رايتس ووتش من مصداقية هذه الصور، وأشارت إلى أن أكثر أسباب الوفاة شيوعاً في هذه الحالات كانت الإصابة بالالتهابات المعوية، والزحار، والجفاف الشديدين، والالتهابات الناجمة عن الأمراض الجلدية، والتعذيب، والإجهاد النفسي الذي حمل المحتجزين على رفض تناول الطعام أو الشراب، والأمراض المزمنة التي حُرموا من الحصول على الأدوية والرعاية الطبية اللازمة لعلاجها.[16]

وبناء على المقابلات التي أُجريت لأغراض إعداد التقرير الحالي، والبحوث التي سبقته، وفي ضوء ما صدر من وثائق عن منظمات الرصد الدولية والوطنية الأخرى، تعتقد منظمة العفو الدولية أن ما دأبت عليه الحكومة السورية منذ 2011 من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، والاختفاء القسري، والإعدام خارج نطاق القضاء؛ هي ممارسات ارتُكبت ضمن سياق الاعتداء على السكان

---

[10] اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق في الجمهورية العربية السورية "اختفوا دون أثر: حالات الاختفاء القسري في سوريا" ديسمبر/ كانون الأول 2013، والمتوفر عبر الرابط التالي: www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/CoISyria/ThematicPaperEDInSyria.pdf

[11] تقرير منظمة العفو الدولية "ما بين السجن والقبر: حالات الاختفاء القسري في سوريا" (رقم الوثيقة: MDE 24/2579/2015).

[12] تقرير منظمة العفو الدولية "إنه يحطم إنسانيتك"، ص. 6.

[13] تقرير منظمة العفو الدولية "إنه يحطم إنسانيتك"، ص. 41.

[14] لمزيد من المعلومات، انظر تقرير منظمة تحليل بيانات حقوق الإنسان "مذكرة فنية خاصة بتقرير منظمة العفو الدولية حول الوفيات في الحجز" أغسطس/ آب 2016، والمتوفر عبر الرابط التالي: hrdag.org/wp-content/uploads/2016/07/HRDAG-AI-memo.pdf

[15] انظر "ذا نيويوركر" "ملفات الأسد" 18 أبريل/ نيسان 2016، والمتوفر عبر الرابط التالي: www.newyorker.com/magazine/2016/04/18/bashar-al-assads-war-crimes-exposed؛ و"فانيتي فير" (توثيق الشر: داخل مستشفيات الرعب الأسدية" 1 يونيو/ حزيران 2015، والمتوفر عبر الرابط التالي: www.vanityfair.com/news/2015/06/assad-war-crimes-syria-torture-caesar-hospital

[16] منظمة هيومان رايتس ووتش "لو تكلّم الموتى: الوفيات الجماعية والتعذيب في المعتقلات السورية" ديسمبر/ كانون الأول 2015، والمتوفر عبر الرابط التالي: https://www.hrw.org/ar/report/2015/12/16/284536#page

المدنيين جاء تنفيذاً لسياسة الدولة على نطاق واسع وبشكل ممنهج، وما يجعلها تصل بالتالي إلى مصاف الجرائم ضد الإنسانية في رأي المنظمة.

3 . 2 انتهاكات الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في الحجز

ما انفكت الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة ترتكب منذ بداية الأزمة في سوريا انتهاكات لحقوق الإنسان، ومخالفات لأحكام القانون الإنساني الدولي بحق المحتجزين لديها، بما في ذلك التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وتنفيذ الإعدامات بإجراءات موجزة. وحرصت منظمة العفو الدولية منذ 2011 على توثيق الانتهاكات التي ترتكبها الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، بما في ذلك الجماعة التي تطلق على نفسها اسم "تنظيم الدولة الإسلامية"، و"جبهة فتح الشام" (المعروفة باسم جبهة النصرة سابقاً)، وخلصت المنظمة إلى أن بعض تلك الانتهاكات تصل إلى مصاف جرائم الحرب. ووثقت منظمة العفو الدولية أحدث موجة من تلك الانتهاكات، في تقريرها الصادر في 2016، بعنوان "لقد كان التعذيب عقاباً لي: عمليات الاختطاف، والتعذيب والقتل بإجراءات موجزة تحت حكم الجماعات المسلحة في حلب وإدلب".[17] وخلصت اللجنة الدولية المعنية بالتحقيق في الجمهورية العربية السورية إلى أن "جماعة جبهة فتح الشام" وغيرها من الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة قد ارتكبت، في سياق احتجاز الأشخاص، جرائم حرب مثل القتل العمد والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، بينما ارتكب تنظيم الدولة جرائم ضد الإنسانية من قبيل القتل العمد والتعذيب.[18] وتشكل هذه الأفعال بواعث قلق خطيرة، ولكن يغلب على ظن منظمة العفو الدولية، من خلال تقديرها للوضع، أن السلطات السورية قد قامت بارتكاب الغالبية العظمى من الانتهاكات منذ عام 2011.

---

[17] تقرير منظمة العفو الدولية "لقد كان التعذيب عقابا لي: عمليات الاختطاف، والتعذيب والقتل بإجراءات موجزة تحت حكم الجماعات المسلحة في حلب وإدلب بسوريا" (رقم الوثيقة:MDE 24/4227/2016)؛ ولمزيد من المعلومات حول الانتهاكات التي ترتكبها الجماعات المسلحة من غير الدولة، انظر تقريري منظمة العفو الدولية "عصر الرعب: الانتهاكات التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في الحجز شمال سوريا" (رقم الوثيقة: MDE 24/063/2013)، "سوريا: عمليات القتل الميداني وغيره من الانتهاكات على أيدي جماعات المعارضة المسلحة" (رقم الوثيقة: MDE 24/008/2013).

[18] اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق في الجمهورية العربية السورية: بعيد عن العين ... بعيد عن الخاطر:" اللجنة الدولية للتحقيق في الجمهورية العربية السورية "لقد جاءوا ليدمروا: جرائم داعش ضد اليزيديين" يونيو/ حزيران 2016، والمتوفر عبر الرابط التالي:
http://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/CoISyria/A_HRC_32_CRP.2_ARABIC.pdf

4. عمليات الشنق والإبادة في سجن صيدنايا

> **بدأت أدمغتنا تتطور بطريقة غريبة جداً في صيدنايا. ولم نكن نفكر بشأن ما كنا نقوم به، وإنما وصلنا إلى حالة من الهمجية، وغرقنا فيها دون أدنى تفكير. وكان جميع الذي قمنا به جزءًا من معركة البقاء، فهي حرب حقيقية، وإذا رفضت خوضها، فسوف تموت في نهاية المطاف."[19]**
>
> وائل الذي سبق وأن احتُجز في صيدنايا من 2012 إلى 2014.

4 . 1 مقدمة

أجرت منظمة العفو الدولية، خلال الفترة ما بين ديسمبر/ كانون الأول 2015 والشهر نفسه من عام 2016، بحوثاً بشأن انتهاكات حقوق الإنسان ومخالفات أحكام القانون الإنساني الدولي المرتكبة في سجن صيدنايا العسكري. وخلصت المنظمة إلى أن آلاف المحتجزين في المبنى الأحمر بصيدنايا قد أُعدموا خارج نطاق القضاء منذ عام 2011. وتُعد هذه الإعدامات عمليات قتل غير مشروع ومتعمد، وفق أحكام القانون الدولي، تُنفذ بأوامر من الحكومة، أو بتغاضيها عنها، أو بتواطؤ منها. وتتناول نتائج بحوث المنظمة مكان وزمان وطريقة تنفيذ تلك الإعدامات خارج نطاق القضاء، وتوضح ضلوع مسؤولي الحكومة السورية فيها، ومعرفتهم بها، وتبين عدد الإعدامات المنفذة في صيدنايا منذ العام 2011.

ووثقت المنظمة في سياق تحقيقاتها التعذيب والمعاملة اللاإنسانية التي تعرض لها المحتجزون في المبنى الأحمر في سجن صيدنايا. وخلصت المنظمة إلى أنهم قد تعرضوا، رفقة غيرهم من المحتجزين لدى الحكومة، إلى جريمة "الإبادة" وهي إحدى الجرائم ضد الإنسانية، والتي يرد تعريفها في نظام روما الأساسي على أنها تشمل " تعمد فرض أحوال معيشية، من بينها الحرمان من الحصول على الطعام والدواء، بقصد إهلاك جزء من السكان "[20]. واتضح وفق نتائج بحوثنا أن الحكومة السورية دأبت منذ العام 2011 على تعمد فرض أحوال معيشية على المحتجزين لديها بقصد إهلاكهم. وخلصت لجنة الأمم المتحدة للتحقيق في الجمهورية العربية السورية إلى نفس الاستنتاج في عام 2016.[21] ووثق تقرير المنظمة المعنون "إنه يحطم إنسانيتك: التعذيب والمرض والموت في سجون سوريا"، والصادر عام 2016، معاملة المحتجزين في السجون التي تديرها الحكومة في مختلف أنحاء سوريا، بما في ذلك سجن صيدنايا العسكري. ولكن كشفت تحقيقاتنا الأخيرة بشأن صيدنايا عن أدلة جديدة تتعلق بوجود برنامج ممنهج من الإساءة والتعذيب والمعاملة السيئة بحق محتجزي صيدنايا، وأن هذه المعاملة قد أدت إلى حدوث وفيات جماعية، وبينت الإجراءات المعتمدة في التعامل مع جثث الذين يقضون نحبهم جراء هذه المعاملة.

ويقع سجن صيدنايا العسكري على بعد نحو 30 كلم شمال العاصمة دمشق، ويتبع لنطاق اختصاص وزارة الدفاع، وتقوم الشرطة العسكرية بإدارته. ويتم، منذ بدء الأزمة عام 2011، ترحيل المحتجزين إلى صيدنايا عقب القبض عليهم، واستجوابهم لدى مختلف فروع المخابرات السورية أو قوات الأمن. ولم يتم منذ 2011 احتجاز أي امرأة في هذا السجن وفق ما افاد به موظفون وحراس سابقون في السجن، ووفق رأي الخبراء الذين حرصت منظمة العفو الدولية على استشارتهم.[22]

---

[19] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 27 فبراير/ شباط 2016.

[20] انظر نظام روما الأساسي الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية، 1998، والمتوفر عبر الرابط التالي:
https://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/6e7ec5.htm

[21] انظر اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق: بعيد عن العين ... بعيد عن الخاطر، ص.17.

[22] مقابلات مع باحثي منظمة العفو الدولية في 15 و16 مايو/ أيار 2016.

ويوجد في مجمع السجن مبنيان، أحدهما يُدعى "المبنى الأبيض"، وهو مطلي باللون الأبيض ويتخذ شكل حرف "L" بالإنجليزية، فيما يُعرف المبنى الآخر بالمبنى الأحمر، وهو مبنى ذو تصميم معماري يقوم على وجود قسم مركزي تتفرع منه ثلاثة ممرات طويلة. وحمل تصميمه وشكله غير المعتاد الحراس السابقين والمحتجزين على تسميته "بإطار المرسيدس".[23] ويُحتجز ما بين 10 آلاف و20 ألف شخص في المبنيين وفق الخبراء المختصين بشؤون الاحتجاز في سوريا.[24]

ويشكل ضباط الجيش وجنوده المشتبه بعدم ولائهم للحكومة السورية غالبية المحتجزين من المبنى الأبيض من السجن منذ اندلاع الأزمة في سوريا عام 2011.[25] ويُحتجز في نفس المبنى أيضاً عدد محدود من الضباط والجيش المتهمين بارتكاب جرائم غير متعلقة بالنزاع، بما في ذلك جريمتي السرقة والاغتصاب.[26] وغالبا ما يُحال المحتجزون في المبنى الأبيض إلى محاكمات على قدر عظيم من الجور أمام محكمة مكافحة الإرهاب، أو إحدى محكمتي الميدان العسكرية في حي المزة بدمشق.[27]

شكل عناصر الجماعات الإسلامية غالبية السجناء في المبنى الأحمر بسجن صيدنايا قبيل عام 2011.[28] ووفق ما أفاد به حراس وموظفون سابقون في السجن، فلقد جرى إخلاء سبيل هؤلاء المحتجزين، أو ترحيلهم إلى سجون مدنية بالتزامن مع بداية الأزمة.[29] وأصبح المبنى الأحمر من السجن فارغاً بالكامل بحلول مايو/ أيار 2011، ووصلت أول دفعة من المحتجزين على ذمة الأزمة إلى السجن في يوليو/ تموز 2011.[30] وما يجمع بين جميع هؤلاء المحتجزين، وغيرهم من نزلاء المبنى الأحمر قبلهم، هو أنهم قد أدلوا جميعاً أثناء خضوعهم للاستجواب على أيدي أجهزة المخابرات السورية "باعترافات" تحت التعذيب، تفيد بارتكاب أشد الجرائم خطورة، من قبيل قتل عناصر الجيش العربي السوري. ونظراً لارتفاع نسبة من أدلوا باعترافاتهم بهذه الطريقة، فعادة ما يخضع نزلاء المبنى الأحمر "لمحاكمة" أمام إحدى محكمتي الميدان العسكريتين في مقر الشرطة العسكرية الكائن بحي القابون في دمشق. وقال قضاة ومحامون سابقون ومحتجزون، حوكموا أمام محكمة الميدان العسكرية، لمنظمة العفو الدولية إن تلك المحاكمات تستغرق في العادة مدة تتروابح بين دقيقة واحدة وثلاث دقائق فقط، ولا يسمح فيها للمحتجزين أن يتصلوا بمحامٍ أو الاطلاع على تفاصيل الأحكام الصادرة ضدهم. وعليه، فلا يمكن بالتالي اعتبار هذه المحاكمات على أنها إجراءات قضائية أصولية.[31]

---

[23] عرضت مبادرة منظمة العفو الدولية المشتركة مع وكالة بحث "علم العمارة الجنائية" نموذجا افتراضياً للمبنى الأحمر في صيدنايا. انظر تقرير المنظمتين بعنوان "استكشاف صيدنايا: داخل أحد سجون التعذيب في سوريا" أغسطس/ آب 2016، والمتوفر عبر الرابط التالي: saydnaya.amnesty.org/.

[24] مقابلة مع أحد الموظفين السابقين في السجن بتاريخ 26 أبريل/ نيسان 2016، وأخرى مع خبير سوري في شؤون الاحتجاز بتاريخ 11 نوفمبر/ تشرين الثاني 2016. نظراً لعدم نشر السلطات السورية أية معلومات بشأن المحتجزين في صيدنايا، فمن الصعوبة بمكان أن يتم تقدير عدد المحتجزين داخلة بشكل دقيق.

[25] وجرت العادة قبل الأزمة على احتجاز المدنيين في المبنى الأبيض أيضاً؛ مقابلة مع أحد موظفي سجن صيدنايا سابقاً بتاريخ 26 أبريل/ نيسان 2016.

[26] مراسلات عبر البريد الإلكتروني مع خبير قانوني سوري بتاريخ 12 أكتوبر/ تشرين الأول 2016، ومقابلة مع أحد موظفي السجن السابقين بتاريخ 26 أبريل/ نيسان 2016.

[27] ظل محتجزو المبنى الأبيض يحالون للمحاكمة أمام محكمة أمن الدولة أو المحكمة العسكرية إلى أن تم إلغاء قانون الطوارئ، واستبداله بقانون مكافحة الإرهاب في عام 2012.

[28] منظمة هيومان رايتس ووتش "سوريا: يجب التحقيق في سقوط قتلى في سجون صيدنايا"، يوليو/ تموز 2008 والمتوفر عبر الرابط التالي: https://www.hrw.org/ar/news/2008/07/21/233404 ؛ وموقع دير شبيغل الإلكتروني "سجناء سابقون يقاتلون في التمرد السوري"، أكتوبر/ تشرين الأول 2013، والمتوفر عبر الرابط التالي:www.spiegel.de/international/world/former-prisoners-fight-in-syrian-insurgency-a-927158.html .

[29] مقابلات أجراها باحثو منظمة العفو الدولية مع أحد الحراس السابقين بتاريخ 17 مايو/ أيار 2016، وأحد موظفي السجن السابقين بتاريخ 6 أكتوبر/ تشرين الأول 2016.

[30] مقابلات أجراها باحثو المنظمة مع اثنين من موظفي السجن السابقين بتاريخ 25 أبريل/ نيسان 2016، و17 مايو/ أيار 2016.

[31] لمعرفة المزيد عن المحاكمات التي تجريها السلطات السورية وإعدام السجناء سراً، انظر تقرير منظمة العفو الدولية "الجمهورية العربية السورية: بيان إحاطة مقدم إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، الدورة 71" (رقم الوثيقة:MDE 24/001/2001) مارس/ آذار 2001، والمتوفر عبر الرابط التالي www.amnesty.org/download/Documents/132000/mde240012001en.pdf)؛ وتقرير منظمة هيومان رايتس ووتش "سوريا – معتقلون سياسيون يتعرضون للتعذيب والقتل"، والمتوفر عبر الرابط التالي (https://www.hrw.org/ar/news/2013/10/03/251335)؛ أكتوبر/ تشرين الأول 2013، وللمزيد عن المواد والنصوص القانونية الدولية المتعلقة بالإعدامات خارج نطاق القضاء/ انظر دليل منظمة العفو الدولية "دليل المحاكمات العادلة: الطبعة الثانية" (رقم الوثيقة:POL 30/002/2014).

وأفاد موظفون، ومحتجزون سابقون، أن جل المحتجزين في المبنى الأحمر من سجن صيدنايا هم من المدنيين الذين تعتقد السلطات أنهم يعارضونها.[32] وينتمي هؤلاء لمختلف فئات المجتمع السوري، ويغلب عليهم المتظاهرون والمعارضون المخضرمون، والمدافعون عن حقوق الإنسان، والصحفيون، والأطباء، وعمال الإغاثة الإنسانية، والطلبة. وأصبح المبنى الأحمر في سجن صيدنايا "السجن السياسي الرئيسي في سوريا" بعد عام 2011، وفق ما أفاد به موظف سابق في السجن. وأضاف قائلاً إن معظم نزلاء المبنى الأحمر هم من الأطباء والمهندسين والمتظاهرين، أو بعبارة أخرى، هم من "الثوار" على حد تعبيره. ويمكن وصفهم على أنهم أشخاص لهم صلات بالثورة، وأضاف أن سجن صيدنايا هو المكان الذي يتم فيه الإجهاز على الثوار، حيث "يشكل النهاية بالنسبة لهم".[33] وأضاف حارس سابق في السجن إن المحتجزين في المبنى الأحمر هم "المحتجزون على ذمة الثورة".[34]

ونادراً ما يتم الإفراج عن محتجزي سجن صيدنايا، وخصوصاً بالنسبة لمحتجزي المبنى الأحمر مقارنة بنزلاء المبنى الأبيض. وأبلغ معظم المحتجزين السابقين الذين أُجريت معهم مقابلات، وكانوا من نزلاء المبنى الأبيض، أنه قد تم الإفراج عنهم بموجب عفو رئاسي أو صفقة لتبادل السجناء. ولكن أُجبر هؤلاء أو عائلاتهم أو اصدقائهم على دفع رشاوى في الكثير من تلك الحالات. وأجرت منظمة العفو الدولية مقابلة مع المحتجز السابق عدنان، الذي كان يعمل ضابطاً في الجيش لحظة اعتقاله، ووصف "عدنان"[35] عملية الإفراج عنه قائلاً: "تواصل والدي مع إحدى المحاميات عقب انتخاب الأسد، والتي قامت بدور الوسيطة في واقع الحال، ودفعت عائلات الأشخاص التسعة المعتقلين على ذمة قضيتنا أموالاً، فأدرجوا أسماءنا ضمن المشمولين في العفو."[36] وأخبر معتقلون سابقون منظمة العفو الدولية أنهم أُجبروا قبيل الإفراج عنهم على التوقيع على وثيقة تفيد بأنهم تلقوا معاملة منصفة وإنسانية في الحجز. وأوضح رجل الأعمال "نادر"[37] من دمشق قائلاً: "أعطوني ورقة كي أوقع عليها، وكان اسمي مكتوباً عليها، واتضح أنها كانت إفادة تنص على ما يلي: احتُجز نادر في صيدنايا، ولم يتعرض للضرب أو الإذلال أو الشتم في جناحنا، وقد حصل على الدواء ولم يتعرض للأذى بتاتاً. ولقد وقعت عليها دون شك، حتى ولو أن كل كلمة فيها كانت كذبا بواحاً، وبصمت عليها بإصبعي أيضاً".[38]

---

[32]مقابلات أجراها باحثو منظمة العفو الدولية مع موظف سابق في سجن صيدنايا بتاريخ 6 أكتوبر/ تشرين الأول 2016، وحارس سابق في نفس السجن بتاريخ 8 أكتوبر/ تشرين الأول 2016، وعدد من المحتجزين السابقين في المبنى الحمر، بما في ذلك مقابلات أُجريت بتاريخ 22 فبراير/ شباط، و28 أبريل/ نيسان 2016.

[33]مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 6 أكتوبر/ تشرين الأول 2016.

[34]مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 8 أكتوبر/ تشرين الأول 2016.

[35]تم حجب اسمه الحقيقي.

[36]مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 15 مايو/ أيار 2016. واحتُجز "عدنان" في صيدنايا من 2011 إلى 2014.

[37]تم حجب اسمه الحقيقي.

[38]مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 28 أبريل/ نيسان 2016. واحتُجز "نادر" في صيدنايا من 2014 إلى 2015.

4 . 2 عمليات الشنق الجماعية

"كان باستطاعتي مشاهدتهم وهم يمرون عبر البوابة... وكانوا يمرون في طابور "القطار" مطأطئ الرؤوس، ومحاولين أن يمسك كل واحد منهم بقميص الشخص الذي أمامه. ولقد انتابني الرعب لمجرد مشاهدتهم، فلقد كان يتم اقتيادهم إلى المسلخ."[39]

"حامد" الذي احتُجز في صيدنايا من 2012 إلى 2013.

4 . 2 . 1 نظرة عامة

تمكنت منظمة العفو الدولية من خلال إفادات موظفي ومحتجزي السجن السابقين أن ترسم صورة كاملة توضح قيام السلطات السورية بإعدام آلاف الأشخاص خارج نطاق القضاء، ممن كانوا محتجزين داخل المبنى الأحمر في سجن صيدنايا منذ عام 2011. واتخذت عمليات القتل هذه شكل عمليات شنق جماعية، بعد أن يُدان الضحايا ويُحكن عليهم بالإعدام في محاكمة، لا تستغرق أكثر من دقيقة أو ثلاث دقائق، أمام إحدى محكمتي الميدان العسكريتين في مقر الشرطة العسكرية الكائن بحي القابون بدمشق. وتقوم سلطات السجن يوم تنفيذ عمليات الشنق، أو ما يُعرف "بالحفلة" بجمع الذين سوف يتم إعدامهم من زنزاناتهم عصراً. وتُعلم السلطات المحتجزين، الذين يقع عليهم الاختيار، أنه سوف يتم ترحيلهم إلى سجن مدني داخل سوريا، ولكن يتم إيداعهم بدلاً من ذلك في زنزانة في قبو المبنى الأحمر، حيث يتعرضون للضرب المبرح فيها. ويتم ترحيلهم بين الساعة 12 منتصف الليل و3 فجراً إلى المبنى الأبيض، ضمن مجمع مباني سجن صيدنايا، ويتم هناك إرسالهم إلى غرفة في القبو لشنقهم. ويتم بعد ذلك تحميل جثامينهم في شاحنة، ويتم نقلها إلى مشفى تشرين لتسجيلها، قبل أن تُدفن في مقابر جماعية في أرض تابعة للجيش على مقربة من العاصمة دمشق. وظلت الإعدامات في صيدنايا تُنفذ سراً منذ العام 2011، ولا يعلم بأمرها سوى الحراس والموظفين المعنيين بالأمر مباشرة، علاوة على مسؤولين سوريين رفيعي المستوى. ويُذكر أن معظم الذين شُنقوا ودُفنوا سراً قد تعرضوا للاختفاء القسري في صيدنايا، ولا تزال عائلاتهم لا تمتلك أية معلومات عن مصيرهم.

وبدأت أولى عمليات الإعدام المتعلقة بالأزمة السورية، في سبتمبر/ أيلول 2011، وفق ما افاد به موظفون سابقون في سجن صيدنايا، قبل أن تتسارع وتيرة الإعدامات في هذا السجن وتتباين في وقت لاحق، حيث كان من المعتاد أن يتم إعدام ما بين 7 أشخاص و20 شخصاً كل 10 أو 15 يوماً، خلال الأشهر الأربعة الأولى، قبل أن يرتفع عدد الذين تم إعدامهم خلال الأحد شهراً التالية إلى ما بين 20 و50 شخصاً أسبوعياً، وكانت تتم الإعدامات مساء كل يوم اثنين، على الأغلب. وجرى في الأشهر الستة التالية إعدام مجموعات قوامها ما بين 20 و50 شخصاً أسبوعياً، مساء كل يوم اثنين أو أربعاء. وتفيد إفادات شهود العيان أن الوتيرة ثبتت، أو تزايدت بهذا الشكل، حتى ديسمبر/ كانون الأول 2015. وعلى فرض أن الوتيرة ظلت على حالها، فتقدر منظمة العفو الدولية أنه قد تم إعدام ما بين 5، و10 آلاف شخص في صيدنايا، خلال الفترة ما بين سبتمبر/ أيلول 2011، وديسمبر/ كانون الأول 2015.[40] ولا تمتلك المنظمة أدلة على حدوث إعدامات بعد ديسمبر/ كانون الأول 2015، ولكن لا يزال يتم ترحيل المحتجزين إلى صيدنايا، واستمر عقد "المحاكمات" أمام محكمة الميدان العسكرية، ولا يوجد ما يدفع للاعتقاد بأن الإعدامات خارج نطاق القضاء قد توقفت.[41] وعليه، فمن المرجح أن يكون آلاف آخرون قد لقوا حتفهم شنقاً منذ ديسمبر/ كانون الأول 2015.

---

[39]مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 21 أبريل/ نيسان 2016.

[40]استندت هذه التقديرات إلى الحسابات التالية: إذا فرضنا أنه قد تم قتل ما بين سبعة اشخاص و20 شخصاً كل 10 أو 15 يوماً من سبتمبر/ أيلول إلى ديسمبر/ كانون الأول 2011، فسوف يصل العدد الكلي إلى ما بين 56 و240 شخصاً خلال تلك الفترة. وإذا أُعدم ما بين 20 و50 شخصاً كل أسبوع خلال الفترة ما بين يناير/ كانون الثاني ونوفمبر/ تشرين الثاني 2012، فسوف يصل مجموع الذين تم إعدامهم إلى ما بين 880 و2200 شخص خلال تلك الفترة. وإذا أُعدم ما بين 20 و50 شخصاً في 222 جولة من تنفيذ الإعدامات (على فرض أنه قد تم تنفيذ الإعدامات مرتين في الأسبوع وبواقع مرتين شهرياً، ومرة أسبوعياً في الشهر) خلال الفترة ما بين ديسمبر/ كانون الأول 2012 ونفس الشهر من عام 2015، فسوف يصل مجموع الذين تم إعدامهم إلى ما بين 4400 و11000 شخص في تلك الفترة. وبموجب هذه الطريقة في الحساب، فسوف يصل الحد الأدنى من الذين تم إعدامهم إلى 5336 شخصاً، مقرباً إلى أقرب منزلة ليصبح 5000 شخص، و13450 شخصاً مقربا إلى أقرب ألف ليصبح 13000 شخص.

[41]أخبر محامي سوري في دمشق وخبراء في الاحتجاز داخل سوريا منظمة العفو الدولية أن ترحيل المحتجزين إلى صيدنايا والمحاكمات أمام محكمة الميدان العسكرية في القابون قد استمرت بعد ديسمبر/ كانون الأول 2015. مقابلات مع خبراء في الاحتجاز داخل سوريا بتاريخ 1 نوفمبر/ تشرين الثاني 2016، ومحام سوري بتاريخ 11 نوفمبر/ تشرين الثاني 2016.

ووفق ما أفاد به موظف سابق، ومحتجزون سابقون شاهدوا عمليات الإعدام، ارتفع عدد الذين يتم إعدامهم شنقاً في صيدنايا خلال الأسابيع التي تسبق أو تعقب صدور قرارات العفو الرئاسي التي صدرت بعد سبتمبر/ أيلول 2011 في 10 يناير/ كانون الثاني 2012، و23 أكتوبر/ تشرين الأول 2012، و16 أبريل/ نيسان 2013، و30 أكتوبر/ تشرين الأول 2013، و9 يونيو/ حزيران 2014.[42]

2 . 2 . 4 إجراءات تنفيذ الإعدامات

"المحاكمة" أمام محكمة الميدان العسكرية

يخضع المحتجزون الذين يتم إعدامهم خارج نطاق القضاء في صيدنايا "لمحاكمة" أمام محكمة الميدان العسكرية أولاً، وهي محكمة تتسم قواعدها وإجراؤاتها بكونها على قدر كبير من الإيجاز والتعسف، وبحيث يصعب اعتبارها على أنها تشكل جزء من الإجراءات القضائية الفعلية. وتشكلت محكمة الميدان العسكرية في سوريا بموجب المرسوم التشريعي رقم 109 لسنة 1968،[43] وتنص المادة الأولى منه على شمول اختصاص هذه المحكمة للجرائم المرتكبة "في أوقات الحرب أو العمليات العسكرية"، ويقوم ضباط من الجيش بإدارة إجراءات هذه المحكمة (المادة 3). ولا يشترط المرسوم على هذا النوع من المحاكم العمل بموجب التشريعات النافذة (المادة 5)، وتُعتبر الأحكام الصادرة عنها نهائية، وغير قابلة للطعن (المادة 6). ولكن تُشترط موافقة رئيس الجمهورية، ووزير الدفاع، كي تُصبح أحكامها نافذة، ولهما الحق في تخفيف أو وقف تنفيذ الحكم (المادة 8).[44]

وتتكفل إحدى محكمتي الميدان العسكريتين في مقر الشرطة العسكرية بالقابون بمحاكمة محتجزي المبنى الأحمر في صيدنايا في جميع الأحوال تقريباً.[45] ولا يوجد فرق بين المحكمتين من حيث نطاق الاختصاص، إذ شُكلت المحكمة الثانية لاستيعاب الأعداد المتزايدة من المحتجزين الذين تمت إحالتهم إلى محكمة الميدان العسكرية، عقب بدء أحداث 2011.[46] ويتم نقل المحتجزين من المحكمة، وإليها، في شاحنات تنقل بضائع بيضاء اللون، تُعرف لموظفي السجن والمحتجزين باسم "برادات اللحوم"، أو في حافلات ركوب صغيرة بيضاء اللون أيضاً. وتتم العملية بأكملها والمحتجزون مقيدو الأيدي ومعصوبو الأعين، وإن كان يتم أحيانا نزع العصابة عن أعينهم لحظة مثولهم أمام القاضي. وتستغرق المحاكمة الواحدة ما بين دقيقة واحدة وثلاث دقائق، ويستند القاضي عموماً إلى "الاعترافات" المنتزعة تحت التعذيب للبت في الحكم الذي سوف يصدره. وتتفاوت الأحكام التي تصدرها هذه المحكمة ما بين السجن المؤبد والإعدام، ولا يُسمح للمحتجزين الذين تتم محاكمتهم أمام محكمة الميدان العسكرية بالاتصال بالمحامي، أو معرفة تفاصيل الحكم الصادر ضدهم.

ووصف مسؤول سابق في سجن صيدنايا الإجراءات والدور الذي تؤديه محكمة الميدان العسكرية ما بعد عام 2011 قائلاً:

> "إذا كانت فحوى الاعتراف خطيرة، فتتم إحالتك إلى محكمة الميدان العسكرية، ولقد انتُزعت اعترافات الجميع بلا استثناء تحت التعذيب، حيث يتم اللجوء إلى تعذيب الأشخاص كي يعترفوا بارتكاب جرائم شديدة الخطورة. وإذا اعتقد فرع المخابرات أنه ينبغي إعدام الشخص، فيقوم بإرساله إلى محكمة الميدان، وأما إذا اعتقدوا أنه ينبغي أن يظل حبيس

---

[42] مقابلات أجرتها منظمة العفو الدولية مع موظف سابق في السجن بتاريخ 27 أبريل/ نيسان 2016، ومع محتجزين سابقين في المبنى الأحمر في 21 يوليو/ تموز، و10 أكتوبر/ تشرين الأول 2016. وحصلت منظمة العفو الدولية على تواريخ صدور قرارات العفو الرئاسي من رئيس الشبكة السورية لحقوق الإنسان في مراسلات عبر البريد الإلكتروني معه بتاريخ 27 نوفمبر/ تشرين الثاني 2016

[43] يتوفر نص المرسوم التشريعي رقم 109 لسنة 1967 والمعنون "قانون بإنشاء محكمة الميدان العسكرية" عبر الرابط التالي: -www.cdf .sy.org/low/midan.htm

[44] تقرير منظمة العفو الدولية "بيان إحاطة بشأن الجمهورية العربية السورية إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، الدورة 71" مارس/ آذار 2001، والمتوفر عبر الرابط التالي:www.amnesty.org/download/Documents/132000/mde240012001en.pdf

[45] تستند المعلومات الواردة في هذا الجزء من التقرير إلى المقابلات التي أجراها باحثو منظمة العفو الدولية مع قضاة سوريين سابقين بتاريخ 13، و14، و15 مايو/ أيار، وموظف سابق في السجن بتاريخ 27 أبريل/ نيسان 2016، وعدد من المحتجزين السابقين في صيدنايا بتاريخ 26، و27 فبراير/ شباط، و21، و26 أبريل/ نيسان 2016، ومراسلات عبر البريد الإلكتروني معه محامٍ سوري سابق بتاريح 12 أكتوبر/ تشرين الأول 2016.

[46] أفاد أحد موظفي سجن صيدنايا السابقين بما يلي: "تؤدي المحكمتان نفس الوظيفة، ولكن توجد محكمتان نظرا لزيادة عدد القضايا المنظورة. وتقع المحكمتان في نفس المبنى بالقابون (مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 27 أبريل/ نيسان 2016). ولقد أكد قاضي سابق هذا الأمر خلال مقابلة مع باحثي المنظمة بتاريخ 13 مايو/ ايار 2016.

السجن لفترات طويلة، فتتم إحالته إلى محكمة مكافحة الإرهاب.[47]... وتستغرق المحاكمة عادة ما بين دقيقة واحدة ودقيقتين... ومحكمة الميدان ليست محكمة فعلية، بل هي مجرد كذبة".[48]

ووصف قاضي سوري سبق له العمل في المحكمة العسكرية محكمة الميدان قائلاً:

"إنها المحكمة التي يرسلون إليها الأشخاص الذين يغلب على الظن أنهم يشكلون تهديداً حقيقياً للنظام. ويُحاكم الأشخاص فيها ويُدانون بتهمة ارتكاب جرائم ضد الدولة. وقد تتم إحالتك إلى هناك حتى لو لم تتوفر أدلة ضدك، فمحكمة الميدان هي أخطر شيء بالنسبة للمحتجزين. وقد يتم إعدامك حتى بدون توفر أدلة، أو بمجرد توفر اعترافات منسوبة إليك من أحد فروع المخابرات. ولا تُلزم محكمة الميدان بمراعاة القوانين السورية النافذة، بل إنها تعمل خارج تلك المنظومة بالكامل. ويمضي المحتجز دقيقة أو اثنتين داخل المحكمة ثم يتم إخراجه، حيث يسأله القاضي عن اسمه والجريمة التي ارتكبها. وسوف تتم إدانته بصرف النظر عن إجابته، فهذه المحكمة لا علاقة لها بسيادة القانون، بل إنها ليست محكمة في المقام الأول."[49]

وأعرب محتجزون سابقون ممن حوكموا أمام محكمة الميدان العسكرية عن إحباطهم وغضبهم حيال المحنة التي مروا بها. وثمة خبير في تكنولوجيا المعلومات من حي باب عمرو بحمص واسمه "زياد"،[50] وذكر ما يلي عن تلك المحنة: "بالطبع لم تكن المحاكمة عادلة أبداً. ولم يكن لها ما يمت بالعدالة والإنصاف بصلة، حيث يتم تعصيب عينيك وتقييد يديك كي لا تعلم من هو القاضي، أو الوثيقة التي قمت بالتوقيع عليها. وهذه ليست عدالة قطعاً".[51] ووافقه "نادر" الرأي قائلاً: "أمضيت دقيقة واحدة أمام القاضي وحارس من الشرطة العسكرية... ولقد ذهبت رفقة 45 محتجزاً إلى المحكمة، وتم الانتهاء من النظر في جميع القضايا في غضون ساعة واحدة فقط. ولا يتم إطلاعك على التهم المنسوبة إليك، وليس لديك الحق في توكيل محامٍ، أو الاتصال بالهاتف، بل ليس لديك اي حق من الحقوق".[52]

ووصف المزارع اللاذقاني "حسن"[53] محنته في محكمة الميدان العسكرية قائلاً:

"اقتادونا إلى فرع الشرطة العسكرية بالقابون. وأمضى أحد الأصدقاء دقيقتين داخل أحد المكاتب، وأخبرني "هذا كل شيء، لقد شاهدت القاضي". ثم وصلت أنا إلى باب المكتب، ورفعوا عصابة عيني عني إلى جبهة رأسي. وشاهدت عقيدا بزيه العسكري، وبضعة أشخاص بملابس مدنية، وأدركت لاحقاً أن تلك كانت محكمة الميدان العسكرية. وسألني الضابط عن طبيعة عملي قبل اعتقالي... وكان يخاطبني بحدة قبل أن يقول في نهاية المطاف: "جماعتك (من قريتك) هم أشخاص سيئون جداً، وتاريخكم أسود، وكلكم من الإخوان المسلمين". ثم أوعز بإخراجي من المكتب."[54]

وكان "يحيى"[55] في السادسة عشرة من عمره عندما مثل للمحاكمة أمام محكمة الميدان العسكرية. وأوضح أنه قد عُرضت عليه يوم مثل أمام القاضي أول مرة صورة لشخص لم يره في حياته مسبقا، وطُلب منه أن يتعرف على هوية صاحب الصورة بصفته أحد المتآمرين لارتكاب الجريمة المتهم بها. وقال يحيى: "قلت له أنني لا أعرف صاحب الصورة، وانني أدليت باعترافاتي تحت التعذيب. ثم قال لي القاضي أنني حملت السلاح، فأخبرته أنه لا يمكنني ذلك لأنني دون السن القانونية. فلقد كان عمري حينها 14 أو 15 سنة. فقال لي القاضي: تعال وابصم، ولم أعلم ما هي الورقة التي وضعت بصمة أصبعي عليها."[56]

---

[47] لمعرفة المزيد من التفاصيل المتعلقة بمحكمة مكافحة الإرهاب، انظر تقرير منظمة العفو الدولية "إنه يحطم إنسانيتك" ص. 17.

[48] مقابلات مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 26 أبريل/ نيسان، و15 مايو/ أيار، و6 أكتوبر/ تشرين الأول 2016.

[49] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 13 مايو/أيار 2016.

[50] تم حجب اسمه الحقيقي.

[51] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 4 أكتوبر/ تشرين الأول 2016. واحتُجز "زياد" في صيدنايا من 2012 إلى 2013.

[52] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 28 أبريل/ نيسان 2016.

[53] تم حجب اسمه الحقيقي.

[54] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 26 فبراير/ شباط 2016. واحتُجز "حسن" في صيدنايا من 2013 إلى 2014.

[55] تم حجب اسمه الحقيقي.

[56] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 21 يوليو/ تموز 2016. واحتُجز "يحيى" في صيدنايا مدة شهرين في عام 2015.

الموافقة على أحكام الإعدام

تُشترط موافقة مسؤولين رفيعي المستوى على أحكام الإعدام الصادرة عن محكمة الميدان العسكرية قبل تنفيذها،[57] حيث يُدرج الحكم بإعدام أحد المحتجزين ضمن قرار حكم ضخم يشمل تفاصيل عن جريمته المزعومة، ويورد قائمة بأسماء جميع المتورطين في ارتكابها، وينص على الحكم بإعدام جميع الجناة على ذمة القضية. وقد يتضمن القرار أحكاما صادرة بحق شخص أو أكثر، وذلك حسب ظروف وملابسات الجريمة المزعومة.

ويوقع كل من رئيس محكمة الميدان العسكرية وممثل عن الأجهزة الأمنية من المخابرات العسكرية عادة على قرار الحكم. ويوقع على القرار أيضاً القاضي الذي حاكم المحتجز المعني في محكمة الميدان، ويُشار إليه بعبارة المدعي العام العسكري، ويبدي موافقته على الحكم. ويُرسل قرار الحكم بالبريد العسكري إلى مفتي سوريا، وإلى وزير الدفاع أو رئيس هيئة الأركان المشتركة للجيش السوري، وهما مخولان بالتوقيع نيابةً عن الرئيس السوري بشار الأسد، ويحددان موعد تنفيذ الإعدام.

ويتم بعد ذلك إعادة قرار الحكم إلى محكمة الميدان العسكرية في القابون لإدراجه في الأرشيف. وتُرسل نسخة منه قبل يوم أو اثنين من موعد تنفيذ الحكم إلى المكتب الإداري في صيدنايا، ويتم عادة تنفيذ الحكم دفعة واحدة بجميع الذين ترد أسماؤهم في نص قرار الحكم في صيدنايا. وتستغرق العملية بمجملها ما لا يقل عن شهرين، اعتباراً من تاريخ صدور الحكم بإعدام المحتجز عن محكمة الميدان العسكرية، وانتهاء بإعدامه في صيدنايا فعلاً.

جمع المحتجزين في المبنى الأحمر بغرض "ترحيلهم" إلى سجون أخرى

وتبدأ إجراءات تنفيذ أحكام الإعدام في صيدنايا عند الساعة 3 عصراً،[58] حيث يتلقى المساعدون والحراس في المبنى الأحمر قائمة بأسماء الذين سوف يتم إعدامهم ذلك اليوم،[59] ويمرون على الزنزانات واحدة تلو الأخرى في المبنى لجمع أصحاب الأسماء المدرجة في القائمة، وهو إجراء يستغرق في العادة نحو ساعة أو اثنتين بالاعتماد على عدد المحكومين ذلك اليوم. ويُقال للمدرجة اسمائهم وزملائهم في الزنزانات أنه سوف يتم ترحيلهم إلى سجون مدنية أخرى في سوريا، من قبيل سجن عدرا أو سجن حلب المركزي. ويُعد ذلك أنباء سارة للمحتجزين كون المعاملة التي سوف يتلقونها في السجون المدنية أفضل بكثير مما يلقونه في فروع المخابرات أو سجن صيدنايا. وأوضح لنا موظف سابق في السجن المنطق الكامن وراء هذه الخديعة قائلاً: "سوف يشعر الآخرون في الزنزانة أننا بصدد ترحيل زملائهم إلى أماكن جديدة، وحسب. وسوف يعتقد من يتم الإفراج عنه من صيدنايا أن جميع الذين تم ترحيلهم يتواجدون الآن في أحد السجون المدنية في مكان ما من البلد".[60]

ويُوضع المحتجزون المدرجون على قائمة الإعدام في وضع طابور "القطار" المعتمد عادة عند ترحيل المحتجزين بين مختلف المباني داخل صيدنايا، وذلك في أحد الممرات أمام الزنزانات، ويُجبر فيه المحتجزون على أن يمسك كل واحد منهم بقميص أو خصر الشخص الذي يقف أمامه مع طأطأة الرأس إلى مستوى الخصر تقريباً. ويتم اقتيادهم حينها إلى غرفة التجميع، التي لا تتجاوز أبعادها 3.5 x 5 متر، وتقع في الجناح "ب" في قبو المبنى الأحمر ونفس الطابق الذي توجد فيه الزنزانات، ويتعرض المحتجزون هناك للضرب المبرح ما بين الساعتين 10 ليلاً و12 بعد منتصف الليل. ويتم تقييد أيادي المحتجزين خلف أظهرهم وتعصيب أعينهم خلال الفترة الواقعة ما بين الساعة 12 بعد منتصف الليل و3 فجراً قبل أن يتم اقتيادهم إلى مركبات متوقفة أمام المبنى الأحمر، ويشرف على العملية هذه ما بين خمسة أو ستة من حراس المبنى الأحمر[61].

وأوضح موظف سابق في السجن أسباب الحرص على تجميع المحتجزين عصراً بادئ الأمر قبل احتجازهم في قبو المبنى الأحمر إلى حين ترحيلهم، وقال:

---

[57]تستند المعلومات الواردة في هذا الجزء من التقرير على المقابلات التي أجراها باحثو منظمة العفو الدولية مع موظف سابق في السجن بتاريخ 26 أبريل/ نيسان و30 نوفمبر/ تشرين الثاني 2016، ومع قاضٍ سابق بتاريخ 13 مايو/ أيار 2016.

[58]مقابلات أجراها باحثو منظمة العفو الدولية مع موظف سابق في السجن بتاريخ 26 أبريل/ نيسان 2016، وحارس سابق بتاريخ 16 مايو/ أيار 2016، وحارس ثانٍ بتاريخ 17 يوليو/ تموز 2016، وبعض المحتجزين سابقاً في المبنى الأحمر بتاريخ 4 و5 أكتوبر/ تشرين الأول 2016 على سبيل المثال.

[59]المساعدون في سوريا هم ضباط صف برتبة مساعد أول وثانٍ وثالث.

[60]مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 27 أبريل/ نيسان 2016.

[61]مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 26 أبريل/ نيسان 2016.

"لا بد من جمع (الضحايا) من جميع المهاجع (العنابر) بما يتيح ترحيلهم كمجموعة واحدة من المبنى الأحمر إلى نظيره الأبيض، كما إن الباب الفولاذي الموجود في آخر رواق العنابر سوف يصدر ضجيجاً عالياً في الليل بما يخيف المحتجزين، ولذلك فيتم الأمر نهاراً. ولو تم الأمر ليلاً لأحدث ذلك الكثير من الجلبة، ولبث المزيد من الرعب بينهم."[62]

وأجرت منظمة العفو الدولية مقابلتين مع حارسين سابقين شاركا في عملية جمع المحكومين في صيدنايا. وأوضح الحارس الأول دوره قائلاً:

"تصلنا القائمة التي تتضمن أسماء الأشخاص الذين سوف يتم إعدامهم... واعتادوا اقتياد المطلوبين بعد الغداء إلى زنزانة في القبو إلى جانب زنزانات الحبس الانفرادي. وكان يتم الزج بجميع الأشخاص المحكومين في نفس الزنزانة، حتى ولو بلغ عددهم مائة شخص، وتشهد الزنزانة الكثير الكثير من الضرب، ويُصار إلى نزع الثياب عنهم، وإعطائهم زيا موحداً أزرق اللون... وكنت أقف عند باب المبنى الأحمر بينما يقتادون المحتجزين إلى السيارة. وكنت في البداية أرافقهم إلى المبنى الأبيض، ولكن أصبح الأمر يقتصر لاحقاً على الحراس العلويين فقط. ولم أعد أقم بذلك الدور في آخر أيامي في صيدنايا لأنني سني، وخشية أن أخبر السجناء بما ينتظرهم فتثور أعمال شغب في السجن."[63]

وأما الحارس الثاني، فكان له دور مباشر في عملية جمع المزمع تنفيذ الحكم بهم، واستذكر خطوات العملية قائلاً:

"كنا نتوجه لجمع السجناء برفقة المساعد الذي يحمل قائمة بأسماء الأشخاص المحكومين، وبمجرد ما كنا نفتح باب الزنزانة الجماعية، يسارع كل من فيها من المحتجزين إلى الجثو على ركبتيه مواجهاً الجدار، ومن يسمع اسمه يُتلى فينهض ويضع قميصه على وجهه، ونجلبه إلى الخارج ونضعه مع الآخرين في طابور "القطار". وبهذه الطريقة يتم جمع الآخرين واقتيادهم دفعة واحدة إلى الغرفة في الأسفل، وهي عبارة عن غرفة عادية لتجميع المحكومين. ويُحظر عليهم الجلوس فيها، ويُجبرون على البقاء واقفين، ونبدأ بالصراخ عليهم، متفوهين بما نشاء من كلمات قبل أن ننهال عليهم ضرباً. ويشارك الجميع في ضربهم إلى أن يأتي الضابط، فنحن نعلم أنهم على وشك الموت عموماً، فنتصرف معهم كما نشاء. وهم لا يعلمون إلى أين يتم نقلهم، وأتذكر أن أحدهم كان سعيداً لاعتقاده أنه سوف يتم الإفراج عنه... وكنا نبقيهم على هذه الحال حتى الصباح الباكر، ولكنني لست على يقين تام إلى أين يقومون باقتيادهم إذ تنتهي مهمتنا بمجرد تسليمهم للآخرين أمام المبنى الأحمر."[64]

واستذكر محتجزون سابقون في المبنى الأحمر عملية جمع السجناء هذه التي يشيرون إليها عادة "بالترحيل". ولقد أخبر الجندي السابق "حسام"[65] منظمة العفو الدولية أنه، وعقب اعتقاله عندما كان جندياً في اللاذقية عام 2011، جاءوا به يوم الاثنين، وفتحوا أبواب المهجع (العنبر) وبدأ الحراس بالمناداة على أسماء الأشخاص. وكان بوسعنا سماع الأسماء التي تُتلى، ووقع أقدامهم وهم يتوجهون إلى خارج العنبر. وأخبرهم الحراس بأن يضعوا قمصانهم على وجوههم".[66]

وكان "علي"[67] ضابطاً في الجيش لحظة إلقاء القبض عليه في 2012. ووصف العملية قائلاً:

"فتحوا باب العنبر عند الساعة 4 أو 5 عصرا، وبدأوا بالنداء على الذين سوف يتم (أخذهم). وكانوا يجبرونهم على الوقوف في طابور (القطار) في الممر، ونظرت ذات مرة من إحدى النوافذ القلابة وشاهدت (القطار). وعادة ما كان يتم أخذ 5 أو 10 أشخاص من عنبرنا بحسب ما سمعته من أسماء تُتلى. ويفتحوا كوة باب الغرفة وينادوا: (فلان وفلان استعدوا) ثم يأخذوهم، ولكن بطريقة جيدة فاعتقدنا أنه سوف يتم الإفراج عنهم. وكنا نتهامس في الزنزانات متسائلين عمن يتم أخذه."[68]

وأما "جمال"[69] الذي يعمل تاجراً في دمشق، فأخبر منظمة العفو الدولية بما يلي بشأن عملية الترحيل:

---

[62]مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 27 أبريل/ نيسان 2016.

[63]مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 16 مايو/ أيار 2016.

[64]مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية 17 يوليو/ تموز 2016.

65 تم حجب اسمه الحقيقي

[66]مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 5 أكتوبر/ تشرين الأول 2016. واحتُجز "حسام" في صيدنايا من 2011 إلى 2014..

[67]تم حجب اسمه الحقيقي.

[68]مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 19 يوليو/ تموز 2016. واحتُجز "علي" في صيدنايا من 2012 إلى 2013.

[69]تم حجب اسمه الحقيقي.

"هدأ الحراس من روعهم وأخبروهم بأنهم متوجهون إلى مكان جيد. فهم يحسنون التصرف مع الأشخاص عندما يتم ترحيلهم. ولكن لم نعلم إلى أين يأخذونهم، ولكن هذا طبيعي، فلا أحد يعلم اين يتم أخذه، أو لماذا هو في صيدنايا... ثمة مثل في السجون يقول: السجناء أغبياء. فنحن نصدق كل ما يقوله الحراس لنا."[70]

وسمع عدد من السجناء أيضاً أصوات تعرض آخرين للضرب المبرح في أوقات متأخرة من الليل أيام ترحيل السجناء. وأفاد "نادر" الذي كان محتجزاً في صيدنايا قائلاً: "كنا نسمع صوتاً عالياً ما بين الساعة 10 مساء و12 صباحاً، أو ما بين 11 مساء و1 صباحاً، ونسمع صراخ وشتم من الأسفل. وهذه نقطة هامة جداً، فلو التزمت الصمت سوف تتعرض لقدر أقل من الضرب في صيدنايا. ولكن كان هؤلاء الأشخاص يصرخون كما لو أنهم فقدوا عقولهم، ولم تكن أصواتا طبيعية بل بدت وكأنها أصوات أشخاص يتعرضون لسلخ جلودهم وهم أحياء".[71]

وكان "عمر" طالباً في المرحلة الثانوية لحظة اعتقاله، وأخبر منظمة العفو الدولية أنه سمع بدوره أصوات الضرب منتصف الليل في نفس يوم جمع المحتجزين من الزنزانات. وقال عمر:

"كان بمقدورنا أن نسمع ليلاً أصواتهم وهم يتعرضون للضرب بحزام الدبابة (وهو أداة مرتجلة مصنوعة من أسلاك إطارات السيارات تُربط بمقبض خشبي) والخرطوم الأخضر. وكنا نستطيع أن نفرق الصوت الذي يحدثه الضرب بهاتين الأداتين. وكنا نعتقد بادئ الأمر أنه يتم إخلاء سبيل هؤلاء أو ترحيلهم إلى سجون مدنية، ولكن كنا نسمع صوت التعذيب منتصف كل ليلة مجدداً، ما دفعنا على الاعتقاد بأنهم على وشك الموت لأن أصوات التعذيب كانت صاخبة جداً. فلقد كانوا يضربونهم بطريقة وحشية."[72]

واعتاد المحتجزون في المبنى الأحمر سماع أصوات الحراس أيضاً في يوم عملية جمع الذين سوف يتم إعدامهم، وسمعوا كذلك أصوات المحتجزين أثناء تحميلهم في المركبات المتوقفة أمام المبنى الأحمر، وتمكنوا من سماع أصواتها وهي تغادر المكان. وأخبر المحتجز السابق "حسام" منظمة العفو الدولية بما يلي:

"كان الأمر بالخلود إلى النوم يأتي متأخراً في يوم أخذ المحتجزين، وعادة ما كانوا يأمروننا بأن ننام عند الساعة 10 مساء، ولكن كان الأمر يتأخر في ذلك اليوم، وكنا نستيقظ بعد ذلك على الأصوات خارج السجن، وكان بمقدورنا سماع أصوات الحرس وهم ينادون على الأسماء، حيث كانوا ينادون على 30 أو 40 اسماً على الأقل في كل مرة. وكان يأتون في الصباح الباكر جدا قبل الشروق، ويوعز إلى أولئك الأشخاص بالتوجه إلى المركبات. وكنا نسمع صوت واحدة أو اثنتين تغادران المكان، وكان الأمر يتكرر مرة أسبوعيا أو أكثر."[73]

واستذكر شابال الذي يعمل ناشطا في مجال حقوق الإنسان من القامشلي ما سمعه قائلاً: "سمعنا صوت شاحنات تغادر السجن ما بين الساعة 12 و1 صباحاً. وكان بمقدورنا أيضا أن نسمع صوت الصفع والضرب، وأعتقد أن عددهم كان نحو 50 شخصاً، ولكن هذا مجرد تخمين من طرفي، إذ كنا نقدر العدد بناء على الأصوات التي نسمعها."[74] وشعر "حسن" بالقلق حيال توقيت صدور هذه الأصوات قائلاً: "لطالما تساءلنا عن سبب أخذ هؤلاء الأشخاص في ذلك الوقت من اليوم تحديداً. ولقد كنا نشعر بخوف شديد لأنه لم نعلم إلى أين يمكن أن يقوموا بأخذهم في الثالثة فجراً. لقد جعلني ذلك أشعر بالخوف، وأحاول أن أنسى الأمر على الدوام، ولكن لا يمكنني أن أنسى، فلقد تغلغل الخوف في عظامنا."[75]

---

[70]مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 21 أبريل/ نيسان 2016. واحتُجز "جمال" في صيدنايا من 2012 إلى 2014.

[71]مقابلتان مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 28 أبريل/ نيسان، و14 يوليو/ تموز 2016.

[72]مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 22 أبريل/ نيسان 2016. واحتُجز "عمر" في صيدنايا من 2012 إلى 2014.

73مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 5 أكتوبر/ تشرين الأول 2016.

74مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 22 أبريل/ نيسان 2016. واحتُجز شابال في صيدنايا من 2012 إلى 2013.

[75]مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 22 أبريل/نيسان 2016.

ترحيل المحتجزين من المبنى الأحمر إلى المبنى الأبيض داخل سجن صيدنايا

تفاوتت طبيعة المركبات المستخدمة في نقل المحتجزين من المبنى الأحمر إلى نظيره الأبيض منذ العام 2011[76]، حيث استخدمت السلطات سيارات الإسعاف لنقل المحتجزين خلال الأشهر الأولى التي شهدت بدء عمليات الشنق في سبتمبر/ أيلول 2011.
وبدأت سلطات سجن صيدنايا تستخدم شاحنات نقل بيضاء اللون تُعرف باسم "برادات اللحوم"، وحافلات ركاب متوسطة بيضاء اللون بسعة 24 راكب، بعد تزايد أعداد الأشخاص الذين سوف يتم إعدامهم. وتفاوت عدد هذه المركبات وعدد رحلاتها بين المبنيين حسب عدد المزمع إعدامهم.

وعمل "أبو محمد"[77] في غرفة الاتصالات بسجن صيدنايا، وشاهد المركبات وهي تمر بجوار مكتبه الكائن على مقربة من المبنى الأبيض. وأوضح أبو محمد قائلاً:

"وصلوا عند الساعة 3 قبل صلاة الفجر، وبدأ (الضحايا) يدخلون المبنى الأبيض... وكانوا يجلبون حافلات قادمة من المبنى الأحمر ويقتادونهم إلى (غرفة الإعدام) في المبنى الأبيض... واستخدموا حافلات ركاب صغيرة من صيدنايا لهذا الغرض، وتفاوت عدد الحافلات وترداد رحلاتها بين المبنيين حسب عدد الأشخاص المزمع إعدامهم، إذ قد يكون العدد ما بين مركبتين وخمس أو عشر مركبات."[78]

وصول أعضاء لجنة تنفيذ الإعدام

يصل أعضاء لجنة تنفيذ الإعدام من خارج سجن صيدنايا عند حوالي الساعة 3 فجراً لحضور الإعدامات.[79] وتتألف اللجنة من مدير سجن صيدنايا، ومدعي عام محكمة الميدان العسكرية، وممثل عن أجهزة المخابرات، وعادة ما يكون ممثلاً عن المخابرات العسكرية، وقائد فرقة الجبهة الجنوبية، وأحد ضباط الخدمات الطبية بمشفى تشرين، وكبير الأطباء في صيدنايا. وغالباً ما يرافق كل عضو من أعضاء اللجنة مساعد أو حارس شخصي أو اثنان.

وكُلف "ابو محمد" من غرفة الاتصالات بتنبيه موظفي السجن لحظة وصول أعضاء اللجنة، ووصف واجباته المعتادة في ليالي تنفيذ الإعدامات على النحو الآتي:

"اعتاد الضابط المناوب أن يستدعينا عن الساعة 11 مساء أو 12 صباحا، ويخبرنا بأن نعلمه بمجرد وصول الطبيب، فكنا نعرف حينها فوراً أنه ثمة إعدامات وشيكة تلك الليلة لأن مدير السجن لا يدخل مباني السجن إلا في حالات الطوارئ، أو عندما تكون هناك دفعة إعدامات. ولم يعلم الكثير من الحراس والجنود أن تلك هي ليلة الإعدامات، وكان المسؤولون يأتون واحدا تلو الآخر، كل في سيارته وبرفقة حرسه. وعادة ما يصل عدد سيارات أعضاء لجنة الإعدام إلى أربع أو خمس سيارات. واعتاد الضابط المناوب أن يقول لنا: انتبهوا، سوف تأتي اللجنة اليوم، فلا تغطوا في النوم، ويفوتكم الرد على المكالمة. وكانوا يصلون عند الساعة 3 فجراً، ثم يتصلون بي من البوابة الرئيسية قائلين: استدعي الضابط وأخبره أن قائد الجبهة الجنوبية قد وصل. ثم يأتي شخص من محكمة الميدان. وهذا ما أتذكره، ولكن كان هناك آخرون. وكان مندوب أجهزة المخابرات يأتي في أغلب الأحيان، ولا سيما مندوب المخابرات العسكرية، بالإضافة طبعاً إلى مدير سجن صيدنايا المكلف بتنفيذ الإعدامات."[80]

---

[76] تستند المعلومات الواردة في هذا الجزء من التقرير إلى مقابلات أُجريت مع حارس سابق في صيدنايا بتاريخ 16 مايو/ أيار 2016، وموظف سابق بتاريخ 8 أكتوبر/ تشرين الأول 2016، ومسؤول سابق في نفس السجن بتاريخ 27 أبريل/ نيسان 2016، وعدة مقابلات مع محتجزين سابقين في تواريخ مختلفة بما فيها تلك التي أُجريت في 14 مايو/ أيار، و21 يوليو/ تموز2016.

[77] تم حجب اسمه الحقيقي.

[78] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 8 أكتوبر/ تشرين الأول 2016.

[79] تستند المعلومات الواردة في هذا الجزء من التقرير إلى مقابلات أُجريت مع مسؤول سابق في السجن بتاريخ 27 أبريل/ نيسان 2016، وحارس سابق في صيدنايا بتاريخ 16 مايو/ أيار 2016، وموظف سابق بتاريخ 8 أكتوبر/ تشرين الأول 2016، وتواجدوا جميعاً داخل غرفة الإعدام منذ عام 2011، وحضر المسؤول السابق الإعدامات في أكثر من مناسبة واحدة.

[80] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 8 أكتوبر/ تشرين الأول 2016.

الوصول إلى المبنى الأبيض ودخول "غرفة الإعدام"

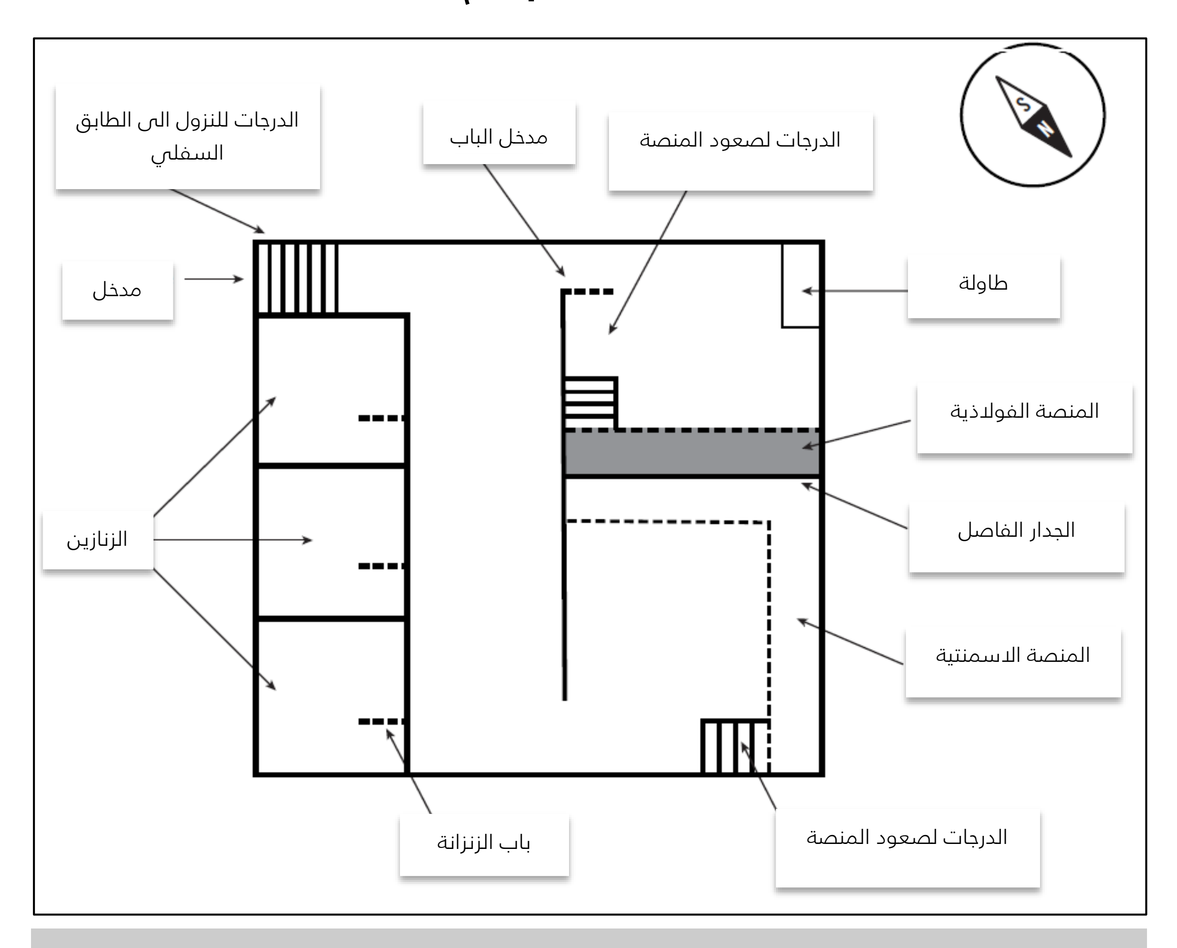


صورة بالأقمار الصناعية لسجن صيدنايا العسكري: الإحداثيات: *33.6648°, 36.3288°* . *Google Earth © 2016 DigitalGlobe*

تستند المعلومات التالية إلى ما أورده أفراد شهدوا عمليات الشنق في صيدنايا منذ عام 2011.[81] وأفاد الشهود بإن المركبات كانت تغادر المبنى الأحمر، وتدخل محيط المبنى الأبيض خلال الفترة ما بين الساعة 12 صباحا و3 فجراً، وتتابع سيرها خلف زاوية المبنى الأبيض قبل أن تتوقف أمام "غرفة الإعدام" الكائنة في الزاوية الجنوبية الشرقية من المبنى. وتقع غرفة الإعدام في قبو المبنى أسفل غرفة الزيارات العائلية الكائنة في الطابق الأرضي. ويمكن الوصول إلى الغرفة من خلال باب خارجي حديدي يقع دون مستوى الطابق الأرضي، ويمكن النزول إليها من خلال السلالم. ويقع المبنى الأبيض على تلة ما يجعل مستوى الشارع على ارتفاع متر واحد من سقف غرفة الإعدام.

[81]تستند المعلومات الواردة في هذا الجزء من التقرير إلى مقابلات أجراها باحثو منظمة العفو الدولية مع قاضٍ سابق في محكمة الميدان العسكرية بتاريخ 13 مايو/ ايار 2016، ومسؤول سابق في السجن بتاريخ 15 مايو/ أيار 2016، وحارس سابق في صيدنايا بتاريخ 17 مايو/ أيار 2016، وحارس آخر سبق له العمل في سجن صيدنايا، وذلك بتاريخ 8 أكتوبر/ تشرين الأول 2016.

مخطط "غرفة الإعدام"



في يونيو/ حزيران 2012، جرى توسعة غرفة الإعدام بما يتيح تنفيذ الأحكام بعدد أكبر من الأشخاص بشكل متزامن. ويجدر التنويه بأن ما يصفه المسؤولون والحراس السابقون، على أنه غرفة الإعدام في السجن، هو عبارة عن مساحة فسيحة تتضمن ثلاث زنزانات وغرفتين صغيرتين تُستخدم كلها في تنفيذ الإعدامات. وتوجد مساحة أبعادها 8x4 متر بمجرد دخول الغرفة تتضمن ثلاث زنزانات تقع على اليمين بعد المدخل مباشرة في الجانب الجنوبي الشرقي من الغرفة، وتوجد غرفة صغيرة (3x3 متر) إلى اليسار. وتتضمن هذه الغرفة 10 أنشوطات من حبل فاتح اللون نُصبت إلى جانب الجدار الجنوبي الشرقي. وثمة طاولة صغيرة في الزاوية اليسرى الخلفية من الغرفة، حيث يُطلب من المحتجزين أن يبصموا على إفادة تتعلق بإعدامهم، وذكر آخر رغبة لهم، إن وُجدت. ورُبطت الأنشوطات في هذه الغرفة بأنبوب معدني يتدلى من السقف بشكل أفقي. وصُنعت المنصة التي يقف الضحايا عليها من الفولاذ، وزُودت ببضع درجات للصعود على ظهرها حيث يصل ارتفاع المنصة إلى متر واحد، وتم تثبيت سطحها العلوي المصنوع من صفيحة فولاذية بقفل ودبوس. وعندما يصدر الأمر بتنفيذ الإعدام، تتم إزالة الدبوس، ما يجعل المنصة تتأرجح نحو الأسفل بالاتجاه الأمامي، وتسقط الضحية إلى أسفل أيضاً.

وتبلغ أبعاد الغرفة الثانية 3x5 متر، وتوجد على جداريها الشمالي الغربي، والجنوبي الشرقي مجموعة من 20 أنشوطة مصنوعة من حبال بيضاء اللون أيضاً. ويبلغ ارتفاع المنصة التي يقف الضحايا عليها نحو متر واحد، وهي مصنوعة من الأسمنت المسلح، وكذلك هي حال الدرجات التي تقود إليها صعوداً. وتتصل الأنشوطات بقضيب معدني يتدلى من السقف أفقياً أمام المنصة والضحية. وعندما يصدر الأمر، يُدفع الضحايا الواقفون على المنصة من الخلف بحيث يتحركون إلى الأمام، ويسقطون في فتحة المنصة إلى الأسفل.

ويتواجد في غرفة الإعدام أعضاء لجنة الإعدام الذين ورد ذكرهم أعلاه.[82] ولا يُسمح لحراسهم الشخصيين الذين يرتدون ملابس مدنية في العادة أن يدخلوا إلى غرفة الإعدام، ما يدفعهم بالتالي إلى البقاء خارج المبنى الأبيض. ويتواجد داخل الغرفة أيضاً خمسة موظفين من الخدمات الطبية العسكرية في مشفى تشرين، ومساعدان من سجن صيدنايا، وأربعة أو خمسة من حراس السجن أيضاً.

ولا يدرك المحتجزون عند جلبهم إلى غرفة الإعدام ما هو على وشك أن يحصل. ولكن بمجرد دخولهم الغرفة، يُؤمر المحتجزون بالاصطفاف أمام مكتب صغير في زاوية الغرفة إلى اليسار. وهناك تصدر تعليمات لكل محتجز بأن يعبر عن رغباته الأخيرة، ويبصم بإصبعه على إفادة توثق واقعة وفاته. وعند توجيه التعليمات إلى المحتجزين مباشرة، تكون تلك هي المرة الأولى التي يدركون فيها أنه سوف يتم إعدامهم، ويظلون مع ذلك غير مدركين للكيفية التي سوف يتم تنفيذ الحكم بها، إذ لا يتم تبيان ذلك لهم ابداً، كونهم يظلون معصوبي الأعين طوال تلك الفترة بأكملها.

ووفق ما أفاد به موظف سابق في السجن، "يظل البعض صامتاً" بعد أن يبصم على الورقة، فيما يُغمى على البعض الآخر منهم. ولكنهم لم يعلموا الكيفية أو الموعد، وهل سيتم التنفيذ شنقاً أم رمياً بالرصاص أو بأي طريقة أخرى." وأضاف إن التوقيع على الوثيقة يتم بشكل تلقائي دون تفكير من المحتجزين، وقال: "يقومون بتدوين رغباتهم الأخيرة أولا، ولكن ذلك كله كلام فارغ، حيث أنه لا يترتب على ذلك اي شيء، ولا يعني أي شيء أيضاً. ويتضمن النموذج معلومات من قبيل اسم الشخص واسم والدته وبلده ورقمه الوطني ورغباته الأخيرة".[83]

ويُقاد المحتجزون بعد ذلك إلى المنصة وهم معصوبي الأعين. ووصف مسؤول سابق في السجن عملية الشنق قائلاً: "يجبرونهم على الوقوف في طابور ويقومون بتجهيزهم للإعدام، ويتريثون حتى تمتلئ جميع مواقع الشنق قبل أن يقوموا بوضع الأنشوطة حول رقبة كل واحدٍ منهم، ومن ثم يقومون بدفعهم أو إسقاطهم فوراً، بحيث لا يتسنى لهم إدراك الأمر إلا في آخر لحظة فعلا".[84]

ويتدلى الضحايا من حبل المشنقة بعد دفعهم أو سقوطهم مدة 15 دقيقة تقريباً ريثما يتأكد الطبيب في الغرفة من وفاتهم، وتحديد من لا يزال على قيد الحياة بينهم. ويقوم المساعدون حينها بسحب هؤلاء إلى أسفل فتنكسر عنق الضحية. واستذكر قاضي سابق في المحكمة العسكرية هذه المرحلة من عملية الإعدام قائلاً: "يبقونهم متدلين 10 دقائق أو 15 دقيقة، إذ قد لا يموت البعض منهم نظرا لخفة وزن أجسامهم، حيث لا يتكفل وزن صغار الحجم بقتلهم، فيقوم الضباط حينها بسحبهم إلى السفل وكسر أعناقهم. وأُنيطت هذه المهمة باثنين من المساعدين".[85]

وأورد المحتجزون في المبنى الأبيض ممن كانوا في الطوابق فوق "غرفة الإعدام" أنهم سمعوا أحيانا أصوات عمليات الشنق هذه. وعلى سبيل المثال، استذكر "حامد"[86] الذي كان ضابطا في الجيش قبل اعتقاله عام 2012 كيف سمع هذه الأصوات ليلاً أثناء سير عملية الإعدام، وقال:

> "سمعت صوتا يشبه صوت سحب شيء ما، تماماً كما تسحب قطعة خشب أو نحو ذلك، لا أدري، وثم تسمع صوتهم اثناء تعرضهم للشنق، ولو وضعت اذنك على الأرض لسمعت صوتاً أشبه ما يكون بالغرغرة، وكان الأمر يستمر مدة 10 دقائق. لقد كنا ننام فوق أناس يتعرضون للخنق حتى الموت. وكان ذلك وضعاً طبيعياً بالنسبة لي حينها."[87]

وتمكن محتجزون آخرون في المبنى الأبيض من سماع أو مشاهدة عملية وصول الضحايا إلى مبناهم. وعمل "حسين"[88] طبيباً في الجيش حتى اعتقاله في 2011، وأخبر منظمة العفو الدولية عما كان يسمعه في ليالي تنفيذ الإعدامات قائلاً: "كنت أسمع أولا صوت براد اللحوم أو الحافلة الصغيرة... وكان بوسعي التعرف عليها من صوتها، وكنت اقول حسناً ها هي الحافلة قد أتت... ثم

---

[82]انظر ص. 22.

[83]مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 15 مايو/ أيار 2016.

[84]مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 15 مايو/ أيار 2016.

[85]مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 13 مايو/ أيار 2016.

[86]تم حجب اسمه الحقيقي.

[87]مقابلات أجريت مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 21 يوليو/ تموز، و27 أبريل/ نيسان 2016. واحتُجز "حامد" في سجن صيدنايا من 2012 إلى 2013.

[88]تم حجب اسمه الحقيقي.

كانوا يقتادون المحتجزين إلى الخارج على دفعات... وسمعت صوت وضع الأصفاد في أياديهم، أو صوت السلاسل التي كانت تقيدهم مع بعضهم البعض".[89]

وتمكن "حسين" أيضاً من مشاهدة عملية وصول المركبات من نافذة زنزانته. وأوضح قائلاً:

"شاهدت براد اللحوم خارج السجن، إذ كانوا يستخدمون برادات اللحوم أو حافلات صغيرة. وكانت الشاحنة بيضاء اللون بالكامل، وكذلك هي حال الحافلة الصغيرة، وطُليت نوافذها بالأبيض أيضا. وكان الأشخاص الذين شاهدناهم في الخارج يرتدون ملابس مدنية، ولم يكونوا من المبنى الأبيض، ولو كانوا من المبنى الأحمر لارتدوا الزي العسكري، ولكنهم كانوا يرتدون ملابس مدنية سوداء... وتقع غرفة الإعدام أسفل قاعة الزيارات العائلية، وعندما كانوا يقتادوننا إلى المحكمة، كانوا يجعلوننا نمر من جانب بابها، ولم تكن غرفة عادية، إذ لا بد من النزول بضع درجات للوصول إليها من مستوى الشارع. ولقد شاهدتها عندما توجهنا إلى المحكمة، وكانت الشاحنات تتوقف عندها كلما جاءت إلى المبنى."[90]

واستذكر "حامد" ما سمعه وشاهده عند تنفيذ الإعدامات قائلاً:

"كان الأمر يحدث بعد أن يأمروننا بأن نخلد إلى النوم، وعليه فكان بمقدورنا ان نسمع كل شيء... وصرت أقف على كرسي المرحاض كي اشاهد ما يحصل، ولو أنه كان من المفترض بي أن أكون نائماً حينها. ولقد شاهدت براد اللحوم أمام السجن، وكانت شاحنة بيضاء اللون وكبيرة، وكانوا يقتادونهم إلى الداخل، ومن ثم لم أعد قادراً على مشاهدة أي شيء. وكانوا يجلبون دفعة أخرى من الأشخاص بعد 15 أو 30 دقيقة."[91]

وأضاف أيضاً أنه وأثناء خروج الضحايا من المركبة أمام غرفة الإعدام في العادة، كان يشاهدهم وهم يدخلون من بوابة الساحة المحيطة بالمبنى الأبيض مشياً على الأقدام. وأوضح قائلاً:

"شاهدتهم وهم يدخلون راجلين من البوابة الرئيسية للمبنى الأبيض. وكانون يسيرون في تشكيل القطار مطأطئ الرؤوس وقد أمسكوا بقمصان بعضهم البعض بالتسلسل. ولقد أُصبت بالرعب عندما شاهدتهم أول مرة، فلقد تم جلبهم إلى المسلخ. وعدت فوراً إلى مهجعي كي أنام بعد أن شاهدتهم، ولكنني شعرت بالسعادة أيضاً، فلقد جاءوا إلى حتفهم، وشعرت بالسعادة لأن معاناتهم كانت على وشك أن تصل إلى نهايتها. وغالبا ما كنا نسمع خبر وفاة أحدهم في المبنى الأحمر، فنشعر بالسعادة، حيث أصبح القتل هدية. وحتى نحن في المبنى الأبيض كنا نتمنى الموت، ولم نكن نشعر بالحزن لأننا سوف نموت، لأن ذلك هو ما نفعله في السجن فعلاً، فلقد كنا نموت موتاً بطيئاً كل يوم".[92]

تحميل الجثث في الشاحنات

يتم ما بين الساعة الثانية والسادسة صباحا نقل الجثث من غرفة الإعدام في شاحنات كبيرة من نوع هيونداي وتعمل بالديزل،[93] حيث يتم إرسالها إلى صيدنايا من مشفى تشرين، وعادة ما تكون هذه الشاحنات ذات لون أخضر فاتح، ومكونة من قمرة قيادة منفصلة للسائق فيما يغطي القماش (الشادر) الجزء الخلفي. وتُرسل شاحنة أو اثنتين إلى صيدنايا، وذلك حسب عدد الجثث المطلوب نقلها، وأخبر حارس ومسؤول سابقان في السجن منظمة العفو الدولية أنه لا تدخل في ساعات الصباح الباكر أية مركبات أخرى إلى محيط سجن صيدنايا، ولا تجري أية عمليات أخرى بخلاف عمليات الإعدام التي تتم في المبنى الأبيض.[94]

ويتم التعامل مع الجثث بعدة طرق، وذلك حسب عددها، ووفق ما يتوفر من مواد، حيث قد يتم وضعها في صناديق خشبية، أو أكياس شفافة، أو تلقى على حالها بملابسها. ووصف مسؤول سابق في السجن عملية تحميل الجثث في الشاحنات قائلاً: "ثمة حيز يتيح تحميل جثث جميع الذين تم إعدامهم في الشاحنة دفعة واحدة، حيث تستوعب الشاحنة الواحدة نحو 50 جثة، ولكن إذا كان

---

[89] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 21 يوليو/ تموز 2016. واحتُجز "حسين" في صيدنايا من 2011 إلى 2014.

[90] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 21 يوليو/ تموز 2016.

[91] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 21 أبريل/ نيسان 2016.

[92] مقابلة مع منظمة العفو الدولية بتاريخ 21 أبريل/ نيسان 2016.

[93] تستند المعلومات الواردة في هذا الجزء من التقرير إلى مقابلات أجراها باحثو منظمة العفو الدولية مع حراس ومسؤولين سابقين في سجن صيدنايا بتاريخ 27 أبريل/ نيسان، و15 مايو/ أيار، و8 أكتوبر/ تشرين الأول 2016.

[94] مقابلات أجراها باحثو منظمة العفو الدولية مع حراس وموظفون سابقون بتاريخ 27 أبريل/ نيسان، و15 مايو/ أيار، و8 أكتوبر/ تشرين الأول 2016

العدد أقل من ذلك، فنستخدم حينها توابيت خشبية، فالشاحنات كبيرة بحمولة تصل إلى 4 أو 5 طن، وما يجعلها قادرة بالتالي على حمل عدد كبير من الجثث.[95]

واستذكر عامل مكتب الاتصالات "أبو محمد" دوره في هذه المرحلة اثناء عمله في سجن صيدنايا قائلاً:

> "اعتادوا انتقاء اثنين أو ثلاثة من الجنود كي يقوموا بتحميل الجثث، وكانوا ينتهون بدورهم من هذا العمل بحلول الساعة 6 صباحاً، ومن ثم تغادر الشاحنة ترافقها سيارتان من الفرع. ولم نكن نوقف الشاحنة أو نفتشها، وإنما نكتفي بفتح البوابة لها كي تمر. وكانت شاحنة تعمل بالديزل من نوع هيونداي. واعتاد أعضاء لجنة الإعدام أن يغادروا في نفس وقت مغادرة الشاحنة تقريباً. وكانت شاحنة الهيونداي لا تأتي إلى السجن إلا من أجل الإعدامات."[96]

وأجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع سبعة أشخاص سبق لهم وأن احتُجزوا في المبنى الأبيض خلال الفترة ما بين سبتمبر/ أيلول 2011، وديسمبر/ كانون الأول 2015، وأفادوا خلالها أنهم شاهدوا عملية تحميل الجثث في الشاحنات. وشهد المحتجزون السابقون عناصر مختلفة من العملية بناء على ما شاهدوه أو سمعوه أو الاثنين معاً. ولقد تمكن "حسين"، على سبيل المثال، من مشاهدة العملية من خلال نافذة صغيرة في زنزانته. وأوضح قائلاً:

> "ثمة حوض في زنزانتنا وكنا نقف عليه كي نصل إلى مستوى النافذة، كون جميع النوافذ كانت مرتفعة عموماً. ولم يتسن لي القيام بهذه الحركة إلا مرة كل أسبوعين أو نحو ذلك. وكانوا يقومون بتحميل الجثث في شاحنة الهيونداي المزودة بغطاء قماشي في الخلف. ولم تتواجد أكثر من أربع شاحنات دفعة واحدة، ولكن كانت هناك واحدة أو اثنتان في كل مرة. وتسنى لي مشاهدة الشاحنات من جانبها، وكانت مزودة بلوحات أرقام تابعة للجيش، وشاهدت التوابيت بأم عيني. وكان الباب ضيقاً وشاهدت جنديين يحملان التوابيت حيث أمسك كل واحد منهما بأحد طرفي التابوت. واعتادوا وضع حافة التابوت داخل الشاحنة ثم يقومان بدفعه إلى الداخل ما يجعل بالإمكان سماع صوت احتكاك الخشب بأرضية الشاحنة، ولم يكن صوتاً عالياً، ولكنه بدا كذلك نظراً للهدوء الذي يعم السجن. وكان بالإمكان أيضاً سماع الحارسين يتهامسان مع بعضهما، وكانا يديران المحرك أحياناً كي يغطي على صوت احتكاك التوابيت بأرضية الشاحنة. وكانت العملية تبدأ في الثالثة فجراً، وينهيا عملهما قبيل شروق الشمس في العادة".[97]

وثمة ضابط سابق من حماة يُدعى "أبو أسامة"[98] شاهد بدوره عملية تحميل الجثث من نافذة زنزانته هو الآخر. وأوضح لنا ما سمعه وشاهده قائلاً:

> "كنت قادراً على النظر إلى الخارج من النافذة الصغيرة القريبة من المرحاض، وذلك بعد أن نطفئ الأنوار داخل الغرفة. وكنت أتذرع بأنني أريد استخدام دورة المياه، ثم سرعان ما استرق النظر من النافذة، وإلا لقاموا بقتلنا لو علموا بأمرنا. وكانوا يصلون عند الساعة 4 فجراً قبل أن يغادروا في الساعة 6 صباحاً، ولم أشاهد غرفة الإعدام، ولكن كنت أعلم أنها تقع أسفل غرفتنا، وكانوا يجلبون التوابيت الخشبية، وكان عددها نحو 30 أو 40 تابوتاً، ويقوموا بتحميلها في الشاحنة، ويغادروا قبل طلوع الشمس. واعتادوا أن يستخدموا شاحنة خضراء اللون من نوع هيونداي تعمل بالديزل، وكان بوسعنا مشاهدة الشباشب، حيث كنا نرى 30 زوجاً منها فنستنتج أنه قد تم إعدام 15 شخصاً ذلك اليوم. واعتاد السجناء الجنائيون (المحبوسون على ذمة جرائم عادية) يتولون التقاط ما تبقى من شباشب، والتي كان يتراوح عددها ما بين 30 و80 شبشباً".[99]

وأخبر عدد من المحتجزين السابقين منظمة العفو الدولية أنهم لم يتمكنوا من إلقاء نظرة على المنطقة خارج السجن، ولكن ذلك لم يحل دون سماعهم أصواتاً تشبه ما يحصل أثناء عملية تحميل الجثث في الشاحنة. وأفاد الجندي السابق "طارق"[100] الذي تم اعتقاله أثناء تواجده في عمله في الزبداني بما يلي:

---

[95] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 6 أكتوبر/ تشرين الأول 2016.

[96] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 8 أكتوبر/ تشرين الأول 2016.

[97] مقابلات أجراها باحثو منظمة العفو الدولية بتاريخ 18 مايو/ ايار و21 يوليو/ تموز 2016.

[98] تم حجب اسمه الحقيقي.

[99] مقابلة مع منظمة العفو الدولية بتاريخ 19 يوليو/ تموز 2016. واحتُجز "أبو أسامة" في صيدنايا من 2013 إلى 2014.

[100] تم حجب اسمه الحقيقي.

"كنت أقوم الليل في معظم الليالي التي كان يُفترض أن نكون نياماً فيها، وكنا نسمع أصواتاً قبل ساعة واحدة بالضبط من موعد صلاة الفجر. وكانت السيارات تأتي ونسمع صوتاً مدوياً دون أن ندرك ماهيته، وكان يشبه صوت خط التجميع في المصانع. وكنا نسمع دوماً صوت شيء يحتك بأرضية حديدية، وكنا نسمع أصوات أشخاص يتحدثون أحياناً عن صناديق خشبية حسب اعتقادي. واعتادوا ذكر شيء من قبيل: (أمسكه من هنا، لا، تناوله من هنا)، ونحو ذلك، وبدا أنهم كانوا بصدد نقل أشياء ثقيلة من المبنى إلى الشاحنة. ولقد توفرت نوافذ في زنزانتنا، ولكن كان يُحظر علينا الاقتراب منها، وإلا فسوف يتم إرسالنا إلى أحد الفروع ثانيةً إذا أبدينا الجرأة على القيام بشيء من هذا القبيل. وكان الكلام محظوراً داخل زنزانتنا، فكنا نتهامس متسائلين عن تلك الأصوات التي نسمعها في الساعة 3 أو 4 فجراً؟ وتساءلنا عما يحصل هنا. ولقد مُنعنا من استخدام دورة المياه ليلاً، أو الإتيان بأدنى حركة. ولذلك كنا نلتزم الصمت، ما جعلنا قادرين بالتالي على سماع كل ما يدور في الخارج بوضوح شديد."[101]

وفي مقابلته مع منظمة العفو الدولية، قال "محمد"[102] وهو طالب جامعي من حلب، أنه سمع بدوره أصواتاً مشابهة ليلاً، وأنه لم يكن على يقين حيال مصدرها، تماماً كما قال "طارق". وأوضح "محمد" قائلاً:

"كانت تصل مركبتان أو ثلاث، ولكن لم نكن قادرين على الجزم بعددها يقيناً، وكانت تتوقف تحت نافذة غرفتنا بالضبط ما بين الثانية والرابعة فجراً. وألقى من سمعنا أصواتهم التحيات على بعضهم البعض، وبدا وكأنهم جميعاً يعرفون بعضهم البعض، وكان بوسعنا أن نسمع صوت مسؤول عنبرنا، وكنا نتساءل عما كانوا يجلبونه أو يخرجونه من المبنى. كنا نسمعهم يقولون عبارات من قبيل (حركه، أو ارميه، أو من هناك) كما لو كانوا يرتبون الطعام على طبق أو نحو ذلك. وكنا نسمع على الدوام عبارات من قبيل (أسرع، وهنا، أو يا شباب ساعدوني من الجانب الأيمن، وامسك بالجانب الذي من جهتك، أو إلى اليمين، أو إلى اليسار) ثم نسمع صوت احتكاك صناديق خشبية أو حديدية ثقيلة. وكانت الأصوات تشبه أحياناً صوت احتكاك الخشب بسطح معدني، وبدا أن الأمر كان عاجلاً عندما كانوا يقومون بما كانوا يقومون به. وكنا تواقين إلى معرفة وفهم ما يحدث. وكنا نحلل مفترضين أنهم يقومون بتحميل شيء ما قبل أن ينتهي الأمر، فنستنتج أنهم قد جلبوا شيئاً في تلك اللحظة قبل أن يقوموا بأخذه بعيداً... وكنا نعتقد أنهم يقومون بتحميل صناديق الطعام، أو المدافئ، بل وحتى صناديق الذخيرة."[103]

وأجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع ثلاث محتجزين سابقين في المبنى الأبيض من سجن صيدنايا، وتطابقت إفاداتهم مع توقيت سماع تلك الأصوات، وطبيعتها وتسلسلها كما وردت أعلاه. وتحدث المحتجز السابق "مصطفى"[104] عن سماع أصوات تنزيل وتحميل في ساعات الصباح الباكر.[105] وأخبر حامد المنظمة عن مشاهدته تحميل التوابيت من نافذة زنزانته، وسماعه أصوات تشبه "الكشط" على سطح أملس. وأضاف أن الصوت يشبه تحميل صندوق معدني أو مصنوع من الورق المقوى، وصوت اصطدام وكشط، وفق ما جاء على لسانه.[106] وقال محتجز آخر اسمه "خالد"[107] أنه سمع أصواتا منتصف الليل تشبه "قيام أحد برمي شيء داخل صندوق الشاحنة الخلفي، شيء من قبيل اللحم أو المعدن لمدة 15 دقيقة" قبل أن يسمع صوت الشاحنات وهي تغادر المكان. وأشار إلى أنه يظهر أن الشاحنات "كانت كبيرة" بالحكم على صدى صوتها الذي كان يسمعه، وأنه غالباً ما سمع الحراس يقولون عبارة "ادفعه بطريقة سليمة" أو "ضعه هنا".[108]

---

[101] مقابلات مع منظمة العفو الدولية بتاريخ 16 مايو/ أيار و20 يوليو/ تموز 2016. واحتجز "طارق" في صيدنايا من 2013 إلى 2014.

[102] تم حجب اسمه الحقيقي.

[103] مقابلات مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 16 مايو/ أيار و13 يوليو/ تموز 2016. واحتُجز "محمد" في صيدنايا من 2013 إلى 2015.

[104] تم حجب اسمه الحقيقي.

[105] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 16 مايو/ أيار 2016. واحتُجز "مصطفي" في صيدنايا من 2013 إلى 2015.

[106] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 14 مايو/ أيار 2016.

[107] تم حجب اسمه الحقيقي.

[108] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 25 أبريل/ نيسان 2016. واحتُجز "خالد" في صيدنايا من 2013 إلى 2014.

تسجيل واقعات الوفاة في مشفى تشرين ونقل الجثث إلى قبور جماعية

تُنقل جثث الضحايا إلى مشفى تشرين العسكري ليتم تسجيلها من طرف موظفي المشفى.[109] ولم تتمكن منظمة العفو الدولية من تأكيد طبيعة التفاصيل الدقيقة لهذه العملية، ولكنها علمت عن طريق موظفين سابقين في سلطات السجن أنه لا يتم في هذه المرحلة تصوير الجثث من طرف الشرطة العسكرية كونه من غير الضروري للسلطات أن تؤكد أو تسجل سبب الوفاة.[110] ولا يتم تسليم الجثمان لعائلة الضحية، تماماً كما يحصل مع المحتجزين الذين يقضون نحبهم تحت التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة في صيدنايا، ولا يتم إعلامها أبداً بوفاة ابنها. ولا يتم إصدار شهادات وفاة للمحتجزين الذين تم إعدامهم، وذلك على النقيض مما يحصل مع المحتجزين الذين يموتون تحت التعذيب. إلا أن السلطات السوريةتحتفظ بوثائق تسجل واقعة وفاة الضحية. ولا يجوز للجمهور الاطلاع على هذه السجلات، ولا تحصل عائلات الضحايا بالتالي على معلومات بشأن الذين تم إعدامهم.

ويتم نقل جثث الضحايا بعدها من مشفى تشرين إلى قبور جماعية في أرض قريبة تابعة للجيش في دمشق. وأفاد اثنان من الموظفين السابقين في صيدنايا بأنه يتم في الغالب نقل الجثث إلى قرية نجها الصغيرة على الطريق الرئيسي الرابط بين السويداء ودمشق. ويتم في أغلب الأحيان دفن الجثث في نجها في مقبرة كانت قائمة قبل عام 2011، و ُيشار إليها أحياناً "بالمقبرة القذرة". وصرح الموظفان السابقان بأنه يتم أيضاً دفن الجثث في قبور جماعية في بلدة قطنا في الضواحي الغربية من دمشق، وذلك داخل قاعدة تابعة للفرقة 10 في الجيش السوري. ونظراً لعدم السماح لها بدخول سوريا، فلم تتمكن منظمة العفو الدولية من التحقق من هذه الإفادات بشكل مستقل.

[109]تستند المعلومات في هذا الجزء من التقرير إلى المقابلات التي أجراها باحثو منظمة العفو الدولية مع موظف سابق في سجن صيدنايا بتاريخ 26 أبريل/ نيسان، و6 أكتوبر/ تشرين الأول 2016، ومع قاض سابق في المحكمة العسكرية بتاريخ 13 مايو/ أيار 2016، وطبيب سابق في مشفى تشرين بتاريخ 8 أكتوبر/ تشرين الأول 2016.

[110]وبناء على ذلك، فلن تكون صور هؤلاء الضحايا مدرجة ضمن مجموعة الصور التي تمكن "قيصر" من تهريبها إلى خارج سوريا. انظر الفصل 3.1 لمزيد من التفاصيل.

صور بالأقمار الصناعية للقبور الجماعية في نجها، سوريا







مقبرة نجها: ثمة مقبرة صغيرة تقع على بعد 300 متر من المباني في القرية، ويمكن مشاهدتها بوضوح من خلال الصور الملتقطة في 6 أغسطس/ آب 2009. ولم تشهد المقبرة توسعاً ملموساً إلا في عام 2014. ويمكن مشاهدة مركبة بتاريخ 3 يونيو/ حزيران 2014 تقف إلى جانب قبور تم حفرها كما تظهر الصورة. ويمكن اعتبار أ من 18 سبتمبر/ أيلول 2016 مشاهدة 125 قبر اً جديد اً، وساتر اً ترابي اً حديث البناء لحماية البلدة على ما يظهر.
الإحداثيات:., *36.3824°. 33.3844°Left and middle images: Google Earth © 2016 DigitalGlobe, right image: © 2016 DigitalGlobe, Inc*





تُظهر الصور في 3 مارس/ آذار 2010 وجود مقبرة صغيرة تقع على بعد نحو 500 متر شمال نجها، وبمحاذاة القاعدة العسكرية، وتم في 2011 إقامة سور يحيط بالمقبرة، وإن كان عدد القبور لم يشهد زيادة ملحوظة إلا بعد أغسطس/ آب 2013، وفق ما يظهر في الصور المتوفرة. وتُظهر الصور في 18 سبتمبر/ أيلول 2016 تضاعف عدد القبور في هذه المقبرة. الإحداثيات: *33.3927°, 36.3685°. Left image: Google Earth © 2016 DigitalGlobe, right image: © 2016 DigitalGlobe, Inc.*





تقع مقبرة الشهداء جنوب دمشق على جانب الطريق المؤدية إلى قرية نجها. وتظهر الصور الملتقطة عام 2010 مقبرة وقبورا مرتبة بشكل مقصود على هيئة صفوف واسطر. وفي 2013، لوحظ حفر خنادق بطول 90 متر آ خلال السنة، وفي 2014 أيضاً. وبحلول 18 سبتمبر/ أيلول 2016، تظهر الصور أن مساحة المقبرة قد تضاعفت مع إضافة خنادق بطول 90 متراً.

Coordinates 33.4114°, 36.3697°. Left image: Google Earth © 2016 DigitalGlobe, right image: © 2016 DigitalGlobe, Inc.

3. 2. 4 الجناة المزعومون، ومصير المحتجزين "المرحلين"

زود محتجزون سابقون في المبنى الأحمر منظمة العفو الدولية بأسماء 59 شخصاً شاهدوهم وهم يتم اقتيادهم من زنزاناتهم عصراً، بعد أن قيل لهم أنه سوف يتم ترحيلهم إلى سجون مدنية في سوريا. وتشير الأدلة الواردة في التقرير الحالي إلى أنه قد تم إعدام هؤلاء المحتجزين خارج نطاق القضاء. ويصعب التواصل مع عائلات الضحايا نظراً للمخاوف الأمنية المتعلقة بمن لا يزالون داخل سوريا منهم، أو نظراً لتشتت اللاجئين السوريين خارج البلاد. وتمكنت منظمة العفو الدولية من تحديد أماكن عائلات 17 ضحية من بين هؤلاء الضحايا البالغ عددهم 59 شخصاً. وكان 13 شخصاً بينهم مدنيون وقت القبض عليهم، فيما انتمى أربعة منهم للجيش السوري في حينه. ولم يكن بينهم أحد ينتمي للجماعات المسلحة من غير الدولة. ولم تتلق عائلاتهم في جميع الأحوال أي نبأ عن مصير ذويهم أو أماكن تواجدهم.

وزود حراس وأحد الموظفين السابقين في صيدنايا منظمة العفو الدولية بأسماء 36 محتجزاً تم إعدامهم خارج نطاق القضاء في سجن صيدنايا منذ العام 2011.[111] واحتراماً منا لخصوصية أفراد عائلات هؤلاء المحتجزين وحفاظاً على أمنهم، لن تشكف منظمة العفو الدولية عن أسمائهم علناً، ولكن يتم إطلاع الجهات المعنية بإجراء تحقيقات موثوقة على أسماء هؤلاء في معرض ما تجريه من تحقيقات في الجرائم الدولية المرتكبة في سوريا.

وحرصت منظمة العفو الدولية على جمع معلومات عن أعضاء لجنة الإعدام وغيرهم من الضباط والمسؤولين الذين تعتقد المنظمة أنه ينبغي بناء على بحوثها التحقيق معهم، فيما يتعلق بضلوعهم في الجرائم المرتكبة في صيدنايا. وحصلت المنظمة أيضاً على أسماء 87 موظفاً وحارساً عملوا في صيدنايا ما بين عام 2011 و2016، وقام حراس وموظفون سابقون في السجن بتزويد المنظمة بأسماء هؤلاء بالإضافة إلى الأسماء التي ذكرها المحتجزون السابقون في السجن. وتم الحصول على الاسم الكامل في

---

[111]تتوفر أسماء هؤلاء الأشخاص في أرشيف منظمة العفو الدولية.

معظم الحالات، أو الاسم الأول أو الكنية في بعضها، وتم تمرير هذه المعلومات إلى الجهات القادرة على إجراء تحقيقات موثوقة في الجرائم المتركبة في صيدنايا.[112]

4 . 3 سياسات الإبادة

"كيف عساي أوضح الأمر، ففي كل مرحلة تصلها تكتشف أن سابقتها كانت أفضل منها، ثم يعتريك القلق حيال المرحلة التالية".[113]

"سمير" الذي احتُجز في صيدنايا من 2013 إلى 2014.

4 . 3 . 1 نظرة عامة

يصف الناجون من الاحتجاز في سجن صيدنايا سلسلة من الإجراءات والقواعد والعقوبات الثابتة التي طُبقت بحق المحتجزين منذ عام 2011. وترسم إفاداتهم، التي تتسق بشكل مرعب في مدى تطابقها، صورة عالم صُمم بقصد إذلال العالقين داخل السجن والنيل من كرامتهم، وإمراضهم، وتجويعهم، وقتلهم في نهاية المطاف.

ويتعرض المحتجزون في المبنى الأحمر لبرنامج منهجي من الإساءة والانتهاكات. وتبدأ محنتهم بمجرد الوصول من خلال التعرض لجلسة من الضرب المبرح التي قد تكون مميتة في بعض الأحيان. ويُساق الناجون منهم إلى زنزانات مكتظة وصغيرة تحت الأرض، ويكدسون داخلها عراةً في قسم الاستحمام الكائن في مؤخرة الزنزانة. ويتم ترحيلهم إلى الأعلى بعد مضي أيام أو أسابيع، ويستمر مسلسل التعرض للتعذيب، والظروف المروعة بشكل يومي، بما في ذلك حرمانهم بشكل منتظم من الحصول على الماء والطعام والدواء والرعاية الطبية.

ويموت الكثير من المحتجزين جراء هذه المعاملة. وفي واقع الحال، فقد بلغ حد المعاملة في سجن صيدنايا من السوء بحيث خلصت منظمة العفو الدولية إلى أن هؤلاء المحتجزين وغيرهم في باقي مراكز الحجز التي تديرها الحكومة قد تعرضوا "للإبادة" التي يرد تعريفها في نظام روما الأساسي على أنها " تعمد فرض أحوال معيشية، من بينها الحرمان من الحصول على الطعام والدواء، بقصد إهلاك جزء من السكان ".[114]

وعندما يقضي المحتجزون نحبهم جراء سياسات الإبادة التي تتبعها السلطات السورية، يتم جمع جثثهم من زنزاناتهم صباحاً، وتُنقل في شاحنات وحافلات ركوب صغيرة إلى مشفى تشرين العسكري، حيث يتم تسجيلها في السجلات الطبية، وإصدار شهادات وفاة تظهر سبب الوفاة على أنه ناجم عن توقف القلب أو الجهاز التنفسي. ويتم نقلها من هناك بالشاحنات كي تُدفن في قبور جماعية، في أرض تابعة للجيش، تقع على مقربة من دمشق.

---

[112] عملاً بسياساتها الراسخة، لا تنشر منظمة العفو الدولية علناً أسماء الجناة المشتبه بهم من حيث المبدأ، ولكنها تقوم بالكشف عن اسمائهم والمعلومات للجهات القائمة بالتحقيقات التي تستند إلى إجراءات منصفة وشفافة.

[113] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 21 أبريل/ نيسان 2016.

[114] انظر نظام روما الأساسي الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية، 1998، والمتوفر عبر الرابط التالي:

https://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/6e7ec5.htm

4 . 3 . 2 تعذيب المحتجزين ومعاملتهم بشكل غير إنساني

برنامج قوامه الإساءة

أخبر محتجزون سابقون منظمة العفو الدولية أنه قد تم ترحيلهم، من مختلف فروع أجهزة الأمن إلى سجن صيدنايا، في شاحنات بيضاء اللون يُطلق عليها اسم "برادات اللحوم". وتعرض المحتجزون بمجرد وصولهم إلى السجن للضرب المبرح فيما يُتعارف عليه باسم "حفلة الاستقبال". وأبلغ محتجزون سابقون أن الضرب ركز في الغالب على منطقة الرأس بشكل أفضى أحياناً إلى وفاة بعض زملائهم المحتجزين.[115]

وأكد موظف سابق في سجن صيدنايا وجود هذه الممارسة من طرف سلطات السجن قائلاً:

> "جاءت الشاحنة البيضاء تحمل بداخلها ما بين 50 و60 سجيناً في العادة، وكانوا جميعاً معصوبي الأعين بالطبع، ثم يتقدم اثنان من الحراس نحو السيارة ويبدآن برميهم من الشاحنة مع تجريدهم من كل ما يحملونه من خواتم وساعات وأية مقتنيات أخرى. ويبدأ الحراس أثناء تسجيل أسماء الدفعة الجديدة من السجناء بركلهم وضربهم، حيث كان يتحتم علينا أن نثبت للقادمين الجدد أن المحتجزين ليست لهم أية حقوق داخل صيدنايا."[116]

واحتُجز "سلام" الذي كان محامياً من حلب في سجن صيدنايا ما بين عامي 2012 و2014، ووصف لنا هذه المرحلة من احتجازه قائلاً:

> "يمارس الجنود طقوس الضيافة مع كل مجموعة جديدة من المحتجزين أثناء حفلة الاستقبال، ويتم خلالها طرحنا أرضاً ويستخدموا مختلف الأدوات في الضرب من قبيل الأسلاك الكهربائية، وقد عُريت أطرافها بحيث تبرز الأسلاك النحاسية التي بداخلها، وهي مزودة بعقافات صغيرة كي تعلق بالجلد، هذا علاوة على استخدام الأسلاك الاعتيادية، والخراطيم البلاستيكية بأحجام مختلفة، والقضبان المعدنية. واستحدثوا أيضاً ما يطلقون عليه اسم "حزام الدبابة"، وهو أداة مصنوعة من إطار سيارة تم تقطيعه إلى شرائط طولية، وتحدث صوتاً مميزا يشبه فرقعة انفجار صغير. وأمضيت كامل تلك المدة معصوب العينين، وكنت أحاول أن أرى ما حولي، ولكن كل ما تشاهده هو الدم، دمك أنت وقد اختلط بدماء الآخرين. وتفقد الإحساس بعد الضربة الأولى بما يحصل حولك، وتدخل في حالة صدمة. ولكن سرعان ما يلي ذلك كله الإحساس بالألم."[117]

ويتم بعدها اقتياد المحتجزين في مجموعات يتروا ح عدد أفرادها ما بين 5 أشخاص و50 شخصاً إلى زنزانات صغيرة في القبو تُعرف بين الحراس والمحتجزين باسم "الانفراديات". وبمجرد وصول المحتجزين إليها، يوعز إليهم بالتجرد من ملابسهم والتكدس ضمن منطقة صغيرة للاستحمام تقع داخل الزنزانة، ويجبرون على البقاء فيها لمدة ساعات أو أيام أو طيلة مدة احتجازهم في هذه الزنزانات، والتي قد تمتد أحياناً لأيام أو شهر واحد.[118]

وأوضح حارس سابق في صيدنايا المنطق الكامن وراء هذه الممارسة قائلاً: "نضعهم في زنزانات الانفرادي كي نزرع في نفوسهم الرهبة والخوف منا منذ البداية. ولقد بدأنا هذه الممارسة بعد الثورة، إذ كنا نريد أن نجعلهم يدركون أنهم قد أصبحوا الآن سجناء، وأنهم أضحوا تحت نعالنا بعد ذلك."[119]

وعقب احتجازهم في هذه الزنزانات في القبو، يتم ترحيل السجناء في مجموعات يتراوح عدد أفرادها ما بين 30 و35 شخصاً إلى زنزانات أكبر حجماً في الطوابق فوق مستوى سطح الأرض، وهي عادة ما يشير المحتجزون وسلطات السجن إليها بعبارة "غرف المجموعات". وتصدر الأوامر للمحتجزين في هذه الزنزانات بأن ينتقوا شاويشاً للزنزانة كي يضطلع بمهمة ترشيح من ينبغي تعذيبه على أيدي الحراس من بين باقي المحتجزين معه داخل الزنزانة. وإذا امتنع الشاويش عن ذلك، فعليه أن يتحمل هو نصيبه من

---

[115] مقابلات مع باحثي منظمة العفو الدولية جرت في التواريخ التالية: 13 و15 ديسمبر/ كانون الأول 2015، و25 و26 أبريل/ نيسان 2016، و15 مايو/ أيار 2016.

[116] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 27 أبريل/ نيسان 2016.

[117] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 26 أبريل/ نيسان 2016.

[118] جمعت منظمة العفو الدولية هذه المعلومات أثناء مقابلاتها مع الكثير من الأشخاص الذين كانوا محتجزين في المبنى الأحمر، بما في ذلك المقابلات التي أُجريت في التواريخ التالية: 22 و26 و27 فبراير/ شباط و21 و22 أبريل/ نيسان، و21 يوليو/ تموز 2016.

[119] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 17 مايو/ أيار 2016.

التعذيب. وأوضح "جمال" قائلاً: "يُقال للشاويش أنه يتعين عليه أن ينتقي خمسة من الزنزانة ممن خالفوا أوامر منع الكلام داخل الزنزانة. وإذا لم يقدم خمسة منهم، فسوف يتعرض الشاويش نفسه للتعذيب، وقد يكون تعذيباً مفرطاً إلى درجة أنه قد يفضي إلى موته."[120] وأضاف "عمر" أيضاً: "يضع الحارس ملعقة على رأس أحدهم في الزنزانة، ويقول أنت قواد الغرفة. ونظراً لما يتعرض الشاويش له من ضرب مبرح، فكل من يتم تسميته شاويشاً للزنزانة يموت في غضون أسبوع أو اثنين، ونبحث عن آخر جديد. ويقوم الحارس بوضع الملعقة على رأس محتجز آخر ويصبح لدينا شاويشاً جديداً."[121]

وبخلاف ما تم تبيانه أعلاه بشأن الممارسات التي تقع خلال الأيام أو الأشهر الأولى لوصول المحتجزين، يتعرض المحتجزون بعدها لطائفة من ألوان التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة أثناء احتجازهم داخل سجن صيدنايا.

التعذيب

لا يُستخدم التعذيب في صيدنايا من أجل إجبار المحتجزين على الإدلاء "باعترافاتهم" كما يحصل في فروع الأجهزة الأمنية، وإنما يُستخدم التعذيب في صيدنايا كوسيلة للعقاب والإذلال.[122] ويُعتبر الضرب المبرح والمنتظم من أكثر أشكال التعذيب شيوعاً في صيدنايا. وأخبر محتجزون منظمة العفو الدولية أن عمليات الضرب التي تعرضوا لها كانت مبرحة إلى درجة أنها قد تتسبب بإصابتهم بإعاقة أو تلف دائم أو الوفاة أحياناً. وقال "سمير"[123] الذي اعتُقل عندما كان تلميذاً مرشحاً في الكلية العسكرية بحمص: " كان الضرب مبرحاً، وأشبه ما يكون بمن يحاول أن يغرس مسماراً في صخرة مرارا وتكراراً، وكان الأمر مستحيلاً ولكنهم لم يتوقفوا، وكنت أتمنى لو أنهم بتروا ساقاي بدلا من الاستمرار في ضربهما بعد ذلك "[124].

وأكد حارس سابق في سجن صيدنايا أن الضرب يُستخدم بصورة منهجية، وأوضح قائلاً: "اعتدنا أن ندخل مع وقت الإفطار والغداء إلى الزنزانة كي نضع الطعام، وينبغي على السجناء حينها أن يركعوا ويواجهوا الجدار. ويستلقي أربعة منهم أو خمسة على بطونهم، ويتم ضربهم على أقدامهم، وكل مكان آخر من أجسادهم."[125]

وأخبر محتجزون سابقون منظمة العفو الدولية أنهم تعرضوا أيضا للعنف الجنسي في صيدنايا، بما في ذلك الاغتصاب. أأفاد المحتجز السابق "حسن" بما يلي: "يجبرون الناس على خلع ثيابهم، ولمس بعضهم البعض في المناطق الحساسة، ويُجبرون على اغتصاب بعضهم البعض أيضاً. ولقد تعرضت لهذا الموقف مرة واحدة فقط، ولكنني سمعت أنه يتكرر كثيراً".[126]

وأخبر عمر منظمة العفو الدولية بالآتي:

> " لا أدري ما هو المصطلح المناسب الذي يصلح لوصف ما شاهدته هناك. واعتاد الحراس أن يأمروا الجميع بخلع ملابسهم والتوجه إلى دورة المياه واحداً تلو الآخر، ثم ينتقوا أحد الشباب من ذوي البنية الجسمانية الصغيرة، أو من هم أحدث سناً من غيرهم، أو من لديهم بشرة فاتحة، ويطلبوا منه أثناء توجهنا إلى دورة المياه أن يقف ووجهه نحو الباب، وأن يغمض عينيه، ومن ثم يأمروا أحد السجناء الأكبر سناً بأن يقوم باغتصابه، ولن يعترف أحد أنه قد تعرض لذلك، ولكن تكرر هذا الأمر كثيراً، وقد يصبح الألم النفسي أحياناً أسوأ من الألم الجسدي، ولن يعود الأشخاص الذين أُجبروا على القيام إلى سابق عهدهم أبداً. وأعرف أن البعض قد توفي بعد إصابته باكتئاب جعله يمتنع عن تناول الطعام الذي كان يتوفر بكميات قليلة أصلاً. وإذا رفض السجين ضخم الجثة أمر اغتصاب السجين الآخر، فسوف يتعرض بدوره للضرب المبرح، وعندما رفض أحدهم الانصياع لمثل هذا الأمر، عبثوا بشرجه عقاباً له. "[127]

---

[120] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 22 فبراير/ شباط 2016.

[121] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 28 أبريل/ نيسان 2016.

[122] انظر تقرير منظمة العفو الدولية "إنه يحطم إنسانيتك" ص. 49.

[123] تم حجب اسمه الحقيقي.

[124] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 26 فبراير/ شباط 2016. واحتُجز "سمير" في صيدنايا من 2012 غلى 2014.

[125] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 17 مايو/ ايار 2016.

[126] مقابلة مع منظمة العفو الدولية بتاريخ 26 فبراير/ شباط 2016.

[127] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 15 ديسمبر/ كانون الأول 2015.

الحرمان من الحصول على الماء والطعام

يُحرم المحتجزون طيلة فترة احتجازهم في صيدنايا من الحصول على الطعام الكافي، ما يؤدي إلى إصابتهم بسوء التغذية، والجوع، ويجعلهم عرضة للإصابة بأمراض خطيرة من قبيل السل. وأبلغ ثلاثة محتجزون منظمة العفو الدولية أنهم فقدوا نصف وزنهم أو أكثر أثناء فترة احتجازهم في صيدنايا.

ووصف "حسن" محنته في صيدنايا قائلاً:

"شرعوا بقتلنا في يناير/ كانون الثاني 2013، وبدأنا نخسر المزيد والمزيد من الوزن، واضطُررت لشق خرقة من قميصي كي أثبت الحزام الذي أصبح رخوا على خصري بعد أن أصبح جسمي هزيلاً. وأصبحت قمصاننا كبيرة المقاس بحيث أصبحنا نشبه الأطفال الذين يرتدون ثياب آبائهم. وكانت اشكالنا تتغير أمام أعيننا، وبدأت نتوءات العظام تبرز من تحت الجلد، وكان بوسعك أن ترى عظم الترقوة وعظام الكتفين بارزة بسهولة. ولقد تحولنا إلى أناس جدد، أناسٌ يعانون الجوع."[128]

وأضاف "جمال" قائلاً:

"إن الذي شاهدته في مضايا (التي حوصر سكانها منذ يونيو/ حزيران 2015) لا يُقارن البتة بما يحصل داخل سجن صيدنايا. ولقد خرجت من السجن أزن 50 كغ فقط (بعد أن كان 90 كغ لحظة اعتقالي). وكنا جميعا نعاني من الأمراض الجلدية، والجوع، وأُصبنا جميعاً بفقر الدم. وأصبنا أيضاً بالإسهال، بل بأسوء أنواع الإسهال التي رأيتها. وأذكر أننا كنا مستلقين على أرض الغرفة ذات يوم نحلق في سقفها، وسقطت قطعة من قصارة السقف، فهرع أحد زملائنا في الزنزانة إلى تلك القطعة، وبدأ يأكلها معتقداً أنها كانت قطعة خبز. وكان ذلك الشخص من أرقى الناس المتعلمين في دمشق، وكان يملك الكثير من المال، ولم يعاني في حياته قبل ذلك، ولكن كان مصيره على هذا النحو في صيدنايا.[129]

ويعمل "كريم"[130] معالجاً طبيعياً، وهو من دمشق، وأوضح لنا كيف دفعه الجوع هو وأصدقائه إلى تناول الطعام الذي كان يُجلب إليهم بصرف النظر عن شكله، وقال:

"تجد على أرضية الزنزانة قشور الجلد المتساقطة من البثور والصديد الناجمة عن الجرب، والشعر المتساقط من أجسامنا، والدماء الناجمة عن القمل. وكل ما تريده من قذارة تجده على أرضية الزنزانة، ولكن تلك الأرضية هي التي ينسكب الطعام عليها أيضاً. ونُجبر على أن نوجه وجهنا شطر الجدران عندما يأتي موعد إدخال الطعام، ونسمع صوت الطاسة وهي تُدفع داخل الغرفة، وتنقلب لينسكب ما فيها من بندورة وكوسا وبرغل وبيض على أرضية الزنزانة. وفي اليوم الأول ترفض أن تتناول غير الخبز، وفي اليوم الثاني والثالث تلح عليك الحاجة لتناول الطعام من أجل البقاء على قيد الحياة، فأنت بحاجة للبروتين الموجود في البيض، والكربوهيدرات من البرغل، وأنت بحاجة لجميع المغذيات المتوفرة كي تبقى على قيد الحياة. وعليه، فسوف تتناول ذلك الطعام في نهاية المطاف، ونجلب الممسحة من مكان الاستحمام ونقوم بتجميع الطعام المسكوب على الأرض ونجعله على شكل كومة ونتناوله."[131]

[128]مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 26 فبراير/ شباط 2016.

[129]مقابلتان مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 22 و27 فبراير/ شباط 2016.

[130]تم حجب اسمه الحقيقي.

[131]مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 2016. وأمضى "كريم " خمسة أشهر محتجزا في سجن صيدنايا عام 2014.

صور لمحتجزي صيدنايا قبل الاحتجاز وبعده



المحتجز السابق عمر الشغري قبيل اعتقاله بقليل، ومن ثم بعد الإفراج عنه من صيدنايا. صورة خاصة.





المحتجز السابق أنس حميدو قبل يوم اعتقاله وبعد الإفراج عنه من صيدنايا. صورة خاصة



المحتجز السابق منير الفقير قبيل احتجازه وبعد وقت قصير من الإفراج عنه من صيدنايا. صورة خاصة

يتعرض المحتجزون في صيدنايا بشكل منتظم لفترات مطولة من الحرمان من الحصول على الماء. ووصف عمر هذه التجربة قائلاً:

"ثم انقطع الماء، وكان العطش يفوق الوصف، وكنا نقوم في فصل الصيف بسكب دلو من الماء المخلوط بمواد التنظيف على أرضية الزنزانة أملاً في التخلص من الروائح الكريهة. وصرنا بعد قطع ماء الشرب ننتظر بجانب الكوة الصغيرة في باب الزنزانة التي كانت تُستخدم عادة لصب ماء التنظيف من خلالها محاولين أن نشربها. وكنا نلعق قطرات الماء التي تتكاثف على الجدران والسقوف. وبدأ البعض يشرب بوله بعد مرور اليوم التاسع بلا ماء. هل يمكنك أن تتخيل ذلك؟ هل يمكنك أن تتخيل كم ينبغي أن يكون المرء عطشاناً وكسيراً كي يُقدم على أمر من هذا القبيل؟"[132]

وأضاف "حسام" قائلاً:

"كانت أكثر العقوبات الشائعة هي أن تقوم السلطات بقطع الماء عنا. وقد نمضي خمسة أيام كاملة بلا ماء للشرب أو للتنظيف أو لاستعماله في دورة المياه. وقد تتوفر كميات كبيرة من الطعام أحياناً، ولكنهم يقومون بقطع الماء، ما يعني أنه لا يمكننا أن نستخدم دورة المياه. وبعبارة أخرى، كانوا يردون إجبارنا على تناول الطعام ومن ثم يصعب علينا التخلص مما نخرجه، ولكن لا بد من ذلك، ما يتسبب برائحة مروعة. وكنا نلجأ أحيانا إلى رمي الطعام من فتحة التهوية كي لا نُجبر على التواجد بين الفضلات التي تفرزها أجسامنا".[133]

عدم توفير المأوى الملائم وخدمات النظافة

تحرص سلطات سجن صيدنايا بشكل منتظم على تعريض المحتجزين لدرجات حرارة شديدة البرودة، وخصوصاً أثناء أشهر فصل الشتاء. وتحدث "عدنان" عن هذه التجربة قائلاً:

"كان بحوزتنا ملابس وبطانيات خلال أول فصل شتاء قضيناه في السجن. وثم هطلت الثلوج في فصل الشتاء التالي، وقامت سلطات السجن بفتح جميع النوافذ والأبواب الخارجية، وصادروا ملابسنا وبطانياتنا، وأجبرونا على أن نبقى بثيابنا الداخلية فقط. وعندما أحضروا الطعام، قاموا برش الماء علينا... وتوفي 19 شخصاً في عنبرنا بسبب البرد خلال فصل الشتاء ذاك، وتوفي أربعة اشخاص في زنزانتنا."[134]

ويُحرم المحتجزون أيضاً من الاستحمام والنظافة الشخصية اللازمة، الأمر الذي أدى إلى انتشار الأمراض والعدوى من قبيل الجرب. وكما أوضح "سمير" قائلاً: "أُصبنا جميعاً بالجرب والقمل والإسهال. ولم يعد بمقدور الواحد منا أن يلمس جسده كي لا يتسبب بعدوى لنفسه."[135] ووصف الناشط الحقوقي دياب تجربته قائلاً: "كان الجرب أكبر مشكلاتنا، وغطت التقرحات الحمراء أجسادنا... وإذا أصابت التقرحات منطقة الإليتين، فلن يكون بمقدورك حتى أن تجلس. وكانت البثور تغطي أجسادنا ثم تنفجر تاركةً ثقوباً لا يمكنك التخلص منها. واستغرقني الأمر سنتين بعد إخلاء سبيلي كي اتخلص من تلك الثقوب".[136]

وأما "أنس"، وهو مزارع من شمال سوريا، فوصف أشكال العدوى والالتهابات التي تعرض لها هو وزملاؤه في الزنزانة قائلاً:

"كانت تنبعث رائحة كريهة جداً من المرحاض. ولكنها كانت مع ذلك أقل سوءِ من الرائحة التي انبعثت من الأشخاص المصابين بالجرب. وتعرض زميلي للضرب على أصابع قدميه، مما ألحق به بعض الجروح التي أصابت أصابع قدميه وساقه بالالتهابات. وتحولت جراحه إلى اللون الأسود، وأُصيب بالغرغرينا، وكان بإمكان جميع المتواجدين في الرواق أن يشموا الرائحة، ولم يعد الحراس يدخلوا زنزانتنا بسبب الرائحة، بل وحتى الطبيب لم يتمكن من إلقاء نظرة على إصاباته، وقال إنه لا بد من بتر ساقيه... وتوفي بتاريخ 17 أبريل/ نيسان 2014 أمام ناظري."[137]

---

[132]مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 15 ديسمبر/ كانون الأول 2016.

[133]مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 5 أكتوبر/ تشرين الأول 2016.

[134]مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 15 مايو/ أيار 2016.

[135]مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 26 فبراير/ شباط 2016.

[136]مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 22 فبراير/ شباط 2016. واحتُجز دياب في صيدنايا من 2006 إلى 2011.

[137]مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 22 فبراير/ شباط 2016. واحتُجز أنس في صيدنايا من 2013 إلى 2014.

وأورد محتجزون سابقون أن ظروف احتجازهم كانت تفتقر للنظافة بحيث اضطر الحراس والأطباء أحيانا إلى ارتداء ملابس واقية أو كمامات. وقال عدنان: "اعتاد الحراس أن يضعوا كمامات طبية لتغطية أفواههم وكي لا يُصابوا بالأمراض المنتشرة."[138] وأكد حارس سابق في صيدنايا الأمر قائلاً: "ارتدى الحراس كمامات طبية كي لا تنتقل عدوى المرض إليهم. فقد يُصاب المرء بأمراض مروعة ينقلها السجناء".[139]

الحرمان من الحصول على الأدوية والرعاية الطبية

يُحرم المحتجزون في صيدنايا من الحصول على الأدوية والرعاية الطبية بشكل روتيني، وغالبا ما يتعرضون للتعذيب عقاباً لهم على المطالبة بالحصول على الأدوية أو الرعاية. وأوضح "جمال" قائلاً:

> "لم تتوفر أية رعاية صحية أو علاج طبي. وعندما يأتي الأطباء، يقومون بتعذيب المحتجزين بدلاً من مساعدتهم. وإذا اشتكى المريض من الألم، فسوف يقومون بضربه بوحشية أكبر. وبعدما أدركنا ذلك، توقفنا عن إخبار الأطباء عن مكان الألم لأننا كنا نعرف أنهم سوف يقومون بضربنا على مكان الألم تحديداً."[140]

وأضاف عمر قائلاً: "اعتاد أحد الأطباء في صيدنايا أن يأتي الساعة 8 من صبيحة كل يوم، ولكن كان تواجده دون طائل. وكان الحارس يحذر شاويش الزنزانة كل يوم قبل أن يصل الطبيب بأن كل من يبلغ عن وجود شخص مريض في الزنزانة، فسوف يغادرها جثة هامدة. وعليه، فلم يجب أحد على سؤال الطبيب عندما كان يأتي ويطرح الأسئلة."[141]

قواعد السجن المعمول بها في صيدنايا

لسجن صيدنايا قواعده الخاصة في العمل، علاوة على ألوان التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة الموصوفة أعلاه، ويُعد الكثير من هذه القواعد فريد من نوعه، ويختلف عما هو معروف في مراكز الحجز التي تديرها أجهزة الأمن. وعلى سبيل المثال، يُجبر المحتجزون على التزام الصمت في جميع الأوقات، وفق ما أفاد به موظفون وحراس ومحتجزون سابقون في السجن، حيث يُحظر على المحتجزين الكلام أو التهامس فيما بينهم. ووصف المحتجز السابق "حسن" المناخ الذي تخلقه هذه القواعد قائلاً: "يسود الصمت المطبق داخل السجن، حيث هناك غياب تام لجميع الأصوات. ويمكنك سماع رنين الإبرة لو ألقيتها أرضاً... إنه نوع من الصمت الذي لا يمكنك أن تستوعبه."[142]

وأوضح "سمير" أن القاعدة تسري حتى في أثناء التعذيب، وأضاف قائلاً:

> "أخبرنا الحراس أنه يُحظر علينا أن نصدر أي صوت، وحتى الأنين من شدة الألم ممنوع علينا. وإذا كنت شجاعاً، فقد تجازف بهمسة أنين تستجلب عليك المزيد من الضرب. وكان أحد السجناء يتوسل قائلاً (مشان الله) فهاجمه اثنان من الحراس، واقتاداه إلى الخارج وانهالا عليه ضربا بالتناوب. وكان بمثابة مثال كي يظهرا لنا كيف سيتم التعامل معنا إذا تجرأنا وتفوهنا بأية كلمة أو اصدرنا صوتا."[143]

وأضاف "وائل"[144] الذي كان يملك مصنعاً في دمشق قائلاً: "كان من المستحيل بادئ الأمر عدم الصراخ جراء الضرب. وإذا لم تصرخ أو تنادي بعالي الصوت، فسوف تتوجه كل الطاقة السلبية الناجمة عن الضربة إلى داخل جسمك. وأنت تصرخ كي تطلع العالم على ألمك."[145]

---

[138] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 15 مايو/ أيار 2016.

[139] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 17 مايو/ أيار 2016.

[140] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 22 فبراير/ شباط 2016. ولمزيد من التفاصيل حول حرمان المحتجزين من الحصول على الرعاية الطبية والتعذيب الذي يقوم به العاملون في مجال العراية الصحية في مراكز الحجز والمستشفيات التي تديرها الحكومة، انظر تقرير منظمة العفو الدولية "إنه يحطم إنسانيتك" ص. 39.

[141] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 15 ديسمبر/ كانون الأول 2015.

[142] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 10 أكتوبر/ تشرين الأول 2016.

[143] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 21 أبريل/ نيسان 2016.

[144] تم حجب اسمه الحقيقي.

[145] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 27 فبراير/ شباط 2016. واحتُجز "وائل" في صيدنايا من 2012 إلى 2014.

ويُؤمر المحتجزون باتخاذ وضعية معينة كلما مر الحراس أو دخلوا الزنزانات. وأوضح أحمد قائلاً: "عندما يأتي الحراس يتوجب علينا أن نجثو على ركبنا ونواجه الجدار ونغطي أعيننا بأكف أيادينا." [146] ووصف "كريم" تجربته مع هذه القاعدة قائلاً:

"أُصبت بالإسهال ذات مرة، ولم أعد قادراً على تحمل الأمر نظراً لسوء حالتي، وهُرع الجميع باتجاه الجدار. فرفعت سروالي وركضت باتجاه الجدار ووضعت يداي على عيني، وكنت ارتعد فسالني الحارس لماذا ارتعد فقلت له أنني كنت أستخدم دورة المياه، فركلني وقال إن هذه آخر مرة تستخدم المرحاض فيها. وانهالت عليّ اللكمات والركلات من جميع الجهات، وتوقفت عن التنفس، وسقطت ارضاً، إذ لم تكن لدي عضلات كي أقوى على حماية نفسي، وكنت مجرد جلد على عظم. واعتقدت حينها أن نهايتي قد دنت." [147]

وأخبر محتجزون سابقون منظمة العفو الدولية أنه كان محظوراً عليهم أيضاً أن ينظروا إلى الحراس، وأن مجرد اختلاس نظرة إلى وجه الحارس تكون عقوبتها الموت، وأنه لا يجوز الاقتراب من الطعام إلا بأمر الحراس، وأنه لا يجوز استخدام البطانيات إلا ليلاً، وبصرف النظر عن مدى برودة الجو في الزنزانة.[148]

وأكد حارس سابق تطبيق الكثير من هذه الممارسات والقواعد في صيدنايا قائلاً:

"لا نعطيهم الدواء أبداً. ويحصلون على القليل القليل من الطعام يومياً، وقد تكون حصة أحدهم في بعض الأحيان حبة زيتون واحدة فقط ... ويتعرضون للضرب بشكل يومي، وكنا نستخدم إطار الجرار الزراعي الكبير، ونقطعه ونحوله إلى أداة للضرب، ولم يُسمح للمحتجزين بأن يتفوهوا بكلمة أبداً، أو يصدروا أي صوت. وحتى الصلاة كانت ممنوعة ... واعتاد الحراس المرور على الزنزانات واحدة تلو الأخرى، ويفتحون أبوابها ويدخلونها حيث يجب حينها على الجميع أن يواجه الجدار. ونسألهم عمن يحتاج للذهاب إلى المشفى، وطبعاً لا يجرؤ معظمهم على مثل هذا الطلب لأنهم يعرفون أن المزيد من الضرب سوف يكون بانتظارهم. وصدرت لنا الأوامر من أحد الضباط الكبار في صيدنايا قائلاً: أظهروا لهم أنكم أنتم الحراس. ثم كان يأتي المساعد قائلاً إنه ينبغي علينا أن نقوم بالمزيد، منوهاً أنه لا مشكلة حتى لو أدى ما نفعله إلى وفاة أحدهم." [149]

وأخبر محتجزون سابقون منظمة العفو الدولية أن المعاملة التي لاقوها، وما رافقها من دوامة الموت الناجمة عنها، قد خلقت جواً من الخوف المهلك. وأفاد "أنس" أن " المحتجزين كانوا خائفين على الدوام، وأن أفضل أوقاتنا في السجن كان وقت النوم، حيث لا يشعر المرء بالخوف وهو نائم على الأقل".[150] وأضاف "نادر"[151] من دمشق، والذي سبق له العمل كرجل أعمال، قائلاً: "عندما كانوا يفتحون الباب، كانت تصيبنا الصدمة. ويتبول المرء على نفسه خوفاً، إذ لا تعلم من سوف يقع عليه الاختيار كي يموت ذلك اليوم".[152]

4 . 3 . 3 إجراءات التعامل مع الوفيات

ثمة إجراءات أخرى معيارية معتمدة إلى جانب القواعد والأنظمة التي تحكم التعذيب والمعاملة اللاإنسانية في صيدنايا، وتتناول تلك الإجراءات مسألة الوفيات الناجمة عن هذا النوع من المعاملة. وأفاد محتجزون سابقون أن الوفيات حصلت داخل الزنزانات أو العنابر بشكل أسبوعي، بل وبشكل يومي أحياناً.

جمع الجثث من الزنزانات

أفاد موظفون وحراس ومحتجزون سابقون في صيدنايا أنه يُوعز إلى المحتجزين، في حالة وفاة أحد زملائهم في الزنزانة، أن يلفوا جثته في بطانية ويسلموها للحراس. وعادة ما يتم استلام الجثة صباحاً عندما يأتي الحراس للزنزانات مستفسرين عن وجود أية "جيف" اليوم. وأكد موظف سابق في صيدنايا هذه الإجراءات قائلاً: "يقومون كل يوم بأخذ الجثث من الزنزنات، ويتم ذلك حوالي

[146] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 21 أبريل/ نيسان 2016.

[147] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 25 أبريل/ نيسان 2016.

[148] لمزيد من التفاصيل، انظر تقرير "إنه يحطم إنسانيك" ص. 54.

[149] مقابلتان مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 16 و17 مايو/ أيار 2016.

[150] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 25 فبراير/ شباط 2016.

[151] تم حجب اسمه الحقيقي.

[152] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 15 يوليو/ تموز 2016.

الساعة 9 أو 10 صباحاً. وإذا توفي أحدهم بعد تلك الساعة، فسوف تظل جثته في الزنزانة حتى صباح اليوم التالي... ثم توضع الجثة عند الباب، ويقوم الحرس بأخذها من هناك."[153]

وأوضح المحتجز السابق "كريم" الإجراءات قائلاً:

"كان يتوفى شخص واحد يومياً في زنزانتنا خلال تلك الفترة (أي من فبراير/ شباط إلى يونيو/ حزيران 2014). وكنا نضع الجثة ملفوفة ببطانية عند الباب، ويأتي الحارس صباحاً، ويتعين على شاويش الزنزانة أن يقول (جاهزين سيدي). ويسأل الحارس دوما: هل لديكم جيفة؟ فيرد الشاويش بعبارة جاهزين سيدي فقط، ثم يأخذ الحارس الجثة."[154]

وأضاف "نادر" قائلاً:

"يأتي الحارس صباحاً إلى العنبر ويسأل عن وجود جيف. ودوما ما تكون هناك وفاتان أو ثلاث وفيات في عنبرنا، وأذكر أن الحارس كان يسأل عن عددها دوماً، ويصرخ قائلاً: غرفة رقم واحد: كم جيفة؟ غرفة رقم اثنان: كم جيفة؟ وهكذا دواليك. وحدث أن لم يمت أحد (في عنبرنا) لمدة ثلاثة أيام متتالية، فجاء الحراس ودخلوا غرف العنبر واحدة واحدة وانهالوا علينا ضرباً، على الرؤوس والصدور والرقاب. وتوفي 13 شخصاً من عنبرنا ذلك اليوم."[155]

نقل الجثث إلى مشفى تشرين

تُنقل جثث المحتجزين المتوفين إلى مشفى تشرين العسكري عقب جمعها من الزنزانات، وتُستخدم شاحنات بيضاء اللون تُعرف باسم "برادات اللحوم" في هذه العملية. وغالباً ما يتم نقل الجثث في نفس المركبات التي تقل سجناء تم ترحيلهم من المبنى الأحمر أو الأبيض في صيدنايا إلى مشفى تشرين أو المحاكم الكائنة في دمشق.

ووصف المحتجز السابق "محمد" تجربته مع هذا الأمر قائلاً: "توجهنا ذات مرة إلى المحكمة رفقة الجثث في الشاحنة. وحتى الجثث لم تسلم من الضرب أثناء وضعها في الشاحنة. وكانت أصفاد أحد الزملاء مكسورة فتمكن من ترتيب الجثث في صفوف، وهذا ما أمكننا القيام به على أقل تقدير."[156] وأضاف "خالد" قائلاً: "مررنا في طريقنا إلى المحكمة بمشفى تشرين، وشاهدت أكواماً من الجثث هناك، أي في الباحة الخلفية للمشفى. وأوصلنا الجثث التي كانت معنا في الشاحنة في تلك الباحة، وأخبر الشخص في المشفى سائقنا قائلاً: يمكنك الآن تنزيل البضاعة، أي الجثث التي في الشاحنة."[157]

وأوضح موظف سابق في صيدنايا إجراءات جمع جثث المحتجزين من الزنزانات قائلاً:

"كانوا يضعون الجثث في المضلع سداسي الشكل (وسط المبنى الأحمر) داخل غرفة صغيرة أمام العنبر (ج) ولم تتجاوز أبعادها أكثر من 2.5 x 3 م، ثم توضع في شاحنة بعد نقلها من الغرفة. وعادة ما كانت الجثث توضع في شاحنة مخصصة لها، ولكن قد يتصادف وجود محتجزين يتم ترحيلهم إلى محاكمة فتوضع الجثث معهم. ويتم تعصيب أعين السجناء، ولا يهم بالتالي إذا ما نُقلت الجثث في نفس الشاحنة مع الأحياء أم لا. وقد يضعوا الجثث في المقعد الخلفي دون أن يعلم المحتجزون بذلك (كونهم معصوبي الأعين)".[158]

تسجيل واقعة الوفاة في مشفى تشرين

وأخبر ثلاثة أطباء سابقون، في مشفى تشرين، منظمة العفو الدولية أنهم بدأوا بشكل منتظم اعتباراً من 2011، استلام جثث المحتجزين الذين يموتون في صيدنايا، وأضافوا أنهم كانوا يستلمون جثث المحتجزين الذين ماتوا لدى فروع الأجهزة الأمنية، ونوهوا بأن جميع الجثث الواردة تم التعامل معها على النحو الوارد تالياً:

يقوم الطبيب بمجرد وصول الجثة بتحرير تقرير طبي يوضح سبب الوفاة، ويتضمن الرقم الوطني للمتوفى، والفرع الذي كان محتجزاً فيه، وهي معلومة تكون مكتوبة عادة بقلم حبر على ذراع المحتجز المتوفى وجبهة رأسه. ويتم بعدها إرسال التقرير إلى قسم

---

[153] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 15 مايو/ ايار 2016.

[154] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 25 أبريل/ نيسان 2016.

[155] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 28 أبريل/ نيسان 2016.

[156] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 16 مايو/ ايار 2016.

[157] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 25 أبريل/ نيسان 2016.

[158] مقابلتان مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 15 مايو/ ايار، و6 أكتوبر/ تشرين الأول 2016.

البحث الجنائي في مشفى تشرين، حيث يتم تصوير الجثة من طرف أفراد من الشرطة العسكرية، وتصدر شهادة وفاة بناء على ما ورد في تقرير الطبيب.[159]

ووفق ما أفاد به موظفون سابقون في صيدنايا، وأطباء سبق لهم العمل في مشفى تشرين، تقتصر هذه التقارير الطبية وشهادات الوفاة على إدراج سببين فقط من أسباب الوفاة، وهما: توقف القلب، أو الجهاز التنفسي.[160] وأكد موظف سابق في صيدنايا وجود هذه الممارسة بقوله ما يلي: "يتم إصدار شهادة الوفاة إذا توفي الشخص جراء التعذيب أو الظروف السيئة. وذلك للتغطية على السبب الحقيقي للوفاة. وهم أذكياء في ذلك، لأن السببين الواردين في شهادة الوفاة صحيحان من الناحية الفنية، حيث لا بد وأن تتوقف عن التنفس أو يتوقف قلبك عن العمل في نهاية المطاف. وهذا صحيح بالنسبة لكل من يموت في هذا العالم."[161]

وقال "يمان"[162] الطبيب السابق في مشفى تشرين:

"كان يصلنا عدد كبير من الجثث القادمة من صيدنايا... وكان يتوجب علينا أان نكتب تقريراً لكل واحدة منها. ولا يُسمح لنا بأن نكتب إلا أحد السببين التاليين: توقف القلب، أو توقف الجهاز التنفسي. وقال الضابط من الأجهزة الأمنية أنه لا يمكننا كتابة غير هذين السببين... ولكن كان سبب الوفاة التعرض لقدر كبير من التعذيب، أو عدم توفر الطعام، أو غياب الرعاية الصحية، وتوفي أشخاص كثر جراء إصابتهم بالعدوى والالتهابات، حيث يدخل الجسم في حالة صدمة نظراً لعدم توفر المضادات الحيوية لهم، وهذا ما يحدث في الحالات الطبيعية عندما لا تكون الرعاية الطبية متوفرة."[163]

ووردت إفادة مشابهة على لسان "أطلس"[164] الذي عمل طبيباً في مشفى تشرين، وقال فيها:

"كانوا يرسلون لنا جثثا من جميع السجون، بما في ذلك صيدنايا، وكان يتوجب عليّ أن أفحصها كي أتأكد من وفاة أصحابها. وأقوم بكتابة التقرير، وأذكر فيه اسم الشخص ورقمه الوطني وسبب الوفاة على أنه نوبة قلبية مفاجئة، على سبيل المثال، ونرفع التقرير إلى وحدة البحث الجنائي التي تعد شهادة وفاة بناء على تقريرنا. وهم يملون علينا القيام بذلك لأنهم ليسوا حمقى، وإنما يريدون أن تبدو أمورهم على ما يرام في أعين المجتمع الدولي. وعليه فيطلبون إعداد وثائق تثبت توقف القلب أو الجهاز التنفسي عن العمل، ويجبروننا نحن على التوقيع على التقرير الطبي أو ختمه. وتوفي آلاف الأشخاص في السجون، وصدرت لهم شهادات وفاة تفيد بأن سبب الوفاة هو توقف القلب أو الجهاز التنفسي عن العمل. ولكن يصعب الجزم بالسبب الحقيقي للوفاة نظراً لتضرر الكثير من الجثث. وكان يظهر عليها في البداية آثار الصعق بالكهرباء والحرق والضرب. وكانت أذرع الكثير من الجثث وأقدامها مكسورة، ثم بدأنا نستلم أعداداً هائلة من الوفيات الناجمة عن الإسهال والأمراض الجلدية. ولقد مات هؤلاء من السل والجرب أيضاً."[165]

ووفق ما أفاد به طبيب آخر عمل في مشفى تشرين، ويدعي "علاء"، فلم يتم التقيد على الدوام بهذه الإجراءات البدائية. وأضاف قائلاً: "كانوا يحضرون لنا جثث السجناء أحيانا دون أن يسمحوا لنا بإجراء فحص فعلي كي نتأكد من وفاة أصحابها فعلاً. وكنا نكتفي بإلقاء نظرة في الشاحنة كي نرى إذا كان هناك أحد على قيد الحياة. واعتادوا تكديس الجثث فوق بعضها، وكنا ننخزها نخزاً، وإذا لم يصدر صاحبها صوتا فنجزم بأنه كان ميتا. وإذا أصدر صوتاً فهو على قيد الحياة."[166]

وأضاف الطبيب "أطلس" قائلاً: "استخدموا مركبات النقل المتوسطة والشاحنات وجميع أنواع السيارات لجلب جثث المحتجزين الموتى. وثمة الكثير من مطبات تخفيف السرعة على الطريق من أحد مداخل المشفى، واعتادت الشاحنات أن تأتي مكدسة بالجثث،

---

[159] وعليه، فمن المحتمل أن يكون المحتجزون الذين قضوا نحبهم جراء التعذيب وسوء المعاملة في صيدنايا مدرجين ضمن الصور التي جرى تهريبها خارج سوريا لاحقاً بواسطة "قيصر". انظر القسم 3.1 من التقرير الحالي للاطلاع على المزيد من التفاصيل المتعلقة بهذه الصور.

[160] ورد نقاش لهذه الأساليب في تقرير منظمة العفو الدولية المعنون "إنه يحطم إنسانيتك"، وتم التوصل إلى نتائج مشابهة من لدن منظمة هيومان رايتس ووتش. انظر تقرير هيومان رايتس ووتش "لو تكلم الموتى" ص. 82.

[161] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 6 أكتوبر/ تشرين الأول 2016.

[162] تم حجب اسمه الحقيقي.

[163] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 8 أكتوبر/ تشرين الأول 2016.

[164] تم حجب اسمه الحقيقي.

[165] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2016.

[166] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 8 أكتوبر/ تشرين الأول 2016.

ويسقط بعضها مع كل مرة تمر فيها الشاحنة فوق المطب. وبدا الأمر وكأن الشاحنات كانت تنقل اللحوم، وجلبوا الجثث كما لوكانت حيوانات أو خراف نافقة." [167]

نقل الجثث إلى القبور الجماعية

تُرسل الجثث بعد تسجيل واقعة الوفاة في مشفى تشرين إلى المشرحة، قبل أن يتم لاحقاً نقلها إلى قبور جماعية داخل سوريا. وورد أعلاه تفصيل لمواقع تلك المقابر الجماعية في الفصل 4. 2 . 2.

وأفاد الأطباء السابقون، الذين تحدثت منظمة العفو الدولية معهم، أنه لا يتم أبداً إعلام عائلات المحتجزين الموتى بوفاة ذويهم. ولكن حصل أحيانا، وبشكل استثنائي، أن زودت السلطات عائلة السجين المتوفى بشهادة وفاته. وأوضح موظف سابق في صيدنايا قائلاً: "لا يتم إعطاء شهادة الوفاة لأي عائلة، وإنما للبعض منها فقط. والأمر اعتباطي، وكانوا يعطون الشهادة في البداية أكثر من الآن." [168] وأشار موظفون سابقون في صيدنايا وأطباء في تشرين إلى أن السياسة المعتمدة قضت بعدم تسليم عائلات المتوفين شهادات الوفاة بالنسبة للمحتجزين الذين قضوا جراء التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة في صيدنايا.[169]

وتم تزويد منظمة العفو الدولية بنسخ من ثمان شهادات وفاة حصلت عائلات المتوفين عليها. وتدرج كل واحدة منها سبب الوفاة على أنه توقف القلب أو الجهاز التنفسي عن العمل. ولم تستلم أية عائلة من هذه العائلات رفات ذويها.


شهادة وفاة

شهادة وفاة أحد محتجزي صيدنايا. ويرد سبب الوفاة في الشهادة على أنه توقُّف في القلب والتنفس. صورة خاصة.

4.3.4 الوفيات الموثقة

تشير بحوث منظمة العفو الدولية، واللجنة الدولية المستقلة للتحقيق في سوريا، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، ومنظمة هيومان رايتس ووتش، إلى أن عشرات الآلاف من المحتجزين قد ماتوا في سجن صيدنايا، وغيره من مراكز الحجر التي تديرها الحكومة السورية، جراء سياسات الإبادة المتبعة فيها على النحو الذي ورد وصفه أعلاه. ونظراً لامتناع السلطات السورية عن الإفصاح عن معلومات متعلقة بأسماء وأماكن تواجد الأفراد الموجودين لديها، أو الكشف عن أسماء المتوفين في المراكز التي تديرها، فيستحيل الجزم بالعدد الدقيق للوفيات في صيدنايا. ولكن تحققت "الشبكة السورية لحقوق الإنسان" من قائمة تضم

[167] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2016.

[168] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 18 يوليو/تموز 2016.

[169] اكتشفت منظمة العفو الدولية أن هذه الممارسات متسقة أيضا على صعيد التعامل مع المحتجزين الذين يموتون في مراكز الحجر الأخرى التي تديرها الحكومة. انظر تقرير منظمة العفو الدولية "إنه يحطم إنسانيتك" ص. 62.

أسماء 375 شخصاً، وأطلعت منظمة العفو الدولية عليها، وهي أسماء تعود لأشخاص ماتوا في صيدنايا جراء التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة خلال الفترة ما بين مارس/ آذار 2011، واكتوبر/ تشرين الأول 2016. واتضح أن 317 شخصاً من بين هؤلاء كانوا مدنيين وقت القبض عليهم، و39 شخصاً كانون من مرتبات الجيش السوري، فيما انتمى 19 فرداً من بينهم للجماعات المسلحة من غير الدولة.[170] واستلمت المنظمة أثناء إعداد التقرير الحالي قائمة بأسماء 36 شخصاً قضوا نحبهم في صيدنايا جراء التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وحصلت المنظمة على هذه الأسماء عن طريق محتجزين سابقين شهدوا وقوع وفيات بين زملائهم في نفس الزنزانات.[171]

[170] مراسلات بالبريد الإلكتروني مع رئيس الشبكة السورية لحقوق الإنسان بتاريخ 25 نوفمبر/ تشرين الثاني 2016.

[171] تتوفر هذه الأسماء بحوزة منظمة العفو الدولية.

5. تطبيق القانون الدولي

تشكل الأفعال الموثقة في التقرير الحالي، والتي ارتكبتها الحكومة السورية بحق المحتجزين لديها، انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي، والقانون الجنائي الدولي.

القانون الدولي لحقوق الإنسان

تشير نتائج التقرير الحالي إلى أن الحكومة السورية قد ارتكبت انتهاكات متعددة للقانون الدولي لحقوق الإنسان. وينطبق هذا القانون، بما في ذلك ما يشمله من الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، في أوقات السلم وأثناء النزاعات المسلحة أيضاً، ويُعتبر ملزماً من الناحية القانونية للدول، وقواتها المسلحة، وغير ذلك من ذلك من وكلائها. وينص القانون الدولي لحقوق الإنسان على حق ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الانتصاف، ولا سيما الحق في إرساء العدل، وتبيان الحقيقة، وجبر الضرر. وتُعد سوريا إحدى الدول الأطراف في بعض المعاهدات الدولية في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، و"العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، و"اتفاقية حقوق الطفل"، وتُعد بالتالي ملزمة بمراعاة الواجبات الناشئة بموجب هذه المعاهدات الدولية، وغيرها المتعلقة بالقانون الدولي العرفي. ولقد أكدت "محكمة العدل الدولية"، و"لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان"، على أن القانون الدولي لحقوق الإنسان ينطبق في أوقات النزاعات المسلحة، وفي أوقات السلم أيضاً. وتبرز من الحقوق المتعلقة بوجه خاص بهذا التقرير الواجبات الدولية المترتبة على سوريا بشأن الحق في الصحة،[172] والحق في الحياة، وحظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، والحق في الحرية والأمن الشخصي، وحظر الاختفاء القسري.[173]

القانون الإنساني الدولي

تشير نتائج هذا التقرير إلى أن الحكومة السورية قد ارتكبت انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي أيضاً. وينطبق هذا القانون في حالات النزاعات المسلحة فقط، ويوفر ضمانات أساسية للمدنيين والمقاتلين أو المحاربين الذين يقعون في الأسر، أو يتم تجريدهم بطريقة أو بأخرى من القدرة على القتال (أي يصبحون خارج نطاق القتال). وتنص المادة 3 المشتركة في اتفاقيات جنيف لعام 1949، والقانون الإنساني الدولي العرفي على القواعد التالية: يُحظر القتل العمد (للمحتجزين على سبيل المثال)، ويُشترط أن تتم معاملتهم بشكل إنساني، ويُحظر التمييز في تطبيق الحماية المتوفرة من خلال القانون الإنساني الدولي، ويُحظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية، والاعتداء على كرامة الشخص، وخصوصاً المعاملة المهينة والحاطة بالكرامة، ويُحظر الاختفاء القسري، وأخذ الرهائن، والاحتجاز التعسفي. ولا تجوز إدانة أحد أو إصدار الحكم عليه إلا في سياق محاكمة عادلة توفر جميع الضمانات القضائية الجوهرية. ويشكل الكثير من هذه الأفعال أو جميعها جرائم حرب، وذلك بالاعتماد على القاعدة المطبقة بشأنها.[174]

---

[172] العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة 12.

[173] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المواد 6، و7، و9، و10، و14.

[174] دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الإنساني الدولي العرفي، القاعدة 156، ص. 590-603.

القانون الجنائي الدولي

تعرف المادة 8 من "نظام روما الأساسي" جرائم الحرب أثناء النزاعات المسلحة غير الدولية على أنها تشمل أيضاً مخالفة أحكام المادة 3 المشتركة بين "اتفاقيات جنيف الأربع" (أي الأفعال المرتكبة ضد الأشخاص الذين لا يقومون بدور نشط في الأعمال العدائية، بما في ذلك ممارسة العنف على حياة الفرد وشخصه، وخصوصاً جرائم القتل العمد بأنواعها، وتشويه الأعضاء البشرية، والمعاملة القاسية والتعذيب).

وينبغي كما أظهر التقرير الحالي أن يتم التحقيق في ارتكاب قوات الحكومة لجرائم حرب في سجن صيدنايا العسكري. وتتضمن هذه الجرائم الإعدامات خارج نطاق القضاء، والتعذيب والمعاملة القاسية، والقتل العمد، والاغتصاب، وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي من بين جملة جرائم أخرى.

ووفق ما يرد في المادة 7 من "نظام روما الأساسي" الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية، قد تصل بعض الأفعال إلى مصاف الجرائم ضد الإنسانية، إذا كانت موجهة نحو السكان المدنيين، ضمن سياق هجوم ممنهج وعلى نطاق واسع، وجاء عملاً بسياسة الدولة أو المنظمة. وتشكل بعض الانتهاكات التي ارتكبتها الحكومة السورية، ويوثقها التقرير الحالي، جرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك القتل العمد والتعذيب والاختفاء القسري والإبادة.

ويشكل التعذيب والاختفاء القسري جريميتين قائمتين في حد ذاتهما يعاقب عليهما بموجب أحكام القانون الدولي بصرف النظر عن ارتكابهما ضمن سياق هجوم ممنهج واسع النطاق يستهدف السكان المدنيين أم لا (كجرائم ضد الإنسانية)، أو إذا كانتا تشكلان جريمتي حرب.[175]

ويترتب على جميع الدول واجب التحقيق في الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، وملاحقة مرتكبيها في حال توفر أدلة يجوز الاسترشاد بها، والتحقيق أيضاً في غير ذلك من الجرائم التي يعاقب القانون الدولي عليها، مثل التعذيب والاختفاء القسري، بما في ذلك من خلال ممارسة مبدأ الولاية القضائية العالمية، وتطبيق غير ذلك من التشريعات المحلية النافذة بخصوص هذه الجرائم.

وتجوز ملاحقة الأفراد مدنيين كانوا أم عسكريين على مسؤوليتهم الجنائية الفردية عن انتهاك أحكام القانون الإنساني الدولي. وقد يُعتبر القادة مسؤولين عن الجرائم المخالفة للقانون الدولي بموجب عدة أنماط من المسؤولية القانونية، ولا سيما من خلال قيامهم بارتكاب الجريم، أو التخطيط لها، أو إعطاء الأوامر بتنفيذها، أو المساعدة والتحريض عليها، ووفق هرم تسلسل القيادة، الذي يُعتبر نمطاً من أنماط المسؤولية الجنائية الفردية، وفق أحكام القانون الإنساني الدولي العرفي الذي يجيز محاسبة القائد العسكري أو الرئيس المدني على الأفعال التي يرتكبها من يتبعون لهم، وذلك إذا كانوا على علم بوقوع الجريمة، أو كان يجدر بهم أن يكونوا على علم بها، وتقاعسوا عن منعها أو معاقبة مرتكبيها.[176]

---

[175]انظر تقريري منظمة العفو الدولية "ما بين السجن والقبر: حالات الاختفاء القسري في سوريا" (رقم الوثيقة: MDE 24/2579/2015)، و" اردت أن أموت: ضحايا التعذيبفي سوريا يتحدثون عن محنتهم" (رقم الوثيقة:MDE 24/016/2012) لمعرفة المزيد عن حالات الاختفاء القسري والتعذيب كجرائم يعاقب القانون الدولي عليها.

[176]يُعتبر تسلسل القيادة جزء من القانون الدولي العرفي والقانون الدولي التقليدي، وتم إدراجه كشكل من أشكال المسؤولية في المحاكم الخاصة والمحكمة الجنائية الدولية أيضاً. أنظر على سبيل المثال، النظام الأساسي الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية الخاصة بجرائم الحرب في يوغسلافيا لاسابقة (ال مادة3/7)، ونظام روما الأساسي الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية. أنظر تقرير منظمة العفو الدولية "المحكمة الجنائية الدولية: قائمة تحقق محدثة من أجل التنفيذ الفعال" 6 مايو/ أيار 2010، (رقم الوثيقة: IOR 53/009/2010).

6. نتائج وتوصيات

يبرهن التقرير الحالي على أن سجن صيدنايا العسكري قد اضحى مسلخاً بشرياً تُنقل جثث الضحايا منه بالشاحنات نظرا لكثرتها، ويُشنق فيه الكثير من الضحايا سراً تحت جنح الظلام، ويلقى آخرون حتفهم جراء التعذيب، ويُقتل آخرون كثر ببطء جراء حرمانهم بشكل ممنهج من الطعام والشراب والأدوية والرعاية الطبية، ولا يمكن لأحد أن يتصور ارتكاب كل هذه الأفعال بدون تفويض من أعلى المستويات في القيادة السياسية السورية.

وأجرت منظمة العفو الدولية تحقيقات مكثفة على مدار 12 شهراً للوقوف على تفاصيل تلك الجرائم، وقابلت طائفة واسعة من الشهود، وخلصت إلى أن هذه الممارسات قد ارتُكبت ضمن سياق هجوم على السكان المدنيين عملاً بسياسة رسمية للدولة، وعلى نطاق واسع وبشكل ممنهج، وعليه، فترى المنظمة أن هذه الجرائم تصل إلى مصاف الجرائم ضد الإنسانية.

ويتعين على المجتمع الدولي، لا سيما مجلس الأمن، التحرك فوراً بغية وقف ارتكاب هذه الجرائم في صيدنايا، وغيره من مراكز الاحتجاز، وضمان إجراء التحقيقات لتحديد هوية المسؤولين، وجلب الجناة للمثول أمام القضاء في ظل محاكمات عادلة.

وسوف يترتب على أي تأخر أو تلكؤ تبعات مميتة، وقال أحد الموظفين السابقين في سجن صيدنايا، رداً على سؤال يتعلق بما إذا كانت الإعدامات مستمرة أم لا: "قطعاً لا زالت هناك إعدامات، ولن تتوقف، وسوف يستمر التعذيب ما دام هناك أناس يُزج بهم في السجن، وسوف تكون هناك اعترافات تعقب التعذيب، وسوف يعقب الاعترافات إعدامات"[177]

وقال هذا الموظف السابق أن الإعدامات تُنفذ في مراكز الاحتجاز الأخرى في سوريا، بما في ذلك في مقر المخابرات الجوية بالمزة، وأوضح أنه شاهد غرفة الإعدام هناك أواخر العام 2012، حيث تم إعدادها "لتقليص حجم الضغط في صيدنايا نظراً لكثرة الإعدامات التي تتم في ذلك السجن"، وأخبر منظمة العفو الدولية أنه أسدى النصح وزملاؤه لعناصر المخابرات الجوية حول كيفية شد الأنشوطة باعتباره وزملائه "خبراء في ذلك" على حد تعبيره[178]

ولطالما تقاعس المجتمع الدولي عن وقف الانتهاكات الجسيمة والمستمرة لأحكام القانون الدولي في سوريا، فما الذي عساه إذا أن يحمل المجتمع الدولي على التحرك؟ وشهد العالم قصف المناطق المدنية بلا هوادة، ووقوع حالات اختفاء جماعي، وتكرار حصار الكثير من المناطق بهدف تجويع سكانها، ومورس التعذيب بشكل ممنهج. ويوثق التقرير الحالي إعدامات جماعية خارج نطاق القضاء، وتفاصيل تطبيق سياسة رسمية تهدف إلى إبادة المحتجزين، وعليه فلا يمكن السكوت على ذلك وعدم التحرك بشأنه، إذ ما يحدث في صيدنايا يشكل طعنة لأبسط المبادئ الأساسية الواردة في اتفاقيات جنيف.

وعليه، فمن الأهمية القصوى بمكان أن يبادر أعضاء مجلس الأمن إلى التحرك فوراً، وعلى الدول التي تساند سوريا وخصوصاً، روسيا العضو الدائم في مجلس الأمن، وإيران، أن تدين الإعدامات خارج نطاق القضاء، وسياسات الإبادة التي تمارسها الدولة السورية، وعليهم جميعاً بذل قصارى جهدهم لوضع حد لهذه الممارسات والسياسات. ويتوجب عليهم أن يصروا على إجراء تحقيق مستقل ودولي في الممارسات التي تجري داخل سجن صيدنايا، ويتعين على مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سوريا أن يكثف من جهوده المتعلقة بهذه المسألة إلى أن تتوفر أدلة واضحة تثبت تدخل الحكومة السورية لوقف هذه الممارسات بشكل كامل، ولا ينبغي أن "تسير الأمور كالمعتاد" دون التصدي لهذه الممارسات.

---

[177] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 6 أكتوبر تشرين الأول 2016

[178] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية بتاريخ 6 أكتوبر تشرين الأول 2016

ويتعين على مجلس الأمن أن يكفل في قادم الأيام القيام بعمليات رصد وإبلاغ وتحقيقات فعالة وحاسمة في انتهاكات حقوق الإنسان، ومخالفات أحكام القانون الإنساني الدولي، وفي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي تُرتكب داخل سوريا. ويتعين على الأمم المتحدة أن تمتلك القدرة على، والرغبة في، التحقيق بالجرائم الجماعية المرتكبة، وتوثيقها وإعداد تقارير بشأنها إذا أرادت أن تفي بالتزاماتها تجاه الشعب السوري، بما في ذالك الجرائم في صيدنايا وتحديد هوية مرتكبي تلك الجرائم. ولعل القرار الذي صدر عن مجلس الأمن مؤخراً يكون فرصة، ولو متأخرة، كي تفي الأمم المتحدة بتلك الالتزامات والواجبات. ولقد تقرر بموجب القرار رقم 248/71 الصادر بتاريخ 21 ديسمبر/ كانون الأول 2016 أن يتم إنشاء آلية دولية ومحايدة ومستقلة تُعنى بجمع وتحليل الأدلة المتعلقة بانتهاك أحكام القانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في سوريا، وذلك بهدف تيسير تحريك إجراءات قضائية جنائية دولية مستقبلاً.

وحرصت الحكومة السورية بهدوء، وعلى نحو ممنهج، على ترتيب وضع حد لحياة آلاف العزل المحتجزين في عهدتها. وتجب محاسبة المسؤولين عن ذلك، ومحاكمتهم بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. ولا يمكن للعملية السياسية، التي تخفق في التصدي بشكل فعال للجرائم المروعة المرتكبة في سجن صيدنايا، أن تقود إلى سلام عادل ودائم.

وتتقدم منظمة العفو الدولية بالتوصيات التالية المتعلقة بالأوضاع في سجن صيدنايا، وباقي مراكز الاحتجاز التي تديرها الحكومة السورية:

إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة:

تدعو منظمة العفو الدولية مجلس حقوق الإنسان إلى القيام بما يلي:

- الطلب من اللجنة الدولية المستقلة التي كلفتها الأمم المتحدة بالتحقيق في الأوضاع في الجمهورية العربية السورية بأن تتولى فوراً إجراء تحقيق خاص في الإعدامات خارج نطاق القضاء، وسياسات الإبادة المطبقة في سجن صيدنايا العسكري.

إلى مجلس الأمن:

تدعو منظمة العفو الدولية مجلس الأمن إلى القيام بما يلي:

- مطالبة السلطات السورية بالسماح للمراقبين الدوليين المستقلين بدخول جميع مراكز الحجز للتحقيق في ظروفها ورصدها، بما في ذلك أفراد اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق، أو المفوضية السامية لحقوق الإنسان، أو المنظمات الإغاثية التابعة الأمم المتحدة؛
- وضمان قيام جميع أطراف النزاع في سوريا بتطبيق بنود قرار مجلس الأمن رقم 2139 المتعلقة بحقوق الإنسان والمساعدات الإغاثية، بما في ذلك من خلال وقف ممارسة الإعدامات خارج نطاق القضاء، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، والاختفاء القسري، وفرض عقوبات موجهة تتضمن تجميد ممتلكات وأصول المسؤولين السوريين الذين تثبت مسؤوليتهم عن ارتكاب الجرائم بما يخالف القانون الدولي؛
- وإحالة ملف الأوضاع في سوريا إلى مدعي عام المحكمة الجنائية الدولية.

إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة:

تناشد منظمة العفو الدولية **الجمعية العامة للأمم المتحدة** القيام بما يلي:

- ضمان منح لجنة التحقيق الأممية والمفوضية السامية لحقوق الإنسان الموارد الكافية با يكفل تعزيز قدراتها على توثيق انتهاكات حقوق الإنسان على النحو المناسب، ومخالفات القانون الإنساني الدولي المرتكبة في سوريا، بما في ذلك من خلال تسجيل حالات الاختفاء القسري والوفيات في الحجز بشكل ممنهج؛

- ضمان سرعة إنشاء آلية دولية محايدة ومستقلة للمساعدة في التحقيق مع المسؤولين عن ارتكاب أشد الجرائم خطورة في سوريا منذ 2011 وملاحقتهم ، ورفدها بالموارد والدعم والتعاون الدولي بما يكفل تنفيذها لمقتضيات ولايتها الممنوحة لها مبوجب قرار الجمعية العامة رقم 71248 الصادر في 21 ديسمبر/ كانون الأول 2016، وتحديداً كي تتولى "جمع الأدلة وتوحيدها وحفظها، وتحليلها على صعيد انتهاكات أحكام القانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي لحقوق

الإنسان، وتسريع الإجراءات الجنائية المستقلة التي تراعي المعايير الواردة في القانون الدولي في المحاكم الوطنية أو الدولية التي تمتلك أو قد تمتلك الولاية والاختصاص مستقبلا في هذه الجرائم، وبما يتسق وأحكام القانون الدولي".

إلى أعضاء المجموعة الدولية لدعم سوريا، ومبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سوريا:

يتعين على الدول الأعضاء في" المجموعة الدولية لدعم سوريا "وعلى" مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سوريا "القيام بدور أكبر في التصدي لاستخدام التعذيب على نطاق واسع بين الأطراف المتنازعة في سوريا. وتحث منظمة العفو الدولية هذه الدول، وكذلك" المبعوث الخاص"، على القيام بما يلي:

- مطالبة الحكومة السورية بوقف الإعدامات خارج نطاق القضاء فوراً؛
- إعطاء الأولوية لمسألة الإعدامات خارج نطاق القضاء، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة في الحجز، وذلك أثناء ما تعقده من محادثات مع السلطات السورية والدول التي تدعم الحكومة السورية، وخصوصا كل من روسيا والصين وإيران؛
- مناشدة الحكومة السورية بأن تضمن حماية المحتجزين من التعرض الإعدام خارج نطاق القضاء، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، واتصالهم بشكل منتظم مع عائلاتهم ومحاميهم، والكشف عن مصير وأماكن تواجد المحتجزين الذين تعرضوا للاختفاء القسري، ونشر أسماء جميع المحتجزين لدى قوات الحكومة السورية؛
- مناشدة جميع الأطراف أن تسمح فوراً بدخول المراقبين الدوليين المعترف بهم إلى أماكن الحجز دون عائق، وتمكينهم من اللقاء مع جميع الأشخاص المحرومين من حريتهم؛
- مناشدة جميع أطراف النزاع كي تفرج فوراً ودون شرط أو قيد عن جميع المحتجزين بشكل تعسفي حالياً جراء حراكهم السلمي ونشر حقوق الإنسان وصونها، ونشاطهم في مجال المساعدات الإنسانية والعمل الإعلامي.

إلى المجتمع الدولي عموماً:

تدعو منظمة العفو الدولية جميع الحكومات إلى القيام بما يلي:

- قبول المسؤولية المشتركة عن التحقيق في حالات التعذيب والاختفاء القسري وسواها من الجرائم المؤثَّقة بموجب القانون الدولي التي ارتُكبت في سوريا، ولا سيما عن طريق السعي إلى ممارسة الولاية القضائية الدولية، وتقديم من يُشتبه بارتكابهم هذه الجرائم إلى العدالة؛
- إدماج آليات للفحص والتدقيق في الأنظمة الوطنية للجوء لتحديد ضحايا التعذيب من بين اللاجئين وطالبي اللجوء، وضمان تلقيهم العلاج الطبي والنفسي، وكذلك الدعم الاجتماعي، اللازمين لإعادة تأهيلهم؛
- دعم قدرات المنظمات السورية لحقوق الإنسان، التي تقوم بتوثيق انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في النزاع السوري، وبناء قدراتها على جمع معلومات موضوعية ومحايدة وتبادلها، وحث الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الدولية الفاعلة على ضمان توفير الدعم والتدريب لها.

إلى السلطات السورية:

تدرك الحكومة السورية تماماً ما ينبغي عليها القيام به من إجراءات لوقف الجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك أعمال التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة التي تُرتكب على نحو منظَّم، على أيدي قواتها الأمنية. وقد دأبت منظمة العفو الدولية على دعوة الحكومة السورية مراراً وتكراراً إلى اتخاذ الإجراءات التالية:

- وضع حد لعمليات الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة والإعدام خارج نطاق القضاء، وإصدار توجيهات واضحة لجميع القوات والميليشيات التابعة للحكومة بأنه لن يتم التساهل مطلقاً مع مثل هذه الانتهاكات؛
- وضمان توفير الحماية من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة لجميع المحرومين من حريتهم، وضمان معاملتهم معاملةً إنسانية، بما يتماشى مع المعايير الدولية، بما في ذلك "قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء "("قواعد نيلسون مانديلا") و"قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات "("قواعد بانكوك")؛
- منح المراقبين الدوليين المستقلين مثل اللجنة الدولية للتحقيق في الجمهورية العربية السورية التي شكلتها الأمم المتحدة إمكانية الوصول دون قيود إلى جميع المحرومين من حريتهم، والسماح لهم بالقيام بزيارات تفتيشية مفاجئة لجميع منشآت الحجز بغية التحقيق ورصد الظروف داخلها؛

- وقف استخدام المحاكمات الجائرة والكف عن محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية، وإلغاء محاكم الميدان العسكرية، وإصلاح "محكمة مكافحة الإرهاب"، بما يتماشى مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة، وذلك في القانون وفي الواقع الفعلي؛
- وضمان تسجيل جميع من يتم احتجازهم، والسماح لهم بالاتصال بالمحامين، وضمان حقهم في الطعن في قانونية احتجازهم أمام محكمة مستقلة؛ وكذلك ضمان حصولهم على الرعاية الصحية اللازمة واحتجازهم في أماكن معترف بها، والسماح لهم بتلقي الزيارات العائلية على نحو منتظم؛
- والإفراج فوراً ودون قيد أو شرط عن جميع سجناء الرأي والأشخاص المسجونين دونما سبب سوى ممارستهم السلمية لحقوقهم الإنسانية، أو بسبب هويتهم؛
- وإبلاغ العائلات بمصير جميع الأشخاص المحتجزين لدى السلطات، وبأماكن وجودهم وبوضعهم القانوني، والاستجابة لجميع الطلبات المتعلقة في هذا الصدد؛
- وإبلاغ العائلات بمصير الذين توفوا لديها؛
- ضمان التحقيق في جميع أنباء التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، ومقاضاة من يُشتبه في مسؤوليتهم عن هذه الانتهاكات أمام محاكم مدنية، وفق إجراءات تتماشى مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة، وضمان حصول الضحايا على التعويض الكامل؛
- الانضمام كدولة طرف إلى" البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب "و"الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري"؛
- الانضمام إلى" نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية"، وإصدار إعلان بقبول .الولاية القضائية" للمحكمة الجنائية الدولية "اعتباراً من 1 يوليو/تموز 2002؛
- وقْف تنفيذ أية أحكام صادرة بالإعدام، وذلك لحين إلغاء عقوبة الإعدام بشكل كامل، وتخفيف جميع أحكام الإعدام الصادرة.

منظمة العفو الدولية

حركة عالمية لحقوق الإنسان.

عندما يقع ظلم على أي
إنسان فإن الأمر يهمنا جميعاً.

اتصل بنا


info@amnesty.org


+44 (0)20 7413 5500

انضمّ إلى المحادثة


www.facebook.com/AmnestyArabic


@AmnestyAR

المسلخ البشري

عمليات الشنق الجماعية والإبادة الممنهجة في سجن صيدنايا بسوريا

تقوم السلطات السورية بشكل هادئ وممنهج بقتل آلاف المحتجزين لديها داخل سجن صيدنايا العسكري. ويشكل المدنيون العاديون، الذين تجرأوا على مجرد التفكير بمعارضة الحكومة، الغالبية الساحقة من الضحايا. وجرى إعدام آلاف الأشخاص خارج نطاق القضاء في عمليات شنق جماعية تُنفذ تحت جنح الظلام، وتُحاط بغلاف من السرية المطلقة. وقُتل آخرون كثر من المحتجزين في سجن صيدنايا جراء سياسات الإبادة المتبعة، بما في ذلك تكرار تعرضهم للتعذيب والحرمان الممنهج من الطعام والشراب والدواء والرعاية الطبية. وتُنقل جثث ضحايا صيدنايا بالشاحنات، وتُدفن في قبور جماعية.

وتُظهر بحوث منظمة العفو الدولية أن جرائم القتل العمد، والتعذيب، والاختفاء القسري، والإبادة التي تُرتكب في صيدنايا منذ 2011، قد جاءت ضمن سياق هجوم ممنهج واسع النطاق على السكان المدنيين، تنفيذاً لسياسة الدولة الرسمية في هذا الشأن. وتخلُص المنظمة بالتالي إلى أن الانتهاكات التي ارتكبتها السلطات السورية في صيدنايا تصل إلى مصاف الجرائم ضد الإنسانية.

وتدعو منظمة العفو الدولية إلى إجراء تحقيق عاجل ومستقل ومحايد في الجرائم المرتكبة داخل سجن صيدنايا. وينبغي على السلطات السورية أن تسمح بدخول المراقبين الدوليين، دون عائق، إلى جميع أماكن الاحتجاز في سوريا. وينبغي على أعضاء مجلس الأمن، ولا سيما روسيا التي تُعد حليفة لسوريا، التحرك فوراً من أجل تحقيق ذلك.

رقم الوثيقة: MDE 24/5415/2017
اللغة الأصلية: الإنجليزية



amnesty.org

سجن صيدنايا

خلال الثورة السورية (شهادات)

٢٠١٩



تحذير: قد تحتوي بعض الشهادات في هذا الكتاب على تفاصيل تعذيب عنيفة قد تتسبب بصدمة للبعض.



Kamil Ocak Cd., İncili Pınar Mahallesi, 27090
Şehitkamil/Gaziantep
Türkiye
info@admsp.org



سجن صيدنايا
خلال الثورة السورية

(شهادات)

٢٠١٩

رابطة معتقلي ومفقودي سجن صيدنايا
Association of Detainees & The Missing in Sednaya Prison

كلمة شكر:

تتقدم رابطة المعتقلين والمفقودين في سجن صيدنايا بالشكر الجزيل لكل من ساعد في إنجاز هذه الوثيقة التاريخية، وتخص الرابطة بالشكر رفاق السجن والاعتقال الناجين وذوي المفقودين والشهداء الذين منحوا الرابطة ثقتهم الغالية بشهاداتهم عن فترة اعتقالهم أو اعتقال ذويهم في سجن صيدنايا والتي تكاملت لتروي قصة المكان الأكثر ظلماً وإجراماً في العالم، والشكر موصول للفنان والمعتقل السابق نجاح البقاعي الذي أغنى الكتاب برسوماته البديعة التي تحكي شواهد أليمة عن السجن الرهيب.

الرسومات المرفقة مع النصوص هي من أعمال الفنان نجاح البقاعي و هو فنان تشكيلي سوري. درس في كلية الفنون الجميلة في جامعة دمشق وتخرج من المدرسة الإقليمية للفنون الجميلية بمدينة روان الفرنسية، عمل البقاعي مدرساً في الجامعة العربية الخاصة بدمشق.
تم اعتقاله لعدة مرات بسبب مشاركته بالاحتجاجات المناهضة لنظام الحكم في سوريا كان آخرها في العام 2014 حيث أودع في سجن دمشق المركزي (عدرا).
خلال فترة اعتقاله كان شاهداً على ممارسات رجال الامن والاستخبارات السورية بحق المعتقلين داخل مراكز الاحتجاز فقام بتجسيدها بمجموعة من اللوحات نقوم بعرض قسم منها ضمن هذه الشهادات. غادر البقاعي سوريا في العام 2015 وحصل على حق اللجوء السياسي في فرنسا.

مدخل

يقدم هذا الكتاب شهادات معتقلين سابقين في سجن صيدنايا أثناء الثورة السورية، ورواية شقيقة أحدهم عن الزيارة التي قامت بها العائلة إلى السجن لرؤية ابنها، وشهادة زوجة أحد المختفين قسرياً ممن بلغهم خبر غامض عن وجود رجلهم في صيدنايا الذي يعد صندوقاً أسود تقريباً.

يقدّم الشهادة الأولى سجين قديم من الإسلاميين، حُوِّل إلى صيدنايا في أيار 2011، بعد اندلاع الثورة بشهرين تقريباً، يوم كانت السلطة تنهي ملف السجناء السياسيين السابقين، ومعظمهم إسلاميون، وتبدأ بتحويل المتهمين بالانشقاق من العسكريين إلى هذا السجن. ومنذ ذلك الوقت المبكّر بدأت معالم التعامل الوحشي مع المعتقلين على ذمة قضايا الثورة، فقد كانوا يتعرضون للضرب المبرّح بالعصيّ الخشبية والمعدنية على أي مكان من أجسادهم بما فيها رؤوسهم. "لم يكن ذلك ضرباً، بل إعداماً عن طريق الضرب"؛ كما يقول الشاهد الذي يؤكد وقوع ضحايا في كل حفلة تعذيب كانت يد السجانين تُطلق فيها لمعاقبة ضابط من أي رتبة وإذلاله، طالما أنه هنا متهم بخيانة الوطن الذي "أكل من خيره".

خلال أشهر سيفرّغ السجن من نزلائه القدامى الذين كانت الإدارة تتحاشى الصدام معهم على خلفية الاستعصاء الطويل الذي نفذوه في 2008، وسيمتلئ بسجناء الثورة من عسكريين ومدنيين سيزداد عددهم حتى الاكتظاظ المريع خلال السنوات اللاحقة.

اعتقل معظم العسكريين من قطعاتهم بناء على تقارير أمنية تتهمهم بالتخطيط للانشقاق بعد أن وضعتهم السلطات بسرعة في مواجهة المحتجين. إثر التحقيق معهم في فروع المخابرات العسكرية في المدن المختلفة، وأحياناً دون تحقيق، يحوّلون إلى الفروع المركزية لهذا الجهاز في دمشق؛ فرع شؤون الضباط (293)، فرع الأفراد (291)، فرع فلسطين (235)، فرع التحقيق (248) وغيرها. يقضي المعتقلون في هذه الأفرع مدداً متفاوتة يتعرضون فيها للتعذيب بوسائل متعددة أبرزها الدولاب والشبح، وهو تعليق السجين من الكلبشات التي بيديه ورجلاه تكادان تمسان الأرض، لساعات أو يوم أو أكثر. ينتهي التحقيق غالباً باعتراف المتهم بكل ما نسب إليه، وعندها يُحوّل إلى سجن صيدنايا الذي لم تكن سمعة وحشيته المجانية قد انتشرت بعد، مما قد يحمل السجين على الاعتقاد أنه تخلص من عذابه أخيراً.

يُسلَك المحوّلون في "جنزير" واحد، وهو أن تبقى إحدى حلقتي الكلبشة في معصم السجين والحلقة الثانية في الجنزير المعدني الذي يضم الجميع. يصعدون إلى وسيلة الانتقال المعتادة في حالات كهذه، وهي سيارة بصندوق معدني مغلق تدعى "سيارة اللحمة" لأنها تشبه سيارة نقل الذبائح من المسلخ. لا أحد يخبرهم شيئاً عن وجهتهم، فهم مجرّدون من أي حقوق. يقدّر بعضهم الطريق من طوله ومساره فيستنتجون أن الوجهة صيدنايا. وعندها يبدأ من يعرف شيئاً عن رهبة هذا السجن بقصّه على الآخرين الذين يسودهم الرعب وتلهج ألسنتهم بالدعاء المضطرب.

عند الوصول إلى باب المبنى الأحمر (المرسيدس)، وهو الرئيسي والأشد فظاعة من المبنى الأبيض، يُفتح باب الصندوق ويبدأ عناصر الشرطة العسكرية، المسؤولة عن هذا "السجن العسكري الأول" في البلاد، برميهم على الأرض بسرعة، وسط شتائم بالأعراض، وكأنهم عمال يرمون أكياس بصل من شاحنة. ستكون الكدمات التي تحصل نتيجة ذلك التدحرج أسهل ما سيواجهه السجناء الذين سيُقادون إلى بهو كبير حيث سيتلقون ما يسمى حفل "الاستقبال"، وهو جولة تعذيب بدنية قاسية يتعرض لها أي معتقلين منقولين إلى فرع جديد أو مركز احتجاز ضمن المنظومة الأمنية السورية. تزداد شدة "الاستقبال" كلما صعد المرء درجة في سلم أهمية الفرع، أما في صيدنايا فهو الأشد، إذ يروي أحد شهودنا أن خمسة عشر سجيناً قتلوا، من أصل مائة كانوا في "الجنزير" الذي قدم فيه، أثناء "استقبال" صيدنايا الذي يستمر عدة ساعات ويؤمر فيه المعتقلون بالتعري بشكل كامل والسجود ليتلقوا ضرباً مبرّحاً من قبل عدد من العناصر يتنقلون بين هذا الجسد الملقى على الأرض والغارق في دمه وذاك، مختلطاً بدماء قديمة متجمدة، تماماً كأنك تدخل إلى مسلخ.

أثناء ذلك يسلّم السجناء "أماناتهم"، وهي الأغراض الشخصية التي بحوزتهم من وثائق ونقود، وتُسجّل ذاتياتهم التي تتضمن معلوماتهم الشخصية وأضابيرهم، ويبدأون بالتعرف على نظام السجن عبر التعليمات: في الأفرع تُستَخدم "الطماشات" لتغطية العين ومنع المعتقل من رؤية أي من المحققين، أما هنا فالتطميش ذاتي، ويكون بأن يطمِّش المرء نفسه برفع كنزته من طرفها الأسفل في الخلف الذي يُقلَب ليغطي الرأس، وبعد ذلك يضع يديه على عينيه، لا من طرف الأصابع بل من راحة الكف، كي لا تكون هناك فرصة لأن يرى أحداً. ومن يفتح عينيه سيُعاقَب باقتلاعهما.

أثناء تسجيل المعلومات الشخصية يتعرّض السجناء لأنواع الإهانة والتمييز. يروي أحد شهودنا أنه كان يجب على السجين ذكر اسم أمه حين يسأله من يدوّن الذاتية عن "اسم الشرموطة؟". كما يحكي عن الاستقبال "الخاص" للأطباء والمهندسين والمحامين والضباط والصحفيين، إذ يتعرضون لتعذيب متفنّن نتيجة ما يشعره السجانون من عقد؛ فهم طائفيون، مناطقيون، حاقدون طبقياً، غير متعلمين، صغار تتراوح أعمارهم بين 18 و20 عاماً، وتظهر آثار كل ذلك في تعاملهم مع السجناء من حملة الشهادات العلمية أو الموقع الاجتماعي المرموق أو الميسورين مادياً أو الأكبر سناً... حتى صاحب الجسد الرياضي كان يثير غيظهم فيسعون إلى "كسر رأسه"!

عند انتهاء "الاستقبال" يتعلم السجناء درس "القطار" الذي سينفذونه دوماً عند تنقلهم كمجموعات هنا. وهو أن يمسك كل منهم بيديه خصر من أمامه وينحني ويضع جبينه على مؤخرة هذا السجين، وبهذه الطريقة كان من المستحيل أن يرى أحداً.

بعد أن يسحب السجانون الجثث من حصيلة "الاستقبال" يصيحون: "واقفاً واقفاً... قطار قطار قطار"، ثم يوجّهون أول واحد في "القطار" فينزل درجاً إلى الزنزانات التي يودع فيها القادمون الجدد لمدة تتراوح بين أسبوعين وستة أشهر.

تختلف مساحة الزنازين، التي كانت في الأصل "منفردات"، لكنها على الدوام مكتظة بعدد غير معقول. يروي أحد شهودنا أنهم كانوا 28 شخصاً في زنزانة بطول لا يتجاوز أربعة أمتار وعرض ثلاثة، بما فيها حفرة المرحاض، ويروي آخر أنهم كانوا تسعة في ثانية مساحتها مترين في مترين.

لن يدخل السجناء الزنازين دون حفلة ضرب جديدة وتلقي التعليمات: هنا كل شيء بأمر... تأكل بأمر وتشرب بأمر

وتنام بأمر وتستيقظ بأمر. أي تصرّف من عندك ستكون عقوبته شديدة. الكلام ممنوع والهمس ممنوع. عندما تسمعون حركة في الممر يجب أن تأخذوا فوراً الوضعية "جاثياً" داخل الزنزانة. أما عندما يُفتَح بابها فيجب أن يكون الجميع قد صاروا بهذه الوضعية داخل المرحاض، لا واقفين هناك. من اليوم فصاعداً أنتم "ولاد شرموطة". وهنا يسأل كل زنزانة وكان على الموجودين فيها أن يجيبوا "نحن ولاد شرموطة". لم يخرج هذا الجواب قوياً ومتحمساً كما اللازم من إحدى الزنزانات، فعوقبوا بشدة على ما رآه السجان تراخياً!

في اليوم التالي، وربما بعده بيوم أو اثنين، سيتلقى السجناء وجبتهم الأولى. يُجمِع من أخذنا شهادتهم أن النقص الفادح للطعام كان أقسى ما واجهوه في هذا السجن، أسوأ حتى من الضرب الذي ربما يؤدي إلى الموت بسهولة. إذ كثيراً ما كان متوسط حصة الواحد نصف زيتونة ومقدار ملعقتين من الرز ونصف رغيف خبز خلال الأربع وعشرين ساعة.

السجّان مطلق اليد، يستطيع إخراج من شاء من الزنزانة وتعذيبه لأي سبب، أو ليتسلى فقط، كما قد يأمر السجناء بمد أياديهم أو رؤوسهم أو أرجلهم من الطاقة الموجودة أسفل الباب "الشرّاقة" ويضربهم عليها أو يهرسها ببوطه، وقد يعاقب زنزانة بإغراق أرضيتها بالماء في جو صيدنايا الشهير ببرودته. قد يستمر ذلك لأيام، وربما يكون السجناء عراة تماماً. ولا تُرفع هذه العقوبة، في الغالب، إلا بعد وفاة واحد من نزلائها.

بعد قضاء مدة الزنازين، التي يدخل في تحديدها مزاج السجانين وتقديرات غامضة من الإدارة، يُقاد المعتقلون إلى الأعلى ويودعون في المهاجع التي يُفترض أن الحياة فيها أقل سوءاً لكن هذا ليس قاعدة.

مهاجع المبنى الأحمر في صيدنايا ذات مقاسات موحدة، بطول سبعة أمتار وعرض خمسة، وفي زاويتها حمام. بلغ متوسط عدد نزلاء المهجع أثناء الثورة حوالي 35 سجيناً. لا شيء في المهجع سوى بطانيتين أو ثلاثاً لكل سجين. يتلقى الصاعدون من الزنازين التعليمات مجدداً: "بتقعدوا هون وأكلكن بيوصل لعندكن. صوت ما في وهمس ما في". ثم يتعلمون الوضعية التي يجب أن يتخذوها بسرعة عند دخول السجانين أو فتح الطاقة "الشرّاقة" التي في الباب؛ وهي الوضعية "جاثياً" على ركبهم، أي بين الوقوف والجلوس، وجوههم إلى الجدار المقابل للباب وأيديهم خلف ظهورهم أو تغطي أعينهم، وبصفوف متتالية حسب عددهم.

يجري اختيار رئيس للمهجع من بين النزلاء، كيفياً أو حسب رغبته، وهو سيكون الصلة بين السجناء والسجانين. "رئيس المهجع شخص ميت" كما أخبرنا عدد من الشهود، لأنه دوماً أمام احتمال تلقي الضرب المبرّح لأوهى حجة أو حتى دون سبب. فكثيراً ما كان السجان يدخل إلى الجناح ويصيح من باب الممر: "عرصات المهاجع" أو "خنازير المهاجع"... "الكل يشلح بالشورت" ويضربهم ويخرج.

كانت أمور السرعة والتعداد شديدة الأهمية للسجانين، ودائماً تحت طائلة الضرب المؤذي. عندما يُحضرون الطعام كان السجان يعدّ حتى ثلاثة، وخلال ذلك على الشاويش أن يُخرج "القصعات" الفارغة من الوجبة السابقة ويُدخل الجديدة. بعد أن ينهي السجان العدّ سيغلق الباب الموارب على كل حال، سواء أغلق بشكل طبيعي أم أثناء حركة الشاويش الذي قد يُكسر أحد أعضائه بهذه الحركة وقد يموت فوراً. ولذلك لم يكن يتطوع للقيام بهذه المهمة إلا "فدائي" من المعتقلين على ذمة الثورة، أو "شّبيح" لم يعرف أن هذه الوظيفة هنا لا تمنح الحظوة والتنمر كما في الأفرع.

من النموذج الأول يُذكر الملازم أول رنس المصلح، وقد تبرّع أن يكون رئيس مهجع بدلاً عن شخص مريض اختاره

السجان عشوائياً. وتلقى التعذيب والضرب دون أن يبلّغ عما يريده السجانون من أسماء "المعاقبين" مخالفي الأنظمة في الجناح.

ومن النموذج الثاني يذكر شاهد آخر مطرباً شعبياً اسمه شادي سعيد، كان قد أعرب عن ولائه منذ الزنزانة بموال يحيّي فيه بشار الأسد. وعند الصعود إلى المهاجع روى للمعتقلين قصة اعتقاله بسبب تورطه في استدراج مساعد في المخابرات لصالح إحدى مجموعات الجيش الحر، بعد أن أغرته بمبلغ كبير.

يدخل السجانون ليضربوا السجناء متى رغبوا. "في بعض الأيام كانوا يدخلون أربع مرات لضربنا" كما يقول أحد الشهود، فيما تحدث آخرون عن جولة تعذيب كل يومين أو ثلاثة. يستخدمون كل الوسائل المتاحة بين أيديهم: "قشاط الدبابة"، وهو السير الجلدي الذي يلتف على محرّك الدبابة، وهو يسلخ الجلد كلياً؛ وكبل التمديدات الكهربائية النحاسية المجدول مرتين والمعروف باسم "الكبل" الرباعي"؛ وأنبوب التمديدات الصحية الأخضر الذي يسمّونه "الأخضر الإبراهيمي"، في سخرية من أحد المبعوثين الدوليين لحل القضية السورية؛ و"الهروانة" التي هي أنبوب مصمت من السيليكون المضغوط الذي يستعمل للحم البلاستيك في الأصل، وهي لا تجرح ولا تكسر عظماً، لكنها إما أن تميت الشخص مباشرة أو تسبب له ألماً غير عادي؛ وبورية الحديد التي كان السجانون يطلقون عليها اسم "أم كامل"، وكانت قاتلة بضربتين أو ثلاثاً؛ والعصا الكهربائية؛ والدعس بالبوط العسكري.

فضلاً عن الضرب المزاجي والعقوبات العشوائية كان السجناء يتعرضون لما يسمّى في صيدنايا "دولاب السجن"، وهو جولة تعذيب ليلية شاملة تبدأ من أول مهجع في الطابق الأول وحتى آخر مهجع في الطابق الثالث. عن هذا الدولاب قال الشهود إنه لم يمض دون أن يخلّف جثة واحدة في كل مهجع على الأقل، ورغم ذلك كان السجناء المصطفون بالوضعية جاثياً يستعجلون وصول جوقة التعذيب إليهم ليتخلصوا من الرعب الذي يصيبهم من سماع الأصوات التي تشبه صياح أشباح وسط مدينة خاوية على حد وصف أحدهم.

تختلف منهجية التعذيب في صيدنايا عما يجري في أفرع المخابرات. فهناك يهدف التعذيب، في الغالب، إلى الحصول على المعلومات، وقد يحدث أحياناً بقصد الإذلال والتشفي، أما هنا فلا يهدف التعذيب إلى غير ذاته. "صيدنايا مكان خُصِّص لمعاقبة الثورة السورية"، كما عبّر شاهد آخر قال إن الفارق الثاني هو أن المحقق في الأفرع يستمر في الضرب حتى يحصل على ما يريد من معلومات أو اعترافات، أما إن كان الضرب عقوبة فإنه يستمر حتى يصرخ السجين الذي يُعدّ امتناعه عن ذلك تحدياً. أما في صيدنايا فعلى العكس، يُفترض أن تتلقى الضرب وأنت صامت، وكلما صرخت زادت عقوبتك.

في وقت ما يؤخذ السجين إلى مقر الشرطة العسكرية بحيّ القابون ليُعرض على "المحكمة الميدانية" في جلسة لا تتجاوز دقيقتين أو ثلاثاً يسأل القاضي فيها المتهم عما نُسب إليه ثم يطرده ويصدر الحكم الذي يبقى مجهولاً بالنسبة للسجين الذي لا يناله من هذه "المهمة"، كما تسمّى لدى السجانين، سوى الضرب ذهاباً وإياباً وقضاء ليلة سيئة في سجن الشرطة العسكرية الذي يتكوم فيه الموقوفون فوق بعضهم ويتناقلون الجرب والقمل ليعودوا بهما إلى مهجعهم ويصيبوا الآخرين فيه بالعدوى إن لم تكن قد تفشت من قبل.

من الناحية النظرية، يحق للسجين تلقي الزيارات بعد عرضه على المحكمة، بعد أن يكون قد قضى المدة السابقة في عداد المخفيين قسرياً. أما عملياً فكان بعض الأهالي يستطيعون "تأمين" زيارة خاصة بدفع رشاوى أو بالاستعانة ببعض ذوي النفوذ. وحتى الحصول على الموافقة على الزيارة العادية، كل ثلاثة أو أربعة أشهر، لم يكن يمر دون تعقيدات ومتابعات طويلة ودفع نقود.

يُخصَّص للزيارات يومان في الأسبوع، وتجري الأمور فيهما على شكل كرر سجناء متعددون وصفه. في الصباح يذيع السجانون أسماء من وردتهم زيارة فيستعد السجين للخروج من المهجع. يضربونه حتى يسيل منه الدم، وسط عبارات من نوع: "امشي يا ابن الكذا... يا ابن الكذا... بدك تاخد الرضا من تبع أمك؟! جاية مرتك تزورك؟ بتكون امبارحة كانت نايمة مع أخوك". يجرّونه إلى غرفة كبيرة بطول 15 متراً وعرض 10 أمتار، يُجمع فيها من وردت أسماؤهم للزيارة من كافة الأجنحة. في الغرفة حلاق يمسك بماكينة لإزالة شعور المعتقلين وضربهم. يخرج السجين إلى الزيارة برفقة سجان واحد على الأقل. يقف بمواجهة شبك بينما يقف أهله وراء شبك آخر ومعهم عسكري آخر، وبين الشبكين يسير رقيب ليستمع إلى الحديث. قبل الزيارة يجري تنبيه السجناء إلى الكلام المسموح، وهو: "كيفكم؟ كيف صحتكم؟ أنا بخير. أموري تمام" وأشياء من هذا القبيل. يمنع أن يذكر أسماء لئلا تحمل رسائل! فيمنع مثلاً أن يقول: كيف حال أخي محمد؟! عليه أن يسأل بالمجمل: كيف إخوتي؟ كيف عماتي؟ كيف أخوالي؟
يعامل السجانون المعتقل أمام ذويه برفق محدود، ويكونون قد حذروه من أي مخالفة قبلاً: "مرجوعك لعندي وحسابك بعدين" في أفضل الأحوال، أما غالباً فكانوا يقولون: "ليكها أمك برّة... بعمل فيها كذا وكذا عالشبك". يحصل هذا الحساب سواء خالف السجين التعليمات أم فعل ذلك أحد من ذويه بكلمة نزقة. أما إن مرت الأمور بسلام، خلال الدقائق الثلاث المخصصة للزيارة، فإن السجان يخرج به، وبينما يودّعه أهله بأنظارهم يهمس في أذنه: "شد ظهرك... اعتز بنفسك"، وبمجرد أن يتجاوز المسافة الفاصلة يشوطه بقدمه فيقذفه أمتاراً إلى الأمام، عليه بعدها أن يخر ساجداً وينتظر كيس الملابس الذي أحضره الزائرون إذ سيُرمى على رأسه. ثم يأمره السجان: "واقفاً"، وهنا عليه أن ينهض ويفهم أن المقصود "راكعاً" طالما أنه عاد إلى حياته "الطبيعية". في الغالب يحضر الأهالي كمية كبيرة من الملابس، وفي الغالب يصل منها إلى السجين أقل القليل، وخاصة ملابسه المستعملة من قبل، أما الثياب الجديد فيسرقها السجانون في أكثر الأحيان.
مرات كثيرة لا يتعرّف الأهل على ابنهم إلا بعد أن يناديه السجانون، بسبب التراجع المريع في وزنه وصحته وما تعرض له من تعذيب، وقد لا يتعرّف الرجل على أطفاله الصغار بسبب نموهم.
ورغم فرحته بلقاء أهله كان الكثير من سجناء صيدنايا يتبادلون التهاني إن لم يُذَع اسمهم يوم الزيارة، ويوصون من يأملون بخروجه أن يبلغ الأهل أن لا يكرروها لما يصاحبها من إهانات وتعذيب كثيراً ما كانت نتيجته الموت، كما في حالة القاضي نايف فيصل الرفاعي الذي قتل عقب تلقي زيارة من زوجته.
كان القاضي عسكرياً برتبة نقيب، اعتقل في آذار 2012 بعد استدعائه إلى أحد الفروع الأمنية للتحقيق معه في ما نسب إليه من التعاون مع الثوار وتسريب وثائق سرية عن أحكام بالإعدام أصدرها القاضي محمد كنجو حسن، رئيس المحكمة الميدانية. في السجن تعرض الرفاعي لتعذيب مضاعف وضرب بأشد الأدوات فتكاً. أمره السجانون بالتعري بشكل مستمر وكانوا يصبون عليه الماء البارد. تعمدوا إذلاله بشكل يومي. وعندما عاد من الزيارة الأخيرة ضربه مجند يدعى عيسى محمد، يقول السجناء إنه وحده قتل المئات منهم، ببورية معدنية على بطنه أدت إلى نزيف داخلي أودى بحياته في نيسان 2014. وحين بدأت عائلته بتجهيز مراسم العزاء منعوها.
يعود السجين إلى المهجع محاولاً تأويل كل كلمة سمعها من ذويه بشكل يفيد الخروج من السجن وسقوط النظام. فقد كان المعتقلون معزولين عن العالم الخارجي تماماً، وكانوا يستغلون الزيارة نفسها، واختلاط نزلاء المهاجع المختلفة في غرفة الانتظار لساعات، لتلمس أي خبر عن الخارج أو عن أحوال السجن نفسه.

كانت تتاح فرص نادرة لتهريب رسائل صغيرة جداً ضمن الملابس، إن لم تقع في يد السجانين أو يختلسوا هذه القطعة، لكن الأهالي في الخارج لم يكونوا يملكون من المعلومات واليقين ما يقولونه للسجناء.

في بعض الحالات كان المعتقلون يستنتجون شيئاً مما يجري ميدانياً في الخارج من ردة فعل السجانين وتوترهم وافتعالهم أي سبب لإنزال العقوبات. فإن صوحب ذلك بانقطاع الكهرباء أو الماء عنى ذلك أن المعارك اقتربت من السجن، وربما يسقط في يد قوات الثورة فيتحرر السجناء الذين كانوا، في تلك الأوقات، يتلقون الضرب المضاعف بينما يخالجهم الشعور بالانتصار.

يروي شاهد أن المعاملة اختلفت تماماً قبيل مؤتمر جنيف2، في كانون الثاني 2014، تراجع الضرب حتى انعدم تقريباً، شُغّلت التدفئة ومرّ مدير السجن في جولة، وبعدها مرّ الطبيب على كل المهاجع ليقدّر درجة تفشي الجرب، ووزع السجانون الدواء. استمر الوضع هكذا حتى فشلت المحادثات فعادت الأمور أسوأ من ذي قبل.

في أيار 2013 تمكنت إحدى فصائل الجيش الحر من اغتيال مدير السجن، العميد طلعت محفوض، مما كان له انعكاس على السجناء الذين أخذ وضعهم يتدهور. يروي الشهود أن الكارثة الحقيقية بدأت في هذا العام والسنوات التي تلته، إذ زاد التعذيب وتكررت العقوبات وصارت الدماء على الجدران وبدأت التصفيات وانتشرت الأمراض وصار الناس يموتون بعد أن تراجعت مناعة أجسادهم وصارت المياه تنقطع، أحياناً لسبعة أو ثمانية أيام متوالية، وبدأ الطعام يقل، وصار السجانون يسكبونه على السجناء أو يفرغونه على بلاط المهجع ويدوسونه، وأحياناً يرمونه في المرحاض، وصار طبيعياً أن يفتح السجان باب الجناح صباحاً ويسأل: "مين عنده فطيسة ولا؟" فيرد رؤساء المهاجع: "واحد... اثنان".

صاروا يحرمون بعض المهاجع من الطعام كنوع من العقوبة أو كيفياً أو ليوفروا على أنفسهم عناء التوزيع. وربما أعطوا كل حصة الجناح، المكون من تسعة مهاجع، لمهجع واحد وحرموا الآخرين. على كل حال كان الطعام المخصص للجناح يكفي مهجعاً واحداً، وكانت حصة الفرد من وجبات اليوم كله لا تشبع طفلاً صغيراً.

كان الحرمان من الطعام أمراً سهلاً ولأوهى الأسباب. عندما يحرمون مهجعاً من الطعام كانوا يحضرون حصته في الجاطات، يضعونها على بابه دون أن يعرف نزلاؤه إن كانوا سيدخلونها اليوم أم سيحملونها ويعطونها للمهاجع الأخرى. وهكذا كانوا يسمعون حصتهم تستقر وراء الباب لبرهة، ثم يشعرون أن الآخرين يأكلونها.

يقول أحد الشهود: "بعد مدة من وجودنا نسينا العالم الخارجي، نسينا أهالينا، نسينا لماذا نحن هنا، بل وتأقلمنا مع الضرب. صار الأمر الوحيد الذي يشغل بالنا هو متى سيأتي الطعام".

صار السجناء شديدي النحافة، خدودهم غائرة وقفصهم الصدري بارزاً، لا يتجاوز وزن أسمنهم 50 كغ. وتحول كثير منهم إلى ما يشبه الذئاب التي يحاول أحدها الاستيلاء على حصة سواه كي يبقى على قيد الحياة، فقد تمضي أربعة أو خمسة أيام دون أن يحضروا شيئاً، ثم تصل وجبة تكون حصة الواحد منها ربع رغيف أو نصفه. اعتادوا تناول أوراق البرتقال وقشر البيض وعجو الزيتون ولم يعد ينتج عن الوجبة أي فضلات.

صار عدد الذين يموتون من الجوع أكبر من عدد من يقضون تحت الضرب. واندلعت الخلافات حول أدنى تفصيل من حصة الطعام. يروي شاهد من مهجع العزل الخاص بمرض السل أن اثنين من السجناء اختلفا على اختيار بيضة بناء على لون قشرتها، الأبيض أو الأحمر، وعلا صوتاهما فسمعهما السجانون وقرروا معاقبة المهجع وتوفقوا عن تقديم الطعام له خمسة أيام توفي خلالها البعض ومنهم أحد طرفي النزاع نفسه.

كان السجانون يحددون طريقة التعامل مع السائل الذي يأتي مع الوجبة، كالشاي والشوربة، حسب سخونته، فإن كان بارداً سكبوه على الأرض ليصنع السجناء من أياديهم ما يشبه المغرفة التي يجمعون فيها ما يستطيعون منه ويشربونه مع ما اختلط به من شعر وقاذورات، وأحياناً لا يصبرون فيضعون أفواههم على الأرض ويشفطونه. وإن كان السائل حاراً يدلقونه على رؤوس السجناء وهم في الوضعية جاثياً، فكانت بقايا أوراق الشاي تلتصق برأس من هو أمامك أو بكتف الذي بجانبك، ومن هناك كان عليك أن تأكلها.

تحول الطعام إلى حلم يراود السجناء في ليلهم ويتغزلون به في نهاراتهم، فصاروا يتجمعون، ثلاثة أو أربعة، فيتهامسون بطريقة طبخ الرز، أو البامية، أو الشاكرية، وأحياناً الحلويات، ويتلمظونها، وفي الليل يقسم بعضهم أنه أحس بطعمتها في فمه! صار السجناء من الساحل يحدثون أبناء المدن الداخلية عن طرق الصيد وأنواع السمك. اندلعت الجدالات في تفضيل طبخ كل منطقة على الأخرى. قد تعلو الأصوات ويشتد السجال، لكن تلك اللحظات كانت من أسعد أوقات السجناء لأنهم يعيشونها مع حديث الطعام.

بشكل متواز، نشأت في المهاجع تجارة تقوم على عملة هي "الخبز"، فمثلاً قد يبيع أحدهم حصته من المربى، وهو مقدار ملعقة تصل في الأوقات السعيدة، برغيف، وقد يشتري آخر، يمارس الرياضة قدر الإمكان، حصة آخرين من البيض كي يستطيع تناول بيضة كاملة في أحد الأيام، وقد يشتري أحد السجناء من آخر، وصلته زيارة، كنزة ليستر بها جسده أو يتقي البرد، مقابل ثلاثة أو أربعة أرغفة تُسدّد بمعدل ربع رغيف يومياً...

تطور الأمر في بعض المهاجع إلى درجة تكليف أحد التجار السابقين بتحديد "الأسعار" حسب حال "السوق". وتدخل الشاويش لحسم بعض القضايا؛ مثل توحيد الأسعار داخل المهجع وضبط المنافسة ومنع التداول مع بعض الأشخاص الذين عجزوا عن إدارة مواردهم بحكمة فوقعوا في العجز. ونمت التجارة إلى البيع المركّب لنوع من "طبخة" يجترحها المرء، كخلط البيض وقطع الخبز باللبن المروّب بالماء.

كانت المياه تنقطع لأيام أحياناً بسبب أذية أصابت خط التمديدات الواصل إلى السجن، أو كعقوبة من الإدارة والسجانين. وحين كانت تشحّ صار كأس الماء يباع برغيفين من الخبز.

تتفوق عبثية أوامر السجانين على نفسها كل مرة، ما داموا مطلقي اليد بشكل كامل. يروي أحد الشهود أن طريقة الحلاقة كانت بأن يرموا إلى داخل المهجع بعدة ماكينات موصولة بشريط واحد ليستعملها السجناء. وفي أحد الأيام صدر الأمر: "الكل يحلق" ولم تصل الماكينات. أبلغ رؤساء المهاجع السجانين بهذا فأتاهم الأمر مجدداً: "دبروا حالكن"! اعتبر البعض أن هذا مجرد كلام لأن الطلب غير منطقي. في اليوم التالي جاؤوا، ولما رأوا أن أمرهم لم ينفذ أخرجوا رؤساء المهاجع وعاقبوهم حتى قتل منهم اثنان أو ثلاثة. ثم كرروا الأمر: "بكرة بتكون كل العالم حالقة". كان التهديد جاداً إذاً!! أخذ المعتقلون ينسلون الخيوط من البطانيات ومن ليفة الجلي وينتفون شعورهم. حتى في هذا عليك أن تكون حذراً، فالبطانية أهم من السجين بكثير في صيدنايا، كما يقول شاهد آخر.

يصعب الاستحمام بالماء البارد في المهجع، ولذلك يتم إخراج السجناء أحياناً إلى الحمامات الواقعة في آخر الجناح. يُدخلون كل سبعة أو ثمانية سجناء إلى إحدى غرف الحمام سوياً ويفتحون عليهم ماء مغلياً أو فاتراً. في طريق الذهاب والعودة لا يتوقف الضرب بينما ينزلق المعتقلون ويتساقطون بسبب ضعف أجسادهم والمياه على الأرض. يروي شاهد قضى في سجن صيدنايا سنتين أنه ذهب إلى الحمام مرتين، كانت إحداهما طويلة فاستمرت لثلاث دقائق أو أربع تحت الدوش! أما آخر فقال إن المدة التي كانت مقررة للحمام في جناحه هي عشر ثوان تقريباً، يحددها تعداد السجان: "واحد... اثنين... ثلاثة... أربعة... يلا يا عرصة! خمسة... ستة... سبعة... ثمانية... يلا يا

عرصة!!... تسعة... عشرة!!". عندما يلفظ الرقم الأخير على السجناء أن يكونوا جميعاً في الخارج، وقد أخذوا وضعية "القطار".

كان لنقص النظافة، بالإضافة إلى شح التغذية وتكرار الضرب، دور كبير في الانتشار المريع لأمراض الجرب والسل وسواهما، مما أودى بحياة الكثيرين.

يختلف أداء الأطباء المكلفين في سجن صيدنايا، بحسب الشهود الذين اتفقوا على أنهم لم يروا طبيباً يعالج مريضاً أو يعاينه. قد يضربه في بعض الأحيان، كما في حالة الضابط رنس المصلح المشار إليه أعلاه، وقد يتطور هذا الضرب إلى القتل، كما في حال الطبيب الذي سمّاه السجناء "الجزار". أما الطبيب الجيد فهو من يكتفي بمراقبة أجساد السجناء وحركتهم، ليحدد من يعجز أو يتباطأ فيمنحه رقماً ويحوله إلى "مشفى تشرين العسكري" الذي يتبع له السجن من الناحية الطبية.

هناك سيستنتج المرضى أنهم لن يدخلوا المشفى في الحقيقة، بل سيوضعون في زنزانة خاصة خارج مبناه حيث ربما أعطاهم أحد عساكر المشفى أدوية عامة، دون معاينة، وصرفهم عائدين، أو يُدخَلوا إلى المبنى لإجراء الفحوصات وقد يتعرضون للضرب من الطاقم، فضلاً عن الضرب في طريقي الذهاب والعودة بالسيارة المغلقة (براد اللحمة) ذاتها. أخبرنا أحد الشهود: "كنا حوالي 30 محالاً إلى المشفى، وعندما وصلنا إليه كان أربعة منا قد توفوا. في اليوم التالي أخذوني لوضع جثث من قضوا في أكياس. كانوا أكثر من 15 قتلوا على يد الشبيحة والأطباء".

ينقل شاهد آخر رواية فظيعة عما يجري في زنزانة المشفى التي يفصل بينها وبين بابه طريق طوله حوالي 200 متر، مفروش ببحص أبيض كبير. ولأن السجناء حفاة ومرضى وضعيفون جداً سيقع بعضهم ويعجز عن المشي فيضطر العساكر إلى شحطه أو سنده. وتوفيراً لهذا "العناء" كان المساعد المسؤول يعيّن للزنزانة شاويشاً من السجناء، ثم يأمر المرضى بأداء بعض الحركات، فمن توقع أنه سيعجز عن المشي يشير إلى الشاويش بشحطه جانباً وتصفيته باستخدام لفحة قماشية وعصا موضوعتين لخنق المريض. بهذه الطريقة كان أحد السجناء يقتل أربعة أو خمسة من زملائه مقابل أن يأكل طعاماً بكمية وفيرة يُقدّم هنا.

لا شيء أسهل في سجن صيدنايا من القتل أو الموت؛ بالإعدام الميداني الذي كان يطال عدداً يتراوح بين الخمسين والثلاثمائة، مرتين في الأسبوع، بحسب تقدير أحد الشهود، أو بالإعدام بطريقة غير مباشرة؛ كأن يضربوا المعتقل ضربات قاتلة على مناطق حساسة كالنخاع الشوكي أو الرأس أو المعدة، فضلاً عن الموت بسبب المرض أو الجوع أو التعذيب.

ربما يأتي السجان في الصباح فيسأل: "شبه هادا ولاك عرصة؟"، فيجيبه رئيس المهجع: "مات". فيعاود السجان السؤال: "مات وإلا فطس؟" فيجيب: "فطس". قال: "لا تكونوا أنتو قتلتوه ولاك؟" فيجاب رئيس المهجع: "لأ سيدي، مات لحاله". يسأل السجان: "شو اسمه ابن الشرموطة؟"، ثم يقول: "طيب ماشي... حطه ببطانية وزتّه برّه". يتولى ذلك اثنان من السجناء، عليهما أن يخرجا الجثة خلال خمس ثوانٍ يرافقها التعداد الصادر من السجان، فإن لم يكفِ الوقت سيتعرضان لضرب وحشي.

في مواجهة كل هذا لم يكن أمام السجناء سوى اللجوء إلا الله، سواء كانوا متدينين في السابق أم لا. ورغم أن الصلاة ممنوعة نهائياً تحت طائلة العقوبة الشديدة، إلا أن معظم الشهود الذين التقيناهم قالوا إنهم كانوا يصلّون بوسائل متحايلة، كالصلاة بالعيون أو جلوساً، فإن أتيحت لهم فرصة الصلاة بشكل عادي، بما تتضمنه من ركوع

وسجود، فعلوا ذلك بكثير من الحذر. كما انتشرت في السجن جلسات تبادل تحفيظ القرآن، وقراءة سور خاصة منه بهدف الحماية أو درء الأذى. وقد روى أكثر من شاهد تجربته الشخصية المؤثرة في ذلك.

كان هذا فقط ما يمكن فعله في السجن، بالإضافة إلى تفسير الأحلام والتعلق بها. نظمت إحدى الزنزانات "دورة" في تاريخ سورية المعاصر، مرّت بسلام، في حين أن زنزانة مجاورة اقتطعت من طعامها القليل جزءاً صنعت منه أحجاراً للعب الضامة. ولما اكتشف السجان ذلك عاقبهم بإغراق زنزانتهم بالماء حتى توفي أحدهم.

لا يُعرف حتى الآن من ارتكب كل هذه الفظائع، فرؤية السجانين أمر شديد الخطورة في سجن صيدنايا. إذا صدف ورأيت وجه السجان سيكون مصيرك الموت. أما إن حدثته وأجابك، دون ضرب، فهو "ابن حلال". ورغم وجود بعض من هم أقل شراً من الآخرين إلا أن تمييز هؤلاء عسير، وكثيراً ما انتهت القصص التي أوحت بدايتها بالتعاطف بمفاجآت غير سارة. اللهجة المعتمدة للسجانين هي اللهجة العلوية، لكن بعضهم كان علوياً بالفعل وبعضهم كان ينتحل هذه اللهجة كنوع من الاستقواء والتسلط.

لا توجد معلومات كافية عن هيكلية السجن وطاقمه، غير أن المدراء الذين تولوه خلال الثورة، كما رصدت الرابطة حتى الآن، هم:

- العميد طلعت محفوض: منذ قبل الثورة وحتى مقتله في 7 أيار 2013. كان مدير سجن تدمر. من طرطوس، الدريكيش.
- العقيد إبراهيم حسن: منذ مقتل محفوض وحتى نهاية 2013.
- العميد أديب إسمندر: لشهرين في مطلع 2014. كان رئيس الشرطة العسكرية باللاذقية.
- العقيد محمود معتوق: منذ شباط أو آذار 2014 وحتى وفاته في 12 كانون الثاني 2018. من اللاذقية.
- العقيد حسين محمد: من اللاذقية.

أما الشهود الذين التقيناهم فقد ذكر معظمهم أسماءهم الحقيقية كما أوردناها، إلا إذا اقتضى الأمر إخفاءها لسبب أو لآخر، كما في حالات (أبو الفتح؛ أبو عمر؛ محمد؛ أبو أنس الحموي؛ أم علي).

(شهادات)



شهادة أبو الفتح

في الشهر الخامس من عام 2011 وصلنا إلى المبنى الأبيض بسجن صيدنايا. كنا سبعةً قادمين من فرع فلسطين التابع للأمن العسكري. أدخلنا عناصر الشرطة العسكرية إلى غرفة وأمرونا أن نخلع ثيابنا بغرض التفتيش، وأوعزوا لنا أن نخلعها كلها. رفضنا ذلك. بقي بعضنا بملابسه الداخلية واحتفظ بعضنا بالبنطال. كان هذا مفاجئاً لهم، فقد كان توافد الضباط المتهمين بالانشقاق قد بدأ منذ مدة وكان السجانون يعاملونهم بشكل سيئ جداً. تلاسنّا معهم فاتصل الضابط بمدير السجن. أخذوا وقتاً كي يعتادوا على ردودنا عليهم ويعرفوا أننا سجناء قدامى من أبناء الدعاوى الإسلامية.

عزلونا في قسم خاص، في آخر غرفة على جهة اليسار من المبنى الأبيض، بجانب غرفة المشرفين على المهاجع. كان لغرفتنا شباك يطل على الجبال القريبة، فاعتدنا مشهد راعٍ بعيد يأتي بقطيعه كل يوم وصرنا ننتظره لنشعر بالأنس. تحسنت نفسياتنا عما كانت في الأفرع الأمنية. صارت معاملة السجانين لنا جيدة ومختلفة تماماً عن المهاجع المجاورة لنا، حتى أننا فوجئنا بدرجة سوء المعاملة التي كان الضباط المنشقون يتعرضون لها، فقد كانوا يُعاقَبون في الممر أمام مهجعنا وكنا نسمع الأصوات، كما كنا نستطيع رؤيتهم من شبك أسفل الباب. كان السجانون يسألون العسكريين المعتقلين عن رتبهم ومدنهم، ويتهمونهم بخيانة الوطن الذي "أكلوا من خيره". كان بوسع أي مجند توجيه هذه الاتهامات والإهانات لأي ضابط حتى لو كان برتبة معتبرة.

أذكر أننا، في أحد الأيام، سمعنا جلبة كبيرة وأصوات صياح. كان السجانون يفتشون المهاجع الواحد تلو الآخر، وأثناء ذلك كانوا يخرجون النزلاء ويعاقبونهم عقاباً شديداً. نحن انهرنا بصراحة، لكنهم لم يقتربوا من مهجعنا. منذ قليل فقط كان أحدهم عندنا، ربما كان ضابطاً، وقال إننا سنُنقل إلى سجن آخر حيث سنلتقي بأبناء دعوتنا وسنتلقى معاملة جيدة وسنُعرَض على محاكم. كان التعذيب الذي رأيناه وسمعناه مما تعرضوا له أشد من كل ما تعرضنا له نحن أو رأيناه أو سمعناه في الأفرع الأمنية. نحن متأكدون من أن بعضهم قد مات تحت الضرب غير الطبيعي بعصيّ الحديد والخشب على أي مكان من أجسادهم بما فيها الرأس. حصلت حفلة تعذيب كهذه أكثر من مرة أثناء وجودنا، وفي كل مرة كان عناصر الشرطة العسكرية يمسحون بقع الدم والقيح عن أرض الممر بعد انتهاء الجولة.

عندما كنا في فرع فلسطين، قبل الثورة طبعاً، كانوا يتوقفون عن التعذيب، غالباً، إن فقد السجين الوعي، فقد كانوا يحسبون حساباً لموته بين أيديهم، أو ربما يكون ذلك تنفيذاً لأوامر رئيس الفرع. أما هنا فكانوا يضربون المنشقين على رؤوسهم بالعصيّ المعدنية، وعندما يهوي الضحية ساكناً كانوا يتابعون الضرب. لم يكن ذلك ضرباً، بل إعداماً عن طريق الضرب.

طالبنا بوصول الجرائد كي نعرف ما يجري في الدنيا فاستجابوا لنا. أحضروا لنا جرائد متراكمة لشهرين فائتين، أي منذ بداية الثورة. كنا نعرف كيف يفبرك النظام الأخبار ولذلك كنا قادرين على استنتاج القصة الأصلية من ركام الرواية الموجّهة التي نشرتها هذه الجرائد الرسمية التي لم يكن الحصول على غيرها ممكناً. فمثلاً إن كتبت الصحيفة أن السلطات شنت حملة اعتقالات ضد "مجموعات إرهابية" في بانياس كنا نستنتج وجود حراك ثوري في هذه المدينة، وهكذا.

معاملتهم لنا كانت جيدة. وكانوا يشترون لنا "ندوات خارجية"، وهي أن تطلب ما تريد شراءه من الخارج وتدفع ثمنه مما لديك من نقود في "الأمانات". في كل مدة كان يزورنا ضابط، ربما كان برتبة ملازم، فيسألنا عما نحتاج ويتودد لنا.

كنا نريد الالتقاء بأبناء دعوتنا الموجودين في المبنى الأحمر فطلبنا التحويل إلى هناك، لكن السجانين أبلغونا أن ننتظر حتى نُعرّض على المحكمة. وبالفعل، بعد حوالي أسبوعين من وصولنا حولونا إلى محكمة عسكرية عُقدت داخل المبنى الأحمر. هناك التقينا بأبناء دعوتنا الذين كانوا مرتاحين جداً لا يأبهون حتى لتعليمات مدير السجن

طلعت محفوض. ولما رأونا مقتادين، مكلبشين مطمشين، هاجوا وطالبوا رئيس المحكمة بنقلنا إليهم. وفعلاً، في صباح اليوم التالي نقلونا إلى المبنى الأحمر فالتقينا محفوض الذي كان متعجرفاً جداً، لكنه يحتفظ للسجناء القدامى بمكانة، فنبهنا إلى عدم إثارة المتاعب وقال: "أنتو بحالكن ونحن بحالنا".

أقمنا ثلاثة أيام فقط في قسم السجناء السياسيين في المبنى الأحمر، قبل أن يبدأ، في مطلع حزيران، الإفراج عن البعض وتحويل آخرين إلى السجون المدنية في محافظاتهم، أما أنا فحولوني إلى سجن دمشق المركزي (عدرا).



شهادة طه البكور

اسمي طه البكور. من مواليد 1982 في مدينة كفريتا التابعة لحماة. أحمل شهادة في الأدب الإنكليزي من جامعة دمشق. بدأت خدمتي العسكرية الإلزامية في حزيران 2010، فخضعت لدورة في مدرسة الشرطة العسكرية بالقابون بدمشق، ثم فرزت إلى فرع الشرطة العسكرية باللاذقية.

منذ أيام الثورة المصرية أخذت اللجنة الأمنية للاذقية تجتمع في مقر الشرطة العسكرية بالشيخ ضاهر، مقابل مبنى المحافظة الجديد الذي لم يكتمل. بدأت الثورة السورية وأخذت تمتد إلى المدن المختلفة، فخرجت أولى مظاهرات اللاذقية في 25 آذار 2011، ومنذ ذلك الوقت وضعونا في مواجهتها. كنا نستخدم سيارات حكومية مختلفة للتنقل، كسيارات مديرية الزراعة مثلاً، وبملابس مدنية.

في اليوم التالي، السبت 26 آذار، قام بعض المتظاهرين بالمرور أمام فرعنا وأخذوا يهتفون، فأطلق عناصر الفرع النار عليهم فقتلوا ستة وأصيب آخرون. كانت هناك أوامر شكلية بعدم إطلاق النار إلا بإذن، ولذلك جاءت لجنة من دمشق للتحقيق، ففبرك عناصر الفرع قصة بزرع عدة مقاذيف في جذوع شجر النخيل الموجود داخل سور الفرع مقابلاً للشارع، وزعموا أن المتظاهرين بدأوا بإطلاق هذه النيران مما اضطر العناصر للرد عليهم دفاعاً عن النفس، بالإضافة إلى شهادة كاذبة أدلى بها أحد العناصر عن عثوره على بعض الفوارغ في الكازية مقابل الفرع، حيث كان المتظاهرون.

بعد مدة أنشئ حاجز مشترك بين الشرطة العسكرية والقوات الخاصة في ساحة أوغاريت وسط اللاذقية. كنت أحد الذين يداومون في هذا الحاجز وأخذنا نتواصل مع صف ضباط من القوات الخاصة، وكان الحديث يدور عن الانتهاكات التي يقوم بها رجال الأمن والشبيحة في اللاذقية بشكل مستمر. بعد مدة اتفقنا على الامتناع عن إطلاق النار على المدنيين، وفي حال إجبارنا على ذلك كنا نفكر بعصيان الأوامر أو بالفرار. كشفت المخابرات مخططنا واعتقلوا جماعة القوات الخاصة ثم اعتُقلنا من فرعنا. كنا 11 صف ضابط بين مجندين ومتطوعين، 4 من القوات الخاصة والباقي من الشرطة العسكرية. 70% منا جامعيون.

اعتقلني فرع الأمن العسكري في اللاذقية في 31 أيار. تم التحقيق معنا ثم حولونا في 22 حزيران إلى الفرع 291 في دمشق، وفي 4 تموز إلى فرع التحقيق (248) الذي قضينا فيه خمسة عشر يوماً. في 19 تموز حولونا إلى سجن الشرطة العسكرية بالقابون لليلة، وفي اليوم التالي حولونا إلى سجن صيدنايا.

عندما وصلنا إلى صيدنايا تعرضنا لدولاب الاستقبال المعروف، ثم وضعونا في المبنى الأبيض لنصف شهر تقريباً، ثم نقلونا إلى منفردات المبنى الأحمر. وبعد المنفردات حولونا إلى المهاجع، كل 5-3 أشخاص في مهجع. كانت أعداد المعتقلين لصالح قضايا تتعلق بالثورة قليلة وقتها، ربما كان عدد العسكريين ثلاثين والمدنيين ستين. ولأن عددنا قليل كان باستطاعة سجان واحد أن يدخل علينا فيضرب جميع من في المهجع. في بعض الأيام كانوا يدخلون أربع مرات لضربنا. تستطيع أن تسجل ما شئت من أنواع التعذيب، فقد تعرضنا لها جميعاً، لكن أصعبها برأيي كان الحرمان من الطعام والشراب لفترات طويلة.

شهادة خلدون منصور



الاعتقال والتحقيق

في السابعة صباحاً من يوم 5 كانون الأول 2011 تم اعتقالي من القطعة العسكرية التي كنت أخدم فيها. أخذوني إلى الفرع 293 حيث عرضت على رئيس قسم التحقيق في الساعة الحادية عشرة ليلاً من اليوم نفسه. واجهوني بشخص مدني كانوا قد وجدوا رقم موبايلي في هاتفه الخليوي وسألوه ماذا تعرف عن الملازم أول خلدون فقال إنني كنت أتعامل معهم وأجتمع بهم وأساعدهم في التخطيط لعمليات ضد ضباط من الطائفة العلوية من الذين شاركوا في اقتحام قطنا ومارسوا أثناء ذلك انتهاكات في حق السكان.

أنكرت ذلك تماماً. وفي الثانية صباحاً أخذوني إلى غرفة كانت تحوي حوالي 15 عنصراً من المخابرات العسكرية. وبعد دقائق جاء المحقق وقال أتى الأمر باعتقالك من رئيس الشعبة. نزع الرتب من على كتفيّ. كلبشوني ووضعوا لي عصابة العين (الطميشة) وأنزلوني إلى المنفردة. أخذوني إلى التحقيق بعد أسبوع وضربوني بالدولاب ولكني لم أعترف بشيء.

بعد أن ظللت في المنفردة خمسة عشر يوماً حولوني إلى مهجع جماعي. ثم نقلوني إلى الفرع 248 الذي بقيت في إحدى منفرداته حوالي أسبوع نقلوني بعده إلى سجن صيدنايا الذي دخلته في 20 كانون الثاني 2012. هنا يبدأ فيلم الرعب في الحقيقة. فقد استنتجنا أن ما يحدث في الأفرع الأمنية من تعذيب يعدّ بسيطاً بالقياس إلى ما سنتعرض له.

إلى سجن صيدنايا

عندما أخرجونا من الفرع 248 سلمونا الأغراض الشخصية التي كانت مع كل منا عند اعتقاله، والتي يسمونها "الأمانات". كلبشونا وطمشونا ووضعونا في سيارة كبيرة مغلقة (براد). لم نكن نعرف وجهتنا بالطبع، لكنني استرقت النظر عندما وصلنا فعرفت أننا وصلنا إلى سجن صيدنايا الذي سبق لي أن اعتُقلت فيه عام 2008 ولكن في البناء الأبيض.

فتح عناصر الشرطة العسكرية باب السيارة وكنت جالساً قربه. لم يضعوا درجاً أو سلّماً لنزولنا بل كانوا يمسكون الواحد منا ويلقونه على الأرض وكأننا غنم. وأثناء ذلك كانوا يشتموننا بأعراضنا من أمهات وأخوات وزوجات. بعد أن أنزلونا أمرونا بالاستلقاء على بطوننا بوضعية منبطحاً، وكانت أيادينا مكلبشة خلف ظهورنا وعيوننا مطمشة. أخذوا أسماءنا وهم يضربوننا. ثم أدخلونا إلى المبنى الأحمر فأنزلونا طابقاً أو اثنين تحت الأرض. هناك نزعوا الكلبشات عن أيادينا مع بقاء الطماشات وأمرونا بخلع ثيابنا. لم نتوقع أن علينا التخلي عن ملابسنا الداخلية أيضاً لكنهم أمرونا بذلك.

وزعونا على المنفردات التي كان الوضع فيها مأساوياً للغاية. هناك حنفية لكن المياه لا تصل إليها والصرف الصحي لا يعمل. بعد أن أمضينا هكذا مدة 35-30 يوماً أصعدونا إلى مهاجع حيث كنا حوالي 40-35 شخصاً في المهجع الذي لا يحوي سوى بطانيات عسكرية، ثلاث منها للواحد عموماً.

بقيت هنا حوالي سنتين ونصف.

في المهجع

عند توزيع الطعام كانوا يخلطون أنواع الأكل معاً، فيضعون الفطور والغداء والعشاء في "قصعة" واحدة سوياً. وفي أغلب الأحيان كانوا يفرغون الطعام على بلاط المهجع لنأكله، وأحياناً كانوا يرمونه في المرحاض كي لا نتمكن من تناوله.

أثناء توزيع الطعام يطلب المساعد أو الرقيب المسؤول عن الجناح من رؤساء المهاجع أن يُخرجوا المخالفين لدى كل واحد منهم. يقع رئيس المهجع، وهو من السجناء، بين نارين؛ فإما أن يُبلغ عن بعض زملائه فينجو، أو أن يقول إن أحداً لم يخالف فيتلقى هو الضرب نيابة عن أفراد المهجع كلهم.

كان الضرب يتم بكل أساليب التعذيب الموجودة بين أيدي السجانين؛ بالدولاب أو بالعصا الكهربائية أو بالهراوات أو بمواسير المياه البلاستيكية الخضراء. وفي المرحلة الأخيرة أضافوا إلى ذلك بورية الحديد التي كانوا يسمونها "أم كامل".

في إحدى المرات تعرضت للضرب بها. ناداني السجن فاستجبت طبعاً. كانت الوضعية التي يطلبونها في هذه الحالة أن تضع يديك على عينيك وتحني رأسك إلى الأسفل. قال "هل تعرف أم كامل؟" قلت: "لا" فقال: "ستتعرف إليها الآن". ضربني بالأنبوب المعدني ضربة واحدة على رأسي ففتحت عينيّ لا إرادياً ولم أر سوى السواد. هربت إلى داخل المهجع لأندس بين زملائي فصار يشتمني ولحقني فضربني ضربة ثانية على عمودي الفقري. وقعت أرضاً وأحسست بالشلل في نصفي الأسفل لمدة 20-10 ثانية. صرت أبكي وقلت بشكل عفوي: "يا رب... والله ما ساوينا شي لهيك" فقال لي: "عم تسأل ربك؟ ربك موجود عندنا تحت بالزنزانة" وضربني الثالثة على عضلة كتفي الأيمن. كان زملائي واقفين ووجوههم إلى الجدار كالعادة، إذ يمنع أن ترى السجانين، ومن يلاحظون أنه رأى أحداً منهم كانوا يقتلعون عينيه ويعيدونه. وصلت إليهم وهويت أرضاً بينما كان السجان يخرج. أغمي عليّ لربع ساعة تقريباً. عندما صحوت طلبت من زملائي أن يوقفوني على قدميّ لأتأكد إن كنت سليماً أو أصبت بالشلل. كنت أبكي وصار الجميع يبكون معي. أسندوني فتمكنت من الوقوف والحمد لله.

في مرة أخرى كسروا لي أحد أضلاعي. بعد العقوبة تقدم مني أحد العساكر وضربني على طرفي الأيسر. ظللت مريضاً بعدها حوالي 45 يوماً. خلال هذه المدة لم أسلم منهم. حتى لو كان أحد أعضائك مكسوراً ستتعرض للصفع والركل والشتم.

أثناء وجودنا في السجن كنا نملك الأمل بالله أن الثورة ستنتصر وأننا سنخرج، رغم وجود بعض الضعفاء. فعلى سبيل المثال كان أحد زملائنا في المهجع يجلس في الزاوية ويردد دوماً: "خلص... راحت علينا. رح يصير فينا متل جماعة الإخوان المسلمين وما عاد نطلع بحياتنا. بكرة رح يصفونا، وبكرة بدهن يعدمونا". كان هذا محبطاً جداً.

الموت والقتل

من الذين ماتوا معنا ابن دورتي الضابط أيهم قنزوعة من ريف اللاذقية، وقد توفي بسبب المرض. استيقظنا صباحاً فوجدناه مصاباً بالحمى والدم يسيل من أنفه وعينيه محمرتين. وبالمرض نفسه مات شاب يدعى خضر القاسم من تلكلخ. وقتل النقيب القاضي نايف فيصل الرفاعي من درعا.

كنت أحب الرفاعي لأنه كان متفائلاً، كان يردد: "بدنا نطلع وبدنا نسقّطه للحيوان". بعد الزيارة الأخيرة له من

زوجته كان في وضعية جاثياً المعتادة ويداه على عينيه فضربه أحد العساكر على معدته من الأعلى. عندما دخل إلى المهجع كان منهكاً. جلس على الأرض وصار يقول: "قتلوني... قتلوني ولاد الكلب". في اليوم الثالث كنا نتناول وجبة الفطور عندما طلب أن يذهب إلى الحمام. حاولت مساعدته فهوى بين يديّ. فحصه شاب يعرف قليلاً بالطب فقال إنه استشهد رحمه الله.

غسلناه ولففناه ببطانية. عندما أتى السجان في اليوم التالي سأل: "شبه هادا ولاك عرصة؟"، فقد كانوا يطلقون على رئيس المهجع "عرصة المهجع". فأجابه: "مات". عاود السجان السؤال: "مات وإلا فطس؟" فأجاب: "فطس". قال: "لا تكونوا أنتو قتلتوه ولاك؟" فأجاب رئيس المهجع: "لأ سيدي، هو مات لحاله". قال السجان: "طيب ماشي... اشحطه وزتّه برّه".

جناح الجحيم

كنا في الجناح (ج) الذي كانوا يطلقون عليه "جناح الجحيم"، ولم يكن هذا الوصف مجانباً للحقيقة. فمثلاً كان ممنوعاً أن تحتفظ بأي ملابس سوى التي ترتديها. ومرت علينا ثلاثة أشهر دون ماء في الخزان الذي كان خرباً. كانوا يدخلون لنا عشرين ليتراً من الماء في اليوم، وكنا حوالي أربعين شخصاً.

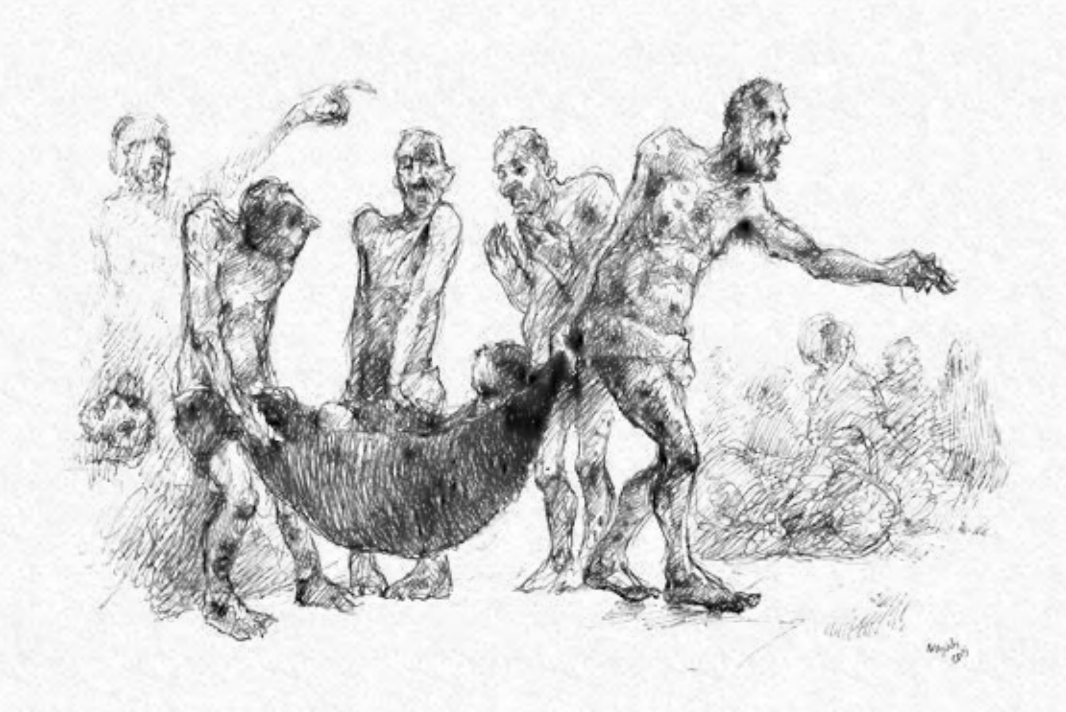
كان العذاب النفسي أشد من التعذيب الجسدي. فمثلاً كان أحد العساكر يأتي ويفتح الطاقة التي في الباب (الشرّاقة)، وهنا كان علينا وفق التعليمات أن نتوجه فوراً إلى صدر المهجع بوضعية جاثياً ويضع كل منا يديه على عينيه ووجهه إلى الجدار. يمنع أن تنظر إلى الخلف ويمنع نهائياً أن ترى السجان. كان يفتح الشراقة متى شاء ويشتمنا بأمهاتنا وأخواتنا وزوجاتنا. كنا نتمنى أن يدخل فيضربنا ولا نسمع هذا الكلام.

من أقذر العقوبات التي كنا نتعرض لها أن ينتقوا أي اثنين ويأمرونهما فيقفان متقابلين وبيد كل منهما "شحاطة" عليه أن يضرب زميله بها على وجهه. كان القصد من مثل هذه العقوبة الإذلال. أنت هنا مجرد رقم.

في المرحلة الأخيرة من سجننا كانت تجري إعدامات بطريقة غير مباشرة؛ كأن يضربوا المعتقل ضربات قاتلة على مناطق حساسة كالنخاع الشوكي أو الرأس أو المعدة.

خرجنا من السجن على دفعتين في منتصف حزيران 2014، وبعدها توقفت الإفراجات من صيدنايا إلا بشكل إفرادي.

شهادة أبو عمر



الاعتقال

في أحد الأيام الأولى من تشرين الثاني 2011 كنت نازل "مبيت" إلى منزلي، وهو ما نسميه "مغادرة". وعندما عدت إلى الدوام رأيت سيارة تقف أمام خيمتي، كانت سيارة قائد الكتيبة. لم يكن أمراً معتاداً أن يزور قائد الكتيبة ضابطاً صغيراً برتبة ملازم أول مثلي. أخذني بالأحضان والقبلات والسلام الحار مما عزز استغرابي، وبعد ذلك قال إن قائد الفوج يطلبني. كان مقر قيادة الفوج في معسكر للتدريب الجامعي بحمص. وهو فوج قوات خاصة. ركبت مع قائد الكتيبة بسيارته وغادرنا موقع كتيبتنا في القصير إلى قيادة الفوج.

عندما وصلنا إلى ساحة المعسكر رأيت رئيس أركان الفوج، وهو ضابط علوي من مصياف، من قرية تدعى بعرين، وهو شخص طائفي جداً. أخذني بالأحضان كذلك وكرر طلب قائد الفوج لي. تأبط يدي وذهبنا إلى مكتب قائد الفوج، وهناك دفع الباب الموارب وأدخلني أمامه ثم دفعني بيده بقوة. فوجئت بثلاثة أشخص، أحدهم يجلس فوق خزانة كانت على يمين الباب من الداخل واثنان وراء الباب مباشرة. كانوا عناصر أمن. رموا أنفسهم عليّ بمجرد دخولي فشعرت بالرعب. صاروا يفتشون جسمي بسرعة بحثاً عن مسدس أو قنابل. لم أكن أحمل شيئاً في الحقيقة ولم أفهم ما هو الموضوع!

كلبشوني...

نظرت إلى يميني فوجدت اثنين من قادة السرايا، أحدهما من القصير سيُقتل تحت التعذيب في السجن لاحقاً، والآخر من أريحا بإدلب. مكلبشين ووجهاهما إلى الحائط. سألت من هاجموني: "خير؟ شو في؟" فأجابوني: "لا تحكي ولا حرف! اقطع الصوت وصفّ جنب زملاءك!". فعلت ذلك. بعدها أتوا بأكياس وضعوا واحداً حول رأس كل منا وأخذونا إلى باص صغير.

اقتادونا إلى الفرع 261، وهو فرع الأمن العسكري بحمص. هناك نزلنا من الباصات وأركبونا في سيارات فان بعد أن طمشوا أعيننا، إلى الفرع 293، وهو فرع شؤون الضباط، الموجود في العاصمة.

في دمشق

كنت أشعر بوجود عدد كبير من الأشخاص المحتجزين حولي، لكنني لم أعرف من هم حتى رفعت الأكياس من حول رؤوسنا وقبل وضع الطماشات. كانوا 59 ضابطاً سنّياً في الفوج، منهم 11 قائد سرية والباقي قادة فصائل.

في الفرع 293 أنزلونا فوراً أدراجاً طويلة تحت الأرض واقتادونا إلى زنزانات طول الواحدة منها ثلاث بلاطات وعرضها بلاطتين ونصف، بما فيها حفرة لقضاء الحاجة وحنفية. أي أنك ستقضي وقتك كله في وضعية القرفصاء.

مرت عشرة أيام دون أن يسألني أحد شيئاً! كنت متوتراً بشدة. كنت أريد أن أفهم ما هي تهمتي؟ لماذا أنا هنا؟ وأين أنا أصلاً؟

بعد عشرة أيام فُتح الباب. رموا لي طماشة لأضعها على عينيّ. كلبشوني وأخذوني إلى المصعد فركبناه عدداً من الطوابق. أدخلوني إلى مكتب للتحقيق، وهناك لمحت ساعة تشير إلى الحادية عشرة. لم أعرف إن كان الوقت نهاراً أم ليلاً حتى قال أحد الموجودين بملابس مدنية لآخر: "سيدي... بقيت ساعة واحدة على انتهاء الدوام" فعرفت أننا في الليل.

بدأ التحقيق. أنزلوني إلى "الشبْح". هناك وجدت رجلاً متقدماً في السن يتولى تعذيبه عسكري شاب من حلب،

يدوس عليه بقدميه ويشتمه ويسبّه. لاحظت أن العسكري تأتيه طلبات بين الوقت والآخر لتوصيل كاسات شاي إلى المكاتب. أي أنه مجرد حاجب أعطوه هذا الموقوف ليتسلى فيه!

سألت المسنّ عن وضعه فقال: "أنا العميد فلان، قائد مطار مرج السلطان". وهو مطار حوامات قرب دمشق. صعقت وشعرت بالرعب وقلت في نفسي إذا كان العميد يُداس بالأقدام فما الذي سيحدث لي أنا؟!

نظرت حولي وإذ أجد عدداً من الحمامات الصغيرة المتجاورة وفي كل منها شخص معلق من الكلبشات التي بيديه إلى أنبوب يقطع الحمامات كلها، ويمسّ الشخص الأرض برؤوس أصابع قدميه. هذا هو "الشبح". كان بعضهم ينزف من معصمه، وبعضهم يصرخ من شدة الألم. بمجرد أن يسند الشخص قدميه إلى الأرض قليلاً تشد الكلبشة على معصميه من الأعلى، وإن رفع نفسه ليريح يديه تتألم رجلاه. مشاهد مرعبة جداً. هناك بعض من أمضوا مدة على هذه الحال فكان أرجلهم متورمة وجلودها تتشقق ويسيل منها الدم.

شبحوني لمدة أربع وعشرين ساعة، ثم أصعدوني إلى التحقيق من جديد. وهناك قال أحدهم للآخر: "خذه إلى الصالون". أنزلوني إلى "الصالون" الذي كان عبارة عن ممر تقف في منتصفه إذ يمنع الاستناد إلى الجدار، وأنت مكلبش اليدين إلى الوراء. كان فيه أربع ضباط معتقلين من فوجنا وشخص مدني من درعا. سألته "ما تهمتك؟" فقال "المشاركة في مظاهرة". كان يصيح مستنجداً. سألته عن السبب فقال إن السجان يمنعه من التبول منذ الأمس، وهو يجبره على شرب الماء، ويهدده بالضرب إن تبول في مكانه!!

نصحته أن يتبول ففعل. ولما أتى السجان ورأى ذلك صفعه كفاً واحداً رماه في الأرض، وأتى بمطاطة ربط له بها عضوه الذكري وعاود إجباره على الشرب.

أمضينا في الفرع ستين يوماً على هذا الحال، ضرب وشبح. في إحدى المرات وصلت إلى حافة الإغماء من شدة ألم الشبح ويداي مشدودتان بالكلبشة خلف ظهري. وصرت أصرخ بالآية القرآنية: "أمَّن يجيب المضطر إذا دعاه ويكشف السوء"، وإذ برائد اسمه سامر (على ما أذكر) قادماً نحوي. أدخل حذاءه في فمي فأسكت صوتي وقال: "من هذا الذي تدعوه؟ من يجيب المضطر إذا دعاه؟ الله؟ من الله؟ من ربك؟ نادِه مجدداً لنرى كيف سينفعك؟ إن جاء فسأعاقبه معك! سأشبح ربك معك إن أتى إلى هنا! عاوِد نداءه وأنا بانتظاره هنا!". بعد أن تركني بدقيقة جاء رئيس الفرع رفيق شحادة وسأل عن وضعي ثم أمر بفك قيودي وأخذي إلى المهجع.

نقلونا إلى سجن صيدنايا بعد شهرين في الفرع كما قلت. كنا نظن أننا سنرتاح هناك لكننا اكتشفنا أن معاناتنا الحقيقية ستبدأ مع دخولنا.

في سجن صيدنايا

نقلونا إلى هناك، في 4 كانون الثاني 2012. خمسين شخصاً بسيارة بوكس، وهي حاوية قمامة. عندما وصلنا صعد إلى صندوق البوكس شخصان من طاقم السجن صارا يمسكان بكل واحد منا وهو مكلبش ويرميانه إلى الأرض كيفما اتفق، فربما سقط على ظهره أو يده، وكأنك ترمي كيس بصل من شاحنة. أدخلونا وأخذوا ذاتياتنا ونحن مطمشون وسط ضرب لم يتوقف. ثم أخذونا خمسة فخمسة إلى الدولاب. يخلع الواحد منا عارياً تماماً ويتناوله شخصان بالضرب، أحدهما إلى اليمين والآخر إلى اليسار. وبعد أن ينتهيا كان هناك ثلاثة أشخاص لنقل السجين؛ يمسكه أحدهما من رجله والثاني من الأخرى، فيما يسحبه الثالث من يديه، ويرمونه في الزنزانة تحت الأرض بعد نزول درج.

أمضينا في الزنازين عشرين يوماً. يأتي السجان فيرمي لنا الطعام وكأنه يرمينا بحجارة، فيرتطم البيض بالأرض وينفلش، وكذلك رغيف الخبز الذي يضعون عليه اللبن. يتناثر الأكل على الأرض وكنا نأكله طبعاً فالطعام قليل جداً. كنا خمسة ضباط في كل زنزانة، وكان السجان يرمي لنا رغيفين من الخبز وبيضتين، وقد يضعون بعض اللبن على الخبز وكأنه تقدمه لقط. وكلما يأتي السجان بالطعام كان يعاقب كلاً منا بدولاب. لم يكن التعذيب في الزنازين محتملاً. كنا عراة بالكامل، والبرد شديداً جداً في هذه البلدة التي تعدّ مصيفاً. أعطوا كلاً منا ثلاث بطانيات عسكرية تعجّ بالقمل، إحداهن مبللة بالماء فاضطررنا إلى عدم استخدامها والاكتفاء باثنتين، نفرش الأولى على الأرض ونتغطى بالثانية.

في المهجع

بعد عشرين يوماً قالوا: "قررنا أن ننقلكم إلى المهاجع فوق ونعاملكم كبشر. وفي حال المخالفة سيعاقب المخالف بالنزول إلى هنا". صعدوا بنا. وأمام باب المهجع ضربونا بشكل شديد ثم أدخلونا. وأيضاً كانوا يوزعون الطعام رمياً إلى الداخل فكنا نلمه من الأرض ونأكله. ورغم ذلك يمكنك أن تقول إن السجن كان "جيداً" نوعاً ما بالقياس إلى ما سيحدث في السنة القادمة وما بعدها. كانوا يضربوننا مرتان في الأسبوع فقط، وكمية الطعام كانت تكفي.
منذ 2013 بدأت الكارثة. صار السجناء يموتون، في جناحنا كان لا يمر أسبوع دون حالة وفاة أو حالتين إن لم يكن أكثر. انتشر الجرب والقمل. زاد التعذيب بعد أن قتل الثوار مدير السجن طلعت محفوض. كان الذي تلاه مجرماً حقيقياً، وبدأت التصفيات.
عندما دخلنا إلى المهجع وجدنا فيه ستة أشخاص؛ أربعة من الرستن، وواحد من شرقي حماة، والأخير من الضمير وكان اسمه علي عيسى. كان قد أطلق النار على دورية إسرائيلية أثناء عدوان غزة. كان نطقه ضعيفاً جداً. وبعد أن تعارفنا بمدة سألته عن السبب فقال لي إنه أمضى ما يزيد على ثمانية أشهر في المنفردة دون أن يتكلم مع أحد فأخذ يفقد النطق. كان يتأتئ ويتكلم بشكل مكسّر، ورغم ذلك أخبرنا الرفاق الآخرون في المهجع أنه عندما أتى كان يتكلم بطريقة غير مفهومة فاضطروا إلى تعليمه نطق الأحرف حتى استعاد قدرته على الكلام المضطرب عندما رأيته. هذا الشخص بطل.
وبعد مدة أدخلوا علينا سجناء جدد كان من بينهم الأخ رنس المصلح.

رنس المصلح

كان من الأوائل على دورته واختصاصه إشارة. أوفد ببعثة إلى إيران. ولما أنهاها وعاد لم تمض مدة قصيرة حتى كُتبت فيه تقارير فاعتقل. كان رجلاً بكل ما تعنيه الكلمة. عندما أتى السجان وقال: "من يريد أن يصبح رئيساً للمهجع؟" تهرب الجميع. كنا نعرف أن مصير رئيس المهجع هو الموت لكثرة ما يتعرض له من ضرب. اختار السجان رجلاً مريضاً لرئاسة المهجع فتطوع رنس بدلاً عنه. يتعرض رئيس المهجع يومياً لضرب مبرح قد يفضي إلى الموت. كان السجان يدخل إلى الجناح ويصيح من باب الممر: "رؤساء المهاجع" أو "عرصات المهاجع" أو "خنازير المهاجع"... "الكل يشلح بالشورت". ويضربهم بالأنبوب الأخضر المعروف الذي يستعمل للتمديدات الصحية، ثم يخرج.
كان السجانون يسألون رؤساء المهاجع عن أسماء المخالفين لديهم. وكان رنس يجيب دوماً "لا يوجد مخالفون" فيتعرض هو للضرب بسبب ذلك. بالفعل لم نكن نخالف، إذ لم نكن نجرؤ على التنفس! كنا نطلب منه ذكر بعض

الأسماء للتخفيف عن نفسه فكان يجيب: "سنموت على جميع الأحوال، كلنا هنا سنموت، ولن أظلم أحداً. لا أريد أن يقاضيني أحد الإخوة عند رب العالمين فيقول رنس ظلمني. فليضربوني حتى أموت". حاولنا معه فلم يقبل. وبعدها قررنا أن ننظم دوراً بأسماء مخالفين مفترضين، كل يوم اثنين ليتلقيا العقوبة ويرضى بذلك السجانون. غير أننا لم نستفد شيئاً، كانوا يضربونهما ويضربون رنس معهما.

كنا معزولين عن العالم الخارجي تماماً. نريد أن نعرف أي خبر لكن دون جدوى. كان مجرد الكلام ممنوعاً، ولو جاء السجان فسمع همسة واحدة في الجناح سيضرب جميع الموجودين فيه. ما تريده من زملائك تطلبه بالإشارة. لكن زوجة رنس كانت ترسل له رسائل صغيرة بقصاصات ورق طول الواحدة 5 سم وعرضها 2 سم تدخلها مع المطاط في سير البنطال الذي تجلبه له معها في الزيارة، وتكتب فيها بعض رؤوس الأقلام. كانت هذه الأخبار موثوقة لدينا لكن الزيارة لا تحصل إلا كل أربعة أشهر. وكنا ننتظرها لنعرف شيئاً عن العالم الخارجي.

نظام الزيارات

يذيع السجانون أسماء من وردتهم زيارة فيستعد السجين للخروج من المهجع. يضربونه على الباب حتى يسيل منه الدم، ثم يجرّونه إلى غرفة كبيرة بطول 15 م وعرض 10 م تقديراً، يُجمع فيها كل من وردت أسماؤهم للزيارة من كافة الأجنحة ويُرمون فوق بعضهم. في الغرفة حلاقان يمسك كل منهما بماكينة لإزالة شعور المعتقلين. ثم يخرج السجين إلى الزيارة يمسك به عسكري من اليمين وآخر من اليسار وثالث وراءه. يقف بمواجهة شبك ناعم (غربال) بينما يقف أهله وراء شبك آخر، وبين الشبكين يسير رقيب ليستمع إلى الأحاديث. قبل الزيارة يجري تنبيه السجناء إلى الكلام المسموح، وهو: "كيفكم؟ كيف صحتكم؟ أنا بخير وأموري تمام" وأشياء من هذا القبيل.

الأغراض التي يجلبها الأهل لا تُسلّم مباشرة إلى السجين بل لقسم خاص في السجن. توضع أغراض كل سجين في كيس يُكتب عليه اسمه، ثم يجري تفتيشها. في إحدى المرات اكتشفوا بعض الأخبار المكتوبة على الوجه الداخلي لإحدى قطع الملابس. وفضلاً عن ذلك يسرق السجانون معظم الأغراض، فلو أتى الأهل بعشر قطع من الملابس، مثلاً، تصل قطعة واحدة منها فقط للسجين. كان السجان يقول: "تكفيك قطعة واحدة"!

لم يكن السجانون يعرفون شيئاً اسمه غسيل الملابس. كانت الزيارات مرتان في الأسبوع، يومي الأحد والأربعاء، وفي كل مرة كانوا يأخذون من الملابس الجديدة المجلوبة للسجناء ويرمون تلك التي كانوا يرتدونها!

في أحد الأيام طُلب رنس للزيارة، وعاد "منتوفاً" يسيل الدم من فمه. رموه في المهجع وذهبوا. تهافتنا باتجاه البنطال لمعرفة الأخبار. سحب المطاطة فخرجت الرسالة. قرأها ثم ضمها إلى صدره. سألناه فأجاب أنه لا أخبار فيها، وأنها تحوي كلاماً خاصاً فقط.

أنا من الدورة التي تسبق دورة رنس بدورتين، وهذا يجعلني "جده" في العرف المتداول في الجيش السوري. وكانت علاقتي به طيبة جداً. سألته فقال: لا شيء. في العادة كنا نحفظ القرآن قبل المغرب. أذكر أننا يومها راجعنا لبعضنا سورة "الواقعة" شفوياً. ولما انتهينا أعدت سؤاله عن فحوى الرسالة.

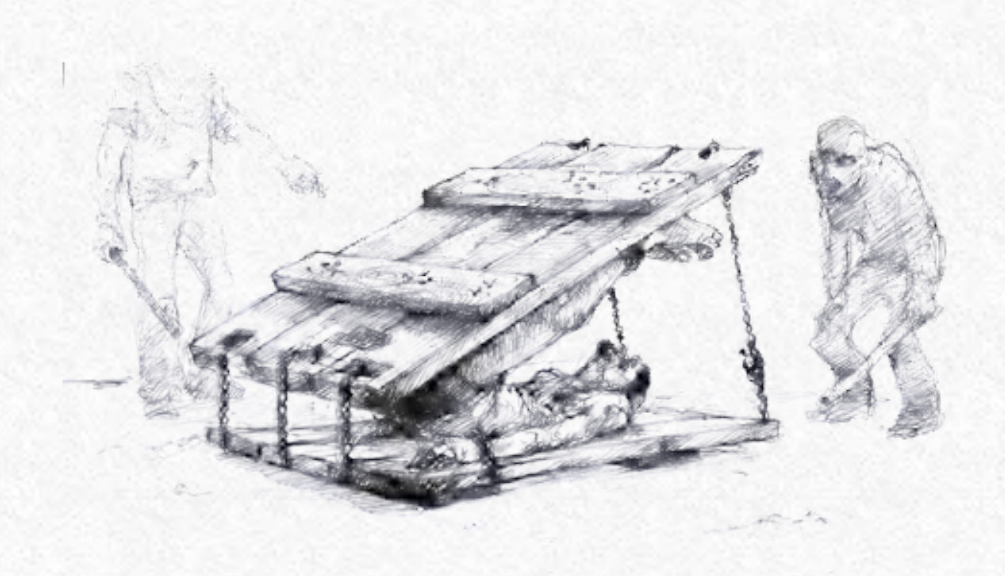
في العادة كان من يخرج إلى الزيارة يعود ليقول للآخرين إن الأمور بخير وسنخرج من السجن، حتى لو لم يقل له أهله أي شيء من هذا الكلام، وذلك لرفع معنويات السجناء ولو بالكذب لمساعدتهم على مواجهة الإحباط الشديد الذي يعانونه. وكان رنس يفعل هذا دائماً. كان يقول إن السجناء يعانون من الضيق والضغط ولا تنقصهم الأخبار السيئة فوقها. ولذلك عندما يعود من الزيارة كان يزعم أنه أهله لمّحوا له أن النظام سيسقط والأسد سيرحل والمساجين سيخرجون جميعاً، والفرج قريب.

ألححت في سؤاله فأجاب: "يا جد... أنا لما اعتقلت كان عمر ابنتي فاطمة تسعة أشهر. وقد كتبت لي زوجتي اليوم أن فاطمة صارت تمشي، وأنها صارت تنادي والدي بكلمة بابا". وصارت دموع رنس تسيل. كان والده عميداً في إدارة الدفاع الجوي، وقد ربيت الطفلة في كنفه بعد سجن أبيها.
كان الموقف مؤثراً جداً. أخذت أواسيه بالكلام وفي الوقت نفسه تذكرت ولديّ، عمر وعلي. صرت أتذكر كيف كنت أصحبهما إلى الأرض ويسبحان في الساقية قرب البئر. ما الذي حل بهما الآن؟

المرض والمشفى

في أحد الأيام مرض رنس مرضاً شديداً. جاء طبيب السجن ليعاينه. تخيل أن الطبيب صار يضربه! لكمه فوقع اثنان من أسنانه ثم أمر بتحويله إلى المشفى بسبب إصابته بالسل أو الربو، لم أعد أذكر. نُقل إلى مشفى تشرين العسكري وبقينا في انتظاره عسى أن يحمل معه بعض الأخبار من الخارج. عندما عاد روى لنا ما حصل معه: "نُقل المرضى بسيارة مخصصة في الأصل لنقل القمامة. وعندما وصلنا أنزلونا أمام المشفى حتى جاء أحد العساكر وأعطى كلاً منا حبة أسبرين، ثم أركبونا في السيارة من جديد وأعادونا! ولم يتوقف الضرب في مشواري الذهاب والإياب".
في مرة ثانية ذهب أحد أبناء مهجعنا إلى المشفى وعندما عاد اكتشفنا كم نحن بخير! فقد أخبرنا أن الوضع في أجنحة أخرى أسوأ بكثير، إلى درجة أن أحد الذين نُقلوا معه إلى المشفى، بسيارة القمامة أيضاً، عثر في أرضها على قيء جاف خلّفه مريض سابق فأخذ يكشطه ويأكله لشدة ما يعاني من جوع!
كان الجرب قد أصاب عدداً من السجناء في أجنحة أخرى بسبب ظروف قلة النظافة. وكنا حتى ذلك الوقت في مأمن من هذا المرض الذي سيضرب السجن كله بعدها ويؤدي إلى موت الكثيرين. أثناء ذهاب رنس إلى المشفى أصيب بالعدوى من أحد المرضى الذين ذهبوا بصحبته، ونقل المرض إلينا. بعد يومين أو ثلاثة من عودته بدأ يحك، وخلال أيام قليلة أصبنا جميعاً بالجرب. صار واحدنا يحك جلده حتى ينزف، ثم ظهرت الخراجات المؤلمة. صار ألم الجرب يزيد. وعندما كنا نطلب من السجانين العلاج كانوا يضربوننا.
ورغم كل شيء حنق بعض زملائنا في المهجع على رنس وأخذوا يتناولونه باللوم والدعاء وكفّوا عن مجالسته وتناول الطعام معه! لكنه صبر وظل صامتاً أمام هذا الوضع الصعب. وبالتدريج أخذ جسده يضمحل حتى صار أشبه بهيكل عظمي.
في ظهر أحد الأيام وقع أرضاً. لم يبق فيه ما يتحرك سوى عيناه. عرفنا أنه في حالة احتضار. في صباح اليوم التالي أبلغنا السجان أنه توفي فقال "لفّوه ببطانية عسكرية". لففناه ووضعناه قرب الباب فنظر إليه السجان وقال: "لم يمت بعد. اتركوه هنا". وجاء عصراً مع زميله وسحبوه من أطراف البطانية.

شهادة معتصم عبد الساتر



أخذونا إلى الفرع 248 برسم الإيداع. كنا نسمع أن ذلك يستغرق يوماً أو اثنين قبل التحويل إلى سجن صيدنايا، لكننا أمضينا فيه شهراً وبضعة أيام. كانت أياماً شديدة القسوة إلى درجة أننا صرنا نحلم بالتحويل إلى صيدنايا، أو نتمنى العودة إلى الفرع 293 حيث كنا. صحيح أننا تعرضنا فيه للضرب والتحقيق إلا أن الاحتجاز في المنفردات دون أي كلمة كان أمراً صعباً للغاية. عندما أخرجونا في النهاية لم نكن نستطيع الرؤية بشكل طبيعي بسبب اعتياد عيوننا الظلام.

إلى صيدنايا

تحقق "حلمنا" أخيراً بالتحويل إلى صيدنايا. قيدونا بالكلبشات وسلسلونا في جنزير، كنا حوالي 30-25 شخصاً، واقتادونا إلى السيارة المغلقة (براد اللحمة) وكأننا غنم. طول الطريق ونحن نتمنى أن تحدث معجزة فتنقلب بنا السيارة ونموت أو نتمكن من الهرب، لكنها لم تحدث. كنا نسمع أصوات السيارات ونفكر كيف أن الناس يمارسون حياتهم الطبيعية.

وصلنا إلى صيدنايا. لم نر شيئاً من السجن ونحن في قلب البراد. حتى أنزلونا في ساحة ثم أصعدونا درجتين وأدخلونا إلى بهو كبير. أمرونا أن نحني رؤوسنا فلم نر ملامح أحد منهم. أجروا التفقد على الأسماء بالتوازي مع أضابيرنا المرفقة. أمرونا أن نخلع جميع ملابسنا ثم أخذوا بضربنا منذ حوالي الثانية عشرة ظهراً إلى قرابة الخامسة مساء ونحن عراة.

بعد ذلك صاروا يوزعوننا على مجموعات تضم كل منها 8-7 سجناء. أنزلونا حوالي 20 درجة في الظلام والأرض مبتلة وأصوات الضرب مسموعة. أعادوا بطحنا على الأرض وكرروا ضربنا ثم أدخلوا كل مجموعة إلى منفردة لا تتجاوز المترين طولاً و170 سم عرضاً، وفيها مرحاض صغير. بعدها أخذ السجان ينادي أسماءنا واحداً تلو الآخر، يسأل كلاً منا عن تهمته ويصفعه بشكل مدوّخ ثم يعاقبه بالفلقة التي تستمر حتى يفقد المرء سيطرته على جسده.

تركونا في المنفردات. لم نكن نعرف نظام السجن فظننا أننا سنقضي حياتنا المتبقية كلها هكذا. كان البرد شديداً والأرض مبتلة ولا توجد بطانيات. وكان الطعام قليلاً ولا يوجد ما نملأ به أمعاءنا سوى الماء. كان سجاننا يرمي لنا الطعام رمياً فيأكله من اشتد به الجوع. وكان يضربنا يومياً بحجة إصدار الأصوات أو دون حجة على الإطلاق.

في المهجع

في أواخر الشهر الثالث من عام 2012، بعد حوالي 11 يوماً، أخرجونا من المنفردات وصعدوا بنا درجات كثيرة ونحن في غاية الإنهاك، ووسط الضرب. وصلنا أخيراً إلى مهجع لا يحوي أي شيء. أدخلونا. ودون أن نرى وجوههم قالوا: "بتقعدوا هون وأكلكن بيوصل لعندكن. صوت ما في وهمس ما في". علمونا الوضعية التي يجب أن نتخذها عند دخول السجانين؛ وهي أن تجلس جاثياً ووجهك إلى الجدار ويداك خلف ظهرك. بعد قليل رمى أحدهم لنا بأربع صابونات وقال: "عرصات.. تحمموا". وبعد قليل رموا لكل منا بطانيتين عسكريتين كريهتي الرائحة جداً. تشارك كل اثنين بطانياتهم؛ واحدة على الأرض وثلاثة لنتغطى بها. بعد ما عانيناه في الأسفل شعرنا هنا أننا في الجنة!

في اليوم التالي وزعوا علينا الفطور، بيضة كاملة للشخص! وكمية كافية من الخبز. كان الغداء من البرغل الذي أشعرنا بالشبع بعد جوع طويل.

بعد عدة أيام دخلوا علينا فجأة وأشاعوا جواً من الرعب. طلبوا من الذين يرتدون ملابس عسكرية أن يخلعوها ورموها خارجاً، ثم ضربونا جميعاً بالدولاب. وصاروا يكررون هذا الأمر كل أسبوع.
عينوا العقيد السجين نضال الحاج علي رئيساً للمهجع، وكان عليه أن يقدم ثلاثة أسماء "مخالفين" يومياً، أو أن يتبرع اثنان أو ثلاثة لتلقي العقوبة التي يجب أن تكون يومية.
كان رئيس الجناح مساعداً شديد السمرة، طوله 170 سم وبجسم ممتلئ، أسميناه "الديري" ثم عرفنا أنه من منبج بريف حلب.
مرت الأيام وصرنا نتجرأ أن نتجمع في الزوايا ونتكلم همساً. وإن فتح أحد الشرّاقة علينا نلتفت فوراً إلى الحائط.
بعد مدة بدأ الطعام يسوء. وبعد أشهر من دخولنا المهجع أخذ التعامل معنا يصبح أشد. كما دفعت الظروف المحيطة إلى ظهور بعض الخلافات شديدة السخف بين المعتقلين.
دخلوا علينا ذات يوم وقالوا إنه بإمكاننا شراء المنظفات عبر ما يسمونه بلغة السجون السورية "الفاتورة"، أي أن ندفع نحن ثمنها المبالغ فيه من النقود التي نملكها في الأمانات. تبرعنا وصارت عندنا حتى فراشي الأسنان والمعجون.
ثم سمحوا لنا بشراء "فاتورة" أدوية. كان أمراً جيداً أن نأخذ الأدوية بأنفسنا دون الحاجة إلى الطبيب الذي كنا نتشاءم من قدومه، فقد كان علينا أن تكون عراة تماماً عند دخوله. كانت هناك إمكانية للتسجيل للذهاب إلى المشفى لكننا لم نكن نجرؤ. في إحدى المرات ذهب أحدنا ولما عاد قال إنه أوقف في "نظارة" المشفى ثم أعطوه ظرفين من حبوب الالتهاب وظرفين من المسكن دون أن يعاينه أحد.
ورغم ذلك كله، تلك كانت مرحلة من "الدلال"!

الموت

صارت المياه تنقطع، أحياناً لسبعة أو ثمانية أيام متوالية، فصرنا نقننها. وبدأ الطعام يقل، وصار السجان يرميه علينا. أخذ السجناء يمرضون ويموتون بعد أن تراجعت مناعة أجسادهم.
في 2013 صار الضرب يومياً، وكان مبرحاً جداً، وصارت الدماء على الجدران. أول من استشهد أمامي كان خليل علوش من درعا، مقدم في الجيش بجسم رياضي. دخلوا في إحدى المرات فتكلم. ضربوه فكسروا كتفه ويده. في الصباح نقلوه إلى المشفى حيث تلقى ضرباً على كليتيه أعاده أسوأ مما ذهب. ورغم مرضه البادي كانوا يدخلون ليضربونه. بعد عودته من المشفى بيومين أو ثلاثة مات.
مرض الملازم أول عبد العزيز سويد من كفرنبل، وكان رئيس مهجعنا الآن. أخذ يهلوس لمدة شهر وأثناء ذلك كانوا يضربونه. كان المرضى يتعرضون الضرب أكثر من الباقين بسبب ما يصدر عنهم من "مخالفات"! كان عبد العزيز طويلاً ذا جسم جيد قبل أن يضمحل. في هذه المرحلة كان أثقلنا وزناً لا يتجاوز 50 كيلوغراماً. عندما مات وضعوه إلى جانبي. كانوا قد سحبوا البطانيات واللباس. كنا عراة بالكامل. وشعرت بالانهيار.
انتشر الجرب وأخذنا بالحك حتى ينزف الدم. اشتد عليّ الجرب لدرجة أنني تجرأت وأجبت عندما سأل الرقيب عمّن أصيب بالجرب بيننا. أريته جسمي المحفور من شدة الحك وطلبت دواء فأحضر لي علبتين من البنزوات وعشرين حبة التهاب. سألني إن كنت أعرف طريقة استخدامها فقلت لا. أرشد أحد زملائنا المساجين إلى أسلوب التدليك المترافق مع الاستحمام بالماء البارد. قلت له إنني لن أنسى له هذا المعروف. صرنا نطلب منه الخبز

والأدوية. وكان يعاملنا بشكل جيد نسبياً. بعد مضيّ شهر لم نعد نسمع صوته وعلمنا أنه نقل.
بعد مدة أصابتني الهلاوس أنا الآخر ولم أعد أميّز من حولي. اعتنى بي محمد قسوم رحمه الله، سمعت بعد خروجي من السجن أنه استشهد.
في أحد الأيام نادوا باسم أحمد خالد طرية وسألوه من أين هو فأجاب من الرستن. أمروه بالبصم على ورقة لا يسمحون له بقراءتها. كان هذا السلوك مألوفاً ولم نكن نعرف ما تحويه هذه الأوراق. كانت وجوهنا نحن المتبقين إلى الحائط ولم نعرف أنه ضربوه. بعد أن يخرجوا بدقائق تستطيع الالتفات ثانية وفق التعليمات. عندما استدرنا وجدناه على الأرض فظننا أنه متعب أو مريض، لكنه كان ميتاً.

في المحكمة

بعد أن دخلنا بحوالي 3 أشهر بدأ العرض على المحاكم والزيارات. كانت مدة الزيارة 3 دقائق. وكنا نسأل العائد منها ونؤول أي كلمة قالها الأهل بقرب الإفراج عنا أو سقوط السجن بيد مقاتلي الجيش الحر.
أما الذين يعودون من المحكمة فيكونون قد تعرضوا لضرب شديد، كما كانوا يحملون معهم درجات أشد من الجرب الذي كان منتشراً في سجن الشرطة العسكرية في القابون.
ظللت لمدة سنة ونصف مخفياً قسرياً لا أحد يعرف عني أي شيء، حتى عرضت على المحكمة. نمت ليلة هناك. كان طول الغرفة خمسة أمتار وعرضها أربعة تقريباً، وكانت تحوي حوالي 200 موقوف يتكومون فوق بعضهم ويتناقلون الجرب والقمل.
في اليوم التالي أُدخلت على القاضي الذي أمر برفع الطماشة عن عيني ثم سألني عن التهم الإحدى عشرة الموجّهة لي فأنكرتها كلها. قال: "انقلع ولاك" ففعلت.

الزيارة

بعد شهر جاءتني زيارة لأول مرة. كنت قبلها أحلم بالزيارة وأمثّل أمام زملائي في المهجع كيف أمشي إلى الباب للذهاب إليها. كانت الزيارات في أيام الأحد والثلاثاء من كل أسبوع. ذات ثلاثاء دخل السجان ونادى اسمي. قال "ارفع كنزتك لتغطي رأسك" ففعلت. "امشي ولاك" فمشيت. لمّوا حوالي 6 أو سبع سجناء من الأجنحة لديهم زيارات وأوقفونا في بهو كبير تلتقي عنده الأجنحة. عرفت الآن أننا في الطابق الثالث.
كانت زيارتي في 7/7/2013. أنزلني الرقيب "الآدمي" نفسه. اكتشفت حينها أنه نقل إلى جناح آخر لا خارج السجن. قبل الزيارة يحلقون للسجناء. جُرحت شفتي أثناء ذلك وتلقيت صفعة. أدخلونا إلى صالة كبيرة جداً بالانتظار. كان عليك أن تبقى جاثياً وكلما هممت بالجلوس على الأرض تأتيك الضربة أو الركلة لا تدري ممن. استمر الوضع كذلك من العاشرة صباحاً وحتى الرابعة عصراً. شعرت أنني أموت. نودي على اسمي في نهاية الأمر وقيل لي أن أعيد الكنزة إلى وضعها الطبيعي.
في غرفة الزيارة أمامك شبك معدني، وآخر أمام الزائرين، وبينهما ممر صغير يمشي فيه أحد الحراس، بينما يقف آخر وراءك. عندما رأيت أسرتي أخذت بالبكاء بحرارة. شاهدت زوجتي وبنتيّ؛ سنا ونهيدة. أحب هذا المشهد كثيراً وأحب استرجاعه بشغف، رغم أنه يدفعني إلى البكاء في كل مرة. لم أعرف البنتين على طول المدة التي تركتهما فيها ونموهما. هل عرفت ما الذي دفعني إلى رفض أن أتحدث أول مرة؟

ظننت أن ابنتي الصغرى هي الكبيرة كما تركتها، أما الكبرى فلم أعرف من هذه! صرت أرجو الصغيرة أن تكلمني قائلاً لها: "أنا بابا يا حبيبتي يا روحي" لكنها لم ترد. كان عمرها عدة أشهر عندما تركتها. كان الإرهاق الشديد يبدو على وجه زوجتي.
انتهت الدقائق الثلاث المخصصة. ودعتهم وأنا أبكي فسألني أحد السجانين: "ليش عم تبكي يا عرصة؟"، وأخذ بضربي!
بعد الزيارة أعطوني كيساً يحوي منشفة وغيارين داخليين فقط. كان من المستحيل أن تجلب العائلة أغراضاً قليلة كهذه بعد كل هذه المدة. علمت في ما بعد أنهم أحضروا لي ثلاث بيجامات من نوعيات جيدة وكمية كبيرة من الملابس الداخلية وأغراضاً أخرى. لقد أخذها "أولاد الحرام".
صعدت الطوابق وأنا متعب. كنت قد تناسيت أسرتي قليلاً خلال المدة الماضية، أما الآن فصرت أتخيلهم وأنتظر الزيارة التالية التي قال بعض زملائنا في المهجع إنها ستتاح لأي سجين كل ثلاثة أشهر. صرت أعدّ الأيام بل الساعات. مرّت هذه الشهور وكأنها سنوات.

الإعدام والعقوبات
في هذه المرحة تفشى الجرب وكان الطعام قليلاً وزاد الموت. صار السجانون يذيعون أسماء المنشقين ويقتادونهم إلى مكان مجهول، للإعدام بالتأكيد. نقص عددنا فنقلونا إلى مهجع آخر. أصبح أحدنا مسؤولاً عن توزيع المياه كي تكفي الجميع. ونظمنا دوراً نتناوب فيه اثنين يومياً "سخرة" لتنظيف المهجع ومسحه إن توفر الماء. ثم شكلنا "محكمة" لحل المشكلات التي أخذت تحصل بيننا نتيجة قلة الطعام والشراب. كان السجناء يتبادلون الضرب أحياناً، ولو وصلت أصواتهم إلى السجان كان يضرب جميع أفراد المهجع لليلة كاملة، أو قد ينزلنا إلى المنفردات.
تزايدت عقوبات السجانين بسبب ودون سبب. كان الحرمان من البطانيات متكرراً. وقد يدخل السجان فيأمر رئيس المهجع أن يسكب علينا الماء البارد، أو يصدر إيعازه: "الذراعين جانباً رفع" فنبقى هكذا ليوم أو يومين ربما، وأثناء ذلك يحضرون الطعام كالعادة ويضعونه وسط المهجع دون أن يسمحوا لنا أن نقربه!!

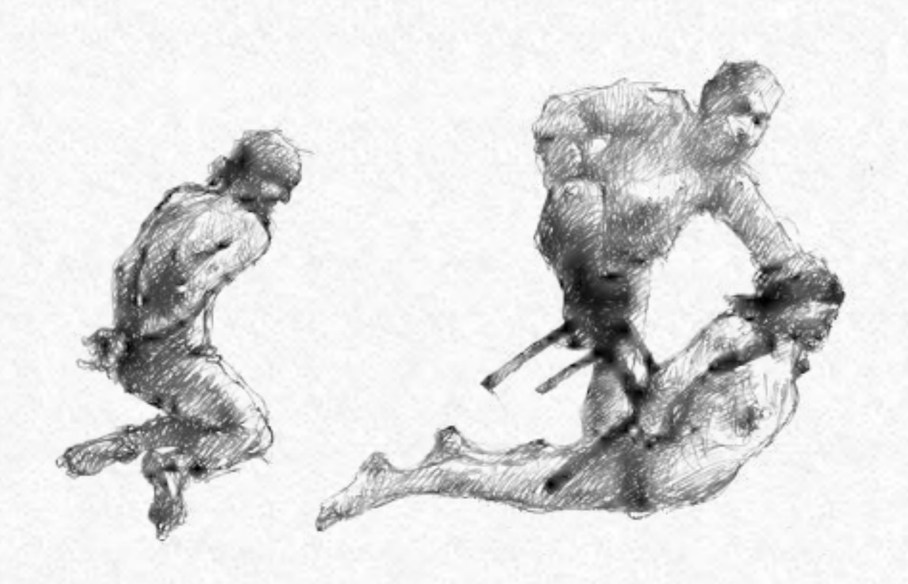
كيف كنا نعيش
عانينا من نقص شديد في السكريات فصارت الحلويات تراودنا أثناء النوم. منذ خرجت وأنا مغرم بالأكل!
سأحدثك كيف كنا "نطبخ". لا تذهب بأفكارك بعيداً فليست لدينا أي إمكانية للطبخ المعروف. كنا نستعيض عن ذلك بالخيال. نتجمع ثلاثة أو أربعة فنتهامس عن طريقة طبخ الرز، أو البامية، وأحياناً الحلويات!
كنا نصلي جماعة رغم أن ذلك ممنوع. في أسفل الباب شبك معدني مخرّم وكان أحدنا يجلس للمراقبة وتنبيهنا إن جاء أحد. في إحدى المرات أحس السجانون أن أربعة يصلون جماعة فانهالوا عليهم بضرب لم يستطيعوا بعده الوقوف لمدة شهرين، كما احتجزوهم في حمام المهجع لأيام.
لم نكن نعرف الوقت، فلا أحد منا يحمل ساعة بالطبع. كنا نقدّر وقت صلاة الفجر من يقظة العصافير.
صارت آثار الدماء على الجدران. كنا نضمد جراح بعضنا بخرقة قذرة إن وجدت. لم يعودوا يحضرون أي نوع من الدواء. وصارت معاملتهم لنا سيئة جداً. لم يعد أحد منا يجرؤ على التطوع كرئيس للمهجع لشدة ما يتلقى من ضرب وركل، فتناوبنا على هذه المهمة.
نشأت بيننا عمليات مقايضة، فمثلاً لو ملكت نصف رغيف زائد عن حاجتي كنت ربما أشتري به زيتوناً من سجين آخر. فصاروا يفتشون المهجع وإن وجدوا زيتوناً كانوا يرمونه في الخارج ويقولون: "عم توفروا؟ يعني الأكل اللي عم يجيكم زيادة عليكم؟".

صاروا يحرمون بعض المهاجع من الطعام كيفياً أو ليوفروا على أنفسهم عناء التوزيع. حُرمنا في مرات، وفي أحد الأيام أعطونا كل حصة الجناح، المكون من عشرة مهاجع، وحرموا الآخرين. على كل حال كان الطعام المخصص للجناح يكفي مهجعاً واحداً.
خصصنا اثنين منا يومياً لتوزيع الطعام. وكانت الخلافات تدور حول حجم الحصص.
في أيام رمضان أو العيد كنت تستلقي على المساحة المخصصة لك، والتي تتراوح بين البلاطة وربع والبلاطة ونصف حسب العدد؛ فترى من على يمينك يبكي. تلتفت إلى الجانب الأيسر فترى الآخر يبكي أيضاً. فنهمس "يا الله"!
جمعنا عجو الزيتون وصرنا نلعب الضامة والشطرنج بمربعات رسمناها على قميص داكن. فاجأنا السجانون مرة ورأوا ذلك فضربونا حتى الموت.
بعد دخولنا إلى السجن بشهرين أو ثلاثة صاروا يأخذوننا إلى الحمام داخل الجناح عراة. هناك يُدخلون كل سبعة أو ثمانية سجناء إلى إحدى غرف الحمام سوياً ويفتحون عليهم ماء مغلياً يسلخ الجلد. وفي طريق الذهاب والعودة لا يتوقف الضرب بينما كنا ننزلق بسبب ضعف أجسادنا ووجود المياه على الأرض ونحن حفاة. من يقع يتناولونه بالضرب بالأنابيب البلاستيكية الخضراء. كنا نعود من الحمام جرحى.

الزيارة الثانية

مرت الشهور الثلاثة وأذيع اسمي للزيارة في يوم أحد. أخذوني، بعد أن ضربوني بشدة طبعاً. دخلت إلى الغرفة فرأيت أبي وشقيقتي وزوجتي وبنتيّ. كان والدي قد قارب الثمانين، وطلب من رئيس الجناح أن يعتني بي لأنني بريء فأجابه: "تكرم يا حجي". كانوا يُظهرون اللطف أمام الناس. كانت الزيارة تستلزم من عائلتي الإقامة لعشرين يوماً في دمشق بين تقديم الطلب ومتابعته لدى الجهات المختلفة حتى الموافقة عليه، وكانوا يستأجرون منزلاً لهذه المدة أو يقيمون عند بعض الأقارب. كان ذلك مرهقاً جداً لهم ومكلفاً. وكل ذلك مقابل ثلاثة دقائق فقط.
سألتني زوجتي: "لماذا ترتدي ملابس الزيارة السابقة نفسها؟!". لم أدر بم أجيبها فقلت: "هيك أحسن". التفتتْ إلى السجان وسألته: "أين الملابس التي أحضرناها له في المرة الماضية؟ لماذا لم تعطوها له؟". يا للورطة! استدار السجان محوّلاً السؤال لي فأجبت بسرعة: "ثيابي فوق، ولكن ما أرتديه الآن أريح لي"!
كلفني هذا الحديث ضرباً أشبه بالموت الأحمر بعد الزيارة وهم يقولون: "بدك تياب جديدة يا ابن العرصة؟!".
هذه المرة أعطوني كيس الأغراض وقد سرقوا الملابس المشتراة حديثاً فقط، وتركوا ما أحضرته زوجتي من ملابسي من المنزل.
أصبت بالصداع الآن. كم يتحمل الإنسان! كيف مر علينا كل هذا؟!!!

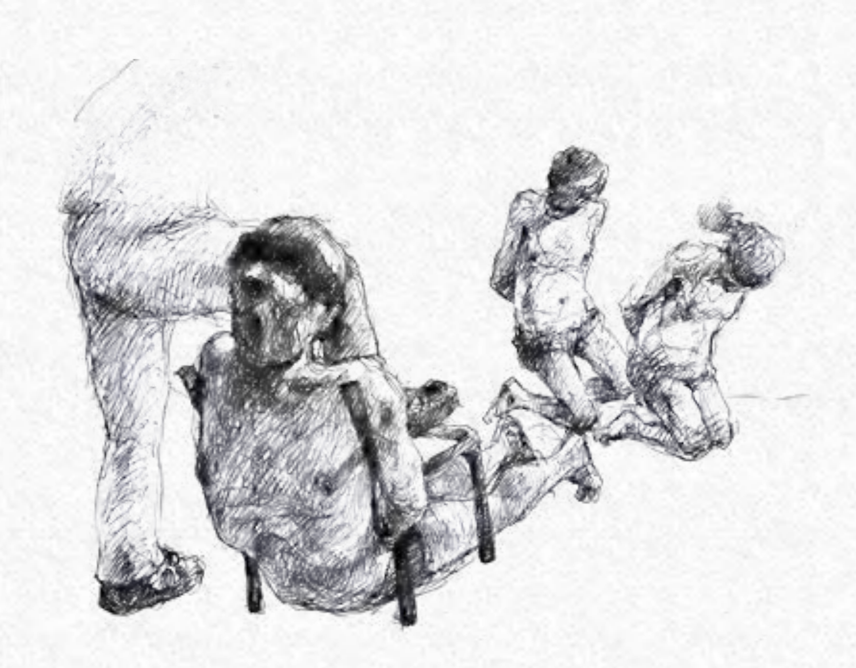
شهادة أشرف الحسين



اعتقلونا من الكلية الحربية واقتادونا للتحقيق إلى الفرع 293 بدمشق، الذي بقينا فيه أكثر من مائة يوم، ثم حولونا إلى سجن صيدنايا.
عند وصولنا أدخلونا إلى بهو يشعرك بالرعب الشديد بمجرد دخوله، بسبب الأجساد الغارقة في دمها على الأرض، مختلطاً بدماء قديمة متجمدة، تماماً كأنك تدخل إلى مسلخ. سجلوا أسماءنا وأمرونا بخلع ملابسنا لنتعرض لحفلة طويلة من الضرب، ثم أدخلونا إلى الزنازين التي يسمونها منفردات ولكنهم يحشرون فيها العدد الذي يريدونه منا. في زنزانتنا كان السقف يدلف بغزارة وكأنك جالس تحت المطر في الهواء الطلق. أعتقد أن هذا مقصود. قضينا هنا خمسة عشر يوماً نتعرض للضرب بشكل متواتر مع كل وجبة. صرنا نتمنى ألا يصل إلينا الطعام لشدة العذاب الذي تلقيناه والإهانات المرافقة.
عندما صعدوا بنا إلى المهاجع شعرنا أننا انتقلنا من النار إلى الجنة. هكذا ظننا على الأقل، فقد صرنا قدماء هنا ولن يضربونا أو يهينوننا، لقد أصبحنا سجناء فقط. للأسف لم يكن هذا صحيحاً، فقد كانوا يضربوننا بشكل متكرر. بالنسبة للأكل كانوا أحياناً يتركون الطعام خارجاً حتى اليوم التالي، وأحياناً يرمونه على أرض المهجع، وأحياناً يسكبونه على المساجين. كانوا يحضرون الوجبات الثلاثة سوياً، وكانت حصة أحدنا من وجبات اليوم كله لا تشبع طفلاً صغيراً.
في أيام الزيارات فكان كل منا يأخذ زاوية ويدعو ألا تأتيه زيارة، وحتى أننا كنا نتبادل التوصيات، في حال الإفراج عن أي منا، أن يزور أهالي الآخرين لطمأنتهم عنا وأن يطلب منهم عدم زيارة ابنهم السجين إن أرادوا رؤيته حياً ذات يوم، فقد يُقتل نتيجة هذه الزيارة. لأن السجانين يأخذونه من المهجع ضرباً ويعيدونه ضرباً. أحد رفاقي، ابن دعوتي كما نقول، أخذوه يوماً لتلقي زيارة، ولما أعادوه سحلاً تلصصت فرأيتهم يضربونه ببوري معدني مربع طوله حوالي متر ونصف صاروا يستخدمونه في تعذيبنا وكنا نسميه "بوري الموت"، فقد كان قاتلاً بضربتين أو ثلاث فقط. في البداية كانوا يضربوننا بكبل كهربائي يسمى "الكبل الرباعي" لأنه مجدول مرتين فيصير رباعياً، ثم تطورت الأمور إلى أنبوب التمديدات الأخضر الثخين. كان يمكن لهذه الأدوات أن تقتل أيضاً، لأن الضرب كان عشوائياً ولم يكونوا يأبهون على أي مكان من الجسم تقع ضرباتهم، الرأس أو البطن أو الرجلين او اليدين، وكأن أمامك كتلة صوف عليك أن تنفضها وأنت مغمض العينين. وكذلك الضرب بالبوط العسكري. الدعس بالبوط أصعب من البوري المعدني حتى، فهو يؤدي إلى الموت المحتم لو كان على البطن.
نتيجة قلة الطعام ونقص التعرض للشمس انتشرت الأمراض. وتقريباً كان أي مرض يؤدي إلى الموت، حتى الكريب أو ظهور حبة بسيطة في الجسم، بسبب انهيار مناعة أجسادنا وانعدام وجود الأدوية. كان الطبيب يزورنا كل يومين أو ثلاثة، وحينها كانوا يسألوننا: "مين مرضان". لم يكن أحد يجرؤ على رفع يده بسبب الخوف من الطبيب الذي كنا نسميه "الجزار"، لأن كل من كان يرفع يده ليبلغ عن إصابته بمرض كان الطبيب يضربه حتى الموت!
في أحد أيام الزيارات جاؤوا ليأخذوا الأسماء المطلوبة. فتح السجان الشراقة علينا ونادى أحد الأسماء. كنا في الوضعية "جاثياً" ووجوهنا إلى الحائط، وكان المخوّل بالإجابة هو رئيس المهجع الذي لم يسمع الاسم جيداً فقال طالباً الإعادة: "نعم سيدي؟". لم يفهم السجان أن رئيس المهجع يستفسر، بل ظن أن رد بالإيجاب أن السجين المطلوب موجود هنا، ففتح الباب لاصطحابه. وهنا أعاد زميلنا رئيس المهجع السؤال وسمع الاسم بشكل جيد وقال إنه ليس في مهجعنا. استشاط السجان غضباً واتهم رئيس المهجع بالاستهزاء به، فبطحه على ظهره أرضاً ونادى

أربعة منا أمرهم أن يمسك كل منهم بأحد أطراف رئيس المهجع، يديه ورجليه، ثم هددهم أن أي واحد منهم يفلته سيحل محله، وصار يضربه ويقفز ويهوي على صدره، حتى مات. ثم أمر بصب الماء عليه ليتأكد من وفاته. حين دلقوا الماء لم يتحرك الرجل، أو أن الجثة ظلت ساكنة بالأحرى، فأمر برميه في الحمام وخرج. بعد قليل تفقدنا زميلنا فوجدناه حياً لا يزال! غيّرنا ملابسه ومسحنا دمه واعتنينا به، لكن صدره انتفخ في الليلة نفسها ومات أخيراً. أكثر الحوادث التي جرت معنا مأساوية تتعلق بالحلاقة. عندما كانوا يريدوننا أن نحلق كانوا يرمون إلينا عادة بثلاث أو أربع ماكينات حلاقة موصولة بشريط واحد، نستعملها ويأخذونها عندما ننتهي فيعطونها لسجناء المهجع التالي. في أحد الأيام صدر الأمر: "الكل يحلق" ولم تصل الماكينات. أبلغ رؤساء المهاجع السجانين بهذا فأتاهم الأمر مجدداً: "دبروا حالكن"! وكيف ندبّر حالنا؟!! اعتبر البعض أن هذا مجرد كلام لا يترتب عليه شيء لأن الطلب غير منطقي، فيما قلق آخرون لأن هذا الاحتمال غير مضمون. كسرنا بعض السيراميك من الحمام وأخذنا نقص شعور بعضنا فخففناها قليلاً بقدر ما استطعنا. في اليوم التالي جاؤوا ورأوا أننا لم نحلق فأخرجوا رؤساء المهاجع في جناحنا وعاقبوهم بالضرب حتى قتل منهم اثنان أو ثلاثة. ثم كرروا الأمر: "بكرة بتكون كل العالم حالقة شعرها"، وخرجوا. كان التهديد جاداً إذاً!! ولكن ما العمل الآن؟ أخذنا ننسل الخيوط من البطانيات ومن ليفة الجلي وننتف شعورنا ولحانا وشواربنا!!

شهادة عماد الدين شحود



القاضي نايف الرفاعي

تعرّفت إلى القاضي الرفاعي في البناء الأحمر بسجن صيدنايا عام 2012، وبقينا سوياً حتى مقتله في نيسان 2014. كانت أخلاقه ممتازة وكان محترماً جداً من عائلة كريمة من درعا. سُرّح والده فيصل من المخابرات الخارجية عام 1975. نايف من مواليد 1974 مثلي، ولذلك كنا مقرّبين. وحسب ما روى لي أنه حاز الثانوية العامة وسافر للعمل في دولة الإمارات. ثم عاد ودرس الحقوق ثم تقدم للعمل في القضاء العسكري. زوجته مدرّسة لغة إنكليزية في مدارس داريا، اسمها هند الحامد، من نازحي الجولان، وكان شقيقها فراس رئيساً لفرع أمن الدولة بحمص. ولهما ابنتان، جوليا ونورما. كان منزله في صحنايا، وقد استلم من إدارة القضاء العسكري سيارة جيب واز بحكم عمله. لم يميزوه إيجابياً في السجن، بل ربما تعرض للضرب أكثر من سواه. كما سُجنت أخته لدى المخابرات الجوية بتهمة تهريب شاب مطلوب من درعا.

كان مع الثورة قلباً وقالباً. وكان متهماً بالتعامل مع الثوار بدمشق وتسريب أوراق سرية تتضمن أحكاماً بالإعدام أصدرها القاضي محمد كنجو حسن رئيس المحكمة الميدانية، وهو من خربة المعزة التابعة لبانياس. كما اتهم الرفاعي بتسريب عناوين هذا الأخير مما دفعه إلى الإقامة في نادي الفروسية بالديماس ليظل في مأمن. شملت التهمة ثلاثة قضاة وقتها، أحدهم نايف، والثاني نمر النمّور من قدسيا الذي تمكن من الفرار قبل القبض عليه، وثالث لم أعد أذكر اسمه. طُلب نايف إلى المحكمة مرة واحدة فقط في شهر تشرين الأول 2013. وهناك حاكمه تلميذه سامر معلا، وهو صهر ضابط الأمن الشهير اللواء عبد الفتاح قدسية من ابنته فتون، كما أخبرني الرفاعي نفسه.

بعد الزيارة الأخيرة التي تلقاها من زوجته أعاده عسكري يدعى عيسى محمد، من صافيتا، أعتقد أنه قتل وحده حوالي 1000 سجين. أدخله إلى المهجع وأجلسه أرضاً وأخذ يضربه ببورية من الحديد على معدته وخرج. بعد خمس دقائق بدأ القاضي ينزف من فمه ثم أصيب بالإغماء. كان معنا طالب في السنة الثانية بكلية الطب اسمه محمد القاسم، سيموت لاحقاً. سألته فقال إن هذه أعراض نزيف في المعدة. كان نايف في السابق ضخماً ممتلئ الجسم، طوله حوالي 190 سم، لكنه فقد الكثير من وزنه نتيجة الجوع والمرض والهم. كان مصاباً بمرض قلب ويتناول نوعين من الدواء أحدهما مميع للدم. كانوا يعطونه العلاج في البداية ثم قطعوه.

أثناء النزيف لم نكن نملك سوى الماء فغسلنا وجهه وفمه. أطعمته قطعة برتقال فتقيأها وتوفي. رحمه الله.

الوضع الطبي

إذا سجّلت أنك مريض فقد يعني هذا نهايتك، بسبب الضرب الذي تتعرض له ذهاباً وإياباً في الطريق إلى مشفى تشرين العسكري، وحتى من الطبيب. عندما يصحبك السجانون يعطونك رقماً وتمنع من ذكر اسمك. في إحدى المرّات سجلت أني مريض فأعطوني الرقم 2529. كنا حوالي 30 محالاً إلى المشفى، وعندما وصلنا كان أربعة منا قد توفوا. في اليوم التالي أخذوني لوضع جثث من قضوا في المشفى في أكياس. كانوا أكثر من 15 قتلوا على يد الشبيحة والأطباء. أعتقد أن عدد الذين لاقوا حتفهم في هذا المشفى أكثر من الذين ماتوا في سجن صيدنايا!



شهادة منال الرفاعي

اليوم 22 آذار. في مثل هذا التاريخ من عام 2012 اعتقلوا أخي نايف. كان في منزلنا. ودّعني أنا وأمي وابنتي وقال إنه سيراجع الفرع الذي استدعاه ليعرف ما يريدون منه، بعدما حصل على ضمانات أن الموضوع مجرد "سؤال وجواب"، ويعود إلى منزله. حاولنا معه كثيراً ألا يذهب. كنت قد رتبت له، بالتعاون مع ضباط منشقين، أمر الخروج إلى الأردن، ولكنه رفض.

ذهب إلى فرع الدوريات بالكسوة. كنا نتصل به بشكل متواتر وكان يرد. في التاسعة مساء صار هاتفه خارج التغطية. اشتعلت النار في قلوبنا ولم نعد نعرف عنه شيئاً.

كانت أول زيارة له بعد اعتقاله بحوالي سبعة أشهر، أمّنها أخي الثاني سامر عن طريق إحدى الشخصيات النافذة. ذهبت أمي وسامر وقتها. كان قد نحف قليلاً لكن وضعه كان لا يزال مقبولاً. استطاعت أمي أن تؤثر على أحد الحراس ففتح الشبك وحضنته. همس في أذنها بشيء لم تلتقطه بسبب شدة بكائها.

عبر الشخص نفسه الذي كان أخي سامر قد توسّطه سابقاً استطعنا الحصول على إذن ثان بالزيارة. سررت أنني سأراه أخيراً. اشتريت له بعض الأغراض. قياسات متعددة من البيجامات والملابس الداخلية، فأنا لا أعرف الآن جسمه، لكن ما لن يستخدمه سيحتاجه معتقل آخر. اخترت الأنسجة الصوفية لتبعث الدفء، والألوان الداكنة ليتمكنوا من غسيلها.

في 27 آذار 2014 وضّبنا الأغراض وخرجنا باكراً، أمي وسامر وأنا. كانا يحاولان أن يعدّاني نفسياً لما سأراه، ويخبراني أنه سيكون نحيفاً ومختلفاً عن الشخص الذي أعرفه، وأن عليّ ألا أُصدَم. حاولت أن أرسم في ذهني صورته بناء على هذا الكلام، لكني لم أتخيل إطلاقاً الذي رأيته، فقد كان أسوأ من أشد مخاوفي.

عندما وصلنا إلى السجن كنت أحس أن الجبال تصرخ. كان الهواء يهب بارداً ورغم ذلك يلفك الشعور بالاختناق. قحط، جفاف، مكان موحش. جمعونا في باحة، كل الأهالي، وعيوننا تطير إلى الشبابيك؛ ابني وراء أي منها؟!! كانت وجوه العساكر تقطر سواداً، وكنت أفكر: هؤلاء من يحيطون بأخي؟

كان أمراً مؤلماً للغاية، ومتعباً بالذات لأمي المتقدمة في السن بلا كرسيٍّ تجلس عليه. بالكاد استطاعت الجلوس على طرف حجَرة. مرّ وقت طويل ونحن بالانتظار، فأخرجتُ إحدى قطع الملابس التي جلبتها لأخي ولبستها. قلت عسى أن يشمّ رائحة أحد من أهله فيها!

نادوا على الأهالي أن يدخلوا. بعد طول جلوس على طرف الحجر الواطئ لم تتمكن أمي من النهوض مباشرة فقال لها أحد الحراس: "خلص خلص خليكي!... إذا مانك مستعجلة لتشوفي ابنك ارجعي عالبيت!". قلنا له: "طوّل بالك... مرة كبيرة وبالزور عم تتحرك... نشفوا رجليها من القعدة. طوّل بالك عم نساعدها".

أنهضنا أمي وأدخلونا إلى صالة كبيرة تشبه صفاً مدرسياً؛ فيها مقاعد ولوح وشبابيك مكسورة. وبدأوا بتفتيش الأغراض ليحددوا المسموح منها والممنوع. قلنا لأنفسنا إن أي شيءٍ يصل إليه سيكون جيداً.

طال الوقت هنا أيضاً. في الساحة خارجاً قضينا حوالي ساعتين، أو ربما أنني قدّرت ذلك لأنني شعرت أن الزمن يمرّ ببطء. وفي الداخل انتظرنا ساعتين أيضاً.

ما لفت نظري أن الحراس كانوا يصحبون أناساً منا، نحن الأهالي، ويعودون بهم بسرعة وهم يبكون! صرت أسأل نفسي إلى أين يأخذونهم هذا المشوار القصير؟ ولماذا يرجعون باكين؟!

جاء دورنا فنادوا علينا. كان سامر يسند أمي التي لا تستطيع أن تسير بسرعة وتصعد الدرج، أما أنا فكنت أقفز درجتين درجتين عسى أن أرى أخي لمدة أطول من الدقائق الأربعة المقررة.

دخلت إلى مكان، على اليمين شبك مقسوم إلى ثلاثة أقسام. وراء كل شبك شخص، لكنهم جميعاً كانوا غرباء. ناداني أحد الحراس لأسلّم الأغراض التي معي عنده في صدر الغرفة. قلت: "ولكن أخي ليس هنا!". أخذ مني الأغراض

وقال "روحي لهنيك". التفتُّ إلى الخلف فرأيت أمي تقف وراء الشبك الثاني. ذهبت إليها دون أن أقتنع، فقد تفحصت السجناء منذ قليل ولم يكن نايف بينهم! تفرّست في الواقف وراء الشبك فلم أعرفه، التفتُّ إلى أمي فوجدتها تبكي! أعدت النظر إليه من جديد: من هذا؟! ما بها أمي؟ هل جنّت؟ كانت تقول: "كيفك يا أمي؟"... قلت لها: "هاد مو أخي! مع مين عم تحكي أنت؟!".

فجأة... أحسست أن الأرض خسفت بي والسماء انطبقت عليّ! شعور مريع ذاك الذي جاءني وأنا أقلّب النظر بين أمي و"أخي". من المستحيل ألا يعرف المرء أخاه!

كان هزيلاً جداً. شعره يشبه شعر الأطفال أول ولادتهم، شيئاً كالوبر، كالشعر الواهي على بطن القطط! في مقدمة فمه يبدو فراغ خلّفه سنٌّ قد سقط. وعيونه تحملق في السقف! لم يكن ينظر إلينا، لم يكن معنا، كان في عالم آخر! ويداه وراء ظهره.

نظرت إليه. لم يكن فيه من نايف الذي أعرفه أي شيء! ولا أي شبه! لم تغادرني القناعة بأنه ليس أخي وأن أمي تاهت وأنها تحادث شخصاً غريباً. حاولت كثيراً أن أنظر إليه كأخي أو أن أحادثه فلم أستطع إطلاقاً.

فالتفت هو إليّ وسألني عن ابنتي داليا! إنه هو! أخي!

كان جوابه على كل أسئلة أمي وأخي سامر هو: "الحمد لله".

"شبك؟"...

"الحمد لله"...

"شو صاير فيك؟"...

"الحمد لله"...

"لك شو الحمد لله؟!!"...

يسأله أخي: "شبك أخي؟ شو صاير معك؟"

فيجيب: "الحمد لله... الحمد لله".

سألته أمي: "شبك ابني؟ ليش إيديك ورا ضهرك؟ إيدك مقطوعة شي؟" فصاح به الحارس: "مد إيديك خليها تشوفن!". ببطء وتثاقل استطاع أخي أن يرفع يديه من وراء ظهره ويمدّهما ثم أعادهما إلى الخلف. كم عذّبوه حتى وصل إلى هذه الحال! كم كسروه! أولاد الكلب!!

الزيارة التي استمرت لأربع دقائق فقط كانت دهراً... دهراً من العذاب والقهر. عندما استدار ليذهب لاحظت أن بنطاله يسحل عن جسمه ولم تكن لديه القدرة على رفعه. شعرت أن رجليه حبلان ذائبان. وكنت أتخيل كم سيضربونه الآن، لأني سمعت أنهم يضربون المعتقل إثر الزيارة.

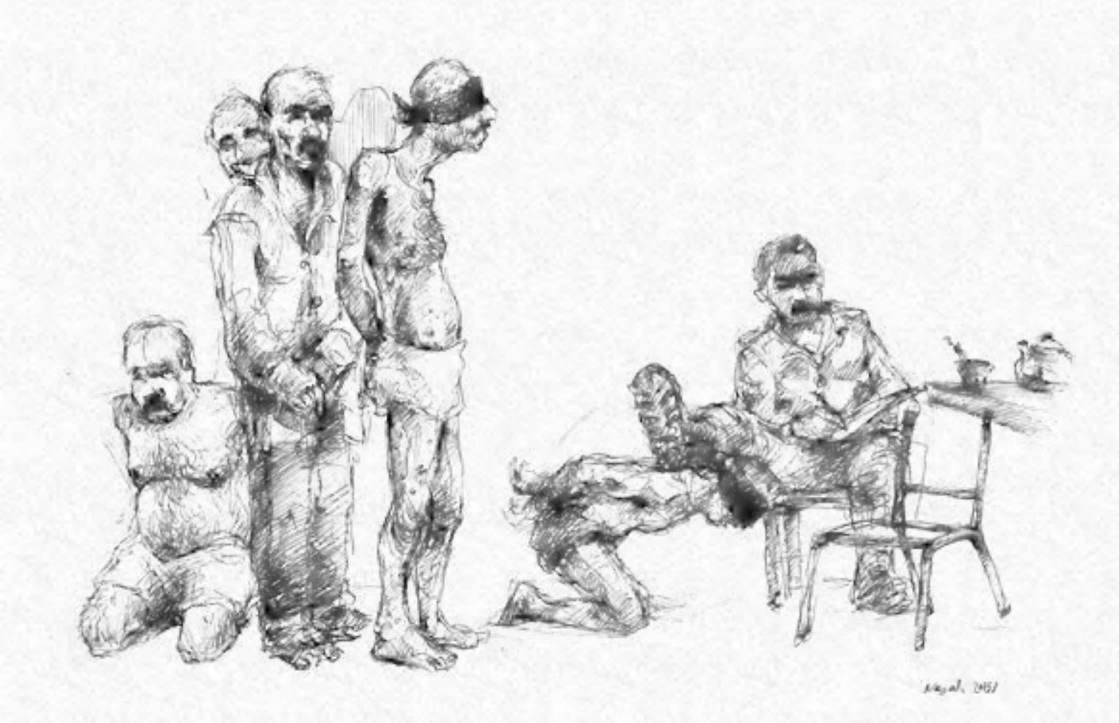
عندما خرجنا قالت أمي: "أخوكن مو مطوّل... لاقوا أي طريقة لتطالعوه!". لم أترك باباً لم أطرقه، ولا صوتاً يمكن أن يصل، ولا محاولة يمكن تجريبها.

بعد شهر تماماً، في 27 نيسان، استشهد. ارتاح. أنا ارتحت! لأنه لم يعد بين أيديهم الآن، ولم يستمر في المعاناة التي كان فيها.

لكن وجعه ما زال يحرقنا، وطالما أن من قتله ما زال يقتل سواه، ولم يشعر بالذنب الذي فعله ولا كيف جرحنا ودمّر حياتنا. لا أنا ولا أمي يمكن أن نستعيد حياتنا السابقة. تغيرت حياتنا بعد هذه الدقائق الأربع. تغيرت بعدما رأينا كم قُهر أخي وتألم وظُلم.

في وجه من نصرخ؟ لمن نشكو؟ إذا كانوا فعلوا هذا بقاض يمثل العدل!
علمنا باستشهاده في 6 أيار، عن طريق الشخص نفسه الذي أمّن لنا الزيارة. اتصل بأخي وقال له: "يمكن أخوك فيه شي. روح اسأل عنه بالشرطة العسكرية". عندما ذهب سامر وسألهم: "صحيح أخي توفى؟" اهتموا فقط بمعرفة كيفية وصول الخبر إليه! وفي النهاية قالوا له: "روح روح... هاد مات من تسعة أيام ودفنّاه". بهذه البساطة! قالوا إنه كان مريضاً بالسل.
في عام 2015 استطاع بعض المعتقلين، الذين خرجوا نتيجة عفو، التواصل معي كما كان أخي قد أوصاهم. فرأيتهم وحكوا لي ما حصل له في السجن بالتفصيل.
الأهم أنهم قالوا لي ماذا همس في أذن أمي في الزيارة الأولى. كانت تلك حرقة في قلبها لأنها لم تستطع سماع كلامه ذلك اليوم. كان قد قال: "يا جبل ما يهزّك ريح".
صحيح أنهم كسروا الجبل ولكن يكفي أنه دخل السجن مؤمناً بفكرة الحرية، واستشهد وغادر إلى ربه وهو مؤمن بها، ولا أعتقد أنه ندم يوماً على خياره.
بدأنا بتجهيز مراسم العزاء في بيت والدتي فاقتحمه الشبّيحة ومنعونا! إذ كيف سنتلقى العزاء في شخص "خائن... مات في السجن"!!

شهادة هيثم خطاب



كان الأخ الشهيد أبو فيصل الرفاعي، رحمه الله، من الشباب الطيبين جداً. كان قاضياً عسكرياً يرجع أصله إلى بلدة نصيب الحدودية بدرعا.

لم أشهد حادثة قتله. كان في المهجع المجاور وكنا نسمع الأصوات الآتية من هناك وخاصة عند الضرب، كان الصياح مرعباً، لا يوصف نهائياً.

سمعنا عن استشهاده يوم قتل، غير أني لم أكن في مهجعه بعد أن فصلونا.

عندما كنا سوياً كان قد وصل إلى ما يشبه الانهيار النفسي، فضلاً عن سوء وضعه الجسدي. لم يتركوا شيئاً من وسائل التعذيب لم يمارسوه ضده؛ عصيّ الكهرباء، الضرب بالأنبوب المعدني (البورية)، وبشكل دائم. أمروه بخلع ملابسه فكان عارياً حتى من الملابس الداخلية وكانوا يصبون عليه الماء البارد. كان ينام على البلاط في أشد أيام الشتاء. صار يكره أن يزوره أحد لأنهم يأخذونه مصحوباً بالضرب ويعيدونه وهم يضربونه.

كان طويلاً، بنيته الجسدية قوية، لكنه أنهك تماماً بسبب قلة الطعام، فصار جلداً وعظماً كما نقول. صار شكله مرعباً لشدة هزالته، بالإضافة إلى الجرب والآفات الجسدية والنفسية التي أصابته.

لم يكن شخصاً عادياً، كان قاضياً، ولذلك تعمدوا إذلاله بشكل يومي ومستمر.

شهادة محمد



في المذكرات التي أكتبها عن اعتقالي توقفت عندما وصلت إلى هذه القصة.

حدث هذا قبل أن أخرج من السجن بحوالي خمسة أشهر أو ربما أربعة، عندما نادوا اسمي للزيارة... "حط الكنزة براسك" فوضعتها. "امشي يا ابن الكذا... يا ابن الكذا... بدك تاخد الرضا من تبع أمك؟! جاية مرتك تزورك؟ بتكون امبارحة كانت نايمة مع أخوك اللي ضل برّة".

يصاحب هذا الكلام المؤذي الضرب والركل حتى نصل إلى صالون الحلاقة حيث نتخذ الوضعية جاثياً باتجاه الجدار والكنزات لا زالت تغطي رؤوسنا. وهنا يدخل السجانون فيتسلوا فينا: "منبطحاً... جاثياً"، وأثناء ذلك يدوسون فوقنا ويرفسوننا ويضربوننا بالأنبوب الذي يسمونه "الأخضر الإبراهيمي"، فيما الحلاق يتسلى هو الآخر بضرب الوجوه بماكينة الحلاقة.

كانت كنزتي تشف عن بعض الرؤية. وعند دخولي إلى الصالون لاحظت وجود شخص ملقى في وسط الغرفة، كان شديد النحافة، مجرد جلد وعظم. كان أخي الصغير أحمد المدلل في أسرتنا. كنت أعرف جسمه لكن هزالته شككتني، فدعوت الله ألا يكون هو. يتعلق الإنسان بالأمل مهما كان. عندما أخذ يئن تأكدت أنه أخي.

كان وجهي إلى الحائط فناداني الحلاق/ السجان. حلق بعض شعري وترك قسماً آخر، وجانباً من شاربيّ وترك الطرف الثاني. كان يتسلى. كانت عيناي مغمضتين طبعاً. إن فتحت عينيك سيضربك بالماكينة عليهما.

بعد أن انتهى ركلني لأعود إلى مكاني. أثناء ذلك كان يسأل زملاءه: "هاد الحيوان اللي متسطح بالنص ليش جبتوه؟ خدوه ارموه بالزبالة!".

وصل الزائرون إلى القاعة المخصصة فأخذ السجانون يذيعون أسماءنا للانتقال إليها. دخل أحدهم وذكر اسم أخي فلم يرد أحد. قال له آخر: "لا يكون هاد الحيوان ابن الشرموطة اللي بنص الغرفة؟". أهملوا الأمر. وبعد قليل نادوا اسمي وانتبهوا إلى تشابه الكنية واسم الأب فسألني السجان: "أخو الشرموطة أخوك هادا؟! تعا ولا حيوان شيله". هرعت إلى أخي بلهفة كي أحضنه، أضمه، أحميه بجسمي. لا أعرف. حملته على ظهري. ورغم أن جسمي كان هزيلاً جداً إلا أن وزنه كان خفيفاً. قال لي: "يا أخي أنا تعبان". لم أدر ما أقول كي أشجعه في هذا الموقف فقلت: "معليش... بيعين الله". تركوني أصل به إلى باب غرفة الزيارة وهم يستهزئون ويضربوني ويضربوه. عندما وصلت قال أحدهم: "زتّه هون". أنزلته أرضاً وكانت المرة الأخيرة التي ألمسه فيها.

أدخلوه إلى القاعة، وهنا سأكمل الرواية نقلاً عن والدتي وشقيقتي اللتين كانتا في الزيارة. حمله اثنان من السجانين، أو جرّاه، وكي يستمر واقفاً ألصقا جسده بالشبك وأسنده أحدهم بيده من ظهره. في هذه اللحظة لمحته أختي فقالت لأمي: "ليكي ليكي هادا الشب... كيف أهله بدّن يزوروه؟!!". فنظرت إليه أمي وقالت: "إي والله خطي... هادا كيف أمه رح تتحمل تشوفه!". حتى أذاع السجانون الاسم ونادوا أمي قائلين: "هادا ابنك"!

في البداية قالت: مستحيل!". صارت تحدثه لم يستطع الكلام. فأخرجوه ورموه وقالوا لي: "صار دورك بالزيارة". دخلت محاولاً التماسك. ماذا أستطيع أن أقول أساساً؟ على يميني سجان وعلى يساري آخر، وورائي ثالث، وبين الشبكين رابع، واثنان مع أهلي. كان الحديث لا يمكن أن يتجاوز "كيفكن؟... شلونكن؟... جيبولي تياب".

حين انتهت الزيارة وخرجت بادرني أحدهم قائلاً: "تعا لهون أنت يا ابن الكذا". اقتربت فأمرني بالسجود. أتى أحدهم. كان مثل رجل عصابة، ومعه حوالي العشرة، فسأل الأول عن أخي الملقى أرضاً: "شو هاد؟" فأجاب: "هاد مثّل قدام أهله إنه مرضان!"، فقال: "إي... منعمله تنفس اصطناعي".

مددوا أخي على ظهره وصار هذا الأخير يقفز ثم يهبط على رقبته. يستحيل أن يغيب عن خاطري صوت شهقته

وهو يأخذ نفَساً بين الدعسة والأخرى، فيما السجان يواصل القفز وهو يسأله: "عم تتنفس؟!" فيجيب أخي: "لا"، فيقول: "إي... منكسّرله عضام صدره... بيجوز الرئتين فيها مشكلة". وصاروا يتقافزون عليه ويركلونه. لم يستطع أن يتكلم، كان فقط يصدر الآهات وشهقات النفَس. وبعدما صار ينزف قال أحدهم: "ليك ابن الكذا عبّاني دم!".
كنت لا أزال في وضعية السجود، أحدهم يضع قدمه على رأسي، وكلما تكلموا شيئاً يدعسني أكثر ببوطه ويقول: "جهّز حالك... هلق دورك". في لحظة كهذه ماذا يستطيع المرء أن يفعل؟ قلت في سرّي: "يا رب... هذا حكمك فينا وأنا راض به".
أخيراً أتى شخص بدا أن رتبته أعلى من الموجودين فسأل عن أخي: "شو هاد؟". أجابه أحدهم: "هاد فطس"، فقال: "يلا خده". تهامسوا قليلاً عني ثم قال: "وهاد كمان خده رجّعه"، فأعادوني إلى مهجعي.

شهادة منير الفقير



شبح صيدنايا

دون أن أعلم، كان يوم 9 أيلول 2012 آخر أيامي في فرع الدوريات (216) الملاصق لفرع فلسطين. كنت قضيت هنا ثلاثة أشهر، بعد أربعة سابقة تنقلت فيها بين فرع المداهمة (215) والفرع الإداري (291). وهذه الفروع كلها تابعة لشعبة المخابرات العسكرية.

في هذا اليوم نادوا أسماءنا، أنا و"أولاد دعوتي" كما نطلق على مجموعة المعتقلين على ذمة قضية واحدة، وأعادونا إلى الفرع 291 حيث كانت بانتظارنا حفلة استقبال وحشية، ثم أنزلونا إلى الذاتية في القبو حيث أجبرونا على التوقيع على أوراق لا نعرف محتواها، وأعطونا "الأمانات" التي كانت موجودة مع كل منا عندما اعتقل، وأودعونا في غرفة وجدنا فيها كمية كبيرة من السكر الذي سررنا بلعقه بعد جوع.

جاء أحد المساعدين ليقتادنا إلى المهجع فلاحظنا أن وضع الفرع قد تغير خلال هذه الأشهر القليلة. كانت البلاد قد دخلت حالة الحرب. ففي حين كان عدد المعتقلين في المهجع الواحد في السابق من 60 إلى 70، فإننا وجدنا الاكتظاظ شديداً إلى درجة وجود 120 شخصاً في المهجع. أما نحن فوضعونا في الممرات وكان السجانون يركلوننا أثناء ذهابهم وعودتهم وهم يتوعدوننا بالإعدام في هذا اليوم ويشتموننا بألفاظ مقذعة.

لم نكن نعرف مصيرنا. كنا قد صدفنا أحد المعتقلين القادمين من سجن صيدنايا للتحقيق معه منذ عدة أشهر، وحكى لنا عن الوضع هناك فلم نصدقه. من وجهة نظرنا كان بعيداً جداً أن يتكرر ما جرى في سجن تدمر إثر أحداث الثمانينات.

بعد قليل نادوا علينا وقيدوا أيادينا إلى الخلف وأركبونا في سيارة نقل متوسطة (فان) حيث تعرضنا للضرب بأعقاب البنادق طيلة الطريق الذي كنا نأمل أنه سينتهي بنا في القضاء العسكري الذي توقعنا أن يفرج عنا كما جرت العادة في بداية الثورة. أنا ابن دمشق وأستطيع تقدير حركة السيارة التي وصلت بنا أخيراً إلى مقر الشرطة العسكرية في حي القابون. تحدث المسؤول عنا مع عناصر الحاجز ففهمنا أننا حُوِّلنا إلى المحكمة الميدانية. كانت هذه كارثة رفضنا تصديقها، فأقنعنا أنفسنا أن المقصود جماعة أخرى أو أننا سمعنا خطأً، لكننا وصلنا إلى باب هذه المحكمة المريعة حيث جرى لنا استقبال وحشي. أدخلونا إلى ذاتية المحكمة وأخذوا بصماتنا على أوراق لم نعرف محتواها أيضاً، فقد كانت أيادينا مقيدة إلى الخلف وكانوا يستعملونها للبصم! قبل أن يُدخلونا إلى غرفة القاضي الذي سأل كلاً منا بشكل مقتضب جداً، لا يتجاوز دقيقتين أو ثلاثاً للشخص. ثم أنزلونا إلى سجن الشرطة العسكرية حيث وجدنا مهجعين يحويان حوالي 200 شخص كانوا ينتظرون تحويلهم إلى أماكن أخرى، فهذا السجن مقر مؤقت أو موزِّع.

يدور حديث المعتقلين في العادة حول محورين؛ الوضع في الخارج والمصير. بعد أن غاب تفاؤلنا بالإفراج عنا تبادلنا الحديث مع بعض الموجودين لنبحث عن حالة مماثلة نستطيع القياس عليها وتبيّن مصيرنا، فقيل لنا إن تحويلنا إلى صيدنايا وارد جداً لكننا كذبنا على أنفسنا مرة أخرى: لماذا يأخذوننا إلى صيدنايا ونحن معارضون سلميون؟! لكننا سمعنا هنا معلومات أكثر عن هذا السجن على كل حال. لم يكن لدينا مانع في معرفة الفرق بين المبنى الأحمر والمبنى الأبيض رغم أن هذا الأمر "لا يعنينا"، فقد "قررنا" من عندنا أننا سنذهب إلى مكان آخر، كسجن دمشق المركزي (عدرا) أو ما يشبهه.

في الصباح التالي أذاعوا أسماء جميع الموجودين في المهجع ثم قسمونا إلى مجموعتين؛ قُيِّدت أيادي الأولى إلى الأمام وظلت رؤوسهم مرفوعة بشكل طبيعي واقتادوهم، أما نحن، وكنا 27 شخصاً، أولاد "دعوتنا" وأبناء قضايا أخرى

تتعلق بالثورة ولكنهم قادمون من فروع أخرى، فقد قيدونا إلى الخلف وأجبرونا على حني رؤوسنا ثم طمشونا.
كان الشاب الذي أمامي شجاعاً فتجرأ على سؤال أحد عناصر الشرطة العسكرية: "نحن لوين رايحين؟" فأجابه: "على صيدنايا، الله يعينكن"!

عندما جمعونا لانتظار دورنا في الصعود إلى "سيارة اللحمة"، ذات الصندوق المغلق المخصصة لنقل السجناء، أبلغت رفاقي بالخبر. كانت صدمة لي وللجميع، وبدأنا نقتنع أننا عدنا إلى سنوات الثمانينات.

في السيارة كنا نبكي، وأخذنا نستعيد ما كنا سمعناه عن هذا السجن ولم نصدقه. كان معنا أحد نزلائه، وهو في طريق عودته من المشفى، فصار يخبرنا معلومات أكثر تفصيلاً. كنت أكبَر رفاقي، إذ إنني من مواليد 1979 بينما كان أكبرهم من مواليد 1987، فحاولت التماسك وأخذت أقول لهم: "شدّوا حيلكن، خليكن قوايا"، واقترحت أن نردد بعض الأذكار وندعو الله خلال الطريق الذي طال وتعرّج.

في السجن

وصلنا إلى البوابة الأولى فسمعنا صوت الطاقة يُفتح. شعرنا أنهم نظروا إلينا وأغلقوها، ثم أخذت السيارة تصعد باتجاه المباني حتى توقفت على حاجز أعتقد أنه يتبع للسجن الأبيض، ثم توقفت أخيراً أمام الأحمر الذي كنا قد عرفنا أنه الأسوأ.

كان الهدوء مرعباً حتى قطعته جلبة تراكض وخطوات تقترب باتجاه السيارة، ثم تصعد درجها المعدني. فتح أحدهم الطاقة وقال: "انزلوا يا شراميط..." وكلمات أخرى مشابهة. تدحرجنا على الدرج فمنّا من وقع على وجهه أو ظهره أو يده، ومنّا من تمزقت ملابسه أو انخلع حذاؤه من قدمه. كان الضرب قد بدأ لكن همنا الأساسي كان ألا تفلت الطماشة عن أعيننا، فقد انزاحت عن عينيّ أحدنا فتلقى ضرباً مضاعفاً.

أذكر أننا مشينا حوالي خمسة أمتار ثم صعدنا درجتين ودخلنا إلى بهو. في الداخل أمرونا أن نتخذ وضعية السجود ونضع رؤوسنا على البلاط، وأخذوا يضربوننا بشكل وحشي بأنبوب التمديدات الذي يسمونه "الأخضر الإبراهيمي". كنا قد سمعنا عنه بالأمس لأول مرة، وكان مؤلماً للغاية.

فك عناصر الشرطة العسكرية، الذين صحبونا من المقرّ في القابون، الكلبشات عن أيادينا بكل هدوء، سلّمونا إلى عناصر السجن التابعين أيضاً للشرطة العسكرية، وانسحبوا. فيما تولى الأخيرون ضربنا بعدما أمرونا أن يطمّش كل منا نفسه بكنزته. بدأنا نتلقى تعليمات القواعد هنا: يطمِّش الواحد نفسه برفع كنزته من طرفها الأسفل في الخلف الذي يُقلَب ليغطي الرأس، وبعد ذلك يضع السجين يديه على عينيه، لا من طرف الأصابع بل من راحة الكف، كي لا تكون هناك فرصة لأن ترى أحداً. كان التطميش هنا ذاتياً، ومن يفتح عينيه سيُعاقَب باقتلاعهما!

أجبرونا على خلع أحذيتنا ثم أمرونا بتسليم "الأمانات". كان الضرب يصاحب هذه العملية التي تترافق أيضاً مع أخذ "الذاتيات"، أي المعلومات الشخصية: اسمك؟ اسم ابوك؟ اسم الشرموطة؟ وهنا يجب أن تذكر اسم أمك وإلا ستتلقى الضرب. عندما خاطبني بهذه الصيغة أول مرة أجبته: "نعم؟!" فضربني بالأخضر الإبراهيمي وكرر السؤال. تجاهلت الجواب فضربني مرة ثانية وكرر السؤال، فقلت اسم أمي.

أثناء "الاستقبال" يُعامل بعض السجناء بطريقة خاصة، كالأطباء والمهندسين تحديداً، وبدرجة ما المحامين والضباط والصحفيين، إذ يتعرضون لتعذيب متفنّن نتيجة ما يشعره السجانون تجاههم من نقص. في الحقيقة أنك تلحظ

لديهم مجموعة من العقد؛ فهم طائفيون، مناطقيون، حاقدون طبقياً نتيجة الفقر، غير متعلمين، صغار في السن إذ تتراوح أعمارهم بين 18 و20 عاماً، وتظهر آثار كل ذلك في تعاملهم مع السجناء من حملة الشهادات العلمية أو الموقع الاجتماعي أو الميسورين مادياً أو الأكبر سناً... حتى صاحب الجسد الرياضي كان يثير غيظهم فيسعون إلى "كسر رأسه"!

صرّح بعض زملائي بمهنهم فتلقوا ضعفين من العذاب، أما أنا فتهربت من شهادتي في الهندسة بأن صرّحت أن عملي "كهربجي كمبيوتر"، وهكذا سجّلوا!

كان علي، أحد أبناء دعوتنا، لاعباً متمرساً في كرة السلة. كان ضخماً فلم يُدخلوه معنا إلى الزنزانات في البداية بل استبقوه ليتفننوا فيه. ضربوه بشدة ثم ركبوا فوقه وصاروا يتنقلون عليه. كان طيباً ومحترماً ورقيقاً للغاية فكسرته هذه المعاملة. بعد شهرين تقريباً سيستشهد بعد أن رفض جسده الطعام وقرر أن يموت.

كان واضحاً أن إدارة السجن تطلق للعساكر العنان في التعامل معنا، لأن ما عرفناه من رحلتنا في الأفرع وصيدنايا أن كل شيء ممنهج وبأمر أو تعليمات.

أنهينا تسليم الأمانات وتسجيل الذاتيات وحان الوقت لنتلقى درس "القطار"، وهو أن يتخذ السجناء وضعية الركوع ثم يمسك كل منا بخصر المعتقل الذي أمامه ووجوهنا إلى الأرض. أنزلونا درجاً قاسياً، ارتفاع الدرجة حوالي 20-25 سم. ربما كانت هذه هي الحالة الوحيدة التي لا يتلقى فيها السجناء الضرب في صيدنايا، أثناء اتخاذ وضعية القطار ونزول الأدراج أو صعودها، نتيجة ما قد يحدث من فوضى لو تعثر أحدنا وهوى بالباقين.

في الزنزانة

ظلوا يكررون "انزل درج... انزل درج" حتى وصلنا إلى الزنزانات التي تكون في العادة أول مكان يُودَع فيه سجناء صيدنايا. في الفسحة بين الزنزانات أمرنا أحدهم بخلع ملابسنا قائلاً: "بخلال 3 عدّات بدكن تكونوا متل ما نزلتوا من (....) أمهاتكن". ريثما عدّ إلى الثلاثة كنا عراة، ومن لم يخلع كل ملابسه دمّيَ من الضرب. أمرنا السجان بالانبطاح على بطوننا ورفع أقدامنا وقال إن حصة كل منا عشر ضربات، فإن أصدر صوتاً نتيجة الألم سيضاعف العدد إلى 100. لا أعتقد أنهم اكتفوا بضرب أحد منّا عشر ضربات فقط. ربما لم يصل العدد إلى 100 ولكنه كان رقماً ضخماً ومتفاوتاً.

تختلف منهجية التعذيب في صيدنايا عما يجري في الأفرع. فهناك يهدف التعذيب، في الغالب، إلى الحصول على المعلومات، ويحدث أحياناً بقصد الإهانة والإذلال والتشفي، أما هنا فلا يهدف التعذيب إلى غير ذاته. صيدنايا مكان خُصِّص لمعاقبة الثورة السورية. الأمر الثاني هو أن السجان في الأفرع يستمر في الضرب حتى يحصل على ما يريد من معلومات حقيقية أو اعترافات كاذبة في حال التحقيق. فإن كان الضرب للعقوبة على عدم إطاعة الأوامر أو لمشكلة حدثت في المهجع أو لأي سبب آخر فإنه يستمر حتى يصرخ السجين الذي يُعدّ امتناعه عن الصراخ تحدياً. أما في صيدنايا فعلى العكس، يُفترض أن تتلقى الضرب وأنت صامت، وكلما صرخت زادت عقوبتك.

بعد حفلة التعذيب أمرنا أحدهم: "الكل واقفاً" فنهضنا. حشروا كل تسعة منا في زنزانة مربعة، مترين في مترين كما أتصور، فيها مرحاض يحتل ثلث المساحة ويفصله جدار عن باقي الزنزانة. في الليلة الأولى حشرونا في المرحاض فقط، بعد أن أبلغونا بمنع الكلام. على كل حال سيستمر معنا هذا الحظر طيلة بقائنا في صيدنايا. كانت ملابس كل

مجموعة قد جلبت ورميت على باب زنزانتها، وكانوا يفتشونها عندما سمعوا صوتنا الخفيض من الداخل ونحن نحاول أن نتدبر أمر وقوفنا، نحن التسعة، في هذه المساحة الخانقة. فأمرونا بمد أيادينا تباعاً من "الشرّاقة" الصغيرة التي في أسفل الباب وتلقينا عقوبة إضافية بالضرب عليها.

صرخ صوت منهم مخاطباً السجناء الجدد ليتعرفوا على تعليمات السجن: هنا كل شيء بأمر... تأكل بأمر وتشرب بأمر وتنام بأمر وتستيقظ بأمر. أي تصرّف من عندك ستكون عقوبته شديدة. الكلام ممنوع والهمس ممنوع. عندما تسمعون حركة في الممر يجب أن تأخذوا فوراً الوضعية "جاثياً" داخل الزنزانة. أما عندما يُفتَح بابها فيجب أن يكون الجميع قد صاروا بهذه الوضعية داخل المرحاض، لا واقفين هناك. من اليوم فصاعداً أنتم "ولاد شرموطة". وهنا يسأل كل زنزانة وكان على الموجودين فيها أن يجيبوا "نحن ولاد شرموطة". لم يخرج هذا الجواب قوياً ومتحمساً كما اللازم من إحدى الزنزانات، فعوقبوا بشدة على ما رآه السجان تراخياً!

في كل زنزانة "قصعة" للطعام، يخرجها السجناء فارغة في الصباح وعندما يُوزَّع الأكل يتلقون أخرى، أو ربما يتلقونها نفسها بالصدفة. عندما دخلنا إلى زنزانتنا وجدنا قصعتها مليئة بالماء الذي يخالطه شيء من الصابون. كان أحد السجناء قبلنا قد وضع قميصه ليغسله فيها.

مرت الليلة الأولى. كان مستحيلاً أن ننام جميعاً داخل المرحاض الضيق الحاصر، ولذلك "خرج" بعضنا إلى المساحة المتبقية في الزنزانة وناموا هناك. كان هذا ممنوعاً الآن لكن أحداً لم ينتبه.

في اليوم التالي فُتح الباب ورموا لنا ملابسنا. كانت تلك من لحظات الفرح. بعد قليل صرنا نسمع صوت رمي ربطات الخبز على أبواب الزنازين ثم أمرونا بإخراج القصعات من الطاقات في أسفل الأبواب. توليت هذه المهمة فأمرني أن أمد يدي من الشرّاقة وتلقيت عليها ضرباً لأنني لم أكن سريعاً كفاية. كنا نتعلم، وكان تعلم نظام صيدنايا يتم عبر الضرب دوماً. بسبب تعرضي لإصابة سابقة في يدي قرر زملائي أن عليّ ألا أكرر إخراج القصعة الفارغة أو إدخال الممتلئة، لأن ذلك يكون مصحوباً بالضرب على يد من يفعل ذلك غالباً. رفضتُ، وفي اليوم الثالث حرصت على إخراج القصعة بأقصى سرعة فنجوت. أما عند استلامها ممتلئة ففشلت. كان عليك أن تفعل ذلك خلال أجزاء من الثانية، وقد تمكنت من ذلك، لكنها كانت تحوي ذلك اليوم بطاطا في الأسفل، وفوقها رز، وفوقه مربى. أثناء إدخالها علق بعض المربى بالحافة العلوية للطاقة فقال السجان: "مد إيدك"! ضربها ثم قال: "نضّف" فأخذت أمسح الحديد من الخارج وهو يهرس ببوطه يدي التي صارت تنزف.

تبيّن أن نظام صيدنايا أن أي وافد يجب أن يقضي في الزنزانات مدة تتراوح بين أسبوعين إلى ستة أشهر، ثم يُحوَّل إلى المهاجع فوق. قضينا في الزنزانة أكثر من خمسة أشهر كانت صعبة للغاية. كان للقادمين من سجن عدرا المدني استقبال خاص مكثف مع العبارات: "جايين من عدرا يا كلاب؟ مبسوطين كنتو؟ والله لننسيكن عدرا"، وهو ما انعكس علينا، فرغم أننا كنا قادمين من الفرع إلا أن المجموعة التي قدمت معنا كانت محوّلة من عدرا، وبعضهم كان متهماً بمحاولة القيام باستعصاء هناك، فحسبونا عليهم وأصابنا ما أصابهم من استقبال ومن طول إقامة في الزنازين.

يوميات الزنزانة

انتخبني الزملاء رئيساً للزنزانة، ومنذ يومنا الثاني قررنا أن نضع خطة لحياتنا التي لا نعرف كم ستستمر هنا. في اليوم الأول لم نصلّ، أو صلّينا عراة فرادى واقفين، وفي اليوم الثاني قررنا أن نصلي على الشكل التالي: صلاة الفجر منفردة، وصلاتي الظهر والعصر جمعاً، وكذلك المغرب والعشاء. لم نكن نعرف اتجاه القبلة فاجتهدنا في تقديرها. سيأتي يوم نزور فيه سجن صيدنايا ونتأكد إن كانت قبلتنا صحيحة أم لا. اجتهدنا بحسب الظرف في الحقيقة، إذ قررنا أن نصلي جلوساً، وأن تكون القبلة باتجاه الحائط كي تكون ظهورنا للباب، فإن أتى السجان وجدنا جالسين في الوضعية المطلوبة أصلاً. كنا نصلي جماعة. كانت تلك الأيام من الأكثر قرباً إلى الله. حافظنا على الأذكار. نظمنا برنامجاً لتبادل تحفيظ القرآن الكريم ومراجعته، حفظنا كثيراً من السور. وكانت كثير من معانيها تنسجم مع حالتنا، في رفع المعنويات وشد الأزر والحض على الصبر والثبات والإصرار على حمل الحق، مما كان يعطينا قوة رهيبة.

كنا نواظب على تكرار بعض السور، كسورة "المُلك" في الصباح و"الواقعة" مساء و"الكهف" يوم الجمعة. أذكر أننا نسينا قراءة سورة الملك في إحدى المرات وغفا صديقنا علي قليلاً فرأى في نومه سجاناً يهم بضربنا بأنبوب "الأخضر الإبراهيمي" فلا يستطيع ذلك حتى قال حانقاً: "كفوا عن قراءة سورة الملك فهي تمنعني من ضربكم". بعد هذا دأبنا على تكرار هذه السورة بالتحديد. وسبحان الله؛ في المرات القليلة التي سهونا فيها عن قراءتها كان أحدنا يتلقى عقوبة!

لاحظنا وجود مياه في التمديدات وقطعة صابون صغيرة فتناوبنا على الاستحمام في المرحاض. كان يجب أن يتم هذا بسرية أيضاً، فلو سمعوا صوت صب الماء سيكون عقابنا شنيعاً لأننا استحممنا دون إذن!

عند النوم اضطررنا أن يبقى علي في المرحاض بسبب ضخامة جسمه، وكان بالإمكان أن ينحشر ستة في أرض الزنزانة بطريقة "التسييف"، وهي أن ينام الواحد على جنبه ونتتالى متعاكسين بالرؤوس والأقدام، ويبقى اثنان واقفين، وهكذا نتناوب. تلصق هذه الطريقة الأجساد ببعضها مما يبعث قليلاً من الدفء، لكن النوم لساعات على طرف واحد، دون إمكانية التقلب إطلاقاً، كان مرهقاً.

مع استمرارنا في الزنزانة صارت أمورنا تتطور فأخذتُ، وشابين آخرين، نقوم ببعض التمرينات الصباحية بقدر ما تسمح مساحة البلاطة التي يقف عليها كل منا، كي نحافظ على لياقة أجسامنا قليلاً. كان هذا ممنوعاً أيضاً وكان علينا أخذ الحيطة.

يؤمن كل المعتقلين في سجون الأسد بالأحلام، أو فلأقل معظمهم، مهما كانت درجتهم الثقافية أو التعليمية، لأن السجين يبحث عما يدعمه. وفي كل زنزانة أو مهجع يظهر "مؤول" للمنامات أو مفسر لها، حتى لو لم يمتلك أي خلفية سابقة في هذا المجال، لكنه يرث هذه "الخبرة" غالباً من شخص كان هنا ثم انتقل، ويأخذ بتأويل الأحلام وفق بعض الثوابت، فإن رأيت أنك في مدرسة أو جامع فهذا يشير إلى السجن وإن خرجت منهما فهذا يعني الإفراج عنك... والكثير من التفاصيل التي يعرفها السجناء السابقون.

في حالتنا بقي "مؤولنا" في الفرع. كنا قد تعلمنا منه بعض الأشياء فأدرجنا في برنامجنا فقرة يومية باسم "شفت بمنامي" تأتي بعد الإفطار. كان كل منا يروي ما قد يكون شاهده في الليلة السابقة وكنا نتبادل التفسير جميعاً، بسبب عدم وجود "مؤول"، بالاستناد إلى ما سمعناه من هذا الشخص أو ذاك في الأفرع. كانت فقرة مسلية. كنا

نشترط في الحلم المرشح للتأويل ألا يحوي طعاماً أو شراباً، لأننا اعتبرنا وجودهما دليلاً على مجرد انشغال بال الحالم بهما. وكذلك أسقطنا الأحلام التي يرى فيها المرء نفسه يخرج من السجن، لأنها نابعة من هذه الرغبة بشكل مباشر. كنا نفضّل المنامات التي تحوي رموزاً من خارج حياتنا اليومية.

كنا نتلقى زاداً إيمانياً بالصلاة والأوراد عندما نستيقظ، ثم زاداً جسدياً بالطعام، فزاداً نفسياً من هذه الفقرة. بعدها كان أحدنا يدرّس الآخرين موضوعاً يعرفه؛ فأجرينا دورة في التجويد، ودورة في تاريخ سورية المعاصر الذي كان كثير من شباب الثورة يجهلونه نتيجة عدم تحدث أهاليهم في موضوع كهذا لأسباب أمنية. كنا نتناقش يومياً حول الثورة وحول تقييم المرحلة السابقة منها. كان كل ذلك يجري همساً بالطبع. لم يكن كل ذلك يستغرق وقتاً طويلاً، ربما ربع ساعة أو نصفها للفقرة، لكن وقتنا كان مستهلكاً بالحذر والترقب والانتباه وتحليل الأصوات الآتية من الخارج واتخاذ الوضعية جاثياً في أي لحظة يُفتَح فيها الباب.

من لحظات الرعب التي يعيشها السجين لحظة سماع صوت الباب، أو سماع صوت فتح الشرّاقة السفلية الذي سيليه صوت السجان: "يلا... عرصة عرصة كل واحد يمد إيده". وهنا كان علينا أن نمد أيادينا بالتتالي لنتلقى عليها الضربات. كان السجانون يخلعون أبواطهم الثقيلة أحياناً ويسيرون بهدوء كي يسمعوا إن كان أحد ما يهمس، وفجأة يقطع الصمت المطبق صوت الشرّاقة وهو يُفتح مع الأمر: "مد إيدك"، ويبدأ الضرب. كان صوت فتح أي زنزانة ثانية أمراً مرعباً أيضاً، فهو يعني اقتياد نزلاء منها إلى مكان لا يعلمه إلا الله.

أحياناً كان السجان يأمر بمد الرأس من الشرّاقة لا اليدين، ويأخذ بضرب المعتقل. وأحياناً كان يأمر بمد الرجلين فيربطهما ويشدهما إلى مقبض الباب في الأعلى بقوة فتصبح الحافة العلوية للشراقة على الساقين مما يسبب ألماً مضاعفاً يضاف إلى ألم الضرب. وفي إحدى المرات أمر زنزانة مجاورة بمد أياديهم بالتتابع فجاءه صوت من أتى دوره من الداخل، وهو رجل من بانياس سنتعرّف عليه لاحقاً في المهجع حيث سيتوفى رحمه الله، يقول: "يا ابني أنا زلمة كبير... عمري 55 سنة" فأجاب السجان: "إذا كبير على عيني... عن كل سنة كبل"، وهكذا فعل.

رغم ذلك كانت هناك أصوات جميلة، كصوت خلخلة المياه عندما تعود إلى السريان في التمديدات بعد انقطاع، وصوت ربطات الخبز وهي تُرمى على أبواب الزنازين صباحاً. كان هذا الصوت موسيقى قائمة بذاتها في أسماع السجناء الجائعين، ولحناً ما بعده لحن! كنا نحمد الله يومياً على هذا الصوت، ففي بعض الأيام جرت اشتباكات طاحنة على الطريق المؤدي إلى السجن فانقطع تزويدنا بالطعام. بالتدريج أخذنا نعرف إن كانت ربطة الخبز كاملة (ثمانية أرغفة) أو ناقصة من صوتها وهي تحط على الأرض بعد أن يرموها. من الأصوات الجميلة جداً أيضاً صوت العصافير الذي كانت يُسمع أحياناً فيخرجنا مما نحن فيه من عزلة. للأسف، كانت بعض الزنزانات في الجهة الأخرى محرومة منه. ومنها أيضاً صوت طقطقة أو تحميص البوشار الذي كان المجرمون في الخارج يعدّونه لأنفسهم. كان جميلاً من جهة ومزعجاً من جانب آخر، فقد كنا نتذكر البوشار، ونشم رائحته أحياناً، ونحن نتضور جوعاً بسبب كميات الطعام القليلة جداً جداً. إذ غالباً ما تكون حصة الواحد من الرز، على سبيل المثال، مقدار ملعقتين من الرز المطهو بشكل سيئ، حتى أننا نسمع صوت سكبه في القصعات وكأنه رز قاس غير مطبوخ. كانت حصة الواحد من الزيتون نصف حبة، أو حبة في أحسن الأحوال، مطعّمة بالمازوت في الغالب. كنا نعاني من مجاعة حقيقية. كان ما يحضرونه لنا، نحن التسعة، يكاد أن يكون نصف ما يأكله الشخص المعتدل يومياً عادة. ولذلك صرنا نأكل الأوراق الخضراء التي قد تأتي مع الزيتون أو البرتقال، وقشر البيض الذي اكتشفت أنه طيب جداً، وكذلك قشر البطاطا.

لم يكن في الزنازين أي شيء يمكن أن يشغلنا أو يسلينا، فقط جدران صلبة وأرض مبلّطة، وكان عليك أن تخترع شيئاً ما. باعتبار أن اختصاصي معلوماتية كنت أكتب بإصبعي على الجدار بعض المعادلات والبرامج، وإن استطعت الاستفراد بمساحة لو ربع بلاطة كنت أكتب عليها مذكراتي، كتابة وهمية طبعاً إذا لا توجد لدينا أي وسيلة للكتابة فكنا نتخيلها ذهنياً.

في الزنزانة التي بجوارنا، ورغم ندرة الطعام، اقتطعوا منه جزءاً أعادوا عجنه وصنعوا منه أحجاراً للعب الضامة ليملأوا الوقت قليلاً. ولما كشف السجانون ذلك عوقبوا بإغراق زنزانتهم بالماء في ظروف شديدة البرودة. استمر ذلك لثلاثة أيام ولم يُرفع إلا بعد أن توفي أحدهم. في زنزانة أخرى كان هناك شاب يكثر من رجاء السجانين ألا يضربونه، وكلما أمره السجان بمد يده كان لا يفعل وينطلق في القول: "كرمال الله يا سيدي". في كل مرة يذكر هذه الجملة أو مرادفاً لها كان السجان يشتم الله. ضجر هذا أخيراً وأخرجه قائلاً: "بدي آخدك على عزرائيل". وبالفعل، اصطحبه ولم يعد به أبداً. وعندما رجع السجان قال لزملاء زنزانته: "شايفين اللي بيحكي شو بيصير فيه؟ بيروح عند عزرائيل وما بيرجع. ومنّه بيفضّي محل بالزنزانة لرفقاته".

كانت لزنزانتنا ميزتان عظيمتان؛ الأولى هي الثقب الذي كنا نرى من خلاله وجوه المجرمين، والأعمدة الملطخة بدمائنا ودماء من أتوا قبلنا وبعدنا. ما زلت أحتفظ برقم الزنزانة سراً حتى الآن كي لا يشيع، فربما كان هناك من يستفيد من هذا الثقب حتى الآن. الميزة الثانية هي أجواؤها الإيمانية التي كانت تمنحها حماية خفية. في إحدى المرات قرروا أن يعذبوا كافة نزلاء الزنزانات، كنا في الشهر الأول وكانت درجة الحرارة – 5. كان الوقت ليلاً عندما نزلوا وصاروا يفتحون طاقة الزنزانة ويقولون لرئيسها: "يا عرصة الزنزانة... خلي الكل يشلح بالزلط وجمّع تيابهن، وبعدين أنت اشلح وطالع التياب لبرة". بعد أن يصبح السجناء عراة كان يأمرهم بالاستلقاء على أرض الزنزانة متعاكسين. كنتُ قلتُ إن المساحة لا تكفي الجميع ولذلك كنا ننام بالتناوب، لكن السجان كان يأمرهم هذه المرة بالتراصّ حتى يصبحوا جميعاً مستلقين في أرض الزنزانة مهما صعب الأمر، ثم يوعز إلى رئيس الزنزانة أن يفتح الحنفية لإغراق الأرضية بالماء البارد. حتى لو ذهب السجان وعاد كان يجب أن يستمر جريان الماء الذي لا يتوقف في العادة إلا بموت أحد السجناء. عندما أخذنا نسمع الأصوات يومها همستُ لمن معي أن نتوجه بالدعاء إلى الله ليحمينا. وبالفعل، عندما وصل إلى زنزانتنا فتح الطاقة ونظر إلينا. كنا مستيقظين ولكننا تظاهرنا بالنوم الكامل. تأملنا السجان طويلاً ثم أغلق الطاقة وذهب.

بين التسعة في الزنزانة كنا سبعة من دمشق وتلقينا العديد من الزيارات. وفي كل منها كنا نطلب من أهالينا كميات مضاعفة من الملابس لتكفي الكل، فكنا مكسيين بشكل جيد وبعدة طبقات. في أحد الأيام رموا لنا عبر الطاقة ماكينة حلاقة موصولة بكابل إلى الخارج وأمرونا أن نحلق لبعضنا. خلعنا ملابسنا أثناء ذلك فوصلت إلى السقف بسبب كميتها. ولما فتح السجان الطاقة ورآها استغرب. كان من المنطقة الشرقية، وكان يتحول إلى مجرم عندما يكون مع السجانين العلويين، أما عندما يكون وحيداً فكان يبدو لنا معقولاً إذ يكتفي بالشتم دون الضرب. سألنا عن مصدر هذه الملابس وأظهر الغضب وتوعّد بمنعنا من الزيارات، وهو الأمر الذي كان أكبر منه على كل حال، ثم قال إنه سيطلب منّا في المستقبل ملابس لمن لا يملكها فوافقنا بحماس. كان أكثر سجناء الزنزانات عراة أو شبه عراة، وربما ظلوا لأشهر على هذه الحال. في الأيام التالية صرنا نضع ما يمكن أن نستغني عنه من ملابس في الزاوية، وكنا نسمع هذا السجان وهو يفتح طاقة إحدى الزنزانات ويقول لأحدهم: "ولا ليش مانك لابس؟" ثم يأتي إلينا فيطلب كنزة أو قميصاً. الحمد لله تمكنا بذلك من مساعدة آخرين في الزنازين المجاورة.

في أحد الأيام خرج أحدنا إلى الزيارة فاستغل الفرصة وقال للسجان نفسه: "سيدي نحن صرلنا 5 أشهر هون بالزنزانة، وأنتو قلتولنا رح ننسيكن عدرا، ونحن مو جايين من عدرا أساساً. نحن جينا بالصدفة مع سيارة اللي جايين من عدرا". ذهب السجان وأبلغ رئيسه فقرروا نقلنا إلى المهاجع بعد أن مدحوا سلوكنا خلال الأشهر الماضية ووصفوا زنزانتنا بأنها "مثالية".

كنت قلت إننا كنا في الزنزانة سبعة من "أولاد دعوى" واحدة، واثنين قدما معنا من القابون ودخلنا الزنزانة سوياً حيث تعرّفنا عليهما. خلال خمسة أشهر من الإقامة اللصيقة عرفنا عنهما كل شيء تقريباً وأدق التفاصيل والخصوصيات والسير العائلية، لكننا لم نعرف شكليهما ويعرفوا وجوهنا بدرجة كافية إلا في المهاجع. هناك صرنا نسأل بعضنا: مين أنت؟ أنت فلان؟ وذلك بسبب الظلام شبه المطلق في الزنزانة.

معركة الجوع

اقترحت على زملائي أمراً أسميته "إدارة معركة الجوع". فهم يجوّعوننا وعلينا أن ندير هذا الصراع بحكمة كي ننتصر فيه أيضاً. ورغم أن شهيتي كانت أعلى منهم، وكنت أكثر بدانة من معظمهم قبل السجن، لكنهم كانوا أقل صبراً بسبب أعمارهم الصغيرة نسبياً، فلم يكونوا يطيقون ادخار شيء من هذا الطعام القليل. أما أنا فقررت تأجيل بعض الخبز إلى الليل، فكانت عندي وجبة عشاء كل يوم. كانت لحظات انتظار العشاء، المكون من الخبز فقط في الغالب، من أمتع اللحظات! وقتها كنت أفكر: بعد قليل سآكل! وكأنني تلقيت دعوة إلى وليمة في أهم مطاعم دمشق.

في أحد الأيام كنت قد ادخرت نصف ربع رغيف للعشاء. كنت وضعته في كيس من النايلون وخبأته وراء خزان المياه كي لا يلمحه السجان إن دخل، ولأنه لا يوجد مكان آخر في الزنزانة. كنت قد قلت إننا ننام بالدور. كان معنا شاب سلفي، سيستشهد لاحقاً أيضاً، وجاع يومها. هل قلت "جاع"؟ الأصل في حياتنا هناك هو الجوع، لكن فلأقل إن الجوع بلغ منه مبلغاً شديداً وهو ساهر، فيما كنت بين النائمين أحلم بنصف ربع الرغيف الذي سأتناوله. عندما صار وقت استيقاظي نهضت وذهبت إلى الحمام وأخرجت الكيس فوجدته فارغاً. في الصباح سألت الزملاء فلم يجب أحد، أما هو فسعى إلى تغيير الحديث. قلت إنني لن أسامح من حرمني من القطعة التي كانت معدتي تتقطع وأنا أحلم بها، فحاول إسكاتي ثم صار يبكي. لم يعد عندي كلام، فلو لم يكن مضطراً لما أكل الخبزة.

يُتطلّب في من سيقسم حصص الطعام أن يكون عادلاً ودقيقاً ونظيفاً، لأنك لست على استعداد للتخلي حتى عن ورقة الليمون أو لحاء حز البرتقال. تحتاج إلى كل شيء كي تستطيع الاستمرار في الوقوف على قدميك. كانت الكثير من الخلافات تنشب نتيجة الاعتراض على قسمة الأكل. في إحدى المرات غضب اثنان منا وقررا أن يأكلا وحيدين، في زنزانة طولها متر ونصف كانا يأخذان زاوية، ثم عادا فندما وقررا أن يهديا شيئاً من حصتهما كل يوم لأحد. ففي هذه المرة يهديان فلاناً صندويشة رز بطول الإصبع، وفي المرة القادمة يهبان آخر زيتونة، وهكذا.

بسبب الجوع الشديد، سواء في الزنزانات أو لاحقاً في المهاجع، صرنا نحلم بالأكل. ثم تطور الأمر إلى أننا صرنا نتداول سيرة الطعام عبر تعلم الطبخ. لم أكن أجيد طهو شيء في حياتي، لكننا قررنا هنا أن يعلّم كل منا الآخرين ما يجيده من طبخات. كنا نحلم بالطعام، واعذرني في هذا التعبير، كمن يمارس العادة السرية. كنا نتخيل الطعام ونكاد نتلمظه، وفي الليل كنا نشعر بطعم الوجبة الخيالية في أفواهنا. مثلاً أنا من عشاق "الشاكرية"، ولشدة ما كنا نتحدث عنها ونتغزل بها ونتخيلها كنت أستيقظ أحياناً شاعراً بطعمها وكأنني تناولتها للتو!

في الزنزانة كان معنا شاب من اللاذقية، سيستشهد لاحقاً، وفي المهاجع كان معنا عدة شباب من اللاذقية وبانياس، فصاروا يحدثوننا عن طرق الصيد وأنواع السمك وأساليب طبخه. كنا بحاجة إلى هذا كي نشغل يومنا أيضاً. وكنا نخوض جدالات في تفضيل طبخ كل مدينة أو منطقة على الأخرى وهكذا. كانت المنافسة الأقوى بين المطبخين الشامي والحلبي، ولا سيما في النقاش حول "شيخ المحشي"، وقد تعلو الأصوات ويشتد السجال، لكننا كنا نعدّ هذه اللحظات من أسعد أوقاتنا لأننا نعيشها مع حديث الطعام. في مرحلة معينة يتوقف تفكيرك في الخروج من السجن، وتغيب عن بالك النساء، وتبقى فيك رغبة واحدة: "أريد أن آكل"!

في إحدى المرات كنا نتخيل كيف يطهو الحلواني المبرومة والبقلاوة وغيرها من الحلويات الشرقية. لم يكن أيٌّ منا يعرف الطريقة لكننا صرنا نتوقع. يومها جاءت لأحدنا زيارة، ولما سأله أهله عن أحواله أراد أن يطمئنهم فقال إنه بخير لدرجة أنه كان يتبادل الحديث مع رفاقه منذ قليل عن البقلاوة والمبرومة والهريسة. كانت زيارتي بعده، ولما جاؤوا لإخراجي كان في رحلة العودة. بطحوه على باب الزنزانة وصاروا يضربونه، فالكلام ممنوع في الزنزانة أصلاً، عدا عن أن هذا "الوقح" كان يتخيل البقلاوة والنمورة!!

لم نذق أي نوع من اللحم طيلة وجودنا في الزنزانة، أما في المهاجع فكانوا يضيفون أحياناً بعض الدجاج الغريب، إذ لا أذكر منه سوى الجلد والعظم.

في أول يوم لنا في المهجع رأيت شخصاً يغطس رأسه في كيس القمامة الموجود في الحمام وسط صوت خشخشة، وتبينت أنه كان يأكل بقايا العظم. فوجئت وقتها لكننا لاحقاً سنأكل العظم ونبيعه ونشتريه، كما سأبين في ما بعد. عندما تُخرج الزنازين قصعاتها كانوا يجمعونها في وسط الممر ويبدأون بسكب الطعام فيها، الرز والمربى والبطاطا معاً، وهكذا. كانت القصعة صغيرة ويجب أن يكفي محتواها تسعة أشخاص.

يتولى "السخرة" توزيع الطعام، وهم سجناء المخالفات العسكرية الموجودون في المبنى الأبيض. في إحدى المرات لمحنا من ثقب في الباب أحد هؤلاء وقد انتهت كمية المربى في التنكة التي بين يديه ولا زال عليه أن يسكب منها لقصعتين. احتار قليلاً ثم بصق في التنكة وأخذ يحرك بصاقه في ما علق فيها من مربى جامد حتى تحصّل على كمية صبّها في القصعتين. لم ندرِ إن كانت القصعة التي وصلت إلينا إحداهما ولكننا أكلناها طبعاً، إذ لا يمكن الاستغناء عن المربى كمادة أساسية تحوي السكريات التي تساعدنا على الاستمرار. كانت الوجبة التي تحوي مربى عرساً، لكنه لا يقارن بالعرس الحقيقي الذي يكون عند وجود الحلاوة. كانت من نوعية لا يمكن أن تتناولها في الخارج لشدة رداءتها، لكنها كانت كنزاً هنا. أما العرس الأكبر فكان في المرات النادرة التي جلبوا فيها "بقلاوة" في بعض المناسبات الوطنية، كعيد الجيش أو ذكرى استيلاء حزب البعث على السلطة في الثامن من آذار. كانت حصة الواحد نصف قطعة، وكانت سيئة جداً، لكنها كانت لذيذة!

علي، الشاب الضخم الذي حكيت عنه سابقاً، والذي كان يملك محل ألبسة نسائية في أحد أرقى أحياء دمشق، وكان منعّماً؛ لم يتأقلم مع الطعام بسبب قذارته، وأصيب بصدمة نتيجة ما مر عليه، فعانى من تجفاف وإسهال شديدين، وصار يتقيأ كل ما يأكله، حتى استشهد.

في المهاجع كانوا يتعمدون أن يسكبوا الطعام على الأرض ويدعسوا في وسطه بأبواطهم ليقهرونا أو بسبب غيظهم مما يحصل خارج السجن. معنا صيدلاني كان يشغل منصباً مرموقاً في فرع شركة أميركية للأدوية بدمشق، وكنا قد وكّلناه بتقسيم الطعام بسبب حرصه على النظافة قدر الإمكان. في أحد الأيام أدخلوا الطعام. كنا في الوضعية

"جاثياً"، وجوهنا إلى الحائط وأيادينا على عيوننا، لكنه لمحهم يضعون القصعة إلى جانب الحمام الذي كان هنا أعلى بحوالي 10 سم، ثم يقشطون الماء الموجود في أرض الحمام والمرحاض فيصبونه على طعامنا الذي في القصعة، ثم خلطوا الماء الملوث بما في القصعة من مرقة شوربة العدس والرز، وبعدها رموا الطعام في الأرض وداسوا عليه وفعسوا البيضات الست التي أحضروها لحوالي 25 شخصاً، وخرجوا. التفتنا بعد قليل. لم يكن أحد منا قد رأى شيئاً باستثناء هذا الشاب الذي انشغل بأداء مهمته في قسمة الحصص وتوزيعها كالعادة. وبعد أن تأكد من أننا أنهينا طعامنا أخبرنا. غضب البعض لأنهم لم يعرفوا قبلاً ولكنه أجاب: كنت مضطراً لإخفاء الأمر كي تستطيعوا تناول الطعام، فإن لم تأكلوا ستموتون.

في إحدى المرات أتى سجان وسألنا: "مين مو عاجبه الأكل؟". كانت تلك أول مرة نسمع أحداً يخاطبنا بلهجة لطيفة في صيدنايا، مما أغرى واحداً منا أن يتكلم. أومأنا إليه فأسكتناه لأننا لا نأمن مكر السجانين، استغرقنا بعض الوقت حتى هدّأناه وأجبنا بدلاً منه أن الطعام جيد. في زنزانات أخرى تورط البعض فأعربوا عن عدم رضاهم ودفعوا ثمن ذلك غالياً بمد أيديهم وأرجلهم من الطاقة وتلقي الضربات.

كان الحرمان من الطعام أمراً سهلاً عليهم ولأوهى الأسباب، فإن تأخرت قليلاً في سحب القصعة تتلقى الضرب على يديك ويأخذونها منك وتُحرم الزنزانة كلها من الطعام حتى الغد، وربما ليومين.

كما قلت، تميزت زنزانتنا بوجود ثقب غير مرئي في بابها، كنا نرى منه أنهم يعطون زنزانتين مواجهتين لنا قصعات أكبر وكميات طعام أكثر بقليل. في المهاجع سنعمل على مقاطعة معلوماتنا مع آخرين قالوا إن فيهما سجناء خاصين أو مميزين أو خطرين. هناك شك في أن يكون المقدم حسين هرموش، الضابط المنشق الشهير، في إحداهما.

انقطاع المياه

كانت المياه تنقطع كثيراً، وعندما تأتي كنا نستحم في المرحاض بالماء شديد البرودة هناك. كان الصابون نادراً، فقد يعطون الزنزانة كلها ربع لوح من الصابون.

انقطعت المياه مرتين لمدة طويلة في الزنازين، ومرة طويلة أو مرتين في المهاجع. في المرتين في الزنزانة شارفنا على الموت عطشاً. امتلأ المرحاض بالفضلات وصرنا ننظف أنفسنا بقطع قماشية من قمصاننا. لكن الجيد في الأمر هو أن برازنا كان قليلاً جداً بسبب نقص الطعام!

في إحدى المرات ازداد العطش ووصل إلى درجة غير مسبوقة. في صمت الزنزانات الرهيب سمعنا صوت أحد السجناء وهو يستغيث ببطء: "مي"، فجاوبه ثان من زنزانة مجاورة: "مي"، وردد ثالث من مكان آخر: "مي"، وتجرأ أحدنا فصاح "مي... مي... مي". صار الجميع يصرخون بهذا النداء الخالد! سارع السجانون إلينا، وشعرنا بحضور شخصية مهمة، لعلها مدير السجن أو نائبه، الذي قال: "اخرس ولاك. والله لخليكن شهر بلا مي، والله لتموتوا من قلة المي...". ظننا أن هذا ما سيحدث بالفعل، لكننا صرنا نسمع، بعد ربع ساعة، قرقعة التنكات يحملها السخرة وينزلون بها الدرج إلينا. أمرونا بمد القصعات فمددناها وملأوها ماء. من سوء حظنا في ذلك اليوم، وقد قلت إن القصعات تدور الزنازين دون تحديد، أن تلك التي عندنا كانت مكسورة. تشرشرت نصف كمية الماء على الأرض وشربنا النصف الباقي، ثم قرّبنا وجوهنا من البلاط القذر المبلل وأخذنا نلحسه!!

عندما كانت المياه تنقطع لهذه المدة كانت تتبقى كمية قليلة جداً في التمديدات، فكانت المعركة بين الزنزانات

تحتدم ويفوز فيها من يستطيع الشفط أقوى من خرطوم المرحاض ليجتذب هذه القطرات.
كانت الكثير من المراحيض تتعطل فتُسدّ ويتعثر تصريفها لسبب أو لآخر، وخاصة في الزنازين، فتفيض على داخل الزنزانة. قد يستمر هذا الوضع لأشهر حتى يُخرجهم السجانون يوماً فيضربونهم لأنهم تسببوا بهذا العطل، ثم يقومون بإصلاحه. كُسرت حنفية المرحاض بيد أحد المعتقلين بالصدفة فتعرض لعقوبة وحشية.
في بعض المرات كانت المياه تنقطع بتعمد من الإدارة، وفي مرات أخرى كان الانقطاع اضطرارياً بسبب أذية أصابت خط التمديدات الواصل إلى السجن أو إلى المنطقة. في إحدى المرات كان القطع متعمداً وطال حتى تعبنا من العطش، وكان السجان يريد معاقبة زنزانة مجاورة، لسبب ما، بإغراقها بالماء. يجري ذلك بأن يفتح الشراقة ويأتي بتنكات مياه ويأخذ بسكبها إلى داخل الزنزانة التي لا تحوي بالوعة. هكذا حتى تصل المياه في الداخل إلى مستوى المرحاض، وأرضه أعلى من أرض الزنزانة بحوالي 5 سم، ثم تأخذ بالارتفاع فتدخله وتصل إلى حفرته، وهنا تختلط المياه الملوثة في الحفرة بالماء الذي ملأ أرض الزنزانة وتسبح الفضلات. عندما يفعل السجان ذلك يكون منهمكاً بجلب التنكات ودلقها عبر الشراقة ولا يشاهد ما يجري في الداخل المظلم. في هذه المرة كان في الزنزانة شاب حاذق عمد إلى وضع القصعة على الشراقة من الداخل، فكانت المياه المسكوبة من التنكة تصب في القصعة مباشرة، فيأخذها السجناء ويتناقلونها ويشربونها بسرعة ثم يعيدون وضعها مواجه الشراقة ليستقبلوا الدفعة التالية التي كان السجان يروح ويغدو حاملاً لها، وهكذا. صاروا يشربون بشراهة غير اعتيادية، نتيجة تراكم العطش ولمنع ملء أرض الزنزانة بالماء وما يترتب عليه. عندما أتى السجان بالتنكة الأخيرة اكتشف الأمر فقال: "عم تعبّي مي يا عرصة!!!". ضرب الشاب حتى أدماه ورغم ذلك فقد أحس، وأبناء زنزانته، بالنصر.
نعم، في بعض الحالات كنا نشعر بالنصر! في إحدى المرات، مثلاً، كان وضع النظام سيئاً في الخارج، ووصلت المعارك إلى أبواب سجن صيدنايا، حتى أن قذيفة وصلت إلى داخله. كانوا متوترين وصاروا يفتعلون أي سبب لضربنا. انقطعت الكهرباء عن السجن نتيجة إصابة التمديدات في الخارج بقذيفة فأتى أحدهم وسأل غاضباً: "مين قال ليش مقطوعة الكهربا؟!". لم يكن أحد منا قال شيئاً! كنا في المهاجع وقتها فقلنا: ربما من المهجع المجاور. صار يثبت التهمة على كل المهاجع، ودخلوها واحداً واحداً في حفلة ضرب شديد. رغم ذلك أخذنا نضحك في سرنا ونحن نتلقى الضرب الذي قد يؤدي إلى موت بعضنا، لأننا كنا نعرف أن سبب غيظهم هو أننا، "نحن" الذين في الخارج، نتقدم ونشدد عليهم الخناق.

تجارة الطعام

بدأت هذه القصة منذ آخر أيامنا في الأفرع وانتقلت معنا إلى صيدنايا، ووجدت في مهاجع أخرى. وهي شراء السجناء من بعضهم شيئاً من حصصهم الغذائية وفق عملة هي الخبز الذي ترتفع قيمته أو تهبط بحسب كميته في "السوق"! إذ كانت حصة الواحد اليومية منه تتراوح بين النصف رغيف إلى الرغيف وربع. مرة واحدة جلبوا كمية أكبر، لا أدري لماذا، فكانت حصة واحدنا رغيفين، لكن هذا لم يتكرر.
كان الطعام يأتي، كما أسلفت، بقصعة صغيرة في الزنزانة، وبقصعتين، كبيرة ومتوسطة، في المهجع لأنه يحوي عدداً أكبر. توضع في القصعة الكبيرة كمية من الرز لا تكفي 25 إلى 30 شخصاً في المهجع، وفوقه تُسكب مرقة الشوربة وعدد من حبات البطاطا والبيض. في القصعة الثانية ربما عدس الشوربة نفسها وبرتقال.

يتولى توزيع الطعام في المهجع اثنان، يُختاران بناء على الدقة والنظافة. يكون النزلاء مقسّمين في مجموعات طعامية لسهولة التوزيع، ويتولى كل رأس مجموعة التقسيم بين أفراد مجموعته بشكل يحصل فيه الجميع، في النهاية، على الحصة نفسها. ومن هنا تنشأ التجارة. فالمربى مرغوب لشدة حاجتنا إلى السكريات، لكن البعض قد يريد بيع حصته منه، إن تضمنته الوجبة، وهي في حدود ملعقة، وكانت تباع بما يصل إلى رغيف. بينما تباع حصة الحلاوة برغيف ونصف... كانت باهظة الثمن، وكذلك قطعة البقلاوة في حال تضمنتها الوجبة نادراً. كان الدجاج غالياً أيضاً، وكانت حصة الرز بحوالي ثلاثة أرباع الرغيف، حسب "السوق". ونتيجة الخلافات التي نشأت عن التجارة كان لا بد من تدخل الشاويش لحسم بعض القضايا؛ مثل توحيد الأسعار داخل المهجع وضبط المنافسة!

كان أحدنا تاجراً بالأصل فتوكل عملية التقييم. فمثلاً تأتي برتقالة واحدة لكل المهجع، وأحياناً اثنتان، وقد تكون صغيرة أو كبيرة حسب الصدفة، فكان عليه أن يعّين سعر حصة البرتقال في هذا اليوم، وهكذا. كان تقييمه معتمداً وكانت التجارة تتم وفق أسعاره. اغتنى البعض وافتقر آخرون! صار المحترفون يبيعون بالدين حتى أن أحدنا حسب رصيده مرة فقال: "عندي بالسوق ربطتين"... كانت هذه ثروة حقيقية! وبالمقابل كان البعض يكثر من شراء الطعام بالدين وتناوله فوراً حتى يقع في عجز ويضطر إلى قضاء أيام جائعاً للتسديد. وهنا تدخل رئيس المهجع أيضاً فحظر التداول مع بعض الأشخاص الذين عجزوا عن إدارة مواردهم بحكمة، فمنعهم من البيع والشراء كي يأكلوا بشكل عادي منتظم.

تطورت التجارة إلى البيع المركّب، كصندويشة حلاوة، مثلاً، أو "طبخة" يجترحها المرء من مكونات الوجبة ويعرضها في السوق، كخلط البيض بالدجاج أو مزجه باللبن المروّب بالماء. كانت هذه المعروضات مغرية ومربحة. ولما منعها الشاويش صارت تباع سراً تحت البطانيات، حتى كُشف الأمر.

ابتدعت بعض المجموعات ما أسمته "مشروع الطعام"، وهو أن تقتصد في الأكل لمدة وتراكم السلع ادخاراً وشراء، حتى يوم محدد تشتري فيه بالدين كذلك، ويكون يوماً متميزاً بكمية طعام متخِمة! كان عرساً وكأنك خرجت من السجن.

آخر ما أذكره في موضوع الطعام هو الدور على القصعة، فبعد توزيع الطعام يأخذ أحدنا القصعتين ويمسحهما بعناية فائقة لتحصيل بقايا عالقة من أي شيء، سمنة أو ملح، ثم يتناولها مع "فتة" خبز. كان هذا الأمر دورياً بيننا وكان محل تنافس.

مهما بلغت درجة الأخوّة وحياة السجن المشتركة والإيمان بقضية الثورة لا بد أن تحصل الخلافات حول أشياء تافهة لكنها هنا أساسية، كحصة الطعام أو المساحة التي يحتلها الواحد. يصعب الإيثار في أحوال كهذه إلا عند من امتلك سوية رفيعة من الأخلاق.

من يومياتنا في المهجع

في حال كان باب الجناح مفتوحاً والعساكر يتحركون بين المهاجع كان علينا أن نتخذ الوضعية "جاثياً" ووجوهنا إلى الجدار المقابل للباب فربما فتح أحدهم الطاقة، فإن رأى أنك ستأخذ وضعيتك المطلوبة الآن سيعتبر أنك لم تكن مستعداً وستصيبك عقوبة شديدة جداً جداً. عندما يُغلق باب الجناح كنا نتحرك قدر ما نستطيع ونمارس ما أمكن من الرياضة.

الصلاة في صيدنايا ممنوعة حكماً، فردية كانت أو جماعية، وعقوبتها شنيعة. فإن كان المصلي في المهجع عاقبوه

بالنزول إلى الزنزانة، وإن كان في الزنزانة أصلاً ربما قتلوه. ولذلك كنا نصلي سرّاً كما قلت، بأعيننا أو بحد أدنى من الحركة، وأحياناً نصلّي بشكل طبيعي ليلاً بعدما نأمن أنهم ناموا. كنا نصوم رمضان وسواه، بل إن حياتنا هناك كانت صياماً مستمراً، ففي كثير من الأحيان كانت وجبة الطعام الوحيدة تصل بعد المغرب. لم يكن الصوم خطِراً كما هي حال الصلاة الموحية بالتدين السنّي.

كان يتم اختيار الشاويشية (رؤساء المهاجع) من قبل السجانين، وكان منهم من يعامل زملاءه من السجناء بشكل سيئ أو بشكل راق جداً. عندما يدخل السجانون المهجع كان علينا أن نتخذ الوضعية جاثياً في عدة أنساق، ويديّ كل منا على عينيه، ووراءنا يكون رئيس المهجع بالوضعية ذاتها، وإلى يمينه المعاقبون وهم باللباس الداخلي. كانوا يبدأون بضربه وربما يقتلونه، ثم يتولون أمر المعاقبين أو أي شخص منا صدرت عنه حركة وهم موجودون أو قرروا ضربه دون سبب.

في البداية كان رئيس مهجعنا شاباً جيداً من القلمون، ثم أحضروا من الزنزانات شخصاً اسمه شادي سعيد كان مطرباً شعبياً من الرمل الجنوبي باللاذقية، من أصل حلبي. وكما أخبرنا هو فقد أسهم في استدراج مساعد في المخابرات لصالح إحدى مجموعات الجيش الحر مقابل المال فقط، وكُشف الموضوع لاحقاً فقبض عليه. عندما كنا في الزنزانات كنا سمعنا حواراً بين أحد السجانين وبين شادي الذي عرّف عن نفسه بأنه مطرب، ولما طلب منه السجان أن يغنّي موالاً غنّى لبشار الأسد. عندما أصعدوه من الزنزانات كان وضعه بائساً فأعطيناه ملابس مما فاض عن الزيارات ورغم ذلك تنمّر علينا وأخذ يهددنا عندما صار شاويشاً. كنا قد وضعنا نظاماً لتوزيع الزائد من الملابس حسب الحاجة، فالعاري أولى ممن يريد الحصول على الدفء، وحين يكتفي الجميع ربما يبيع المقتدر كنزة زائدة برغيفي خبز مثلاً.

يغلب على التجمعات في المهاجع أن تكون على أسس مناطقية، كالشوام والأدالبة واللواذقة، دون أن تخلو المجموعة من شخص من منطقة أخرى لسبب ما. وكانت اللهجة المعتمدة للسجانين هي اللهجة العلوية، لكننا كنا نستطيع تمييز العلوي بالفعل عمّن ينتحل هذه اللهجة استقواء، كما فعل شادي نفسه ليصير شاويشاً. وباعتبار أنه لم يمر علينا سجين غير سنّي، كان هذا يثير ردات فعل فظيعة ولكن مكبوتة في نفوس السجناء.

ربما يأتي السجان ليلاً فينادي: "عرصات المهاجع!" كما هي العادة، فيرد رؤساء المهاجع: "حاضر سيدي"، فيقول: "سامع صوت"، ولما ينكرون ذلك يجيب: "أنا ما بكذب!! سامع صوت! بكرة بدي خمسة من كل مهجع!". إن امتنع رئيس المهجع عن تقديم القربان سيتعرض لضرب شديد وربما مميت، ولذلك كان يختار بالدور. كان على الشاويش أن يختار لك "الجريمة" أيضاً، لأن السجان سيسألك: "شو عملت ولا؟!!" وعليك أن تجيب بشيء فعلته أو لم تفعله؛ كتجاوز خط الحمام باتجاه المساحة الباقية من المهجع، أما الاقتراب من باب المهجع فهو جريمة كبرى، وكذلك الكلام أو الهمس. يجب أن تختار إحدى هذه المخالفات لتُعاقب عليها عقاباً ربما يصل إلى الموت.

في إحدى المرات كنت بين الذين جاء دورهم وتعرضنا لتعذيب وحشي بأنبوب "الأخضر الإبراهيمي" الذي كان عريضاً هذه المرة، بقطر حوالي 5 إنش، ضربوني به حتى على رأسي وأغمي عليّ أكثر من مرة. لم يكونوا يضربون المجموعة سوياً بل كانوا يأخذوننا بالدور، واحداً واحداً، بينما هم مجموعة. وبعد الانتهاء من ضرب كل واحد كان عليه أن يزحف فينحشر في المرحاض. عندما وصلت إلى هناك كان أحد رفاقي قد سبقني، وأذكر أننا كنا ننزف فتختلط دماؤنا في الحفرة، حتى خرجوا فأقبل علينا زملاؤنا يمسحوننا.

في إحدى المرات، بعد أن انتهوا من ضرب المختارين للعقوبة قرروا أن على هؤلاء قضاء الأيام القادمة في الحمام، فإن خرجوا منه سيتعرض المهجع كله للعقاب. التزمنا بذلك طالما كان باب الجناح مفتوحاً، وصرنا نُخرج زملاءنا من الحمام قليلاً عندما يُغلق. حتى هذا لم يكن آمناً تماماً، ففي بعض الأحيان كان السجانون يغلقون باب الجناح بصوت مسموع ويبقون في الداخل ليتلصصوا على ما نفعل. كانت العصافير تساعدنا على كشفهم إذ تطير عند حركتهم إن جرت في النهار.

في المهجع تعرفنا على شخصين قضيا ثمانية أشهر في الزنزانات. كان شكلهما مرعباً؛ كان لون جلدهما أسود بسبب آفة ما، غطت جسميهما تقرحات الجرب بشكل كامل، وزن الواحد منهما لا يتجاوز 30 كيلوغراماً، كانا يرتجفان باستمرار، منفصلين عن المحيط تقريباً وعاجزين عن التعبير السليم، وكان بعض الشباب من المهجع يعتنون بهما حتى توفيا. عرفنا أنهما من بقايا جماعة الإخوان المسلمين العائدين من العراق وفق مصالحة لم تمنع من إلقاء القبض عليهما بعد الثورة.

كما حصل في الزنزانات، انقطعت المياه في المهاجع أكثر من مرة. وكنا حينها نصعد إلى الخزان فوق الحمام ونميله لنحصل على ما بقي من ماء ممزوج بالرمل. في إحدى المرات طال القطع وبلغ منا العطش مبلغاً شديداً فشاع بيع الماء أيضاً. كانوا يحضرون لنا كمية قليلة جداً من الماء تكون حصة الواحد منها كأساً فقط، فصار البعض يبيعه لقاء رغيفين مثلاً يعيش عليهما دون شرب. حاولنا استصدار "قانون" يمنع الإتجار بالماء فلم يستجب لنا رئيس المهجع.

كانت المياه في المهجع باردة للغاية، ولذلك مرت علينا أشهر دون أن نجرؤ على الاستحمام بها، وكانوا وقتها لا يأخذوننا إلى الحمام. يتم الخروج إلى الحمام بالآلية التالية: يمرّون في الصباح فيأمروا الجميع في المهاجع بالتعري استعداداً للاغتسال. بعد ساعة أو ساعتين يعودون لإخراجنا بوضعية القطار وأثناء ذلك يضربوننا. عندما نصل يُدخلوننا، كل اثنين أو ثلاثة، إلى حمامات دون أبواب، قد يكون الماء المندفع من الدوش فيها شديد الحرارة أو بارداً. لا نكاد نبدأ الاغتسال حتى يصدر الأمر بخروج الجميع الذين يهرولون بسرعة مما يؤدي إلى انزلاق البعض وسقوطهم وتلقيهم ضرباً وحشياً. نأخذ وضعية القطار نفسها ويعيدوننا وسط التعثر والضرب الذي يغدو أشد إيلاماً على الجسم المبلول.

أذكر أننا خرجنا للاستحمام مرتين عندما كنت في صيدنايا، كانت الثانية منهما طويلة إذ استمر الحمام لثلاث دقائق أو أربع.

عند أول دخولنا إلى المهجع أخبرونا أننا نستطيع أن نشتري "ندوة منظفات" بالنقود الموجودة لدى كل منا في "الأمانات"، فاشترينا كميات ضخمة من المنظفات احتياطاً للمستقبل. كانوا يبيعوننا إياها بحوالي خمسة أضعاف سعرها الحقيقي في الخارج ولم نكن نملك حق الاعتراض. فرغت أماناتنا تقريباً بسبب الكمية والأسعار، لكنها كانت فرصة لم تتكرر.

كانت لحظاتنا الأجمل حين نبدأ بصلاة الفجر ثم بأذكار الصباح. كنت أقرأ أورادي وأنا أمشي جيئة وذهاباً قبل قدوم السجانين.

كنا نتبادل تحفيظ القرآن، وكان من يتقن التجويد يعلمه للآخرين. وفي حال لم يكن أحدنا يحفظ السورة كاملة كنا نجمع آياتها من بعضنا حتى تكتمل، وإذا حوّل أحدنا إلى المشفى أو الفرع لإعادة التحقيق معه كان أول ما يعود به هو السور الجديدة أو استكمال الثغرات في القديمة. أتذكر أننا جمعنا سورة "محمد" عدا آخر آيتين منها

لم نعرفهما، فلما حولوني إلى المشفى 601 اجتمعت هناك بمجاز في القرآن الكريم على يد الشيخ بكري الطرابيشي، المختص في القراءات، فراجعت معه سورة "آل عمران" وسألته عن الآيتين الأخيرتين من سورة "محمد" وعدت لزملائي بهما.

في أحد الأيام كان أحدنا مكتئباً بشدة وإذ به يفاجأ بآية متبقية من آثار سجناء سابقين قبل الثورة، تقول: ﴿وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجًا وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لا يَحْتَسِبُ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾. حين قرأها صار شخصاً آخر بسبب ما اعتبره رسالة ربانية خاصة.

كان النوم بإيعاز. وفي إحدى المرات قال أحد السجانين لنا "ناموا" ففعلنا. يبدو أن زميله لم يسمع الأمر فلما رآنا نائمين توعدنا بالعقوبة غداً. في اليوم التالي أتوا فضربونا ثم أمرونا بإخراج البطانيات وعمدوا إلى إغراق أرضية المهجع بالماء لمدة شهرين. استشهد ثلاثة منا نتيجة ذلك، أما المهجع المجاور فكانوا قد أمروا سجناءه بالبقاء بملابسهم الداخلية فقط، فاستشهد منهم عدد أكبر.

من اللحظات الممتعة صدور الأمر بالنوم. مد البطانيات بهدوء ثم الإغفاء الذي كان أجمل ما في اليوم بسبب الهروب الذي يمنحنا إياه عن واقعنا. كنا نتمنى ألا نستيقظ أبداً.

كانت إشاعات العفو كثيرة، وكنا نصنع بعضاً منها بتفسيرنا الأحلام أو نتيجة استقرائنا الواهم لبعض المؤشرات.

عاد أحدنا من المشفى بقارورة دواء وسمحوا له بإدخالها. وبعد أن فرغت صار يستخدمها لتخزين الشاي، ولما اكتشفوا ذلك ضربوه بشكل شنيع حتى شارف على الموت لولا أن نجّاه الله.

انتشرت الأمراض في المهاجع وتفشى الجرب. لم يكونوا يعطوننا أي دواء. سجان واحد فقط كان يرمي لنا ببعض حبوب مضاد الإسهال أحياناً. كان معنا سجين قادم من الفرع 215 الشهير، وهناك التقى بسجين طبيب جلدية قال له إن بعض الأمراض الجلدية التي سرت بين المعتقلين لم يقرأ عنها في المراجع. فمثلاً كان زميلنا هذا مصاباً بمرض يدعى "تساقط الأطراف" بنتيجة الغرغرينا. كان البرد في سجن صيدنايا شديداً إلى درجة أنك لو مشيت حافياً ربما تلتصق قدمك بالأرض وكأنك تضع يدك في ثلاجة، ورغم ذلك كان يمشي حافياً بسبب التهاب رجليه. كان ذا "واسطة ثقيلة" ولذلك كانوا يعطونه ضماداً جديداً كل أسبوعين أو ثلاثة أسابيع! عندما كنا نغيّر له كنا نرى أن رجليه متفسختان وكانت تنبعث منهما رائحة جيفة. في إحدى المرات فك إصبع قدمه ورماها دون وجع وقال: "خلص ماتت".

قبل مؤتمر جنيف2، الذي عقد في الشهر الأول من 2014، تحسنت المعاملة وتراجع الضرب حتى انعدم تقريباً. شغّلوا التدفئة ومرّ علينا مدير السجن في جولة وقال: "كيف الوضع يا ابني؟ عم تدفوا هون أكتر من بيوتكن ما؟!". وفي أحد الأيام أمرونا أن نخلع ملابسنا ونديرو وجوهنا إلى الحائط، ومرّ الطبيب على كل المهاجع ليقدّر درجة تفشي الجرب، ووزعوا علينا "البوفيدون" وحبوب الالتهاب التي صاروا يرمونها لنا يومياً بعدد يساوي عددنا. كانت كفيلة بالقضاء على 70-80% من التقيحات والتقرحات في جسم كل منا. استمر الوضع هكذا حتى فشلت المحادثات. كنت قد خرجت وقتها لكنني علمت لاحقاً أن المعاملة عادت أسوأ من ذي قبل بكثير.

بعد مقتل مدير السجن طلعت محفوض في 2013 ساءت المعاملة. قبلها لم يكن هناك "عرف" أنه يجب وجود قتيل يومياً في كل مهجع أو جناح على الأقل، لكن بعد ذلك صار طبيعياً أن يفتح السجان باب الجناح صباحاً ويسأل: "مين عنده فطسان ولا؟" فيرد رؤساء المهاجع: "واحد... اثنان" وهكذا. بعد الظهر يأتون ليأخذوا معلومات

الشهيد بالسؤال: "شو اسمه ابن الشرموطة؟" ثم يأمرون رئيس المهجع: "حطه ببطانية وزتّه لبرّة"، وهكذا كنا نفعل. عندما توضع الجثة خارجاً كانوا يركلونها أحياناً ويسحبونها بحقارة. كانوا حاقدين حتى على الشهداء.

الزيارات

للوهلة الأولى تبدو الزيارة للسجين الجديد فرحة برؤية ذويه والاطمئنان عنهم ومحاولة معرفة بعض المعلومات، لكنه يكتشف لاحقاً أنها مصدر رعب بسبب الضرب الذي يصاحبها ذهاباً وإياباً وقد يؤدي إلى الموت.

تجري الزيارات في أيام الأحد والثلاثاء. في الغالب كان يوم الأحد للمعتقلين العسكريين والثلاثاء للمدنيين، لكن ذلك لم يكن قاعدة. كانوا ينادون على أسماء من ستأتيهم زيارة في هذا اليوم منذ الصباح، ثم يجمعون المُزارين من كل جناح ويقتادونهم بطريقة "القطار"، راكعين ورأس كل منهم موجه إلى الأرض، مع اللبط والضرب. كان تعليمات السجانين تقضي بالعجلة دوماً، وكنا ضعيفي الأجسام حركتنا واهنة، بينما كانوا نشطين بأجسام لائقة. كان المشي من أكبر الهموم التي نحسب حسابها قبل الزيارة، إذ كنا لا نتحرك تقريباً في المهاجع، ولذلك أخذنا نمارس بعض الحركات الرياضية الخفيفة في أيام السبت والاثنين، تحسباً لورود زيارة لأحدنا. ففي أغلب الأحيان كنا ندوخ ونقع أثناء المشي بسبب انخفاض الضغط، وكانوا يضربوننا حتى ننهض ونتابع.

كانوا يجمعوننا في غرفة كبيرة فارغة شديدة البرودة للتحضير للزيارة. في الوضعية جاثياً، وجوهنا إلى الجدار، ويمنع الكلام الذي كان السجناء يتحينون الفرصة لتبادله، طالما أنهم قادمون من مهاجع مختلفة، لمعرفة زملاء السجن ومن مات منهم وآخر الأخبار. كانت عقوبة الكلام هي الضرب الشديد ولكننا لم نستغن عن المحاولة. في الغرفة أيضاً جبل من الأحذية والشحاطات، هي حصيلة ما خلعه السجناء عند وصولهم لأنهم سيقضون المرحلة اللاحقة في السجن حفاة. وفي وقت الزيارة يتيحون لنا استخدام أي زوج منها لنرتديه أمام ذوينا. وإذا كان السجين عارياً أو شبه عار، كما هي حال الكثيرين، كانوا يُلبسونه البدلة الزرقاء التي هي اللباس التقليدي للسجن، وبعد انتهاء الزيارة يستردونها. في الغرفة نفسها يجمعون المرضى لإرسالهم إلى المشفى، وكذلك في إحدى زواياها أربع أو خمس، وأحياناً عشر، جثث.

يدخل أحد السجانين فيحلق للمزارين على النمرة صفر (زيرو). وعندما يأتي دورك للزيارة يقتادون خمسة بطريقة "القطار" أيضاً. بين الغرفة وشبك الزيارة ممر يأمرونك فيه برفع ظهرك بعد أن كنت راكعاً ويداك على عينيك. تنهض الآن استعداداً لرؤية أهلك وتتلقى تعليمات الزيارة: يمنع أن تعطي أي معلومات عن وضعك في السجن، وفي إحدى المرات أمرونا أن نتكلم عن وضعنا هنا بإيجابية، كما يمنع أن نتحدث عن أي شيء حصل معنا وعن وضعنا القانوني وعن أحكامنا التي لا نعرفها أصلاً!

كان يمنع أيضاً أن تذكر أسماء! يمنع مثلاً أن تقول: كيف حال أخي محمد أو أختي ميساء؟! يحظر عليك ذكر أي اسم، عليك أن تسأل بالمجمل: كيف إخوتي؟ كيف عماتي؟ كيف أخوالي؟

في ألطف الأحوال كان السجان يحذرنا من تجاوز التعليمات بعبارة: "مرجوعك لعندي وحسابك بعدين"، أما غالباً فكانوا يقولون: "ليكها أمك برّة... بعمل فيها كذا وكذا عالشبك".

تفصل بين السجن والعالم الطبيعي ستارة زرقاء تقطعها فتصبح في غرفة الزيارة. يُخرجك السجان، الذي تستطيع رؤيته الآن وربما مطابقة شكله مع أحد الأصوات التي سمعتها سابقاً. يضع يده على كتفك وهو يقتادك برفق.

يقف إلى يمينك، ويقف آخر بجوار أهلك، ويمشي ثالث في الممر بين الشبكين. أنت مسؤول عن كلامك وكلام ذويك، فلو أخطأوا ستتلقى أنت العقوبة لاحقاً. مدة الزيارة دقيقتان، وفي حال وجود واسطة ربما تصل إلى خمس دقائق، فإن كانت الواسطة أثقل ربما فتحوا الطاقة وسمحوا لك بتقبيل أهلك. وعندما ينتهي الوقت يخبرك السجان: "ودّع أهلك وقللن إذا بدك شي"، فتوصي ذويك أن يحضروا لك ملابس ومناشف في الزيارة القادمة. كنا حريصين على الحصول على ملابس داخلية بيضاء كي يظهر عليها القمل في الظلام.

يخرج بك السجان نفسه. وبينما يودعك أهلك بأنظارهم يهمس في أذنك: "شد ظهرك... اعتز بنفسك"، وبمجرد أن تتجاوز الستارة الزرقاء يشوطك بقدمه دون سبب فيقذفك أمتاراً إلى الأمام. عليك بعدها أن تخر ساجداً وتخلع ما كنت لبسته بقدميك وتنتظر كيس الأغراض الذي أحضره الزائرون إذ سيُرمى على رأسك ويستقر أمامك. يأمرك السجان: "واقفاً"، وهنا عليك أن تنهض وتفهم أن المقصود "راكعاً" طالما أنك عدت إلى حياتك "الطبيعية". وأنت راكع يتناولون إبهامك ويبصمون به على ورقة استلام الأمانات. كان الحد الأعلى من المال الذي يستطيع الأهل إيداعه هو خمسة آلاف ليرة، وفي حال دخل المبلغ "الأمانات" يصعب على أحد التلاعب فيه، لكنه يبقى مجمداً دون فائدة طالما أن الإدارة لا تفتح لك باب شراء الطعام أو الدواء أو المنظفات.

كل هذا في حال كان سلوكك أثناء الزيارة مناسباً، أما لو ارتكبت مخالفة فكانوا يتناولونك بالضرب وأثناء اقتيادك إلى المهجع يختلسون الأمانات كجزء من العقوبة، وفي حال كانت المخالفة أكبر ربما حرموك من تلقي الزيارات في المستقبل أو تلقيت ضرباً يؤدي إلى الموت.

بعد أن تنتهي الزيارة كانوا يعطون الواحد منا ما جلبه أهله من ملابس، وكان عليه أن يحملها وسط الضرب إلى باب المهجع حيث تخضع للتفتيش، فكانوا يسرقون كل جديد منها ويعطوننا ما هو مستعمل سابقاً فقط.

كانت الزيارة كابوساً، وكان السجانون يتفننون في ما يبتدعونه من مواقف ذات خلفيات مناطقية وطبقية. كانوا يسألوننا "أنت من وين؟" فإن أجبت أنك من دمشق، مثلاً، كان غضبهم يثور لمشاركتك في الحراك دون اضطرار مادي، فالشوام جميعاً أغنياء في نظرهم. ثم يسألك عن حيّك فكلما كان أغنى كنت تتلقى ضرباً أشد. رغم ذلك كان أحد زملائنا يتسلى بالمبالغة، فإن سئل عن ثمن منزله ضاعفه عدة مرات، أو عن أملاكه زاد فيها ليثير غيظهم الذي لم يكن يتأخر أبداً عن الاستجابة.

حتى على مستوى اللهجة تعرضت مراراً للضرب وهم يسألونني عن لفظ البرتقالة. كان عليّ أن أكف عن إبدال القاف همزة كما هي لهجتنا، وحين كنت أنطق القاف بوضوح كانوا يكفّون عني.

في حين كان الأهل يطيرون من الفرح عندما يستطيعون الحصول على موافقة على الزيارة، كان الأمر لدينا معكوساً، حتى أننا وصلنا إلى درجة تبادل التهاني في يوم الزيارة إن لم ينادِ أحد أسماءنا.

في إحدى المرات جاءت أم لزيارة ولدها. سألت عنه فأجابوها إنه "مهمة". أي مهمة هنا؟!! في الحقيقة أنها كانت تقف أمام سيارة المشفى التي تحمل جثته.

إلى الزنزانة مرة أخرى

كانت "المهمة" في عرف السجن هي مغادرته مؤقتاً إلى المحكمة أو المشفى أو أحد الفروع الأمنية لإعادة فتح التحقيق والعودة، إذ يبقى المرء في هذه الحالة على ذمة السجن وفي سجلاته حتى لو غاب سنتين.

لما كنا في المهاجع فُتح ملف جديد ورد فيه اسمي في المخابرات الجوية واستدعيت للتحقيق، حيث قضيت خمسة أشهر حصلت خلالها ضربة النظام بالسلاح الكيماوي على الغوطة في آب 2013. في آخر شهر أيلول التالي انتهت "مهمتي" وأعادوني غلى صيدنايا. كان العرف في حالات كهذه أن يعود السجين إلى المجموعة التي كان معها في المهاجع، لكن المساعد المسؤول قال: "شو يا فقير؟ شو صاير بالشام؟" فأجبت أنني لا أعلم وأن شيئاً لم يحدث فقال: "كذاب"، والتفت إلى العناصر قائلاً: "نزلوه عالزنزانات خلوه ينسى".

عندما أدخلوني إلى الزنزانة كان فيها ثلاثة وضعهم يشبه وضعي، عائدين من "مهمات" مختلفة، وكان القرار أن يقضوا مدة تأديبية في الزنازين لينسوا الأخبار التي سمعوها في الخارج فلا ينقلوها إلى المهاجع. قضيت هنا مدة قاربت الشهر ونصف في ظروف سيئة جداً، إذ كان سقف الزنزانة يدلف وكان البرد شديداً ولم تكن لدينا بطانيات. كانوا يحاسبوننا حتى على صوت التنفس أو الشخير، فإما أن يقدّم رئيس الزنزانة المتهم بارتكاب هذه المخالفة ليُعاقَب، أو يناله العقاب هو بالذات أو يعم جميع أفراد الزنزانة.

في نهاية هذه المدة ناداني السجانون ليصعدوا بي إلى المهجع وسألوني: "شو كنتو عم تحكوا جوّة؟" فأجبت أن الكلام ممنوع. كانوا يدخنون وقتها فأخذوا يطفئون السجائر في جسمي وأنا راكع ثم سألني أحدهم: "ما نسيت شو كان صاير بالشام؟" فأجبت إنني نسيت طبعاً، بل إنني لم أكن أعرف شيئاً بالأصل... فضربني ضربات خفيفة وصعدوا بي إلى المهجع.

أحد زملائي في هذه الزنزانة كان من المبنى الأبيض، وقد وضعوه هنا مؤقتاً لينسى ما قد يكون عرفه من أخبار، وكان أول من أكد لي تنفيذ حالات الإعدام في حق المعتقلين من سجن صيدنايا في المبنى الأبيض. قبلها كنا نعتقد أن الموت هنا يقتصر على ما شاهدناه من الضرب والتعذيب والمرض وآثار الجوع.

أما رئيس هذه الزنزانة فكان شخصاً فظاً من ريف حمص. ولما سألني عن تهمتي وقلت إنها رئاسة تنسيقية قال لي إن عقوبتها هي الإعدام في العادة. اعتزلت في المرحاض وحيداً وعجزت عن الأكل إلا بصعوبة. صرت أتخيل كيف سيسوقونني للإعدام. أيقنت أنني لن أرى أهلي ثانية. انحصر تفكيري في ما بعد الحياة وصرت أستغفر الله على ما اقترفته في عمري. أخذت أتخيل لحظاتي الأخيرة، هل ستكون رمياً بالرصاص أم شنقاً؟ كنت أتخيل أنني لن أموت مهما كانت الوسيلة، وأنني سأنهض حياً من تابوتي وأهرب عائداً إلى الحرية. تناهبتني خواطر كثيرة حتى ناداني رئيس الزنزانة وسألني عن سبب إهمالي الطعام فأجبته: "مو محرزة ما دام رح يعدمونا". سألني عن مصدر معلوماتي فقلت إنه هو بالذات! فتضاحك وأنكر جدية ما كان قاله سابقاً، وظل يحاول معي حتى أكلت.

في ما بعد سأعرف أن كلامه صحيح، إذ حُكِم على رؤساء التنسيقيات بالإعدام حتى لو كانوا سلميين، بسبب مسؤوليتهم عما أسمته السلطة "إحداث الشغب".

الإعدامات

مرتان في الأسبوع كانوا يأخذون الناس إلى "التسفير"، أي الإعدام. كانوا ينادون بعض الأسماء في المساء لم نعرف لماذا. ظننا في البداية أنها عملية نقل، ولا بد أنها ستكون إلى مكان أفضل إذ لا يوجد أسوأ من صيدنايا. ربما إلى سجن عدرا. كنا نغبط من نودي اسمه ونحزن على أنفسنا، ونوصي من نال "التسفير" بالاتصال بأهالينا من سجن عدرا الذي يحوي هواتف، ولكن مرت أوقات طويلة وذهب الكثيرون دون أن يخبرنا أهالينا الزائرون أن أحداً اتصل بهم!

كانا يأخذون بنقلهم بالسيارات في حوالي الساعة الثانية عشرة ليلاً، تنطلق سيارة ثم تأتي أخرى بعد عشر دقائق لتحمل آخرين، وهكذا طول الليل حوالي عشرين مرة. أخذنا وقتاً حتى استنتجنا أنها سيارة واحدة، أو اثنتان، تغدو وتجيء بين المبنى الأحمر والمبنى الأبيض الذي يبعد حوالي 200 متر ويجري فيه الإعدام.

كانوا يجمعونهم في أحد المهاجع بجوارنا في الطابق الأول الذي ربما يباتون فيه ليلة. وكان عددهم يتراوح بين الخمسين والثلاثمائة بحسب قوائم التنفيذ الواردة. كانوا يضربونهم بوحشية وكان هذا أمراً غير مفهوم لنا على الإطلاق، فلماذا تضرب مقبلاً على الإعدام؟!

الليلة الأخيرة

في أحد الأيام كانت مجموعتنا قد نظّمت "مشروع الطعام" الذي أشرت إليه. يومها صنعتُ فتة من الخبز بالبرتقال والمربى، مع أحد زملائي، وكانت لذيذة للغاية. نمنا ليلتها بسكينة واطمئنان، سعيدَين جداً بعد أن شممنا في هذه الوجبة رائحة حرية. في الصباح التالي سهوت بعد الصلاة فرأيت في المنام أنني استحممت وصببت على جسمي ماء فنزل مني سواد وغار للأبد. حدثت أحد زملائي بالحلم وتفاءلنا. بعد ساعتين أدخلوا الخبز ونادوا اسمي واسم زميل الوجبة الأخيرة وثالث من "أبناء دعوتنا" وأخذونا إلى مهجع جمعوا فيه سجناء آخرين. لم يكن اليوم يوم زيارة فظننا أننا ذاهبون إلى الإعدام، لكنهم أخذونا إلى غرفة تحوي بعض المساعدين. كنا راكعين مطمشين كالعادة فأمرنا أحدهم أن نرفع ظهورنا وننظر بشكل طبيعي لأن "السيد الرئيس" عفا عنّا. سلّمونا أماناتنا ثم اصطحبنا أحدهم إلى باب السجن لإخراجنا وهو ينصحنا بالابتعاد عن المشاكل والاستمتاع بحياتنا. وأثناء ذلك أخبرنا أن على كل منّا دفع مبلغ 1200 ليرة غرامة مستحقة للسجن. كان هذا كذباً بطبيعة الحال طالما أنه لا يوجد إيصال، ولكنني سارعت إلى الدفع من الأمانات التي معي عنّا، نحن الخارجين الثلاثة، معتبراً ذلك نوعاً من "الحلوان". أخذ السجان المبلغ وأردف: "أنا متأكد من أنكم إرهابيون وستعودون إلى الإرهاب. لقد أخطأ السيد الرئيس بالعفو عنكم، بس يلا ماشي الحال"!

شهادة أبو أنس الحموي



قبل أن أبدأ بسرد قصتي أتمنى من أي إنسان يستطيع أن يفعل أي شيء للمعتقلين ألا يقصر في ذلك أبداً، لأن وضع المعتقلين في السجون السورية سيئ للغاية وصعب جداً. من يركز على أن النظام يقصف السوريين ويقتلهم محقٌّ بلا شك، لكن ذلك جزء بسيط من الظلم الذي يمارسه داخل السجون حيث تجري أشياء مريعة لا تُصدّق ولا يمكن أن يتخيلها العقل. أتمنى أن نتمكن من إيصال الصورة الحقيقية وألا يتهمنا أحد بتضخيم الأمور، إذ يصعب على أحد الاقتناع بأن ما سأسرده موجود فعلاً، ولذلك سيعتقد البعض أن كلامي مجرد وهم. وفي الواقع أننا مهما قلنا لن نستطيع تجسيد صورة ما يجري إلا لمن عاشها.

الاعتقال والتحقيق

كنت قد تجاوزت ستة عشر عاماً من عمري، حائزاً للتو على شهادة الثانوية العامة بمعدل 90%، عندما اعتقلتني إحدى المفارز. كان نمط الحياة الذي رباني عليه والدي هو المدرسة شتاء ومعهد القرآن الكريم في الصيف، فكانت معرفتي بالعالم الخارجي تساوي الصفر. كنت قد شاركت في المظاهرات ضد النظام في منطقتنا ولكنني بعيد تماماً عن السلاح ولا أجيد استخدامه. وبسبب أن عدداً كبيراً من أقاربي شاركوا في العمل المسلح تم اعتقالي في 27 آب 2014.

حُوّلت إلى فرع الأمن العسكري في محافظتي وهناك صاروا يوجّهون لي تهماً أسمع بها لأول مرّة؛ من أنني قمت بضرب حاجزين لجيش النظام وزرع عبوة ناسفة استهدفت ضابطاً. لم تكن لي علاقة بكل هذا ولكن مسيرة الاعتقال العشوائي معروفة؛ إما لأنك لم تعجب العسكري أو بسبب تقرير يكتبه أحد المخبرين لإحدى الجهات الأمنية لسبب شخصي. ثلاثة أرباع الذين صادفتهم في المعتقلات لم تكن لهم علاقة بالثورة لا من جهة المظاهرات ولا في التسليح. ولم أقابل مسلحين إلا من "الشبيحة" الذين كانوا يقاتلون في صف النظام فتجاوزوا حدوداً معينة مما أدى إلى سجنهم. أما من مسلحي الثورة فلم أقابل في المعتقل إلا نادراً.

في الفرع قال من استلمني: "اخلع ثيابك" فخلعت الكنزة حتى أمرني بخلع البنطال. كان الوضع الذي يجلس فيه المعتقل هو الوضعية العسكرية "جاثياً" التي لم أكن أعرفها ببساطة. صار يصيح: "جاثياً... جاثياً" وأنا لا أعرف ما الذي عليّ فعله. أخذ يضربني فقلت: "قل لي كيف أتصرف وسأفعل... لماذا تضربني؟". فأجاب: "أوَتردّ في وجهي أيضاً!" وعاود ضربي. أمرني بخلع ملابسي الداخلية فلم أستوعب الأمر! كان الأمر جديداً وغير معقول لي، لكنني استجبت في النهاية من شدة الضرب. أحسست بالخجل الشديد والانزعاج عندما كشفت عورتي، بينما كان مشغولاً بتفتيش ملابسي.

قادني أخيراً إلى مكان مجهول سأكتشف أنه المنفردات في الأسفل. أُدخلت إلى "المنفردة" فيها شخصان قبلي؛ أحدهما منذ 47 يوماً والآخر منذ 13. كانت مساحتها متراً ونصف طولاً، ومتراً واحداً عرضاً، وفي آخرها حنفية وحفرة مرحاض. كان هناك صحن أو طاسة لجميع الاستعمالات؛ يضعون فيه الطعام ويستخدم للشرب كما للغسيل بعد قضاء الحاجة. لم أستطع أن آكل أو أشرب منه ليومين بسبب ذلك، وبعد ذلك لم أجد حلاً وتنازلت مضطراً.

بينما كنت أنتظر دوري في التعذيب، في أول أيامي هنا، سمعت صوت امرأة يجري تعذيبها وهي تصرخ مستغيثة تناشد المحقق: "كرمال الله يا سيدي... التوبة يا سيدي"، وبعدها سمعت صوت امرأة أخرى. اقشعر بدني وارتفع

الأدرينالين في دمي، أريد أن أفعل شيئاً. وعندما أدخلوني وضربوني لم أهتم لما يحدث لي بقدر ما كنت أتذكر صوت "الحرمة". عندما أعادوني إلى الزنزانة حكيت لزميليّ فيها ما سمعته وأنا في غاية الانفعال. ضحكا وأخبراني أن في الفرع من الموقوفات ما يساوي نصف عدد المحتجزين الرجال. في ما بعد صرت أرى هؤلاء النسوة عندما يصطحبهن السجانون إلى المراحيض القريبة منا ليقضين حاجتهن مرة في اليوم. عندما رأيتهن يهرولن والسجان يضربهن شعرت أن سجني لا شيء. صار التعذيب أهون عندي من فكرة أن هذه المرأة قد تكون إحدى قريباتي وهي تتعرض لهذه المهانة والتعذيب.

استدعيت للتحقيق في اليوم التالي. أنكرت كل التهم الموجّهة لي. في البداية حاول المحقق إقناعي بالاعتراف دون ضرب. وفي الجلسة الثانية ضربني قليلاً. وفي الثالثة "نفد صبره" فأخذوا يضربونني بالعصي وبأنابيب التمديدات الصحية المعدنية بعرض 3 إنش، وبالكرباج وهو نوعان؛ الأول مكوّن من نحاس رباعي ملفوف بلاصق والثاني جزء من دولاب سيارة. عُذِّبت كذلك بالفلق والكهرباء والشبْح والدولاب، وأنا مطمّش ويداي مقيدتان إلى الخلف. في إحدى اللحظات أمر المحقق العسكري أن يرفع الطمّاشة عن عينيّ. كنت وقتها منهكاً للغاية، لا أكاد أعرف من أنا، أشعر بالدوار، متوتراً بشدة. قال المحقق: "انظر إلى يمينك". كان هناك شخص بدأوا بالتحقيق معه قبلي. قال: "شايف هداك؟" فأجبت: "نعم سيدي شايفه" فقال: "هداك ميت"!! صُدمت! كان جسده منتفخاً من شدة التعذيب، وكذلك كنت أنا، لا يمكن أن تستبين معالم وجهي، ويداي ملونتان بالأزرق والأحمر والأخضر.

قال المحقق: "يا بتصفّ جنبه وبتصير متله.. يا بتعترف". كان هذا بعد عشرة أيام وأنا تحت التعذيب. كنت شاباً طرياً لم أمارس أي عمل شاق، بين المدرسة والمنزل فقط، ورغم ذلك كنت أصررت على الصمود وعدم الاعتراف بما لم أفعله. ولكنني الآن قررت أن أعترف فراراً من الموت، لعلّي أُسجن لعدة أشهر وأخرج إلى أهلي الذين لا يعرفون عني شيئاً.

اعترفت بالتهم التي كان يرددها على مسمعي وأنا لا أعي ما أقول. بان عليه الرضا وطلب لي طعاماً وماء. ظننت وقتها أن عذابي انتهى وأنه سيحوّلني إلى سجن عادي لكنه أعادني إلى الزنزانة. بعد ساعتين، وكان الوقت منتصف الليل، أرسل ورائي فقال: "لقد اعترفتَ أنك ضربت حاجز كذا وحاجز كذا وأنك زرعت عبوة"، فأجبت: "نعم سيدي، اعترفت". كنت حينها أشعر بشيء من الارتياح بسبب توقف الضرب لكنه فاجأني بالسؤال: "احكي لنا هلق كيف عملت ما اعترفت به ومع من؟". لم يكن عندي أي جواب فاضطررت إلى اختراع قصة خيالية راعيت فيها ألا أتحمل مسؤولية قانونية كبيرة. زعمت أننا، كيافعين، نوضع في الصف الثاني للمسلحين نملأ الذخيرة ولا نطلق النار، إذ لو قلت إنني أطلقت الرصاص على جنود من الجيش كان سيقتلني في مكاني.

في سجن البالوني

بعد يومين أو ثلاثة حوّلوني من الفرع. في الطريق إلى دمشق مررنا بمركز احتجاز مؤقت شهير هو "البالوني". هنا لا تتعرض لضرب شديد، فقط بعض الكرابيج عند "الاستقبال". كنا نقف في دور لتسليم "الأمانات" التي تكاد تقتصر هنا على الهوية الشخصية بعد أن تكون النقود التي كانت بحوزتك عند الاعتقال قد تبخرت بالسرقة. كان أحد العناصر يسجّل معلوماتنا على ورقة وبجانبه ضابط علوي ضخم بشوارب كثة. سألني: "ما اسمك؟" فأجبت. فسأل: "أنت شو عامل؟ لساتك ولد... شو عامل؟" فبدأت إجابتي بقولي: "أستاذ ماني عامل..." فقاطعني قائلاً: "شو؟ شو

قلت؟ عيد عيد". كررت قولي: "أستاذ..." فنكزني السجين الذي يقف خلفي منبهاً إلى أن أخاطب الضابط بلفظة "سيدي". لم أكن أعرف أن لفظة "أستاذ" في عرف الجيش السوري ذات معنى تحقيري. كنت أظن العكس! كنت أعتقد أنني أبجّله. حاولت الاعتذار مكرراً لفظة "سيدي" مراراً، لكنه أمرني أن أجلس في الزاوية. جاء وأخذ بشتمي بألفاظ لا تخطر على بال بشر ولم أسمعها في حياتي، ثم بدأ بضربي، لم يترك مكاناً في جسمي لم يضربني عليه. أثناء ذلك قدم اثنان من العساكر وسألا الضابط: "أمرك سيدي... شو عامل هادي؟" فأجابهم: "اضربوه... عم يقول لمعلمينه أستاذ!". صارا يضرباني وهما يخاطباني بلهجة علوية غير متقنة، لأنهما ليسا علويين. يستحيل أن أنسى هذا اليوم، فأنا قادم من المدرسة في نهاية المطاف، وقد اعتدت على استخدام كلمة "أستاذ" للاحترام!

في فروع دمشق

سندني اثنان من زملاء الرحلة وأدخلاني وأنا مضعضع إلى مهجع "البالونة" الذي بقينا فيه أكثر من عشرة أيام. ثم حوّلونا إلى فرع فلسطين مروراً بالقابون. في أي فرع تمرّ به هناك ما يدعى "الاستقبال"، وهو حفلة تعذيب ابتدائية تزداد شدتها كلما صعدتَ درجة في سلم أهمية الفرع ومستواه. أصبح موضوع التعرّي والوضعية "جاثياً" أشياء أوتوماتيكية تتكرر عند الدخول لأي فرع. تعرّفنا على "الأخضر الإبراهيمي"، وهو أنبوب تمديدات صحية بلاستيكي لونه أخضر وقطره 3 إنش، سمّي كذلك نسبة إلى مبعوث أممي للقضية السورية.

كان "الاستقبال" في فرع فلسطين هو الأشد. عندما أدخلونا كنا 95 سجيناً في "جنزير" واحد، قتل منا ثلاثة أثناء "الاستقبال"! كان الطعام "معقولاً" نسبياً هنا، أي أن أحدنا كان يحصل على رغيفين أو ثلاثة من الخبز في اليوم، ولذلك كانوا يضربوننا كي لا نشعر أننا موجودون هنا لمجرد الأكل والشرب! فإما أن يدخلوا على المهجع، كل أسبوع أو عشرة أيام، ليضربونا جميعاً فيه، أو أن يخرجونا، فرادى أو اثنين أو كل ثلاثة، فيضربونا في الخارج ويعيدونا، دون سبب ولا تحقيق.

حوّلونا بعدها إلى الفرع 248، التابع لجهاز الأمن العسكري كذلك. هناك "استقبلونا" ثم لم نتعرض للضرب بعدها. ولذلك تفاءلنا بالإفراج عنا قريباً. في أحد الأيام نادوا على بعض الأسماء وكنت بينها. كنا حوالي 100 سجين تقريباً. سلكونا في "جنزير" واحد، وهو أن تبقى إحدى حلقتي الكلبشة في معصمك والحلقة الثانية في الجنزير المعدني. صعدوا بنا إلى سيارة "البراد" المخصصة لنقل السجناء، حيث نكون في صندوق مغلق إلا من فتحات صغيرة جداً وعالية يدخل منها قليل من الضوء والهواء. نظرنا منها لنعرف وجهتنا. قال أحد المقيمين في دمشق والذين يعرفون طرقها: "يا شباب... الله يستر!" ولما سألناه ونحن قلقين أجاب: "نحن ع طريق صيدنايا". لم أكن قد سمعت بشيء من هذا من قبل فسألت: "شو هاد صيدنايا؟". أجابوني: "هلق بتشوف شو هو!!". وصاروا يدعون الله أن يكون نصيبنا في "الأبيض"! لم أفهم شيئاً من هذا الحديث أيضاً! ما صيدنايا! وما الأبيض والأحمر! لاحظت معالم الخوف على من حولي فاستغربت ذلك بعد كل الذي مرّ بنا. ولما أبديت لهم ذلك سألني أحدهم: "شقد صار لك مسجون؟ وعلى أي أفرع مرّيت؟" فلما أجبته قال: "بتعتبر الفترة اللي سجنتها والأفرع اللي مريت فيها أنك كنت عند بيت أهلك"! ذهلت من كلامه فكرر: "اعتبر أنك كنت ببيت أهلك أو بسياحة بالنسبة للي رايحين عليه"! أحسست بالخوف وأخذت ألهج بالدعاء.

في صيدنايا: حفل الاستقبال

عندما نزلنا من البراد أمرونا أن نخلع عراة بالكامل ثم أن يمسك كل منا بيديه خصر زميله الذي أمامه وينحني ويضع جبينه على مؤخرة هذا السجين، وبهذه الطريقة كان من المستحيل أن ترى أحداً. كانوا يطمشون أعيننا في الأفرع، أما في سجن صيدنايا فلم يفعلوا ذلك. صرنا مثل قطار مكون من مائة شخص. أول ما واجهنا في صيدنايا درج عال صعدناه ثم أصبحنا في صالة كبيرة جداً في وسطها مكتب ليسلم فيه القادمون الجدد "أماناتهم".

"الاستقبال" في صيدنايا فظيع للغاية، من ينجو منه سيتمكن من الحياة في هذا السجن المريع. هنا تعرفت إلى ما يسمونه "الهروانة"، وهي أنبوب مصمت من السيليكون المضغوط الذي يستعمل للحم البلاستيك في الأصل. الهروانة لا تجرح، فهي غير حادة، ولا تكسر عظماً، لكنها إما أن تميت الشخص مباشرة أو تسبب له ألماً غير عادي، أشد من كل وسائل التعذيب الأخرى.

كان مكاني قريباً من آخر الدور لتسليم "الأمانات". أثناء ذلك كان الضرب لا يتوقف، لنكتشف لاحقاً أنه مجرد ضرب "تمهيدي". أثناء تسليم الأمانات يبدأ الضرب الجدي، وبعد ذلك يتوجه السجين إلى حائط فيسجد على الأرض باتجاه الجدار بينما يظل جسده العاري مكشوفاً. وهنا يتناوله حوالي 20-15 من السجانين بالضرب حتى يأتي سجين آخر من تسليم الأمانات فينتقلون إليه، ثم يعاودون ضرب القديم والأقدم، وهكذا.

كنت أصغر القادمين في "الجنزير"، ووصلت أعمار البعض إلى الخمسين أو الستين عاماً. عندما اقترب دوري لتسليم أماناتي جاء عنصران يحمل كل منهما هروانة وسألاني عن مواليدي فأجبت إنها 1997، فقالا: ما الذي جاء بك إلى هنا وأنت في هذا السن الصغير؟ ماذا فعلت؟ أجبت أنني لم أرتكب شيئاً وأنني هنا خطأً. أثناء ذلك كنت مطأطئ الرأس، يمنع أن أرفعه أو أن أتلفت يميناً أو يساراً ولذلك لم أر من يتحدث معي. في صيدنايا إذا صدف ورأيت وجه السجان سيكون مصيرك الموت. سألاني عن قصتي فسردتها، وتخيلت أنهما قد تعاطفا معي بحكم عمري. قالا "اخرج من الدور وأعطنا ظرفك". وقفت جانباً وأعطيتهما الظرف الذي يحوي الأمانات. أمراني فرفعت يديّ إلى أعلى وباعدت بين فخذيّ وأخذا بشتمي وضربي على أعضائي الجنسية. ضربا قضيبي سبع ضربات بالهروانة يستحيل أن أنساها. مع الضربة الأولى شعرت أنني على وشك الموت، وتمنيت أن يقتلاني لأتخلص من هذا الألم الفظيع.

في الأفرع كانت الاستغاثة والبكاء ومعالم الانهيار والتوبة تجدي بعض الأحيان، أما في صيدنايا فالحال هو العكس، إذ زاد الضرب عندما لاحظا أن جسدي صار يرتجف لا إرادياً.

وسائل الضرب هنا هي الهروانة والأنبوب المعدني و"قشاط الدبابة"، وهو السير الجلدي الذي يلتف على محرّك الدبابة، وهو يسلخ الجلد كلياً، والكبل الرباعي المكون من كبل من النحاس يجدل مرتين، عندما يضربونك به تشعر أنك ستموت، وبعد الضربة الأولى يتخدّر جسمك فلا تعود تشعر بالألم إلا بعد انتهاء حفلة التعذيب ويهدأ جسمك فتحس.

استمر "الاستقبال" حوالي أربع أو خمس ساعات. ومن المائة الذين وصلنا سوياً قتل ما لا يقل عن خمسة عشر شخصاً! كل يومين أو ثلاثة يصل "جنزير" كهذا إلى السجن ويسقط عدد مقارب من الضحايا. قتل الناس في صيدنايا كان أمراً تافهاً.

إلى المنفردات

عندما انتهوا من ضربنا سحبوا الجثث إلى طرف وصاحوا: "واقفاً واقفاً... قطار قطار قطار"، فاستجبنا كما حصل عندما وصلنا في البداية. وجّه العسكري أول واحد في "القطار" فنزلنا درجاً. كانت أعضائي التناسلية قد تورمت بتأثير الضرب وكنت أشعر بألم شديد عند المشي وكان نزول الدرج صعباً، خاصة مع وجود عناصر من السجانين منتشرين على طرفي الدرج وهم يضربون من يمر. نزلنا حوالي 3 أو 4 طوابق تحت الأرض. وصلنا إلى زنازين يقف أمام كل منها عسكري يُدخل إليها عدداً من القادمين.

كانت هذه هي "المنفردات". أدخلونا إلى واحدة مساحتها ثلاثة أمتار في ثلاثة ونصف أو أربعة أمتار، وبداخلها حفرة المرحاض. كنا 28 شخصاً. كانت خصيتاي قد تورمتا ولم أعد أتمكن من المشي أو الجلوس أو الوقوف. كان وقتاً صعباً جداً.

كانت حصة الواحد منا بلاطة فقط، فكنا نتناوب الوقوف والجلوس. كنا عراة متلاصقين متزاحمين. رجوت من حولي أن يقدّروا وضعي فتبرع ثلاثة ووقفوا كي أتمكن من مد فخذيّ والمباعدة بينهما. كانت الظلمة مستمرة في هذا المكان تحت الأرض لولا "نواسة" حمراء صغيرة داخل "المنفردة" التي حوت كل هذا العدد.

ظللنا في البداية ليومين دون طعام ولا ماء. وفي اليوم الثالث أحضروا لنا ماء وأعطونا، كلنا، رغيفاً ونصف من الخبز وخمس عشرة زيتونة! كنا نتضور جوعاً ولم نعرف ما نفعل بهذه الكمية الغريبة! صار الاثنان يتقاسمان الزيتونة. وزعنا الخبز فكانت حصة الواحد لقمة! أكل البعض وآخرون لم يأكلوا. كنت مشغولاً بألمي الذي كان لا يتوقف أثناء النوم أو الجلوس أو الوقوف. منذ اليوم التالي صارت حصتنا ثلاثة أو أربعة أرغفة من الخبز. وفي اليوم الذي يحضرون لنا فيه طاسة صغيرة من الرز، لا تتجاوز السبعة أو الثمانية ملاعق، كانوا يقطعون الخبز.

الشاويش

عيّنوا لكل واحدة من المنفردات "شاويشاً". يتم ذلك بأن يدخل السجان فيختار شخصاً لا على التعيين ويأمره أن يتخذ الوضعية جاثياً على ركبتيه ووجهه إلى الحائط، ثم ينهال عليه بالضرب المفرط حتى يعجز عن الوقوف، فيجبره على ذلك ويخبره أنه صار شاويش الزنزانة، ويبلغه التعليمات التي يجب عليه اتباعها تحت طائلة قتله إن تمت مخالفتها. باختصار، الشاويش شخص ميت.

أحد الموجودين في المنفردة بجوارنا كان دائم الصياح بسبب فقده السيطرة على عقله، وكنا نطلق عليه "الفاصل". في أحد الأيام جاء السجان نتيجة الصوت فسأل شاويش زنزانته الذي أجاب إن "الفاصل" هو من صرخ. يطلق السجانون في صيدنايا على الشاويش لقب "العرصة". قال السجان: "يا عرصة... بعد 5 دقايق إذا بسمع صوته؛ يا أنت بتموت يا تنيناتكن بتموتوا". فهم الشاويش أنه ميت لا محالة إن لم يتخلص من هذا السجين المضطرب، وهو ما حصل... أمسك برقبة "الفاصل" فلواها وأجهز عليه. عندما عاد السجان في المساء سأل الشاويش عما حدث فأجاب: "مشي حاله"! لم يستطع عقلي تخيل حصول هذا الأمر بين سجناء، فقد قتل الشاويش شخصاً كي يحافظ على حياته. أما السجان فأعجب بالشاويش ورفع صوته مخاطباً الجميع: "اسمعوا يا عرصات... أنتو كنتوا رح تضلوا من 25 يوم إلى 30 يوم في هالمنفردات، بس بكرة الصبح رح نطالعكن منهن، مكافأة مني لشاويش الزنزانة".

في المهجع

هكذا ظللنا في "المنفردة" 13 يوماً فقط ثم صعدوا بنا إلى مهاجع كبيرة طول الواحد منها أحد عشر متراً وعرضه ستة أمتار وفيه حمام. كان المهجع نظيفاً وكأنه لم يستعمل من قبل، ووجدنا فيه بعض المنظفات التي كانت ضرورية جداً لنا بعد كل هذا. صرت أمشي وأمارس الرياضة فبدأ ورم أعضاء التناسلية بالتراجع تدريجياً.

خلال الأربعة أو الخمسة أيام الأولى في المهجع لم يحضروا لنا أي طعام! عشنا على الماء. لم يدخل علينا أحد! في اليوم الخامس أحضروا الفطور الذي كان مكوناً من الخبز وجاط زيتون كان نصيب الواحد منه زيتونتان ونصف.

كنا هنا 35 شخصاً، وهو، كما علمت لاحقاً، الحد الأعلى للعدد في المهاجع. نقلوا الثمانية وعشرين شخصاً الذين كنا سوياً في "المنفردة"، وأضافوا إلينا سبعة من الزنزانة التي كانت مجاورة لها، بينهم الشاويش الذي قتل سجيناً لينجو! كان شاباً بشعر طويل. نسيت اسمه ولكني عرفت عندها أن أصله من "الفوعة" بإدلب، وكان "شبيحاً" في دمشق يفعل ما يشاء حتى اختلف مع من هو أقوى منه في التشبيح فكان مصيره السجن معنا.

عندما دخل سجان المهجع ليعين شاويشاً له اصطففنا، كما هي التعليمات، جاثين على ركبنا ووجوهنا إلى الجدار المقابل للباب. وقفنا صفين فاختار السجان هذا الشاب نفسه. أخرجوه من بيننا وتناوله ثلاثة بالضرب حتى صار يتكلم بصعوبة فقال له المسؤول: "ولاك... أنت عرصة المهجع" وبدأ يلقنه التعليمات التي كانت أن أي صوت يصدر أو مخالفة تحدث سيعاقب عليها.

بعد أن صار هذا الشاب شاويشاً أخذ بالتنمر علينا وصار يريد أن يضربنا هو الآخر! وفي أحد الأيام استنكر أحد السجانين عليه طول شعره وأمره بحلاقته خلال يومين تحت طائلة الموت. لم يكن هذا مفهوماً لأي منا، فكيف يمكن أن يقص الشاويش شعره وليست في المهجع أي وسيلة لذلك من مقص أو سكين أو أي أداة حادة! لكن الكلام كان جاداً فبدأ الشاويش بنتف شعره وهو يتألم ولا يجرؤ على الصياح، والسجان يذكّره بالموعد في الغد كلما مرّ!

حل الصباح التالي وجزء قليل من الشعر فقط قد زال. كانت مشاعرنا مختلطة؛ فهو شبيح وقد قتل السجين "الفاصل" وحاول إذلالنا والتحكم بنا، لكنه في النهاية روح تعيش بيننا. كنا نتمنى أن يُعاقب بشيء ما لا أن يموت! اقترح عليه أحدنا أن يكسر إحدى قطع السيراميك الموجودة في الحمام ليستخدمها كأداة حادة فاقتنع. أخذ يلكم السيراميك حتى دميت يده ولم يستفد شيئاً. أخذنا نحاول الواحد تلو الآخر، بمن فيهم أنا الذي كنت أكرهه. دميت أيادي بعضنا أيضاً حتى كُسرت إحدى القطع. بدأوا بحلاقة شعره بها فصار يتألم بشدة. ولأنه لا يستطيع الصراخ أخذ يبكي. لكنه نجا بذلك من الموت وتغير تعامله معنا.

الدولاب

كان هذا هو اليوم السابع لنا في المهجع. في الغد سيضربوننا لأول مرة هنا. كانت الساعة قد تجاوزت الواحدة ليلاً عندما بدأوا بضرب السجن كله، من أول مهجع في الطابق الأول وحتى آخر مهجع في الطابق الثالث. كانت هذه الطريقة تسمى "الدولاب" بسبب أنها تشمل السجن كله، وذلك بخلاف العقوبة التي قد تطال جناحاً محدداً أو مهجعاً بعينه. عندما بدأ الضرب كانت الأصوات مرعبة. كنا ندعو الله أن ينتهوا ممن قبلنا بسرعة ويأتي دورنا كي ننتهي من الذعر. كنا في المهجع السابع من الجناح الثالث من الطابق الثاني. عندما كانوا يصلون إلى طابقنا كان علينا أن ننتظر حتى ينهوا الجناحين الأول والثاني وستة مهاجع! كنا نموت ألف ميتة من سماع الصوت فقط! لكنهم

دخلوا أخيراً! لا أستطيع وصف الضرب لكن ربما يكفي أن أقول إنه خلّف قتيلين من بيننا! في مرات قادمة ربما يُقتل خمسة أو سبعة من مهجعنا خلال حفلة من عشر دقائق!
في الصباح التالي نقوم بإبلاغ السجانين بوجود الجثث ليجري إخراجها. في جناحنا أبلغت جميع المهاجع عن جثث من الليلة الماضية؛ من المهجع الأول خمسة ومن الثاني ثلاث وهكذا... أخذنا نتعرّف على نظام السجن بالتدريج، ومنه أننا سنتعرض لموجة من الضرب مرتين أو ثلاثاً في الأسبوع، ولن تمرّ إحداها دون جثة واحدة في حال كان الضرب "معقولاً". وكلما نقص عدد نزلاء المهجع كانوا يرممونه بسجناء جدد لا ينتهي تواردهم.

الطعام

في البداية كنا نأكل فرادى حتى اكتشفنا ما يسمّى نظام السفرة، وهي أن يقسّم نزلاء المهجع على مجموعات يرأس كلاً منها من يُطلق عليه لقب "رئيس السفرة"، وهو من يتلقى حصة هذه المجموعة من الطعام من شاويش المهجع ويقسمها على أفراد سفرته أو مجموعته. كنا 35 كما أسلفت، فتوزعنا على سبع سفر تتألف كل منها من خمسة سجناء. وهكذا كان على شاويش المهجع أن يقسم ما يأتي من طعام على سبع حصص للمجموعات.
بعد مدة من وجودنا في صيدنايا نسينا العالم الخارجي، نسينا أهالينا، نسينا لماذا نحن هنا، بل وتأقلمنا مع الضرب. صار الأمر الوحيد الذي يشغل بالنا هو متى سيأتي الطعام، بعد أن تراكم علينا الجوع وفقدنا أوزاننا التي كنا قد حافظنا عليها حتى في الأفرع الأمنية.
في أحد الأيام اكتشفنا أن الشاويش، وآخر كان قد عيّنه مساعداً له، يقتطعان لنفسيهما حصصاً من الطعام أكبر مما يصل عادة إلى الواحد منا. اختلفنا معهما وارتفعت الأصوات فقدم السجانون. دخلوا إلى الجناح وسألوا عن مصدر الضجة وعرفوا أنه من مهجعنا. دخلت علينا مجموعة من 15-10 عسكرياً وبدأت بضربنا. كنا لا نزال عراة. أثناء الضرب كانوا يشتموننا بسبب خلافنا على الطعام وكأننا نشير بذلك إلى تقصيرهم فيه! كانت حصة أحدنا على الفطور ربع رغيف وعدة زيتونات. أما على الغداء، المكوّن من البرغل أو الرز، فكان الشاويش يغرف بيده حفنة من الجاط ويسكبها في يديّ كل منا المفتوحتين ونحن قادمون بالدور. لم تكن هناك أي أدوات للطعام وكان على الواحد منا أن يتدبر أمر تقريب يديه من فمه ليأكل الكمية المخصصة له فيهما.
بعد الضرب في ذلك اليوم أدخلونا إلى الحمام. كنت قد قلت إن في زاوية المهجع حماماً ومرحاضاً. لا أدري كيف أصف حشر 35 شخصاً في مساحة بطول مترين وعرض مترين. نبهونا إلى أن من يخرج من الحمام سيموت. كان الأمر مستحيلاً في الحقيقة، إذ كان بعضنا يضطر إلى الاندفاع خارج الحمام بسبب الزحام غير المعقول. وعندما يأخذون بضربه كان يندس بكل قوته في كتلة الأجساد المتراصة، مما يؤدي حكماً إلى إخراج سواه بسبب التدافع فيقع عليه الضرب، وهكذا حتى خرج السجانون.
مرت حوالي النصف ساعة ونحن لا نجرؤ على التحرك حتى بدأ بعضنا يشجّع الآخر على الخروج من الحمام لأن الأمر انتهى كما ظننا. لم نكن نعلم أنهم يستمعون إلينا من وراء باب المهجع. دخلوا من جديد وكانوا يحملون عصاً كهربائية. كانت في أرض الحمام كمية من المياه بارتفاع حوالي 5-4 سم، وكانت أجسادنا متلاصقة ومتداخلة طبعاً، ولذلك عندما لسعوا أول سجين من جهتهم بالعصا سرت الكهرباء فينا جميعاً... أما هو... فمات!
ظلت الحال هكذا خمسة أيام! نحن محشورون في الحمام وممنوعون من الخروج منه إلى "رحابة" المهجع. عندما

كان الواحد منا يريد قضاء حاجته كان ينتقل إلى المرحاض ويعود إلى الحمام. لم يحضروا لنا أي طعام، وعندما كان واحدنا يعطش كان يتحرك إلى الحنفية الواقعة بين الحمام والمرحاض فيشرب منها ويعود.
كان الشاويش ومساعده قد صنعا ما أسمياه "اليطق". يبدو أن الشاويش كان قد تولى المهمة نفسها في الأفرع الأمنية سابقاً وكان فيها "سلطان زمانه" وظن أن الحال هنا يشبه ذاك. اليطق هو مجلس مرتفع قليلاً مكوّن من جمع عدة بطانيات عسكرية وحزمها بحبال قماشية تؤخذ من تمزيق بطانيات أخرى كذلك.
عندما دخل السجانون لمعاقبتنا لاحظوا هذين اليطقين وبقايا البطانيات الممزقة. كان هذا أمراً عادياً في الأفرع أما في صيدنايا فالبطانية أهم من أي سجين. بمجرد أن تمزق بطانية فأنت ميت. سأل السجانون عن هذا ومن فعله. امتنعنا عن الإجابة فأقسم أحدهم إننا سنموت جميعاً إن لم نعترف. قال أحدنا أخيراً إن هذه "يطقات" من فعل الشاويش ومساعده. بدأت شتائم السجان تطال الاثنين وأمرهما بالخروج من الحمام. تلقيا ضرباً لم أكن قد رأيت مثله في حياتي. صار السجانون يتناوبون عليهما، كلٌّ بما يحمل من أداة. في العادة يكفي للتعذيب بالعصا الكهربائية لسعة واحدة، لكن أحدهم ثبتها على جسم الشاويش لمدة 45 ثانية إلى دقيقة، ظل بعدها شبه مشلول لأيام.
أخيراً تشجّع أحدنا وقال إنه سيطلب من المساعد العفو عنّا. استجاب المساعد لتوبتنا وسمح لنا بالخروج من الحمام. نبّهنا إلى الحذر من إصدار أي صوت في المستقبل، وقال إنهم سيعاودون جلب الطعام لنا ابتداء من الغد. كان ذلك مصحوباً بالشتائم لكننا اعتبرنا هذا المساعد "جيداً" لأنه لم يقتل من تجرأ وخاطبه طالباً العفو!

في مهجع الجوع

بعد حوالي خمسة عشر يوماً في المهجع سمعنا بما يقال له "فرط المهاجع". لم نفهم المعنى في البداية حتى صاروا يُخرجون كل أربعة منا وينقلونهم إلى مهجع آخر يختلف عن الباقين. وهكذا نُقلت، مع ثلاثة، إلى مهجع كان يحوي ثلاثين سجيناً من قبل. وهنا تبدأ قصتي!
في المهجع الجديد رأينا موتى يسيرون على أقدامهم. خفت عندما رأيتهم. كانوا شديدي النحافة وخدودهم غائرة وقفصهم الصدري بارزاً، لا يتجاوز وزن أسمنهم 40-35 كغ. كنت أزن سبعين كيلوغراماً وقتها، وهو وزني الطبيعي الذي لم ينقص في الأفرع، فقد كان الغذاء مقبولاً وكنت أواظب على الرياضة حتى لو كانت حصتي من المساحة بلاطة واحدة.
أخذنا بالحديث معهم وأنا لا أزال خائفاً منهم ومن أني قد أصبح مثلهم. أما هم فقد استغربوا الامتلاء الواضح لجسدي، فقد كنا لا نزال عراة تماماً. كانت في المهجع ست سفر تتألف الواحدة منها من خمسة أشخاص، وصرنا، نحن القادمين الجدد، سفرة سابعة. كان الثلاثة الذين معي "أولاد دعوى" واحدة كما يقال بلغة السجون السورية، أي أنهم متهمون في قضية جماعية واحدة مشتركة. كانوا من جسر الشغور بريف إدلب، وكان أكبرهم يدعى نادر نديم كحيل، وهو من سأصبح قريباً منه بسبب أخلاقه الطيبة. واكتشفت أن أحد قدامى المهجع يتحدر من منطقتي نفسها. كان اسمه محمد هاشم الأقرع، وكان يحظى باحترام الباقين ومحبتهم بسبب أخلاقه وقدمه، إذ كان مسجوناً منذ 2011.
جاء أبو هاشم الأقرع وتعرّف عليّ وعلى قصتي، ثم أعطاني بنطالاً وقميصاً لأرتديهما. عرفنا هنا أن هناك نظاماً للزيارات في صيدنايا، فقد كان بعض الذين انتقلنا لعندهم يرتدي بيجاما أو كنزة أو قميصاً... إلخ. شعرت بسعادة بالغة بمجرد ارتداء الملابس التي جلبها لي أبو هاشم من شاب من منطقتنا أيضاً اسمه حسام موّاس كان قد تلقى

زيارة. كان انكشاف عورتي أمراً يثير حساسيتي، وكنت أغطيها أثناء الصلاة التي لم أنقطع عنها حتى في أحلك الأوقات، أما الآن فصار بإمكاني أن أصلي بشكل طبيعي!

توضأت وصليت وجسدي مستور... سررت بشكل كبير جداً.

أعلن أبو هاشم في المهجع أنني ابن منطقته وأنني محسوب عليه، وأن من يمسّني بسوء سيكون وكأنه نال منه. لم أفهم شيئاً، إذ ما الذي قد يحدث! ستمر مدة قبل أن أعرف أن الأمر كله يدور حول الطعام. كان السجناء قد تحولوا إلى ما يشبه الذئاب التي يحاول أحدها الاستيلاء على حصة سواه كي يبقى على قيد الحياة. لكن تحذير أبو هاشم كان كافياً، وفي المستقبل ربما سيظل طعامي ملقى على الأرض أمام الجميع دون أن يقربه أحد. لم يكن أبو هاشم شاويشاً للمهجع ولكنه كان متطوعاً لتنظيفه، وكان يقوم بذلك بشكل ممتاز.

بعد قليل جاء الطعام المكون من البيض والزيتون. كانت حصة "سفرتنا"، المكونة من أربعة أشخاص، بيضة ونصف بيضة، ونصف رغيف من الخبز للواحد.

قال لي أبو هاشم ألا أبادل الطعام بنفسي بل أن أخبره عن ذلك إن رغبت. لم أفهم أيضاً، حتى عرفت بالتدريج أن في السجن "تجارة" تقوم على عملةٍ هي الخبز. فمثلاً قد يشتري أحد السجناء من آخر -وصلته زيارة- كنزة ليستر بها جسده أو يتقي البرد، مقابل ثلاثة أو أربعة أرغفة تُسدّد بمعدل ربع رغيف يومياً! وقد يبيع من لا يحب البيض حصته مقابل نصف رغيف... وهكذا.

بعد أن تناولنا فطورنا الأول هنا، وكنا قد وضعنا قشر البيض وعجو الزيتون جانباً، أتانا ثلاثة من السجناء وسألونا "أتحتاجونها؟". استغربنا وسألناهم عن ماذا يدور هذا الحديث؟ فأجابوا إنه قشر البيض. ظننت أنهم ينبهوننا إلى النظافة فقلت إنني سأرميه بعد قليل ولكني لا أعرف أين، فأنا جديد في المهجع. كرروا السؤال عن حاجتنا إليه فأجبت بتلقائية: لا. كان المشهد مرعباً عندما تناوشت أياديهم المتنافسة قشر البيض. شعرت أن دقات قلبي وصلت إلى 1000 لشدة فزعي. قفزت إلى الوراء وصرخت بهم: "ما الذي تفعلونه؟!". أجابوا: "أنت جديد وستعرف في المستقبل". "ما الذي سأعرفه؟!". قالوا إنهم يأكلون قشر البيض وعجو الزيتون وأي شيء!

أتى أبو هاشم وقال لي أيضاً إنني جديد، وعليّ أن أهدأ وسأفهم كل شيء لاحقاً. صرخت: "ما الذي سأفهمه؟ ماذا يحصل أمامي؟!".

بعد شهر أو شهر ونصف سيشح الطعام بشدة. قد تمضي أربعة أو خمسة أيام دون أن يحضروا شيئاً، ثم تصل وجبة تكون حصة الواحد منها ربع رغيف أو نصفه. اعتدت تناول قشر البيض وعجو الزيتون، مثل الآخرين.

مرت أربعة أشهر في هذا المهجع لم تحدث فيها إلا هذه الدورة؛ ننام، نستيقظ، ننتظر الطعام القليل جداً، نتناوله كاملاً بشرهٍ ونختلف عليه. لن أسترسل في الحديث عن الضرب فقد كان متكرراً حتى صار بالنسبة إلينا أمراً طبيعياً. حتى الموت صار شيئاً معتاداً، يموت البعض نتيجة الضرب أو المرض أو الجوع... وهكذا.

وفاة أبو هاشم

في أحد الأيام مرض محمد هاشم الأقرع، الشاب الذي كان قد علمني الكثير ورعاني في كل شيء. كان قد علّمني الاقتصاد في الخبز وتوفيره للأيام الصعبة. وكان يحفظ لي مخزوني عنده لئلا يسرقه أحد، إذ كان بعض الجائعين لا يحتملون رؤية خبز لدى أحد زملائهم، وكان اعتمادنا الرئيسي في الطعام على الخبز. ولأنني كنت أمارس الرياضة كنت أشتري البيض منه ويتساهل معي في التسديد. في إحدى المرات أخذت من عنده بيضة، بيضة كاملة، على أمل دفع ثمنها قريباً ولكن الأيام اللاحقة توالت وحصتي اليومية ربع رغيف فقط، وكان يرفض أخذه. ظل الوضع هكذا لأسبوع حتى تمكنت من تسديد ثمن البيضة، الذي كان نصف رغيف أو ثلاثة أرباعه.

قبل مرضه كان لدينا مرضى. كانوا يصابون بالضعف الشديد حتى يعجزوا عن القيام والحركة والطعام، بالتزامن مع الإسهال. وكنت قبلاً أساعد أبو هاشم في تنظيف المهجع وإزالة فضلات من يضطرون لقضاء الحاجة في أمكنتهم لعجزهم عن التحكم بأنفسهم. وكذلك كان يساعده حميد مروان يسوف من الغاب، الذي سيموت لاحقاً وأتولى إبلاغ هذا الخبر لأهله بعد خروجي.

عندما مرض أبو هاشم وعجز عن الحركة توليت وحميد تنظيف المهجع. لاحقاً سأعرف أن ما أصاب أبو هاشم هو السل. أما الآن فصرت أعتني به وأدلك جسمه لتخفيف الألم عنه.

زاد مرض أبو هاشم. وقبل أن يتوفى بيوم ارتفعت درجة حرارته بشدة وصرت أعالجه بكمادة هي القميص في حقيقة الأمر. وفي اليوم التالي قضى بين يديّ وأوصاني أن أبلغ أهله بذلك إن قيّض لي الخروج. وهو ما فعلته.

عند حدوث وفاة في المهجع عليك أن تبلغ السجان حين يأتي بالطعام. لاحقاً سيرسلون لك عسكريَّين معهما نقالة عسكرية يضعانها خارج المهجع ويأمران بإخراج المتوفى. كان على أهل المهجع مصالبة قدمي الجثة وربط يديها على صدرها. حين يصيح السجان لإخراج الميت يتولى ذلك اثنان من السجناء، كان عليهما أن يفعلا ذلك خلال خمس ثوانٍ يرافقها التعداد الصادر من السجان، فإن لم يكفِ الوقت سيتعرض السجينان لضرب وحشي.

كانت أمور السرعة والتعداد شديدة الأهمية للسجانين، ودائماً تحت طائلة الضرب المبرّح. عندما يُحضرون الطعام كان السجان يعدّ حتى ثلاثة، وخلال ذلك على الشاويش أن يُخرج الجاطات الفارغة من الوجبة السابقة ويُدخل الجديدة. بعد أن ينهي السجان العدّ سيغلق الباب الموارب على كل حال، سواء أغلق بشكل طبيعي أم أثناء حركة الشاويش الذي قد يُكسر أحد أعضائه بهذه الحركة وقد يموت فوراً. ولذلك كان أكثر القتلى من "الشاويشية". ألم أقل إن الشاويش شخص ميت!

ومات حسين

في هذا المهجع كان شاويشنا حلبياً، وكان معنا أحد أقربائه، وهو شاب اسمه حسين كان طالباً في كلية التربية بجامعة حلب. صار صديقي وكنا نتبادل قراءة القرآن. كنت قد حفظت كثيراً من السور من السجناء في الأفرع. وخلال الأشهر السبعة التي قضيتها في هذا المهجع صرت أبحث عمّن يحفظ بعض سور القرآن ليحفّظني إياها، وعلى من لا يعرف ما أحفظه منه لأتلوه عليه. وكان هذا أمراً يبعث على الراحة.

كان حسين يرغب أن أحفّظه سورة يس. بدأنا بذلك وكاد أن ينهي حفظها عندما مرض وظهرت عليه الأعراض نفسها. عجز عن الأكل فصار يهبني حصته من الطعام لكنني كنت أرفضها فيعطيها لقريبه الشاويش الذي كان يأكلها أو يعطيها للأشد حاجة ومرضاً وضعفاً في المهجع.

في منتصف إحدى الليالي سمعت من ينادي باسمي فصحوت من النوم. كان حسين يتدثر بالبطانية في زاوية المهجع ويشير لي بيده. ذهبت لأرى ما يريد فقال: "لا أريد شيئاً.. فقط اجلس بجواري واقرأ لي سورة يس". لن أنسى هذه الليلة مهما عشت. قال: "اجلس بجواري. ضع يدك على جبيني واقرأ سورة يس". فعلت ذلك ولما انتهيت سألته إن كان يحتاج شيئاً آخر فلم يرد. ظننت أنه غفا فعدت إلى نومي أنا الآخر. في الصباح اكتشفنا أنه مات بينما كنت أقرأ له السورة. بكيته بحرقة ولا أزال.
غسلناه وأخبرنا السجان عندما أتى بالطعام: "سيدي في عندنا ميت"، فأجاب بلهجة علوية: "في عندكِن فاطِس؟ خلوه فاطِس. بعدين تانشيلو". ظلت جثة حسين في المهجع يومين قبل أن يأمروا بإخراجها. خلال هذا الوقت كنت أنظر إليه ولم أستطع أن آكل أو أن أتكلم مع أحد.

وقُتل محمد

كما سبق أن أوضحت؛ حين يدخل السجانون كان علينا أن نتوجه بسرعة إلى الجدار المواجه للباب. نأخذ الوضعية جاثياً ووجوهنا إلى الحائط وظهورنا للسجانين. بحكم العدد كنا نتوزع على ثلاثة صفوف، وكان العرف أن يكون الجدد في الصف الثالث الذي يتعرض للضرب أكثر بحكم استقباله للداخلين. كان مكان أبو هاشم في الصف الأول المواجه مباشرة للجدار بسبب أقدميته وكان مكاني في الثالث. لصغر سنّي ورعايته لي أراد أن نتبادل الأماكن كي لا يقع عليّ الضرب المباشر، مما يرفع من احتمال الموت، فلم أقبل. تدخل أحد السجناء من الصف الثاني فبادلني بمكانه وقال إنه سيقف خلفي ليتلقى الضربات. كنت قد عرفته للتو إثر دخولي المهجع. كان أسمر طويلاً، من ريف حماة الشرقي، متزوجاً ولديه ابنتان. أظن أن اسمه محمد. سأخبرك الآن لماذا لا أحفظ اسمه جيداً ولا أعرف عنه الكثير، إذ لم يتسنّ لي أن أخالطه.
بعد أن اتفقنا على تبادل الأماكن، وأتى السجانون لنوبة ضرب في اليوم التالي؛ أخذت موقعي في الصف الثاني وكان محمد ورائي. عندما يضربوننا تتساقط الأجساد فوق بعضها فاستغللت صغر حجمي وانبطحت لتغطيني أجسام الآخرين. عندما خرجوا كنت مبللاً بدم غزير بينما جسد محمد الضخم يقبع فوقي. خاطبته قائلاً: "محمد خلص راحوا... بعّد عني خليني أتحرك... رح تفطسني"، فلم يرد.
مات محمد بدلاً عني... ومات حسام موّاس الذي أخذت منه الملابس التي سترت بها عورتي. مات حسين... ومات محمد هاشم الأقرع... وبقيت وحيداً.

ومات محمد الآخر

تزايدت الوفيات يوماً وراء آخر، ولأسباب متعددة.
قلت إنني دخلت هذا المهجع مع ثلاثة من جسر الشغور "أولاد دعوة" واحدة. كانوا أقارب في الحقيقة، وقد اعتقل أولهم فاعترف، تحت التعذيب، باسمي الاثنين الباقيين وهما نادر نديم كحيّل وشاب اسمه محمد أيضاً، من مواليد 1995. كان وحيد أهله، يدرس الهندسة في جامعة خاصة. أصبحنا أصدقاء نسبياً بسبب تقارب العمر.
في أحد الأيام نودي على محمد للزيارة. لكنه عاد منها مصفرّ الوجه، جاحظ العينين. صار دائم الشرود والبكاء. عجز

عن الأكل والشرب وكنا نجبره على الطعام فتظل اللقمة في فمه نصف ساعة دون أن يتمكن من بلعها. لم نعرف ما حصل! لم يتكلم إلا بعد مدة؛ ففهمنا أن من زاره كان أمه وخالته، وأنه لاحظ معالم الحزن الشديد على والدته، وكان متعلقاً بها جداً، فانتقلت إليه عدوى الاكتئاب الذي أنهكه بالتدريج أمام أعيننا حتى مات.

المهجع دون شاويش

لشدة الضرب الذي تعرض له الشاويش عجز عن أداء مهامه. تبرّع شاب من دمشق للحلول محله لكنه كان بطيئاً قليلاً في سحب الطعام فأغلق السجان عليه الباب، عند الانتهاء من التعداد، فكسر ظهره.

لم يعد أحد يجرؤ على التعيين كشاويش. اقترح أحدهم أن يصبح شاويشاً شرط أن يأخذ حصة زائدة من الطعام مقابل المخاطرة فلم نقبل. كان الأكل محور حياتنا ولا يمكننا المساومة عليه. قررنا أن نعيش دون شاويش وأن يتولى كل منا هذه المهمة يوماً بالدور، وأن نقسم الطعام بالتساوي. أثناء ذلك كان نقص الخبرة يلعب دوره في أن يُغلَق على الباب على الكثيرين أثناء إدخال الطعام، فصار نصف المهجع من المعطوبين. كان دوري متأخراً، وكنت أدعو الله ألا يأتي.

كنت قد انتقلت من الصلاة السرية، بتحريك عيوني فقط، إلى الصلاة جالساً مع السجود، وأخذت أشجّع سواي على ذلك. الصلاة في السجن ممنوعة نهائياً وعقوبتها الضرب المؤدي إلى الموت، لكنني فكرت أن ضربنا حاصل ومستمر مهما فعلنا أو لم نفعل.

كان معنا شاب اسمه أحمد. روى لنا قصة حزينة جداً عن حياته منذ غادر بيت أبيه وهو في التاسعة وسافر إلى دمشق حيث عاش حياة أطفال الشوارع بكل تفاصيلها ومعاناتها ثم انتقل للعيش مع أخواله في لبنان حيث عمل وتحسنت أحواله المادية. وعندما بدأت الأحداث في سورية قرر أن يعود للخدمة في الجيش كي "يدافع عن بلده" كما هي أفكاره المؤيدة للنظام. وأثناء عودته اعتقلوه على الحدود بتهمة التخلف عن أداء الخدمة الإلزامية وقادته الأمور إلى صيدنايا. بسبب التشرد الذي عاشه منذ طفولته كان "قلبه ميتاً". كان يتحمّل الضرب ولا يأبه لشيء. كان سيئ الأخلاق ومن الذين يسرقون الطعام، لكنه طيب نسبياً.

في أحد الأيام جاء دور أحمد لسخرة الطعام، وبعد أن أنهى هذه المهمة نادى السجان الذي كان قد مشى مسافة عدة مهاجع فتوعّد أحمد بالضرب إن كان سبب النداء غير مهم.

عندما رجع أخبره أحمد أن مهجعنا دون شاويش. صار السجان يكفر ويشتم بألفاظ مقذعة، ونادى زملاءه وهو يقول لأحمد: "شو؟ ما عندك شاويش وَلا؟ بدك تصير شاويش؟! هلق بفرجيك كيف بتصير شاويش!!". كان الطعام الذي أحضروه منذ قليل هو البرغل والشوربة. أجلس السجانون أحمد في وسط المهجع وصبوا فوقه الشوربة الحارة جداً ثم صاروا يضربونه. كانوا خمسة. أثناء ذلك صار يستغيث طالباً إيقاف الضرب ليقول أمراً ضرورياً. استجاب السجانون فأبلغهم أحمد أن في المهجع "ناس عم تصلي"!!

عندما سمعت هذه الجملة عددت نفسي بين الأموات. لكن أحمد تدارك نفسه فلم يذكر أسماء محددة بل زعم أن المهجع كله يصلي، كي لا تقع التهمة على أحد بعينه وكي ينقضي الأمر بحفلة ضرب جماعية اعتدنا عليها. عندما لم يستطع السجان الحصول على أسماء من أحمد ضربه بالهراوة على فمه فكسر حنكه وسقط مغمياً عليه. سكب السجان البرغل على جسد أحمد المتهاوي وخرج وهو يعطي الإيعاز: "باشر طعام"!!

كان الطعام فوق أحمد وحوله، مختلطاً بدمائه، ورغم ذلك أكل منه الكثيرون واندفعوا ليشربوا المرقة كالعادة، فقد كان أول وجبة تصل إلينا بعد انقطاع يومين.
توقعنا أن يموت أحمد لكن بنيته كانت قوية. خلال عشرة أيام كان بعضنا يتبرّع له بحصته من الشوربة فيحتسيها بصعوبة. عندما التحم حنك أحمد حصل ذلك بشكل مائل وعشوائي، مما صعّب عليه الكلام والأكل حتى بعدما شفي.

الطعام مرة أخرى

هناك طريقتان لإدخال الطعام؛ الأولى أن يضربونا ثم يعطوننا الوجبة، والثانية أن يرموها علينا عندما لا توجد لديهم الحماسة لضربنا. فمثلاً عندما يجلبون ما يسمّونه "الشاي" على الفطور كانوا يحملون القدر الذي يحويه ويدلقونه على رؤوسنا ونحن في الوضعية جاثياً. كان ساخناً جداً وكانت بقايا أوراقه تلتصق برأس من هو أمامي أو بكتف الذي بجانبي، وكنا نأكلها. كما كنا نصنع من أيادينا ما يشبه المغرفة التي نجمع فيها ما نستطيع من الشاي المسكوب ونشربه. كانت الأرض قذرة وكنا نجلس عليها بأجساد شبه عارية، لكننا كنا في أمس الحاجة إلى السكريات وإلى أن نشعر بطعم سائل سوى الماء. وكذلك كان الأمر بالنسبة إلى الشوربة التي قد تصل في الغداء. حاولت الامتناع عن ذلك بداية لكنني رضخت وفعلت كالآخرين. أحياناً بسبب السرعة كنا نضع أفواهنا على السائل المصبوب على الأرض ونشفطه مع ما اختلط به من شعر وقاذورات.
يجب أن أضيف أنهم كانوا يحددون طريقة التعامل مع السائل حسب سخونته، فإن كان بارداً سكبوه على الأرض وإن كان حاراً صبوه على رؤوسنا.
صار عدد الذين يموتون من الجوع أكبر من عدد من يقضون تحت الضرب.
مرة تركونا دون طعام لثلاثة أيام. في اليوم الثالث جلبوا لنا وجبةً لم يسبق أن أحضروا مثلها! ملأت رائحة السمنة الزكية المبنى كله، إذ كانت تفوح من البرغل ومن شوربة العدس المرافقة. صرنا ننتظر دورنا ونحن نتضور شهيةً. بعدما أُدخل الطعام تراكضنا عليه، حتى ربما قبل أن يقفل المساعد باب الجناح كله كما تقتضي التعليمات. صدرت عنا أصوات بسبب ذلك فعاد المساعد ونادى سرية السجانين وأخذوا يضربوننا. ثم حمل سطل الشوربة الساخنة التي كنا نتمنى أن تدخل أجسادنا أخيراً، فسكبه على الأرض. أما البرغل فكبّه في المرحاض. تسارع البعض على مد أياديهم إلى حفرة المرحاض وصاروا يغرفون.
صرت أبكي... أردت أن أصيح... احترت ماذا أفعل!! يستحيل أن أنسى هذا المشهد في حياتي...
كانت كمية الطعام قليلة جداً. قد يمر يوم واثنان وثلاثة دون أن يحضروا لنا شيئاً، وبعد ذلك تكون حصة الواحد في الوجبة التالية نصف رغيف أو ثلاثة أرباعه. في مرات نادرة كنا نحصل على رغيف كامل. خلال سنتين لا أذكر أن هذا حصل إلا مرة أو اثنتين.
أعتقد أن التجويع أصعب طريقة تعذيب في العالم. يعتاد المرء على الضرب. قد يستغرب من يسمع هذا الكلام ولكنه حقيقة، ورغم أن الضرب في صيدنايا كان يفضي إلى الموت في كثير من الأحيان. في البداية كنا نخاف طبعاً، لكن بعد مدة صار الأمر عادياً. حتى عندما يُقتل رفيقك صرت تكتفي بالقول: "مات... الله يرحمه". أما ما لم نستطع اعتياده فهو الجوع. وصلنا إلى درجة أن يطلب الواحد من الآخر أن يجلس على بطنه كي يتحمل الجوع قليلاً.

كان الإفطار هو الزيتون أو البطاطا مع شاي. نادراً ما كانوا يرمون الزيتون والبطاطا على الأرض، أما الشاي فمكانه الطبيعي فوق رؤوسنا إن كان ساخناً والأرض إن كان فاتراً أو بارداً. أما الغداء فمكون من الرز أو البرغل مع الشوربة أو المرقة. يسري على الشوربة ما يسري على الشاي برميها على الأرض أو علينا حسب درجة حرارتها. لشهور لم نشرب شيئاً ساخناً، حتى صار ذلك حلماً. صرنا نعتقد أن شرب أي سائل ساخن كفيل بوقف الإسهال الذي كان يصيب الكثيرين منا ووسيلة لتنقية الجسم من الجراثيم.

كانت حصة الواحد من الشوربة التي يشربها من الأرض لا تتجاوز الأربعة أو خمسة ملاعق. وعدداً أكثر بقليل من ملاعق الرز. لا وجود للملاعق ولا لأدوات الطعام بالتأكيد، لكنني أصف الكمية فقط.

داخل المهجع توجد مياه عادية في معظم الأوقات، وكن نقاوم الجوع بالإكثار من الشرب. لكنها كانت مياه مفعمة بالكلس، لونها غير رائق، وسببت لنا الإسهال الأمراض وأحياناً وجعاً في الكلى.

الحمام

كنا نستطيع الاغتسال داخل المهجع، لكن هذا كان صعباً على الكثيرين بسبب البرودة الشديدة للمياه. من المعروف أن صيدنايا منطقة ثلجية، ويقع السجن على مرتفع فيها تحيطه الجبال التي قد لا يذوب الثلج عن بعضها حتى صيفاً. وهو ما كان يسبب انقطاع المياه حين تتجمد في التمديدات والأنابيب. حافظت على الاستحمام رغم أنه كان أصعب من حفلة الضرب، وذلك بسبب الجرب الذي انتشر.

ولكن كانت توجد حمامات مياه ساخنة في السجن! نعم. لكننا كنا نتمنى ألا يأتي موعد الحمام أبداً. كان الجناح يتكون من تسعة مهاجع مأهولة أما العاشر فحوّلوه إلى حمامات.

أتمنى أن أستطيع تصوير الطريقة التي كنا نستحم بها. يأمروننا بالتعري ثم يُخرجوننا المهجع تلو الآخر بدءاً من المهجع الأول. يخرج أفراد المهجع بطريقة القطار التي وصفتها في "الاستقبال"، يمسك كل منهم بخصر الذي أمامه ويضع رأسه على مؤخرته كي لا يرى شيئاً ولا أحداً. أثناء سير القطار يرافقه سبعة إلى عشرة عساكر بضرب لا يتوقف. من يتعثر ويقع كانوا يضربونه وربما يجهزون عليه ويرمونه في المهجع، أما طويلو الأعمار فيصلون إلى الحمامات أخيراً.

غرف الحمام سبعة أو ثمانية. يدخل كل ثلاثة أو أربعة أو خمسة تحت الدوش الواحد الذي يقذف ماء فاتراً هو وسيلة الاستحمام الوحيدة. كنا نتدافع للاستحواذ على المركز والوقوف تحت مصب المياه الصغير والبطيء، كي نشرب شيئاً ساخناً ولتوقي الجرب وتنظيف الجلد ما أمكن. ولك أن تتخيل حصة الواحد من الماء طالما أن مدة الحمام المقررة هي عشر ثوان فقط والسجان يعد:

"واحد... اثنين... ثلاثة... أربعة... يلا يا عرصة! خمسة... ستة... سبعة... ثمانية... يلا يا عرصة!!... تسعة... عشرة!!".

عندما يلفظ الرقم الأخير كان علينا أن نكون خرجنا جميعاً، المهجع كله أو من تبقى منه، وأخذنا وضعية القطار للعودة!! من يتأخر للحظة يتلقى من الضرب ما يدمّيه أو يكسره، وقد يقتله.

سبق أن قلت إنني كنت في المهجع السابع. كان هذا يعني أن ستة مهاجع تكون قد "استحمت" قبلنا وأن الأرض تكون مبتلة، مما يزيد من احتمال أن ينزلق أحدنا ويقع. وفي هذه الحالة يصبّ عليه غضب السجان حتى يغمى عليه أو يموت. ولذلك كنا ندعو الله ألا نخرج إلى الحمام.

محمد الثالث

كان اسمه محمد أيضاً، وهو ذو أصل تركماني من حلب. كان عنصراً في الجيش التابع للنظام. وكان معه شاب آخر من الجيش كنا نلقبه أبو إسكندر، كان لا يداوم على قطعته مقابل مبلغ يدفع لقائده، وهو ما يطلق عليه وصف "مفيِّش". كان محمد وثلاثة من زملائه ينامون عند رفيقهم أبو إسكندر حين يحصلون على إجازة بسبب صعوبة السفر. في أحد الأيام أودت وشاية بأبو إسكندر، وتطور التحقيق معه من مجرد التهرّب من الخدمة إلى الاتهام بالتعامل مع "المسلحين". وتحت التعذيب اعترف، ولما طلبوا منه أسماء شركائه في التآمر على الدولة رمى التهمة على زملائه الأربعة فقبض عليهم جميعاً وصاروا معنا.

قال لي محمد: "كنا نقاتل مع الجيش على خط الجبهة وبيننا وبين أعدائنا خمسون متراً فقط. كنا في خيمة وراء الدشم حين ألقوا القبض علينا. كيف هذا؟! من هؤلاء الذين نطلق النار عليهم إذاً؟ كيف نتعامل معهم؟ طيب ورفاقنا الذين قتلوا هنا؟".

حين خرجت من السجن كان محمد ما يزال فيه، ولا أعلم مصيره بعد ذلك. أما أبو إسكندر فقد شهدت وفاته بسبب الهزال والمرض.

طبيب السجن

يأتي العناصر ومعهم طبيب أحياناً. نكون في الوضعية جاثياً ووجوهنا إلى الجدار. يأمروننا بتكرار الوقوف والجثو والقفز والهرولة في المكان، وأثناء ذلك يراقب الطبيب من يعجز عن الحركة أو يؤديها ببطء فيناديه. يسأله الطبيب عن اسمه، ومهما كان الجواب يضربه بضع ضربات ويكتب له على بطن زنده رقماً ويقول: "أنت اسمك مو فلان! اسمك 11833 (مثلاً). إياك أن تنساه"، ثم يأمره بالعودة إلى الصف. أذكر هذا الرقم لأنه كان رقمي حين مرضت.

في اليوم الثاني أو الثالث، عندما سيمشي "جنزير" إلى المشفى الذي يرتبط به السجن، وهو مشفى تشرين العسكري؛ يصيح السجان بالرقم. حين يجيب المريض "حاضر سيدي" كالمعتاد، يدخل السجان إلى المهجع وينهال عليه ضرباً حتى يميته ويتركه في مكانه أو يقوده إلى المشفى مدمىً!

هل قلتُ "مشفى"؟ كان مشفى تشرين العسكري فوبيا، مجازر جماعية، هولوكوست، مسكن موتى. في الحقيقة أعجز عن وصفه. كان سجن صيدنايا لكن بأسلوب آخر. لم يذهب أحد من مهجعنا إلى المشفى وعاد!

ورغم ذلك قررت الذهاب إليه! ربما مللت من المهجع بعد أن مات فيه من كانوا عزيزين عليّ واقتيد آخرون قريبون إلى قلبي إلى مكان مجهول، لا أذكر بالضبط.

كنت رياضياً نسبياً، كما قلت، لكنني قررت أن أبطئ حركتي لينتبه إليّ الطبيب، وبالفعل ناداني. كتب على يدي ثم سألني عن اسمي فقرأت الرقم المسجّل، ولما فعلت ذلك سرّ مني.

إلى مشفى تشرين العسكري

في اليوم التالي نودي على رقمي وخرجت. يجمعون المرضى من كل المهاجع في غرفة انتظار واحدة. بعضهم كان يحتضر وبعضهم يتنفس بصعوبة بالغة، أما من يعجز عن المشي فيشحطونه على الدرج وهم يضربونه. هناك

لاحظت أن لهجة أحد المرضى تشبه لهجتي. تعرّفت عليه فاكتشفت أنه من قرية لصيقة لقريتي وأخذنا نتكلم. حين يخرجوننا من غرفة الانتظار إلى السيارة المغلقة (البراد) التي ستحملنا كان العساكر لا يعينون أحداً على الصعود. كانت مهمتنا أن نجرّ بعضنا. كانت أوزاننا خفيفة على كل حال؛ في حدود الثلاثين كيلوغراماً.
يستغرق الطريق إلى مشفى تشرين العسكري بين الثلاث والأربع ساعات. حين وصلنا اكتشفت أنهم لا يُدخلوننا إلى المشفى بل إلى زنزانة خارجه بطول 4 أمتار وعرض مترين ونصف وبزاويتها مرحاض. في هذه المساحة يضعون ما متوسطه 30-25 سجيناً قدموا إلى المشفى. ونحن ندخل الزنزانة كان آخرون يخرجون منها للعودة إلى صيدنايا، وبقي البعض.
تولى أحد السجناء من القدامى صفّنا لكنه أخطأ الترتيب والعد. غضب المساعد وصاح: "مين بيصير شاويش؟" فتبرع ابن منطقتي هذا، لأن زيارته للمشفى لم تكن الأولى وكان يعرف النظام. أخذ يرتبنا بسرعة فأعجب المساعد بذلك وقال له أن يختار مساعداً له فاختارني. وهكذا أصبحت "مساعد شاويش".
لم أكن أعرف ماذا يعني هذا هنا!!! عندما خرج المساعد أتاني ابن منطقتي، ولأسمّه "الخال"، وقال لي إن مهمتنا بالغة الصعوبة! سألته: "خير؟ شو بده يصير؟!" فأجاب إن المساعد سيدخل بعد قليل ويأمر المرضى بالهرولة في المكان والوقوف والجثو، فمن كانت حالته معقولة سيدخل إلى المشفى، أما الضعفاء فستقع علينا مهمة تصفيتهم! صُعقت وسألته: "كيف يعني بدنا نصفيه؟" فأجاب: "يعني بدنا نقتله... نموّته". سألت من جديد: "لك شو عم تحكي يا زلمة؟!" فكرر كلامه وقال إننا إن لم نفعل ذلك فسنُقتل، أما إن فعلناه فسنأكل كثيراً!
اكتشفت أن الشاويش في زنزانة مشفى تشرين العسكري قاتل مأجور. هو سجين كالآخرين لكنه مستعد أن يقتلهم كي يأكل طعاماً جيداً يُقدَّم هنا بكمية وفيرة.
للتخلص من هذا المأزق اقترحت على الشاويش تغذية المرضى الموجودين وتمرينهم في الوقت القصير جداً المتاح كي لا يبقى بينهم ضعفاء. كان الشاويش ومساعده اللذين قبلنا قد ادخرا كمية مهولة من الطعام بالنسبة إلينا؛ حوالي 40 حبة بطاطا ونصف كيلو زيتون وأشياء أخرى. قسمنا الكمية بيننا، نحن الخمسة وعشرين، فكانت الوجبة تساوي ما يُقدَّم في صيدنايا لأسبوع أو لأيام. بعد الطعام شرحت لهم الوضع بصراحة كما أبلغني به الخال وقلت لهم إن عليهم أن يتحركوا.
كنت قد عرفت من الشاويش السيناريو القادم. في المساء يأتي المساعد الذي سيصحبنا إلى باب المشفى سائراً بنا الطريق، وطوله 150 إلى 200، وهو مفروش ببحص أبيض كبير. ولأن السجناء حفاة سيقع بعضهم ويعجز عن المشي فيضطر العساكر إلى شحطه أو سنده. وتوفيراً لهذا "العناء" كان المساعد يأمر المرضى بأداء بعض الحركات في الزنزانة استباقياً، فمن توقع أنه سيعجز عن المشي يشير إلى الشاويش بشحطه جانباً ثم يأمره: "اشتغل شغلك"!!
كانت طريقة التصفية في زنزانة مشفى تشرين العسكري هي أن يُلقى المريض على ظهره ويمسك واحد يديه وآخر قدميه، ثم يأتي الشاويش ومعه لفحة قماشية وعصا قصيرة، متروكين لهذا الغرض. يضع العصا على رقبة المريض ويلف الاثنتين، الرقبة والعصا، باللفحة. ثم يبرم العصا دورات عديدة واللفحة تشتد على الرقبة حتى يختنق المريض ويموت. بهذه الطريقة يقتل السجين زملاءه، أربعة أو خمسة في اليوم.
لأجل ألا يضطر الشاويش إلى قتل أحد ذلك اليوم، وأقول "يضطر" لا "نضطر" لأنه من المستحيل أن أقتل، لجأنا إلى الآلية التي وصفتها. وعندما أتى المساعد استغرب. اصطحب أول دفعة منا ثم عاد لأخذ الثانية، دون أن يأمرنا بتصفية أحد.

في صباح اليوم التالي أُخرج الشاويش من المشفى وأُعيد إلى السجن مع "جنزير الصباح". وهكذا أصبحت شاويش الزنزانة. أتوا بالفطور وكان كيساً كبيراً من الزيتون يزن خمسة كيلوغرامات وربما أكثر. لم يكن هناك داع لتقسيمه. وضعته وسط الزنزانة ليأكل كل واحد قدر ما يشاء ورغم ذلك لم ينته. وعند الغداء كانت حصة الواحد من البرغل تساوي خمسة أضعاف حصته في صيدنايا، أي أنها تشعر بالشبع قليلاً.
لأعترف هنا أنني خصصت نفسي بحصتين، إذ كان على شاويش الزنزانة أن يبقى ساهراً ليجده المساعد يقظاً في أي وقت، ولهذا كان الأمر يحتاج إلى شخصين، شاويش ومساعده. لم يكن عندي مساعد فاحتفظت بكمية قليلة من الطعام لتعينني على السهر. في المساء جاء شاب صغير يشكو من الجوع فقسمت هذه الحصة بيني وبينه نصفين. وبعد قليل جاء آخر فقسمت النصف الباقي نصفين. ثم أعلنت أنني مضطر إلى ما تبقى ليعينني على السهر.
تلك المرة الوحيدة التي عيّنت فيها شاويشاً، لساعات فقط، وفي الصباح التالي أذيع اسمي (رقمي) للعودة. كنت أظن أنهم سيرجعون بي إلى مهجعي لكنهم اقتادوني إلى ما يسمونه "مهاجع العزل"! وما هذه؟! هنا سيصبح سجني مضاعفاً.

في مهجع العزل
أدخلوني إلى مهجع لا أعرفه فوجدت من سمّيته "الخال" قبلي. سألته لماذا نحن هنا فأجاب إن نتيجة فحص لعابنا في المشفى بيّنت إصابتنا بالسل فحولونا إلى مهجع العزل الخاص بهذا المرض. هنا يعطون السجين بطانية واحدة، وجرت العادة أن يتشارك اثنان فيمدا بطانية على الأرض ويتغطيان بأخرى، وهو ما فعلناه أنا والخال، وصرنا نأكل سوياً. لكن ما هي إلا يومان حتى عجز عن تناول الطعام. صار يعطيني حصته فأرفضها وأحاول إجباره على تناولها.
في اليوم الثالث أبدل فطوره والغداء الذي لم يأت بعد، بالشاي مع أحد الشباب. عمل فتة من الخبز المنقوع بالشاي وتناولها كلها. سررت لذلك جداً. في المساء تبادلنا حديثاً طويلاً عن قريتينا المتجاورتين وتخيلنا كيف سنزور بعضنا بعد الإفراج عنا حتى غلبنا النوم. في الصباح أخذت أوقظه فلم يرد عليّ. قفزت من مكاني وكشفت البطانية فإذا هو ميت.
لم أعرفه كثيراً لكنني كنت قد ارتحت إليه بسبب طيبته ولهجته القريبة، عدا عن أن الشعور أنه مات في الليل وأنني كنت نائماً بجوار جثة كان إحساساً مرعباً. بالإضافة إلى أنه مات بعد ثلاث سنوات قضاها في السجن. كان هذا يخيفني أيضاً فكنت أدعو الله ألا يطيل مدة سجني إلا إذا كانت ستنتهي بخروجي سالماً. كانت فكرة أن يموت المرء بعد معاناة كل هذا لسنوات فكرة صعبة جداً.
مات الخال إذاً... رحمه الله... "ربّعناه" وفق الطريقة التي شرحتها سابقاً وأخرجوه. لا أدري أين يذهبون بالجثث. ظننت أن الضرب هنا سيخف لأننا مرضى، لكن ما أثار استغرابي أنه كان أكثر. لا أدري لماذا. واعتقدت أن كمية الطعام ربما تكون أكبر للعناية بنا لكنه صار يقل إلى درجة مخيفة! وصل الأمر إلى درجة أن يتركونا ستة أيام دون طعام ثم يحضروا للواحد ربع رغيف وزيتونة!! كانوا يزودوننا بالعلاج اللازم ولكن كيف؟ كان على الواحد منا أن يتناول ثلاث حبات في اليوم من الدواء، لكنهم كانوا يحضرون له حبة كل يومين.
أحسست أنني بدأت السجن من جديد. كان معظم الناس هنا ذئاباً أنانية مفردة رغم مرور أشهر على بعضهم في مهجع العزل، لكن ظروف المجاعة كانت تدفع الواحد إلى تمني موت رفيقه كي يأخذ حصته من الطعام. صرت أحن

إلى مهجعي القديم وما يشبه الصداقة والتآلف الذي كنا فيه، وأراه رحمة بالقياس إلى حيث أنا الآن.
عندما أفكر في سيرة سجني أراها درجات هابطة لأسفل، تدفعني كل واحدة منها إلى النظر إلى الوراء واعتبار المرحلة التي مضت وكأنها جنة! عندما كنت في المهجع السابق لم أكن أتخيل أن هناك ما هو أسوأ من صيدنايا، أما الآن فقد عرفت أن في السجن نفسه مستويات من الشقاء. ولكن الحمد لله أن مهجع العزل سيكون محطتي الأخيرة.

إلى مشفى تشرين مرة أخرى

بعد دخولي هذا المهجع بحوالي شهرين أدخلوا علينا شاباً عائداً من المشفى. أخذنا نحادثه عما جرى معه فقال إنهم أكلوا هناك كمية وافرة من "مفرّكة البطاطا"، وهي البطاطا المطبوخة بالزيت. كان قد مضى علينا يومان دون طعام. وكان حلمي... كان حلمي في السجن قد انحصر في أن آكل مفرّكة بطاطا.
منذ زمن طويل لم أعد أفكر في الخروج. لم أعد أفكر في رؤية أهلي. لم أعد أفكر في التحرر من هذا المكان. هذا جوّي وهؤلاء مجتمعي.
عندما سمعت كلام الشاب، الذي أضاف أن زنزانة المشفى دون شاويش حالياً، قررت أن أذهب إلى هناك. حاول الزملاء ثنيي وذكروني بالقتل الذي قد يحدث ولكنني أصررت. سألني أحدهم عن السبب فقلت إنه "مفرّكة البطاطا"، فأخبرني أنها تقدّم يومي الاثنين والخميس. كنا في يوم الثلاثاء فقررت الذهاب يوم الخميس التالي.
بالطريقة نفسها، جاء الطبيب فتباطأت في الحركة. ناداني ومنحني رقماً. في اليوم اللاحق جمعونا في غرفة الانتظار التي حوت مرضى متفاوتين، بينهم محتضرون ومنهكون. هؤلاء ذاهبون إلى الموت، إلى التصفية، لكنهم لا يعرفون ذلك الآن. صعدنا إلى البراد وساعدناهم على ذلك كما في المرة الماضية. سار البراد. وصلنا إلى المشفى.
كان "جنزيرنا" هذه المرة أربعة عشر مريضاً، بينهم سبعة محتضرين أدخلوهم إلى الزنزانة فوراً، أما نحن الباقين فقد لاحظ عسكري "ابن حلال" لون جلودنا فأجلسنا في الشمس. كانت قد مرّت عليّ مدة سنة وثلاثة أشهر دون أن تمس الشمس جسدي. كنت ألمحها أحياناً دون أن أتعرض لأشعتها. صار كل همي في هذه اللحظة أن تدخل مسام جلدي لأكبر درجة. لو كانت الشمس قريبة وقتها لحضنتها!
كنا سبعة. وبجوار آخرنا على اليمين كيس قمامة شفاف. نكزني الجالس جانبي منبهاً إياي. عندما نظرت إلى الكيس تمنيت لو أن فيه بقايا طعام. لم أتخيل نفسي منكباً على القمامة آكل، لكنني لم أتناول في الأيام الثلاثة الماضية سوى الماء. خططنا، نحن الأقرب إلى الكيس، أن نتحيّن الفرصة عند عدم وجود عساكر فنهبش الكيس ونأكل ما قد نجده فيه، إذ لو رأونا لربما صفونا مباشرة.
حين رأينا الوقت مناسباً سحبنا الكيس وأخذنا ننبشه بسرعة. وجدنا فيه قشور برتقال، ثفل متة، أعقاب سجائر، وأكلنا كل ذلك! كنا نريد أن نشعر بأي طعم مختلف عن الكميات القليلة من البرغل والرز والزيتون في السجن.
وجدت ستة أشرطة صغيرة من بقايا البصل الأخضر! سحبتهم فرآهم زميلي وشدّهم من يدي! قلت: سأعطيك، ولكن اترك لي منهم. تسارعت أيادينا وارتفع حماسنا. تمزق الكيس واندلقت محتوياته مصدرة أصواتاً فأتى العسكري من خلفنا.
أخذ يكفر ويشتمنا لأننا نأكل من القمامة ويتساءل بغضب: "ليش نحن منقّصين عليكن أكل؟!"، ويتوعدنا بالحرمان من الطعام عند العودة!
كان ما تبقى من شرائط البصل الأخضر في يدي. خشيت أن يأمرني برميها فسارعت إلى التهامها. شعرت بطعمها الحدّ يمنحني طاقة هائلة.

أدخل الآخرين إلى الزنزانة وتركنا، نحن نابشي الكيس، في الخارج. أتى بأنبوب تمديدات صحية كبير، ذلك الذي يسميه السجانون "الأخضر الإبراهيمي"، بطول مترين أو ثلاثة، وصار يقفز ويضربنا جميعاً ضربة واحدة بأقصى ما يستطيع. كنا هياكل عظمية متلاصقة وكان الألم شديداً. شعرت أنني أموت. كان أصعب ما تعرضت له من ضرب بعد استقبال صيدنايا.

بعد حوالي خمس عشرة ضربة أمرنا بالدخول إلى الزنزانة بسرعة. كانت حالتنا مأساوية. لماذا نتعرض لكل هذا؟ لأننا أكلنا من كيس قمامة؟!

كنا قد جلسنا في الشمس نحو نصف ساعة، ثم تعرضنا للشتائم والضرب نحو ربع ساعة أو أكثر قليلاً. باختصار، تأخرنا عن دخول الزنزانة ساعة كان شديدو المرض قد صُفّوا خلالها...

اقتادونا إلى المشفى مطأطئي الرؤوس، يضع كل منا يديه على طرفي رأسه كي لا يرى شيئاً. لكنني شعرت أننا نمر إلى جانب بشر فخاطرت باستراق النظر. كنت أريد أن أرى أي شخص طبيعي. عندما لمحت امرأة ترتدي ثوباً أسود ورجلاً بقميص وبنطال شعرت بفرح غامر. حتى لو ضربني الآن لن أنزعج، فقد رأيت شيئاً جديداً، رأيت بشراً.

صوروا لي صدري هذه المرة. وفي اليوم التالي أعادونا إلى السجن. في المهجع سألني رفاقي: "أكلت مفرّكة؟" فأجبت: "لا والله". كانت الوجبة التي قدِّمت لنا في المشفى شحيحة جداً تكاد تقتصر على الخبز ولم آكل شيئاً لليوم الخامس.

عندما وصلنا كان المساعد يهمّ بإدخال وجبة الغداء إلى المهجع. كنت مع أحد الزملاء عائدَين من المشفى وفي منتهى الضعف. بالكاد نجرّ أجسادنا ونوشك أن نتهاوى. قلت لزميلي: ما رأيك أن نطلب من المساعد أن نأكل من الطعام الذي مر أمامنا قبل توزيعه؟ فرفض الفكرة لأننا لن نقوى على تحمّل الضرب الذي قد يحصل نتيجة ذلك، وربما نموت. قلت: فلنمت إذاً!

قلت للمساعد: "يا سيدي ببوس إيدك! يا سيدي كرمال الله" فأجاب ناهراً وهو يصيح: "إيش بدك ولا؟". شرحت له حالتي وصرت أتوسل أن يعطيني أي شيء؛ حبة بطاطا، حفنة برغل؛ قطعة خبز، أي شيء. صرخ في وجهي وشعرت أنه يهم بضربي فقلت: "يا سيدي اقتلني، اضربني، إيش بدك اعمل فيني... بس خليني آكل". قال بعصبية: "هلق بتاكل بالمهجع!". أجبت إننا كنا في المشفى ولن يحسبوا حسابنا بحصة الآن.

أحسست بطاقة هائلة هنا، فقد حققت إنجازاً كبيراً بمجرد أنني تحدثت إلى مساعد! شاركني زميلي في الكلام والتملق لكنه أسكتنا.

دخلنا مع جاطات الطعام إلى مهجعنا. كان زملاؤنا جاثين ووجوههم إلى الجدار. بمجرد دخولنا المهجع سقطنا أرضاً في شبه إغماء. لا يستطيع أحد أن يلتفت إلا بعد أن يخرج المساعد ولا أن يأكل لقمة إلا عند سماع إيعازه: "باشر طعام". لكنه قال هذه المرة: "مهجع أربعة!"، فأجاب الزملاء: "حاضر سيدي" فقال: "الكلبين اللي فوّتتهن هلق بيقعدوا عالجاط بياكلوا ليشبعوا وبعدين بتوزعوا الأكل"!

عندما خرج انقضضنا على الطعام بشراهة بالغة لكن الأيادي امتدت لتمنعنا. بصراحة كان الحق معهم، فنحن جميعاً متساوون في المعاناة من الجوع، ولا يهم ما قاله المساعد، لكنني لم أستطع الابتعاد. غرفت غرفتين من البرغل وهم يسحبونني. التقطت حبة بطاطا ومضغتها بسرعة كي لا يتمكنوا من إخراجها من فمي. توقفت في حلقي فخنقتني. عجزت عن الكلام والتنفس فصرت أشير بيدي للآخرين لينقذوني لكن أحداً منهم لم يساعدني عقوبة لي،

حتى سارع شاب حسن الأخلاق فقدّم لي الماء وصار يخبط على ظهري. وأخيراً... بلعت حبة البطاطا!
لم يكن ينبغي لي أن آكلها. كان ذلك خطأً ولكنك لن تميز الصحيح من الخاطئ هناك. كنت أظن يومها أنني ربما أموت لو انتظرت توزيع الطعام الذي يستغرق نصف ساعة. اعتذرت من زملائي وشرحت ما حصل في المشفى. تدخل بعض الأكبر سناً فشرحوا موقفنا... وسامحنا المهجع.
هل أقول "سامحونا"؟! على أي شيء؟ على أني أكلت حبة بطاطا دون توزيع. تخيل إلى أي درجة صار تفكيرنا محدوداً!

الحرمان من الطعام

خلال الأيام الأربعة القادمة استمر وصول الطعام، بكمية شحيحة طبعاً. وفي اليوم الخامس اختلف اثنان على اختيار بيضة بناء على لون قشرتها، الأبيض أو الأحمر، وعلا صوتاهما فقرروا معاقبة المهجع، وتوفقوا عن تقديم الطعام له خمسة أيام. انهارت قوانا وتوفي البعض. شعرت أيضاً أنني أموت. عجزت عن المشي فصرت أزحف تقريباً حين أتوجه لشرب الماء.
عندما يحرمون مهجعاً من الطعام كانوا يسلكون على الشكل التالي: يحضرون حصة المهجع في الجاطات، يضعونها على بابه دون أن يعرف نزلاؤه إن كانوا سيدخلونها اليوم أم سيحملونها ويعطونها للمهاجع الأخرى كما جرت عادة العقوبات. وهكذا كنا نسمع حصتنا تستقر وراء الباب لبرهة، ثم نشعر أن الآخرين يأكلونها!!
مرة أخرى تشجعنا، أنا وزميل المشفى نفسه، على مخاطبة المساعد! أخذنا نضرب على الباب ونستغيث. صار زملاؤنا يسكتوننا توقياً للضرب، لكن آخرين كانوا من رأينا: فليدخلوا ويقتلونا وينهوا عذابنا الطويل هذا!
جاء المساعد، ودون أن يفتح باب الجناح صار يخاطبنا ليفهم ما يجري. كان شخصاً غير الذي عاقبنا فلم يعرف القصة. أخبره الزملاء أن أحدنا قد اختلف مع آخر وعلا صوته، وكان الرجل قد مات خلال هذه الأيام، وأننا ما زلنا معاقبين بسبب ما فعله. كانت مهمتنا، نحن الأصغر سناً، أن نبكي بصوت عالٍ لنسترحمه. أجاب أخيراً: "تمام... تمام. أنا اليوم بحلّها". حين سمعنا هذه الكلمات صار أملنا معلقاً بانتظار الغد، إذ كان احتجاجنا هذا بعد توزيع الغداء ولا يوجد طعام تالٍ اليوم.
في الغد أدخلوا لنا الفطور، وبعده الغداء، وعدنا إلى حياتنا "الطبيعية".

سورة يس التي أنقذتنا

كنا نقضي يومنا بتبادل الروايات عن حيواتنا قبل السجن وعن آمالنا بعده. وكذلك بالطبع عن الأكل؛ كيف تُطبَخ الوجبة الفلانية وماذا يوضع فيها وكيف يُصنَع الحلو... إلخ. صرت أبحث عن جلسات دينية أو لحفظ القرآن. كنت أصلي جالساً لا بعينيّ، إذ كنت قد يئست من حياتي بعد كل ما جرى.
تحدثت سابقاً عن سورة يس. حفّظني إياها أحدهم في الفرع وقال لي: "يس لما قرئت له". سألته ماذا يعني هذا؟ فقال إنك إذا أردت دعاء الله في أمر فاقرأها على نية أن يجيب الله طلبك أو يبعد عنك الشر. بدوري حفّظتها للكثيرين وصرت أقرأها قبل الخروج للتحقيق وعند أي دعاء أو حاجة.

في صيدنايا يُمنع أن ننام قبل أن يصدروا الإيعاز: "ناموا". كان يفعلون ذلك في أوقات مختلفة؛ الواحدة ليلاً أو العاشرة أو قبل ذلك. مهما يكن الوقت علينا أن ننام، ولو سمعوا أي صوت بعده يكون مصيرنا الضرب.

في أحد الأيام تجاوزت الساعة الواحدة والنصف دون أن نسمع الأمر بالنوم. قلنا إنهم ربما كانوا سكارى ونسوا الإيعاز، أو ربما صدر الأمر ولم ننتبه له، خاصة أننا أخذنا نسمع أصوات تقاذف البطانيات لفرشها من المهجع المجاور. غلبنا النعاس وصرنا ننام في أماكننا بينما الشاويش يتنقل من هذا إلى ذاك ليوقظه، لأن السجانين يتسللون بهدوء أحياناً ويفاجئوننا، فإن وجدونا نائمين يصفّونه لأنه المسؤول. صار يحاول إيقاظنا لكن النعاس غلب الجميع تقريباً. قلنا له إنهم ربما نسونا ولن نستطيع أن نبقى ساهرين حتى الصباح، فأسقط في يده ووافق على مد البطانيات. وبينما أخذ البعض ينام سمعنا أصوات "دولاب" للسجن كله، وهي حفلة الضرب المتتالية لجميع المهاجع. كان هذا هو سبب غياب الإيعاز. بدأ الدولاب من الطابق الأول في الساعة الثانية. قلت سابقاً إن سماع أصوات التعذيب أشد من تلقيه بنفسك. كان صوتاً مرعباً جداً جداً أتمنى لو أنني أستطيع نقله أو وصفه. كأنك تدخل إلى مدينة خاوية فتسمع أصوات الأشباح وسط الرياح والعواصف، بل أشد من ذلك بكثير.

كنت جالساً مع شابين هما "جاريَّ" في وقفة الجاثياً، أحدهما إلى يميني والآخر إلى يساري. قلت لهما: فلنقرأ سورة يس على نية ألا يدخلوا علينا. قالا إن ذلك مستحيل فالدولاب يطال كل السجن وسيأتي دورنا مهما فعلنا. شجّعتهما بالقول الرائج: "أنت أكرم من رب العالمين؟". كنت خائفاً مثلهما وربما أكثر، ولكن هذا ما كان بوسعي فعله! بدأنا بقراءة السورة بسرعة شديدة حتى أنني لم أعِ ما أقرأ منها، ولا أين وصلت. صرت أتعثر فيها فأعاود قراءتها منذ البداية، وهكذا قرأتها ثلاث مرات مضطربة.

أقسم بالله إنهم عندما دخلوا جناحنا ضربوا المهاجع الثلاثة التي قبلنا، وتجاوزوا الرابع، الذي كنا فيه، إلى الخامس، دون أي مبرر أو سبب سوى القرآن.

إثر ذلك غلبني بكاء لم أعرف مثله طيلة مدة سجني. عندما كنت أقرأ السورة كنت ألمح الأبواط العسكرية تروح وتجيء من أسفل الباب وكأنه لا يوجد مهجع هنا، لم يفتحوا الشرّاقة ولم يذكروا المهجع الرابع مجرد ذكر! شعرت أن معجزة قد حصلت، شعرت وكأنني خرجت من السجن، فقلت: يا رب، كما مننت علينا بالاستجابة اليوم، أخرجنا من هنا.

في المشفى لآخر مرة

بعد مدة، ولا أدري لماذا للمرة الثالثة، قررت الذهاب إلى مشفى تشرين العسكري! كان الزملاء ينصحونني أن الذهاب إلى المشفى ليس لعبة! كنت أعلم ذلك ولكن نجاتي من المرّتين السابقتين شجّعتني. ربما ذهبت لآكل "مفرّكة البطاطا" التي لم أحظ بها في المشوار السابق، لم أعد أذكر.

جرت الأمور على المنوال نفسه حتى صعدنا إلى البراد ومشى. تعرّفت إلى بعض من حولي فاكتشفت أنهم قادمون مما أسموه "الجناح الملكي"! فهمت أن هذا الجناح مخصص كي تزوره الهيئات الدولية إذا اضطر النظام للسماح لها بدخول السجن. يوضع فيه من يحظون بواسطات قوية، ويشبه السجون العادية، فيتوافر فيه الطعام والشراب والرياضة، وتكون أجساد نزلائه طبيعية.

بين الذين كانوا معنا في البراد من هذا الجناح رأيت شاباً كنت تعرفت إليه في أحد الأفرع وظننت وقتها أننا صرنا

أصدقاء، وتعرّفت إلى زميل له آخر أحسست أنه كرهني بعد بضع كلمات. وعندما وصلنا صار يتبادل الكلام والمزاح مع المساعدين بطلاقة، وأصبح شاويشاً، بل صاروا كلهم "شاويشية"!

بوجودهم صارت كمية الطعام التي تصل إلى زنزانة المشفى كبيرة غير أننا لم نر منها شيئاً. قبل إدخال الأكل كانوا يأمروننا أن نلتفت إلى الجدار ثم يجلسون، كانوا خمسة أو ستة، وينكبون على الطعام بشراهة حتى ينتهي! أظن أنه كان طعاماً طيباً، ربما "مفرّكة بطاطا"!

أحياناً كانت الوجبة تتضمن زيتوناً أو بطاطا مسلوقة، مما ملوا من تناوله في السجن، فيعطوننا نصفه ويحتفظون بالباقي. كنت دون طعام لثلاثة أيام قبل مجيئي إلى المشفى حتى شعرت أن معدتي تكاد تقفز من جسدي ونحن نسمع أصوات أفواههم تمضغ الطعام. طلبت من الذي كنت أظن أنه صاحبي منهم، واسمه أبو حيدر على ما أذكر، لقمة واحدة... واحدة فقط، فأمرني بالوقوف. ظننت أنه سيأخذني ليطعمني فوقفت. كان الذي كرهني ينظر إلينا ليرى ماذا سيفعل صاحبي الذي فوجئت بأنه أمسكني من رقبتي ورفعني وهو يقول بلهجة علوية مصطنعة: "بدك أكل؟!!".

كانت هذه آخر جملة سمعتها قبل أن أفقد الوعي وأسقط على الأرض. لم أدر ما حدث بعد ذلك، لكن من كانوا معنا من المرضى رووا ما سأنقله الآن.

اجتمع الستة عليّ. صار بعضهم يضربني وآخرون يقفزون على جسدي. كان وزن الواحد منهم سبعين أو ثمانين كيلوغراماً. ثم صاروا يحملوني ويخبطونني بالأرض. استمر هذا ربع ساعة توقعوا بعدها أنني انتهيت فوضعوني مع الموتى. كانت الجثث توضع فوق بعضها فجاء نصيبي فوق جثتين، ثم وضعوا عليّ اثنتين أخريين لمريضين صفّوهما بعدي. بعد حوالي نصف ساعة أخذت أصحو. سرت قشعريرة مؤلمة في جسدي منذ أصابع قدميّ.

في ما بعد سأحكي لأحد الأطباء فيشرح لي أن قلبي توقف ثم عاد إلى الحياة وبدأ بضخ الدم مجدداً. أظن أن هذا صحيح، لأنني صرت أشعر بأعضائي بالتدريج كلما ارتفعت القشعريرة. تحركت قليلاً فوقعت الجثتان من فوقي. صرت أصيح بشكل مهول بصوت لا أدري من أين أتى. أظن أن المشفى كله سمعني يومها. شعر الشاويشية الشبيحة بالخوف فهرعوا إليّ ثانية، يضربونني على رأسي وبطني وكليتيّ، على كل مكان، وأنا لا أتوقف عن الصراخ. صار أحدهم يبكي ويقول: "مشان الله سكّتوه!" وهم مستمرون بضربي. كنت عارياً أو بالسروال الداخلي القصير، وكنت قد تبولت وتبرزت لا إرادياً.

كانت القشعريرة قد ارتفعت من القدم إلى الساق إلى الفخذ، وصرت أشعر أنني رِجلان فقط، إذ لم أكن قد استعدت الإحساس بوسطي ونصفي الأعلى بعد. عندما وصل جريان الدم إلى قلبي شعرت به ينبض بألم شديد. لم أكن قد استعدت رأسي ويديّ كذلك. عندما اكتملت الدورة ووصلت القشعريرة إلى رأسي انتفضت وفتحت عينيّ. واجهتني قدم تهم بضربي لكنها نزلت بسرعة دون أن تفعل. ابتعدوا عني لأنني عدت من الموت وخافوا بشدة. ارتجفت وتوقفت عن الصراخ.

سمعنا صوت باب الزنزانة. قلت إن صوتي لا بد أنه وصل إلى المشفى، بل ربما إلى نصف دمشق! أثناء فتح الباب عاد إليّ الخوف وخلال ثانية فكرت. كانت فضلاتي قد لوثت الأرض وخشيت أن يسأل المساعد عمن تسبب فيها ويخبره هؤلاء فيضربني أو يقتلني. انحنيت لأجمعها وأرميها في المرحاض ثم أغسل يديّ وأعود ثانية.

فُتح باب الزنزانة. أخذت الوضعية جاثياً وأنا خارج من المرحاض. دخل طبيب وسأل عمّن كان يصرخ فأبلغه الشاويشية أنه أحد الذين ماتوا. كان يمنع قتل المرضى، فهو طبيب في النهاية، لكن المساعدين والعساكر هم من

ابتدع نظام التصفية كي لا يبذلوا جهداً في جرّ المحتضرين والضعفاء إلى المشفى.

أوعز الطبيب لنا: "واقفاً" فاستجبنا. ثم أمرنا أن نلتفت إليه. لم يصدّق كلام الشاويشية وأراد معرفة من الذي كان يصيح. استدرنا فأمر: "راسك بالأرض!". أطرقنا. يُمنع أن نرى الطبيب أيضاً. نظر إلينا ثم قال لي: "تعا لعندي". لم أرد فكرر: "أنت... آخر واحد عاليمين... تعا لعندي"، فأجبت: "أمرك سيدي". ذهبت إليه فقال: "ارفع راسك لفوق". قلت: "سيدي... ممنوع"، فقال: "أنا عم قلك ارفع راسك... وشوفني معليش". رفعت رأسي ورأيته. كان شاباً في حوالي السابعة والعشرين بلحية شقراء خفيفة. سألني: "مين عم يضربك؟" فأجبت: "ما حدا سيدي". كرر سؤالي مراراً ولكنني خفت فلم أبح بشيء. سألني عن اسمي ومنطقتي وتهمتي وأخذ يحادثني ثم سألني: "جوعان؟". أحسست أنه تعاطف معي فأجبته نعم، وقلت إنني لم آكل منذ أربعة أيام. قال: "ما عم يطعموكن هدول الشاويشية الكلاب؟". خفت ثانية وخشيت أنه يستدرجني فأجبت: "والله يا سيدي... طعمونا... بس أنا جوعان كتير". أمر العسكري أن يذهب فيحضر ما يجده عندهم من خبز فعاد بكمية كبيرة وضعها على طاولة خارج الزنزانة. تحرك أحد الشاويشية لإدخالها فنهره وأمرني أنا أن أفعل. عندما أدخلت الخبز قال لي أن آخذ رغيفاً لي في البداية ثم أقسم الباقي بالتساوي وتكون لي فيه حصة كالآخرين. أجبت: "أمرك سيدي".

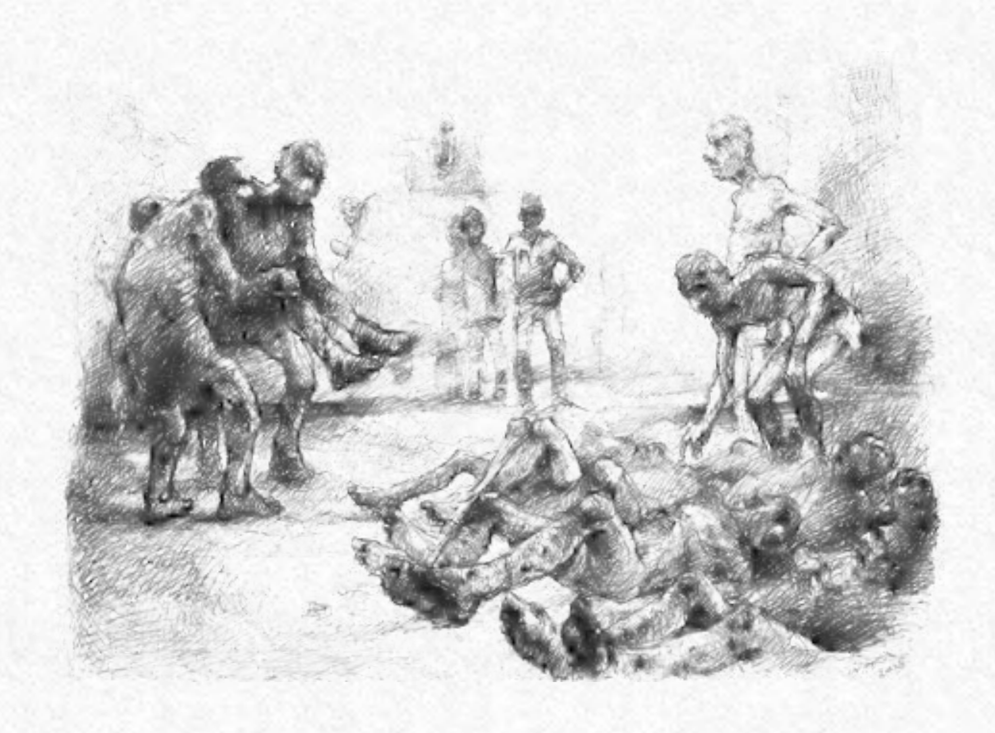
بمجرد أن خرج الطبيب انقض الشاويشية الشبيحة عليّ وانتزعوا مني الخبز وأوعزوا لي بالعودة إلى مكاني. كان الخبز يكفي لإعطاء كل سجين رغيفاً كاملاً لو وُزِّع بالتساوي، لكنهم استأثروا به وأعطوا كلاً منا ربع رغيف. أما أنا فأعطوني نصف رغيف لأني لم أشِ بهم. ثم نظر إليّ أبو حيدر وأعطاني ربعاً آخر. أكلت وقتها ثلاثة أرباع رغيف، وهو ما لم يحصل لي خلال كل مدة سجني في صيدنايا!!



شهادة مهاب القطيني

اسمي مهاب صلاح الدين القطيني. اعتقلت في 3 كانون الثاني 2017 في فرع الأمن العسكري بحلب (290). بقيت في هذا الفرع مدة 33 يوماً. كانت أعداد المعتقلين فيه هائلة، وكان التعذيب يُمارس بشتى أنواعه كالضرب والشبح. في 5 شباط حوّلوني إلى الفرع 248 بدمشق، وهو فرع التحقيق التابع لشعبة المخابرات العسكرية. هناك كان الوضع أفضل بقليل من حلب من ناحية الازدحام، وكان التعذيب أخف. كانوا قد وضعوا كاميرات في المهاجع وساد نوع من الانضباط فلم يعد السجناء يموتون كما في السابق. أما أثناء التحقيق فيتعرض السجين لشتى أنواع التعذيب؛ كالشبح واقفاً، حين تبقى على قدميك لمدة 48 أو 72 ساعة، حسبما يقرر المحقق، وهناك الشبح المعروف وهو التعليق لمدة ساعة، والضرب بالأنبوب الشهير باسم "الأخضر الإبراهيمي". كان الطعام سيئاً جداً وقليلاً. كانت المدة المتعارف عليها للتحقيق 60 يوماً، تمدد إلى 90 إن حصلت تطورات فيه. لكنني قضيت أكثر من ذلك وقتها لأنهم احتفظوا بجميع المعتقلين المتحدرين من مناطق ساخنة لاستخدامهم في عملية تبادل أسرى مزمعة.
تم تحويلي إلى سجن صيدنايا بتاريخ 20 أيلول 2018. هناك بدأ الاستقبال بالضرب كما هو معروف بالنسبة لنزلاء المبنى الأحمر بالتحديد، ثم أودعوني في إحدى المنفردات حتى تاريخ 12 تشرين الثاني من العام نفسه.
كان الوضع سيئاً جداً، فالأكل قليل لا تتجاوز حصة الواحد منه رغيف خبز يومياً. يتوزع الطعام على ثلاث وجبات؛ في الصباح حبتا زيتون وشاي يرميه السجان في أرض المنفردة، أما الغداء فمن الرز أو البرغل مع سائل من شوربة العدس أو مرقة المعكرونة، لم يكن مقبولاً فكنا نرميه عادة. وكان العشاء بطاطا مسلوقة. لم يكن باب المنفردة يُفتح إلا مرتين في اليوم؛ الأولى لإدخال طعام الفطور، والثانية لطعام الغداء والعشاء سوياً ويوزعونه وقت الغداء. يستطيع السجان ضربنا متى شاء ولأي سبب، كان يستمتع بذلك، عدا الشتائم والإهانات. وكنا نسمع أصوات الضرب من المهاجع التي لم أحوَّل إليها، بل قضيت هذين الشهرين تقريباً في المنفردة التي تشاركت فيها مع شخصين وكانت مساحتها ثلاثة أمتار في ثلاثة، وفيها مرحاض. لم يكن بمقدورنا فعل شيء سوى الأكل والنوم، لكن النوم في النهار كان ممنوعاً فكنا نتناوب عليه بسبب المساحة وكي ينتبه أحدنا إلى مجيء السجان فيوقظ النائم.
كان التعذيب يشمل الضرب والشبح كذلك. كنا نسمع أصوات المشبوحين ولكن لا نعرف أين هم، أما الضرب فحين يخطر للسجان فإنه يُخرج أي شخص من إحدى المنفردات ويأخذ بضربه كي يتسلى ليلاً. في المنفردة التي كنت فيها لم يخرج أحد منا للضرب ولا للشبح.
أفرج عن أحد رفيقيّ قبلي، وخرجت وتركت الثالث.
بعد صيدنايا حولوني إلى فرع الشرطة العسكرية لمدة خمسة أيام، ثم إلى سجن عدرا لستة عشر يوماً، ثم أُفرج عني.

شهادة أم علي



بدأت قصتنا عندما قامت الثورة في سورية. كنا نقطن وقتها في الريف الشمالي لحلب، وبعدما بدأ قصف النظام على هذه المناطق اضطررنا للنزوح إلى مدينة حلب، زوجي وأولادي وأنا، واستأجرنا منزلاً.

لزوجي ابن عم مخبر، بينه وبين عائلة زوجي مشاكل قديمة، ولما رأى أننا نزحنا إلى مناطق النظام جاءته الفرصة فكتب في حق زوجي تقريراً أمنياً يتهمه بأنه "إرهابي" فاعتقلوه مرتين.

كان الوقت عصراً حين أتوا في الأولى. كنت وزوجي ووالدته السبعينية في المنزل. طرقوا الباب بقوة. سألنا: "من؟" فأجابوا: "الأمن... افتحوا". فتحنا، إذ لم نكن نملك خياراً آخر. كانوا عشرين أو أكثر. بادرونا بالشتائم المقذعة والإهانات فوراً. فتشوا المنزل وكسروا ما شاءوا من أثاثه. أحسست أنهم ليسوا بشراً، ليست لديهم رحمة. صارت حماتي ترجوهم ألا يعتقلوه فيجيبونها: "يا أمي ما عرفتي تربّي". كانوا قد احتجزوه في الغرفة الداخلية وكنا نسمع الشتائم التي يوجهونها إليه. وبعدها اقتادوه حافياً فهرعت وراءهم بحذائه الذي سمحوا لي أن أعطيه إياه.

سارعت إلى اللحاق بهم فعرفت أنهم أخذوه إلى الأمن الجنائي. كانت الأمور سهلة في المرة الأولى. وكّلت له محامياً و"اشتغلنا". دفعت بين الثلاثمائة والأربعمائة ألف ليرة فتمكنا من إطلاق سراحه بعد شهرين وعشرة أيام. طمأننا المحامي إلى أن أموره سليمة وأن متاعبنا انتهت، غير أن زوجي كان قلقاً فاقترح عليّ تغيير المنزل، وهكذا فعلنا.

خرج في حالة مزرية؛ كان وزنه قد نقص حوالي 20 كيلوغراماً، ولم يغادره الخوف حتى اعتقلوه للمرة الثانية بعد حوالي شهرين. كان ابن عمه نفسه قد كتب تقريراً أشد ولجهة أشرس. جاءتنا قوة مداهمة كبيرة جداً. كنت أضع الغداء عندما وصلوا. طرقوا على الباب بشكل مرعب ثم اقتحموا المنزل وانتشروا فيه. يصعب أن أصف المشهد. الصغار يبكون، حماتي تبكي وتهوي على أقدامهم تتوسل، وأنا كذلك، دون فائدة.

اقتادوا زوجي إلى إحدى سياراتهم واستمروا في التفتيش. كانت في البيت خزانة مقفلة لصاحبة المنزل. التفت قائدهم وقال لي: "هي فيها سلاح"، فقلت: "افتحها سيدي". كسروها ولم يجدوا شيئاً بالطبع. سرقوا كمية من الدخان كانت في المنزل، وكذلك موبايلي، أما موبايل زوجي فأخذوه معه. كان الموقف صعباً. أذكر أن الجيران عندما سمعوا الأصوات غادروا بيوتهم جميعاً. كانت بنايتنا من أربع طوابق، ولم يبق فيها إلا أنا وحماتي وأولادي، الأكبر في العاشرة، وابنتي في السابعة، والأصغر في الخامسة.

قلت لقائدهم: "سيدي بدي ألحقكن" فوافق. كان يكذب عليّ. إذ ريثما ارتديت ملابسي ووضعت الحجاب كانوا قد غادروا. ليست هذه المرة كالأولى. كانوا قد أخذوا موبايلي ولا أستطيع الاتصال بمن يساعدني، وطرقت أبواب الجيران فلم أجد أحداً، فجلست في الشارع وصرت أبكي.

لشهر بعدها ظللت أحاول أن أعرف شيئاً عنه. دفعت الكثير من النقود وتعرضت للاحتيال حتى عرفت أنه في المخابرات الجوية وأن التهم الموجّهة إليه في التقرير كبيرة، كالمشاركة في القتال إلى جانب الثوار للسيطرة على أحد المطارات، وأنه قتل بعض الضباط. لم أستطع أن أصل إليه هذه المرة على الإطلاق. علمت فقط أنه في فرع المخابرات الجوية بحلب، ولما صار الفرع يتعرض لهجوم الثوار وخافت السلطة من سقوطه نقلوا السجناء، ومنهم زوجي، إلى العاصمة بطائرات الهليكوبتر. هذا كل ما استطعت معرفته.

نتعرض، نحن أهالي المعتقلين، للكثير من عمليات النصب من طرف من يزعمون أنهم يستطيعون جلب أخبار عن رجالنا، وذلك لأن عاطفتنا تسبقنا دوماً. مرّت أيام نمنا فيها دون عشاء وأنا أوفّر النقود لأرسلها لمن زعموا أنهم سيعرفون أين زوجي.

بعدما صار في دمشق انقطعت أخباره غير أنني لم أفقد الأمل. كنت قد صرت الأم والأب معاً وكان هذا أمراً صعباً، لكنك تستطيع النجاح في ذلك إذا توكلت على الله وملكت الهدف. كان هدفي أن يدرس أطفالي جيداً وأن يخرج زوجي فيرى أنني اعتنيت بتعليمهم وأخلاقهم كما كنا نتحدث معاً. كنت أتخيل ذلك فأفرح وأشعر بالقوة، وكان من حولي يشجعونني، غير أني كنت وحيدة في كثير من الأوقات. كنت أبكي بعد أن ينام الأولاد، فما ذنبهم؟ كنت أحاول أن أغطّي على غياب الأب ولكن ذلك لم ينجح دائماً. عندما كنت أصحبهم إلى إحدى الحدائق وأرى أباً يلاعب طفله كنت أحزن كثيراً دون أن أبدي ذلك لهم. مرّت عليّ الكثير من لحظات الضعف، وخاصة مع نمو الأولاد. ابني الأكبر في السادسة عشرة الآن، ولم تكن مراهقته سهلة. لو كان الأب موجوداً لاختلف الأمر.

بعد غياب زوجي صار عناصر المخابرات يضايقونني، كانوا يأتون في بعض الصباحات ويطلبون النقود ويخاطبونني بوصف "زوجة الإرهابي". قوّاني الله فلم أفتح الباب لهم، ولكنني اضطررت في النهاية إلى مغادرة هذا المنزل الذي يعرفونه منذ اعتقلوا زوجي منه. كنت امرأة وحيدة في السادسة والعشرين مع حماتي وأطفالي. هربنا ذات ليلة في الثالثة صباحاً وسكنّا مع عائلة كبيرة، نازحة هي الأخرى، من أقارب أمي. وأخيراً تنامت مخاوفي فقررت مغادرة حلب. شعرت يومها أنني "خائنة" وكأنني تخليت عن زوجي!

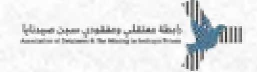
قصة المعتقلين صعبة. كثيراً ما أسأل نفسي: اعتقلوا زوجي نتيجة تقرير، طيب، أليس لديهم ما يسمّى "التحقيق" وعندها سيعرفون كذب هذا التقرير؟ ألا يوجد عندهم ما يسمّى "القضاء"؟ شيء اسمه "عدالة"؟ لكنهم وحوش! كيف يضعون الناس في الأقبية كل هذه السنوات؟ لو علمنا أنه استشهد لترحمنا عليه... دفنّاه، لكن حالة المختفين قسرياً مختلفة. كان الله في عون أمهاتهم وزوجاتهم. نحن دوماً في حيرة؛ هل هم أحياء أم لا. يومياً يراودنا هذا السؤال.

بعد انقطاع ثلاث سنوات وصلني خبر أنه في سجن صيدنايا. صرت أسأل نفسي: هل سيقاوم؟ هل سيتحمّل؟ هل سيصبر؟

سجن صيدنايا

خلال الثورة السورية

شهادات



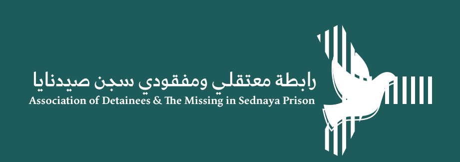
Designed by Tammam alomar 2019



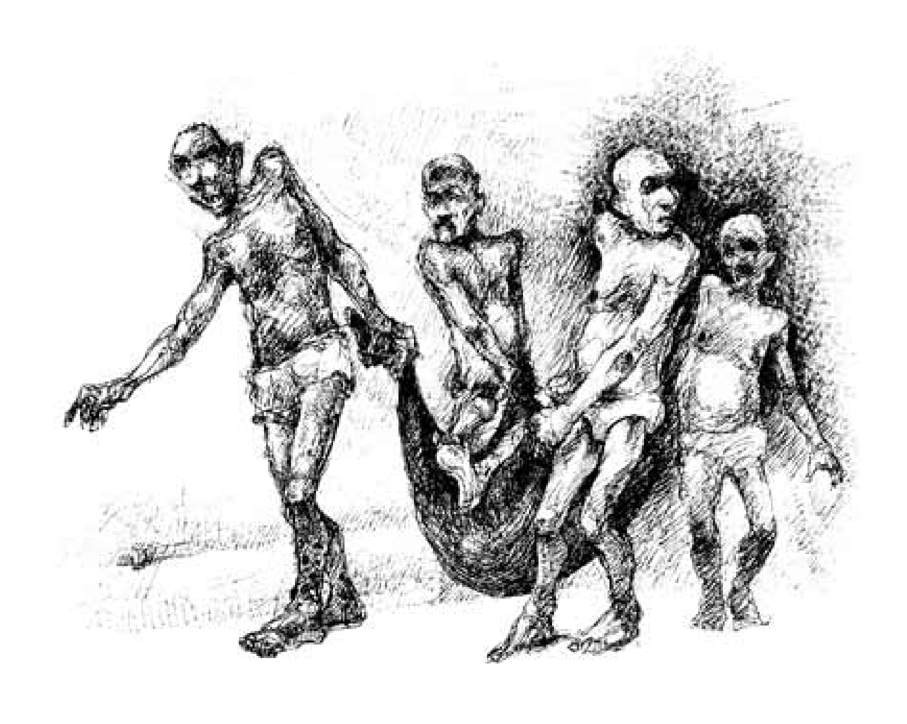
الاحتجاز في صيدنايا

تقرير عن إجراءات وتبعات الاعتقال

تسعى رابطة معتقلي ومفقودي صيدنايا إلى كشف الحقيقة وتحقيق العدالة للمعتقلين على خلفية رأيهم أو نشاطهم السياسي. تعمل على الكشف عن مصير المفقودين والمختفين قسراً في سورية بشكل عام وسجن صيدنايا بشكل خاص. وتهتم بشؤون المعتقلين والمختفين في سجن صيدنايا وتعمل على توثيق أعدادهم ومناطقهم وتاريخ فقدانهم والجهة المسؤولة عن اعتقالهم. وتسعى الرابطة إلى التواصل مع أسر المفقودين وتقديم الدعم المعنوي لهم وايصال صوتهم ومعاناتهم بشتى السبل والوسائل الممكنة. وتعمل الرابطة على شرح قضية المعتقلين والمفقودين أمام الرأي العام المحلي والدولي والتعاون مع المنظمات الحقوقية المحلية والدولية للقيام بتحقيقات حول قضايا المعتقلين والمفقودين في سجن صيدنايا.



Kamil Ocak Cd., İncili Pınar Mahallesi, 27090
Şehitkamil/Gaziantep
Türkiye
info@admsp.org



الإهداء

إلى زملائنا الذين استشهدوا تحت التعذيب إلى زملائنا الذين قضى الجوع على أجسامهم الهزيلة وفتكت الأمراض بهم، إلى عميد المعتقلين رغيد الططري، إلى وليد بركات وبشار علي صالح إلى كل المنسيين في جحيم سجون آل الأسد.

الاحتجاز في صيدنايا: تقرير عن إجراءات وتبعات الاعتقال
تشرين أول / أكتوبر ٢٠١٩



جدول المحتويات



نجاح البقاعي فنان تشكيلي سوري. درس في كلية الفنون الجميلة في جامعة دمشق وتخرج من المدرسة الإقليمية للفنون الجميلية بمدينة روان الفرنسية، عمل البقاعي مدرساً في الجامعة العربية الخاصة بدمشق.

تم اعتقاله لعدة مرات بسبب مشاركته بالاحتجاجات المناهضة لنظام الحكم في سوريا كان آخرها في العام 2014 حيث أودع في سجن دمشق المركزي (عدرا).

خلال فترة اعتقاله كان شاهداً على ممارسات رجال الامن والاستخبارات السورية بحق المعتقلين داخل مراكز الاحتجاز فقام بتجسيدها بمجموعة من اللوحات نقوم بعرض قسم منها ضمن هذا التقرير.

غادر البقاعي سوريا في العام 2015 وحصل على حق اللجوء السياسي في فرنسا.

«صحيح أن الهيمنة الشمولية حاولت تأسيس ثقوب النسيان هذه، التي تختفي فيها كل الأفعال الخيرة أو الشريرة. ولكنها كانت محكومة بالفشل، تماماً كمحاولات النازيين الحثيثة، ابتداء من حزيران/ يونيو ١٩٤٢، لإخفاء آثار المجازر – عن طريق حرق الجثث في أفران، أو في حفر مفتوحة، واستخدام المتفجرات، وقاذفات اللهب وآلات لتهشيم العظام – ولجعل معارضيهم يختفون «بصمت ودون أسماء». لا وجود لثقوب النسيان. لا شيء إنساني تام، وببساطة وجود الكثير من الناس في هذا العالم يجعل النسيان ممكناً. دائماً سيبقى شخص ما على قيد الحياة ليروي الحكاية».

حنة أرندت (من كتاب أيخمان في القدس: تقرير عن تفاهة الشر، ١٩٦٣)

ملخص تنفيذي

يبحث هذا التقرير في إجراءات وتبعات الاعتقال في سجن صيدنايا في سوريا، الذي اشتهر مؤخراً باسم "المسلخ البشري"، ويهدف إلى الإجابة عمّا يلي: من هم المعتقلون وكيف يتم اعتقالهم؟ وما هي تبعات الاعتقال عليهم أو على عائلاتهم (الآثار الجسدية والنفسية والاقتصادية والاجتماعية)؟ وما الذي تغيَّرَ بعد الثورة سواء في إجراءات الاعتقال أو تبعاته؟ ويعتمد التقرير على البيانات الواردة من أول 400 حالة (جميعهم رجال) تم توثيقها حتى بداية آذار 2019 ضمن مشروع - تعمل عليه رابطة معتقلي ومفقودي سجن صيدنايا منذ بداية شهر كانون الثاني/يناير 2018 - يهدف إلى توثيق حالات الاعتقال في سجن صيدنايا منذ تأسيسه وحتى الآن. أول حالة اعتقال تم توثيقها كانت في آب/ أغسطس 1980، وآخر حالة اعتقال تم اعتمادها في هذا التقرير كانت في نيسان/ أبريل 2017[1]. عمليات التوثيق ما تزال مستمرة حتى الآن.

يثير البحث في الخلفية الاجتماعية والديمغرافية للمعتقلين كثيراً من الأسئلة عن حجم الضرر الذي لحق بالأفراد على المستوى الشخصي، والذي لحق بالمجتمع السوري على المستوى الاجتماعي ومستوى علاقة الجماعات الدينية أو الاثنية فيما بينها. فالمعتقل هو غالباً شاب، لديه عمل أو مهنة ما، وعائلة، ومستوى تعليمي عالٍ، ومن طائفة بعينها (السنّة). بالإضافة إلى ذلك، كان هناك أطفال ومسنّون.

ترافقَ وصول بشار الأسد إلى الحكم مع ازدياد كبير في عمليات الاعتقال، حتى قبل بدء الثورة السورية: حوالي ثلث عمليات الاعتقال التي حدثت بين 1980 – 2017. لكن الاعتقال يبلغ ذروته بعد انطلاقة الثورة السورية في 2011: أكثر من نصف عمليات الاعتقال في الفترة ذاتها[2]. ما يحدث عملياً لا يشبه ما يُطلق عليه عادة وصف الاعتقال، فهو أشبه بعملية اختطاف: لا تقوم الجهة المعتقِلة بالتعريف عن نفسها عند لحظة الاعتقال، ولا يتم إبراز قرار صادر عن سلطة مخوّلة قانوناً، ولا يتم إخبار المعتقل بأسباب اعتقاله في تلك اللحظة. فرع التحقيق العسكري وفرع شؤون الضباط وفرع فلسطين، التي تتبع لشعبة الاستخبارات العسكرية، هي بوابات الدخول إلى صيدنايا. أكثر من 90% قالوا إنهم تعرضوا للتعذيب في السجن وفي الفروع الأمنية التي مرّوا عليها قبل وصولهم إليه (أو بعد خروجهم منه). كل الذين قالوا إنهم تعرضوا للتعذيب ذكروا الجسدي (100%)، و97.8 % ذكروا النفسي. أما بخصوص الجنسي، فكانت النسبة 29.7 % (على الأرجح النسبة في الواقع أكبر من ذلك بكثير، فهذه قضية حساسة جداً ويتجنب كثيرون الحديث عنها). أما المحاكم التي يُعرَضُ عليها المعتقلون، فهي أشبه بأجهزة أمنية مهمتها تصفية المعارضين وسلبهم، ليس حريتهم فقط، وإنما في كثير من الحالات ممتلكاتهم أيضاً.

يترك الاعتقال آثاراً اجتماعية وجسدية ونفسية كبيرة ترافق المعتقلين بعد خروجهم من صيدنايا، وكثيرون منهم يبقون عاجزين عن تجاوزها. هذا بالإضافة إلى الآثار المادية الهائلة بسبب ابتزاز الأهالي من أجل حصولهم على معلومات عن مصير المعتقل، أو من أجل الحصول على زيارة. ولا يتوقف الأمر عند ذلك، فكثيرون دفعوا أموالاً كبيرة مقابل وعود كاذبة بإطلاق سراح معتقلين. تُدفع الأموال إلى وسطاء مقربين من السلطة والشبيحة والأجهزة الأمنية، لكن أيضاً للمحامين والقضاة.

بعد الثورة في 2011 ضد النظام الحاكم، حدثت تغيرات كبيرة في إجراءات وتبعات الاعتقال: عسكريون أكثر، متعلمون أكثر، شباب أكثر. هذا بالإضافة إلى وحشية أكثر في التعامل معهم، سواء بالتعذيب أو بإجراءات "المحاكمات" وعمليات الابتزاز.

يخلص التقرير إلى جملة من التوصيات بخصوص ضرورة تقديم كافة أنواع الدعم الممكنة للمعتقلين وعائلاتهم وعائلات المفقودين، وحضور الناجين في أي خطط أو مشاريع عن العدالة في سوريا مستقبلاً، والضغط على الحكومات لاتخاذ إجراءات عملية لمحاسبة المسؤولين عن هذه الانتهاكات والجرائم. حيث أن كل الشهادات التي استند إليها هذا التقرير تقدم معلومات تفصيلية عن كيفية ارتكاب الانتهاكات والجرائم، وأسماء بعض المرتكبين ورتبهم، وتفاصيل تشرح جانباً من كيفية إصدار الأوامر وتنفيذها في مؤسسات النظام الأمنية. معظم الشهود مستعدون للشهادة أمام المحاكم، وترحب الرابطة بالتعاون مع المنظمات الدولية المعنية بهذا الخصوص.

---

1 تأسس السجن عام 1987 لكن تم نقل العديد من معتقلي الثمانينات إليه قبل أن يتم ملؤه بمعتقلي التسعينات ومابعد.

2 يجب الانتباه إلى ان هذه الأرقام مبنية على عينتا المكونة من معتقلين سابقين ناجين من صيدنايا.

فيما يلي قائمة بأبرز النتائج:

من هو المعتقل؟

- الأغلبية الساحقة من المحتجزين كان عمرهم أقل من 37 عاماً عند الاعتقال (88.2 %)، ولديهم عمل (81,9%)، وأكثريتهم كانوا متزوجين وحاصلين على شهادات جامعية (حوالي 58%).
- بلغت نسبة الأطفال المعتقلين في عينتنا 2% من إجمالي عدد المعتقلين. وبلغت نسبة المعتقلين من الفئة العمرية 48 عاماً وما فوق 2.8%.
- ضم صيدنايا معتقلين من جنسيات غير سورية. في عينتنا كان هناك التركية والعراقية واللبنانية والفلسطينية. رغم ذلك، الأغلبية الساحقة من السوريين. كما ضم معتقلين من مختلف الطوائف والإثنيات، إلا أن النسبة الساحقة كانت من نصيب السنّة (98.7%).
- النسب الأكبر كانت من سكان حمص وإدلب وحلب (أكثر من 15% لكلّ منها).

أين ومتى تم الاعتقال؟

- تم اعتقال النسبة الأكبر من مكان عملها (46.4%).
- عهد بشار الأسد يمثل لحظة فاصلة في ارتفاع نسبة المعتقلين: ثلث عمليات الاعتقال التي حدثت بين 1980 – 2017 كان خلال حكمه قبل الثورة السورية في آذار 2011 ونصفها حدث بعدها (لكن يجب الانتباه إلى أن هذه البيانات تعتمد على المعتقلين السابقين الناجين من سجن صيدنايا).

كيف يحدث الاعتقال؟

- فقط حوالي 11% قالوا إن الجهة التي اعتقلتهم عرّفتهم بنفسها لحظة الاعتقال. وفي حالات نادرة (بحدود 2%) أبرزت هذه الجهات قرار اعتقال صادر عن سلطة مخولة قانونياً، أو أخبرت المحتجز/ المختطف بأسباب توقيفه.

من هي الجهة التي تقوم بالاعتقال؟

- شعبة الاستخبارات العسكرية هي المسؤولة عن اعتقال أكثر من ثلاثة أرباع محتجزي صيدنايا.
- الأغلبية الساحقة من المحتجزين تمرّ على أكثر من فرع أمني (أقل من الثلث مروا على فرع واحد، بينما مرّ ما يقترب من ثلاثة أرباع المحتجزين على فرعين أو أكثر).

كيف تتم معاملتهم؟

- يكاد لا ينجو أحد من التعذيب، وهو يتم في السجن وفي الفروع الأمنية التي يمر عليها المعتقل.
- كل الذين قالوا إنهم تعرضوا للتعذيب ذكروا الجسدي (100%)، و97.8 % ذكروا النفسي. أما بخصوص الجنسي، فكانت النسبة أقل بكثير (29.7 %) بسبب حساسية الموضوع.
- حددنا 20 وسيلة مختلفة للتعذيب الجسدي، من بينها: الأكثر شيوعاً هو الضرب بالعصا أو بالهراوة. الكل تعرض للتعذيب بهذه الطريقة (100%). يأتي بعدها الضرب بالسوط أو الكرباج بنسبة قريبة (95.2%)، ومن ثم الدولاب (حوالي 80.8%). أكثرية المعتقلين تعرضوا للحرمان من الأكل وسكب الماء البارد، وأكثر من نصفهم للدوس بالأقدام. نسبة كبيرة منهم (أكثر من 40%) تعرضوا للصعق الكهربائي و/أو للشبح و/ أو للتعذيب ببساط الريح.
- حددنا 24 وسيلة للتعذيب النفسي، من بينها: تغطية الأعين (78.7%)، وإهانة المقدسات الدينية (71.6%)، والإيحاء بالإعدام أو القتل (69.8%)، والإهانة اللفظية وشتم الأعراض (66.9%)، والحبس الانفرادي (65.4%)، والتهديد باعتقال الأهل (59.3%)، والتعرية (58.3%)، والحرمان من النوم (55.9%)، والإجبار على مشاهدة شخص آخر يتم تعذيبه (55.1%).
- حددنا 8 وسائل للتعذيب الجنسي، من بينها الضرب على الأعضاء الجنسية، 81.4%. تعرَّضَ حوالي الثلث لإيذاء الأعضاء الجنسية أو المناطق الحساسة من الجسم بطرق أخرى مختلفة.

كيف تتم المحاكمة؟

- الأكثرية تمت محاكمتهم في محاكم ميدانية عسكرية (57.2%). أكثر من الثلث تمت محاكمتهم في محكمة أمن الدولة العليا. و6.5% كانت محاكمتهم في محكمة الإرهاب.
- لا يعرف حوالي ثلث المحتجزين إن كانوا قد حوكموا وفقاً لقانون العقوبات السوري أم لا. فقط حوالي ربعهم قالوا إنهم حوكموا وفقاً هذا القانون، بينما بلغت النسبة الأكبر التي أجابت بالنفي أكثر من الثلث.
- المحاكمة وفق قانون العقوبات السوري كانت بشكل رئيسي تتم وفق المواد القانونية التالية: الانتماء لأحزاب أو جمعيات محظورة (37.9%)، إضعاف الشعور القومي أو إيقاظ النعرات العنصرية أو المذهبية (21.2%)، إذاعة أنباء كاذبة في الخارج (12.1%).

ما هي الأحكام التي تصدر بحقهم وكيف تختلف عن المدة الفعلية التي يقضونها في المعتقل؟

- مدة الحكم، بشكل عام، تراوحت بين 21-2 سنة. حوالي ثلث المحتجزين نالوا أحكام بين 6-5 سنوات، والنسبة نفسها تقريباً حُكمت بأكثر من 10 سنوات.
- تختلف المدة الفعلية التي يقضيها المحتجز في السجن عن الحكم الصادرة بحقه: حوالي ثلث المحتجزين تم توقيفهم لفترات أطول من مدة الحكم.
- النسبة الساحقة من المحتجزين تم تجريدهم من الحقوق المدنية والعسكرية (أكثر من 70%).
- تمت مصادرة الأموال المنقولة وغير المنقولة لأكثر من ثلث المعتقلين. وفي أكثرية الحالات (62.3%) تمت المصادرة عن طريق الاستيلاء على الأملاك من دون وجود أي قرار حكم بذلك.

كيف يخرج المعتقل من صيدنايا؟

- نصف المعتقلين خرجوا بموجب عفو عام، ولكن الجدير بالملاحظة هنا هو أن حوالي ثلاثة أرباع العسكريين خرجوا بموجب عفو عام، بينما أقل من ثلث المدنيين خرجوا بهذه الطريقة. كما أن حوالي ثلاثة أرباع من قضوا بين السنة والثلاث سنوات في المعتقل خرجوا بهذه الطريقة، بينما تتراجع هذه النسبة إلى حوالي الربع في حالة من اعتقل لأكثر من ثلاث سنوات.

ماهي الآثار الاجتماعية للاعتقال؟

- أكثر من 40% من المعتقلين قالوا إن الاعتقال أثَّرَ سلباً على حالتهم المدنية.
- نسبة قليلة جداً ممن تأثر تعليمهم سلباً تمكنت من متابعة تعليمها بعد الانقطاع عنه (بحدود 13%).
- أثَّرَ الاعتقال بشكل سلبي على عمل الأكثرية (67.8%). وقال 87.3% ممن خسروا عملهم إنهم لم يحصلوا على أي تعويضات.

ماهي شدة الآثار الجسدية والنفسية التي ترافق المعتقل بعد خروجه من السجن؟

- أكثر من الثلث قالوا إن إصابتهم الجسدية أثَّرَت على قدرتهم على ممارسة الحياة كالمعتاد. كذلك الحال بالنسبة للأذى النفسي، ولكن تتراجع هذه النسبة فهي أقل من الربع. بشكل عام، تتعافى الأكثرية من الضرر النفسي، لكن أكثر من الربع قالوا إن شدة الضرر النفسي لم تتغير وبقيت على حالها منذ لحظة خروجهم وحتى الوقت الحالي (تاريخ إجراء المقابلة).
- أكثرية المعتقلين السابقين يجدون أنفسهم غير قادرين على تجاوز الاضرار النفسية التي تعيق ممارسة الحياة الاعتيادية.
- هناك علاقة ارتباط بين الزواج والتعافي من الأضرار النفسية: بلغت نسبة المتعافين المتزوجين 70% وتنخفض إلى 56% في حالة غير المتزوجين.

ما هي التبعات الاقتصادية للاعتقال على المعتقل أو عائلته؟

- قالت الأكثرية (57.3%) إن ذويهم دفعوا أموالاً لمعرفة مصيرهم أو لزيارتهم، وفي أكثرية الحالات تجاوزت الأرقام الـ 1500 دولار أميركي.
- قالت الأكثرية (63.8%) إن ذويهم دفعوا أموالاً مقابل وعود بإخلاء السبيل، وفي أكثرية الحالات تجاوزت الأرقام الـ 4000 دولار أميركي.
- تُدفع المبالغ لوسطاء مختلفين على علاقة بالسلطة. بالإضافة إلى ذلك، تُدفع لمحامين وقضاة. الجدير ملاحظته هنا هو دور الشبيحة الذي يبدو أنه "ينافس" دور رجال الأمن والمخابرات في عمليات الاستغلال والنهب هذه.
- يخسر كثيرون منهم عملهم دون أي تعويضات، ويجدون مصاعب جمّة في الانخراط بسوق العمل.

كيف تغيرت هذه الإجراءات والتبعات في عهد بشار الأسد بين فترة ما قبل الثورة وما بعدها (آذار 2011)؟

- مكان العمل: بعد الثورة، أصبحت معظم الاعتقالات تتم من مكان العمل، أما قبلها فكانت تتم من أماكن متعددة، وفي أغلب الحالات، المقصود بمكان العمل هو قطعة عسكرية.
- المحكمة: قبل الثورة كانت المحاكمات بأغلبيتها تتم بناء على قانون العقوبات السوري (61.3%). فقط 5.5% من معتقلي بعد الثورة حوكموا وفق هذا القانون. في عهد الابن قبل الثورة كانت الأكثرية تُحاكم وفق المادة الأولى من القانون 49. يتغير الوضع تماماً بعدها لتصبح كل المحاكمات على الأرجح بناء على القانون رقم 19 الصادر عام 2012، الخاص بمكافحة الإرهاب.
- 96% من معتقلي ما بعد الثورة قالوا إنه لم يتم إبلاغهم بمدة حكمهم. هذه النسبة كانت بحدود 22.2% قبل الثورة.
- أغلبية المعتقلين في صيدنايا في عهد الابن قبل الثورة قالوا إنه لم تتم مصادرة أملاكهم (72.2 %)، بينما صودرت أملاك أكثر من نصف المعتقلين بعدها.
- قال 31.4% من المعتقلين في عهد بشار قبل الثورة إنهم دفعوا (هم أو أهاليهم) مبالغ مالية مقابل وعود بإطلاق السراح، وتصل هذه النسبة إلى 38.0% بعد الثورة.
- في عهد الابن دفع أكثر من نصف المعتقلين قبل الثورة (أو أهاليهم) مبالغ بهدف الحصول على معلومات عن مصير المعتقل أو الزيارة. وبعد الثورة، دفعت أكثرية المعتقلين من أجل ذلك (67.9%).
- التعذيب الجسدي في عهد الابن: يلاحظ ارتفاع كبير في الممارسات التي تترك آثاراً جسدية ظاهرة للعيان وتدوم لفترة طويلة بعد الخروج من المعتقل: سلخ الجلد، وسكب ماء مغلي، والكي بأدوات حارقة، وتشويه الوجه والاجزاء الظاهرة من الجسم، والحرمان من الأكل. هذه الممارسة الأخيرة تعرَّضَ لها ثلاثة أرباع معتقلي ما بعد الثورة، بينما كانت بحدود النصف بين معتقلي ما قبل الثورة في فترة الابن، وحوالي الثلث في عهد الأب.
- ازدادت ممارسات التعذيب الجنسي بشكل كبير بعد الثورة.
- ازداد التعذيب النفسي بعد الثورة بالمقارنة مع عهد الابن قبلها، ويبدو أن هناك ممارسة ممنهجة في توظيف جثث المعتقلين المتوفين لتعذيب الأحياء منهم.





مقدمة

مراكز الاحتجاز في سوريا هي أماكن مُعدّة من قبل الدولة لامتهان كرامة المواطنين. ويبدو أن لكل من الأسد الأب والابن مركزاً واحداً على الأقل يُراد له أن يتحول إلى معسكر اعتقال وتعذيب يبثّ اسمه الرعب في المجتمع السوري[3]. في عهد الأسد الأب كان تدمر، أما في عهد الابن فهو صيدنايا[4]. كلاهما يقعان في أبرز المناطق السياحية في سوريا (تدمر وصيدنايا). تبعد صيدنايا حوالي 30 كلم شمال العاصمة دمشق، وتُعتبر واحدة من أهم مراكز الحج في المشرق عند المسيحيين.

أُنجز بناء ما يعرف بسجن صيدنايا عام 1987. في عهد الأب كان سجن تدمر هو المكان الذي يتساوى فيه الموت بالحياة، ويصبح الموت أمنية في بعض اللحظات، على حد تعبير الكاتب والسجين السوري السابق مصطفى خليفة[5]. أما في عهد الابن، فأصبح هذا المكان هو صيدنايا[6]. حسب منظمة العفو الدولية، صيدنايا هو "المكان الذي تقوم الدولة السورية فيه بذبح شعبها بهدوء". برز اسمه خلال الثورة السورية بشكل كبير بسبب فقدان كثيرٍ من السوريين لأحبتهم فيه[7]، وما يزال كثيرٌ من الغموض يدور حوله؛ من هم المعتقلون؟ كيف يتم اعتقالهم؟ من هي الجهات الأمنية التي تعتقلهم؟ ما هي الفروع الأمنية التي يمرون عليها قبل الوصول إلى صيدنايا؟ كيف يُحاكَمون؟ وما الذي تغيَّرَ بالمقارنة مع ما كان عليه الحال قبل الثورة السورية في 2011؟ وما هي الآثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية والجسدية للاحتجاز في صيدنايا؟ هذه هي الأسئلة التي يسعى هذا التقرير للإجابة عليها بالاعتماد على بيانات مستمدة من أكثر من 400 مقابلة مع سجناء سابقين في صيدنايا، وهذه هي المرة الأولى التي يتم فيها الوصول إلى هذا العدد من المحتجزين السابقين في صيدنايا. لذلك، يضيء هذا البحث على كثير من الأمور التي لا تزال غامضة حتى الآن عن صيدنايا، وعن آليات عمل الأجهزة الأمنية والتغييرات التي طرأت عليها بعد 2011. بالإضافة إلى ذلك، فهو يعزز معرفتنا بشروط وآثار الاعتقال في السجون السورية عموماً، وصيدنايا خصوصاً. كل هذا من شأنه أن يساهم في دعم نضال السوريين من أجل الخلاص وتحقيق العدالة. خصوصاً أنها حالات موثقة بشكل يتيح التعامل معها وفق الأصول القانونية عند الشروع بمحاكمة مرتكبي الانتهاكات. يعرض هذا التقرير النتائج في ثلاثة أقسام رئيسية؛ الأول، يتناول إجراءات الاعتقال من لحظة الاحتجاز وفي المحاكمات والسجون. أما الثاني فهو مخصص لمعرفة الآثار الجسدية والنفسية والاقتصادية والاجتماعية للاعتقال. ويبحث الثالث في التغيرات التي حدثت بعد الثورة السورية في 2011، سواء في الإجراءات أو التبعات. وفي الختام، خلاصة وتوصيات تركز على دلالة هذه النتائج، وكيفية الاستفادة منها من أجل تحقيق العدالة.

---

3 انظر: ياسين الحاج صالح، السُّنَة التدمُرية: صيدنايا، التحول العنصري، الإبادة، الجمهورية، 2017.

4 للتعرف على التغيرات التي طرأت على صيدنايا انظر: مجموعة الجمهورية، سجن صيدنايا، من التأسيس إلى المحارق البشرية، الجمهورية، 2017.

5 مصطفى خليفة، القوقعة: يوميات متلصص، دار الآداب، 2008.

6 سيطر تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) على سجن تدمر وقام بتفجيره بالكامل في عام 2015.

7 انظر: شهادات سجناء لـ "واشنطن بوست": النظام السوري فرّغ سجن صيدنايا عبر الإعدامات الجماعية، العربي الجديد، 2018.

سجن صيدنايا

اسمه الرسمي السجن العسكري الأول، بُني بطريقة تجعل منه واحداً من أكثر الأبنية تحصيناً في سوريا. تديره الشرطة العسكرية تحت إشراف مباشر من شعبة الاستخبارات العسكرية. يتألف من بنائين منفصلين؛ الأحمر الذي يضم بالدرجة الأولى معتقلين مدنيين، والأبيض الذي يضم العسكريين. يضم المبنى الأحمر ثلاث كتل منفصلة (أ، ب، ج) مستقلة عن بعضها، تلتقي بنقطة واحدة تسمى "المسدس". يضم قبو السجن في الكتلة (أ) الغرف الأرضية والزنزانات الانفرادية، هذا بالإضافة إلى 100 زنزانة فردية في الطابق الأرضي من الكتلة (ب). لا توجد تقديرات دقيقة لأعداد المعتقلين الذين مروا عليه، أو الباقين فيه حتى الآن.

بحسب العديد من الشهادات التي وثّقتها رابطة معتقلي ومفقودي سجن صيدنايا خلال الفترة الماضية، تمكنت الرابطة من بناء تقديرات عن عدد المعتقلين في هذا السجن منذ افتتاحه في 1987 وحتى 2018. يروي أوائل من نُقلوا إلى صيدنايا، عند افتتاحه في 1987، كيف توزعوا على الأجنحة التي افتُتحت حديثاً. استمر نقل المعتقلين إلى السجن، بشكل أساسي من سجن تدمر وبدرجة أقل من الفروع الأمنية وأقل من ذلك من سجن المزة، حتى امتلأ صيدنايا بشكل كامل في عام 1990. ويُقدِّر أحد نزلائه وقتها العدد بحوالي 3200 إلى 3500، بحساب أن المهجع (بطول 8 أمتار وعرض 6) كان يضم 21-20 معتقلاً، والجناح يضم عشرة مهاجع، والطابق ستة أجنحة، والسجن ثلاثة طوابق كما هو معروف. كانت كل المهاجع مأهولة بالسجناء السياسيين، عدا جناحين فقط للعسكريين القضائيين[8]، وذلك قبل وجود المبنى الأبيض. مع العفو الشهير عام 1991، خرج من سجن صيدنايا حوالي 2000 معتقل، وسرعان ما صار الفراغ يُسَدّ بالمحوّلين من تدمر، الذين يقدّر عددهم بحوالي 5000 خلال عقد التسعينات، يدخل بعضهم ويتم الإفراج عن آخرين، حتى إغلاق سجني تدمر والمزة في مطلع الألفية، وتحويل الأعداد القليلة المتبقية فيهما إلى سجن صيدنايا. يضاف إليهم حوالي 300-200 معتقل من حزب التحرير الإسلامي، دخلوا صيدنايا في شهر كانون الأول/ ديسمبر من العام 1999[9] .

نُقدِّرُ عدد المعتقلين الذين كانوا متواجدين في صيدنايا عام 2005 بحوالي 600-500 معتقل؛ حوالي 100 في جناح الإخوان المسلمين، ومثلهم في جناح حزب التحرير، وأقل من 100 في الجناح الذي يضم المتهمين بالتعامل مع إسرائيل وقضايا متفرقة أخرى[10]، وعدد قليل جداً من الشيوعيين، وحوالي 120-100 من الجهاديين الذين بدأ تواردهم إلى السجن بداية العام 2003 عقب هجمات 11 أيلول/ سبتمبر 2001 ثم حرب العراق 2003. في أواخر العام نفسه (2005) أصدر النظام عفواً عاماً خرج بموجبه حوالي 200 سجين بتهم مختلفة، ثم بدأ السجن باستقبال السلفيين الجهاديين باطراد خلال السنوات اللاحقة حتى صاروا أغلبية معتقليه عند حدوث التمرد-الاستعصاء في عام 2008. يروي من شهدوه أن عدد السجناء كان وقتها حوالي 1200، بينهم حوالي 900 إسلامياً أغلبهم كانوا موقوفين بتهم تتعلق بالسلفية الجهادية. بعد القضاء على الاستعصاء، قامت السلطات بتحويل السجناء السياسيين الجدد إلى المبنى الأبيض، لإبعادهم عن القدامى (المتمردين). ويُقدِّرُ أحد المعتقلين السابقين في هذا المبنى وقتها، أن عدد السجناء السياسيين بعد الاستعصاء وقبل الثورة يبلغ حوالي 400 سجين. في 2011 تم افراغ السجن بشكل كامل من المعتقلين السياسيين الموقوفين فيه قبل الثورة السورية، حيث أصدر الأسد الابن بتاريخ 25/5/2011 مجموعة من المراسيم التي اعتبرها (إصلاحية) في محاولة منه للالتفاف على مطالب المتظاهرين. وهكذا تم إلغاء محكمة أمن الدولة العليا وإيقاف العمل بحالة الطوارئ وإصدار عفو عام عن المعتقلين السياسيين في سوريا. خرج آخر معتقل سياسي موقوف في سجن صيدنايا قبل الثورة السورية بتاريخ 29/6/2011، وأصبح السجن فارغاً بالكامل قبل البدء بتجهيزه ونقل المعتقلين الموقوفين على خليفة مشاركتهم بالثورة إليه.

تسارعت وتيرة الاعتقال بشكل كبير جداً بعد العام 2011، وشهد صيدنايا ارتفاعاً ملحوظاً في أعدد المعتقلين. تجدر الإشارة هنا إلى أنه من الصعب جداً الوصول إلى إحصائية دقيقة عن عدد المعتقلين فيه، ونزعم أن النظام السوري نفسه عاجزٌ عن إصدار قوائم دقيقة بأعداد المعتقلين بسبب كثرة عمليات الإعدام خارج نطاق القانون والتعذيب والتجويع والحرمان والغياب التام للرعاية الصحية وعدم السماح بالاتصال بالعالم الخارجي.

بتاريخ 15 أيار 2017، قال ستيوارت جونز مساعد وزير الخارجية الأميركية، إن الولايات المتحدة لديها أدلة على أن النظام السوري قد أنشأ محرقة للجثث في سجن صيدنايا في عام 2013، للتخلص من الأدلة على عمليات الإبادة الجماعية التي يرتكبها هناك، وأن هناك صوراً ملتقطةً عبر الأقمار

8 عسكريين معتقلين بقضايا جنائية وليست سياسية.

9 لم يكن لحزب التحرير امتداد شعبي آنذاك، فأعضاءه كانوا «نخبة» متعلمة من أطباء ومهندسين ومدرسين (رزان زيتونة، الانقلاب ضد حزب دولة الخلافة: روايات مكثفة لتجارب شخصية، الأوان، 2013).

10 مثل شتم رئيس الجمهورية، أو تهريب، أو مشاكل مع عناصر من أجهزة الأمن وغيرها من الأمور التي لا تتعلق بممارسة نشاطات سياسية بشكل مباشر.

الصناعية تثبت ذلك[11]. كل ما يمكن أن نضيفه بهذا الخصوص هو أن عدد المعتقلين الباقين على قيد الحياة في شهر أيار 2014 كان بحدود 8000 آلاف معتقل سياسي. قبيل انطلاق مفاوضات جنيف 1، أصدر الأسد الابن عفواً خاصاً عن حوالي 700 معتقل منهم، معظمهم من العسكريين الموقوفين على خلفية تهم تتعلق بمحاولة الانشقاق أو التعامل مع الثوار (الإرهابيين بحسب توصيف النظام). لا يوجد معلومات دقيقة عن مصير المعتقلين بعد 2014، وبحسب شهادات وثقتها الرابطة لناجين من صيدنايا أُفرج عن أحدهم في شهر تشرين الثاني 2018، فإن عدد المعتقلين شهد انخفاضاً كبيراً في السنوات التي تلت العام 2016، وأصبح هناك طابقٌ كاملٌ فارغٌ في السجن هو الطابق الثاني، وبمقاطعة الشهادات مع بعضها بعضاً، تُقدِّرُ الرابطة عدد المعتقلين في سجن صيدنايا في نهاية 2018 بحوالي 2500 معتقل سياسي.

معظم التقارير والدراسات عن مراكز الاحتجاز في سوريا مبنية على مقاربات نظرية، تركّزُ على موضوع التعذيب ولا شرعية الإجراءات المتبعة منذ لحظة الاعتقال. نادرةٌ هي الدراسات التي اعتمدت بيانات ميدانية عن سجن صيدنايا. ويعود ذلك إلى سببين رئيسيين، على الأرجح، هما السرية التي تحيط به، والخوف الذي يسيطر على المجتمع السوري، سواء عند المقيمين داخل البلاد أو خارجها.
في عام 2015 أصدرت منظمة العفو الدولية تقرير موسع عن السجون السورية، وخصصت فيه فصلاً كاملاً لصيدنايا[12]. وبالإضافة إلى توثيقه لعمليات التعذيب، يؤكد التقرير على أن كثيراً من المحتجزين تمت محاكمتهم أمام محاكم عسكرية ميدانية. هذه المحاكم غير مُلزَمة بالعمل وفق التشريعات القائمة، ولا مجال للاستئناف بعد صدور الأحكام عنها، كما أنها سرية ولا يُسمح للمعتقلين بالاتصال بمحامين فيها. تستغرق المحاكمة بضع دقائق، وتصدر الأحكام وفق اعترافات تُنتزع بالتعذيب. في العام 2017 أصدرت المنظمة تقريراً جديداً أثار اهتماماً كبيراً بما يحدث بين جدران صيدنايا، حمل عنوان "المسلخ البشري: عمليات الشنق الجماعية والإبادة الممنهجة في سوريا". اعتمدت المنظمة في هذا التقرير على مقابلات فردية مع 31 محتجزاً سابقاً في سجن صيدنايا، بالإضافة إلى عدد من موظفين وحراس سابقين فيه، وعدد من الأطباء والمحامين والقضاة والخبراء، وأفراد من عائلات المحتجزين فيه (كان عدد المقابلات الإجمالي 84 مقابلة). قدرت المنظمة أن ما بين 5 و13 ألف شخص جرى إعدامهم خارج نطاق القضاء في صيدنايا خلال الفترة الواقعة بين سبتمبر/أيلول 2011وديسمبر/كانون الأول2015. أكد التقرير على أن "طريقة معاملة السلطات لمحتجزي سجن صيدنايا قد صُممت بحيث تتسبب لهم بأقصى درجات المعاناة البدنية والنفسية، ويظهر أنها تهدف إلى إهانة المحتجزين ونزع الصفة البشرية عنهم، وتدمير أي شكل من أشكال الكرامة أو الأمل لديهم". وخلصت المنظمة في هذا البحث إلى أن "ممارسات القتل العمد والتعذيب والاختفاء القسري والإبادة المرتكبة في سجن صيدنايا، منذ2011، قد جاءت ضمن سياق هجوم واسع النطاق وممنهج على السكان المدنيين بغية فرض سياسات الدولة"، واعتبرت أن الجرائم التي حدثت داخله ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية.

تركز هذه التقارير على قضية التعذيب والإعدامات، وهذا بلا شك أمر بالغ الأهمية ويجب الاستمرار فيه، لكن كثيراً من القضايا بخصوص إجراءات وظروف وآثار الاعتقال لا تزال بحاجة لمزيد من البحث. كما أنها تعتمد مقاربة نوعية في دراستها للموضوع؛ ويتميز البحث النوعي بقدرته على الغوص في تفاصيل الموضوع وتكوين فهم معمق له، لكنه غير قادر على تكوين صورة عامة عن الموضوع ولا يمكن تعميم نتائجه على مجتمع البحث، لأن هذا يحتاج إلى البحث الكمي الذي يقوم على تحليل البيانات إحصائياً.
يأتي هذا التقرير ليكمل ما تم إنجازه حتى الآن عن صيدنايا، وفي السطور التالية، نشرح المنهجية التي اعتمدناها في جمع البيانات وتحليلها.

11 انظر: سلمى نجم، أمريكا: نظام الأسد أقام محرقة للجثث قرب سجن صيدنايا، رويترز، 2017. الجدير ذكره هنا هو أن العديد من المعتقلين السابقين الذين قابلناهم ذكروا انتشار روائح تشير إلى عمليات حرق. ولدى مطابقتنا لتاريخ اعتقالهم والتواريخ التي ذكروها، لاحظنا أنها بعد 2013.

12 منظمة العفو الدولية، إنه يحطم إنسانيتك: التعذيب والمرض والموت في سجون سورية، 2015.

المنهجية والعينة

عملت رابطة معتقلي ومفقودي سجن صيدنايا، منذ بداية شهر كانون الثاني/ يناير 2018، على إنشاء قاعدة بيانات لتوثيق حالات الاعتقال في سجن صيدنايا منذ تأسيسه وحتى الآن. تُوفِّرُ القاعدة معلومات عن المعتقلين الحاليين والسابقين في هذا السجن، مع ذكر تاريخ الاعتقال والجهة التي اعتقلتهم وسبب الاعتقال، بالإضافة إلى الحديث عن المعاملة التي تلقوها داخل السجن، وأسماء الأشخاص المتورطين في عمليات التعذيب وانتهاكات حقوق الإنسان المرافقة لعملية الاعتقال.

تساعد هذه المعلومات في إجراءات المحاسبة والمساءلة لمرتكبي جرائم التعذيب، وفي الكشف عن حقيقة ما جرى في صيدنايا. كما أنها تدعم جهود عمليات البحث عن المفقودين ومعرفة مصيرهم، وهي مقسمة إلى سبعة محاور أساسية:

1. البيانات الشخصية.
2. المعلومات القانونية (الإطار القانوني لعملية الاعتقال، المحاكم، القضاة، ضمانات الدفاع، الإطار القانوني للمحاكمات).
3. معلومات الاعتقال والانتهاكات والتعذيب (الجهات المعتقِلة، أنواع التعذيب، المعاملة خلال الاعتقال والسجن... إلخ).
4. الأثر الاجتماعي والاقتصادي للاعتقال (فقدان سبل العيش، توقف التحصيل العلمي، التفكك الأسري الذي سببه الاعتقال، مصادرة الأملاك... إلخ).
5. الإصابات الناجمة عن التعذيب وتأثيرها على حياة المعتقل.
6. الأشخاص الذين يُعتقد أنهم مسؤولون مباشرون عن عمليات تعذيب المعتقلين خلال التوقيف أو داخل السجن.
7. الأشخاص الذين فُقدوا في صيدنايا بسبب التعذيب أو انعدام الرعاية الصحية أو عمليات التجويع والقتل خارج نطاق القانون.

يتم جمع البيانات بشكل مستمر من خلال فريق ميداني من المعتقلين السابقين، الذين تم تدريبهم على توثيق انتهاكات حقوق الإنسان. يتألف الفريق من 11 شخصاً موزعين داخل سوريا في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام السوري وخارج سوريا في تركيا وأوربا. تم توثيق أول حالة استُخدمت في هذا التقرير بتاريخ 1/2/2018، وبلغ عدد الحالات الموثقة حتى لحظة كتابة هذه الأسطر 570 (نهاية شهر نيسان 2019). يُجري الفريق المقابلات وجهاً لوجه عندما يكون ذلك ممكناً. وعندما يتعذر ذلك بسبب توزع المعتقلين السابقين في بلدان ومدن مختلفة، يتم اعتماد طريقة أخرى؛ يقوم المعتقل السابق بتعبئة استمارة الاستبيان الإلكترونية الخاصة على الإنترنت، وذلك بمساعدة فريق التوثيق باستخدام برامج صوتية مثل واتساب وسكايب.

واجه الفريق العديد من الصعوبات وقد اضطر إلى التوقف في بعض الاحيان عن عملية جمع البيانات لأسباب عديدة نلخصها بالتالي:

1. صعوبة الوصول إلى الناجين من سجن صيدنايا بسبب قلة عدد الأشخاص الذين خرجوا أحياء من السجن بعد العام 2011.
2. حتى عند الوصول إليهم، تبقى المشكلة في الخوف على النفس أو على العائلة، خصوصاً في حالة المتواجدين داخل مناطق سيطرة النظام. هذا بالإضافة إلى أن كثيرين منهم يرفضون المشاركة أصلاً.
3. يعود عدم الرغبة بالمساهمة في عمليات التوثيق لأسباب عدة، أهمها تحوّلُ التوثيق (بنظر كثير من المعتقلين السابقين) إلى إجراء روتيني تقوم به منظمات حقوقية عديدة، دون وجود أي مؤشرات على الجدوى منها وفي غياب أي إجراءات

دولية جدية لمحاسبة المسؤولين عن الجرائم التي يرتكبها النظام وحلفاؤه. هذا بالإضافة إلى دوافع شخصية –نفسية، منها الضغط الكبير الذي يتعرض له الناجي من أهالي المعتقلين والمختفين والمنظمات عند خروجه، وسؤال الأهالي المستمر وإلحاحهم لمعرفة أي معلومات عن أبنائهم المعتقلين أو المفقودين، الأمر الذي يؤدي إلى إعادة استحضار مستمرة للمأساة التي يحاول الناجي نسيانها أو تناسيها.

4. تردي الوضع الأمني في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام السوري، وعدم قدرة الفريق على العمل بالوتيرة نفسها.
5. التوزع الجغرافي الكبير للمعتقلين السابقين في صيدنايا على عدة أماكن في العالم، وانشغالهم بتأمين سبل عيشهم اليومية، ما يؤدي إلى التأخير والمماطلة في تحديد موعد المقابلة. لا بد من الإشارة هنا إلى سهولة الوصول إلى العسكريين الذين اعتُقلوا في سجن صيدنايا خلال فترة الثورة السورية وما بعدها وتوثيق حالاتهم، بسبب تواجد نسبة كبيرة جداً منهم في مخيمات الضباط المتواجدة جنوب تركيا والمعدة خصيصاً لاستقبالهم (الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة العسكريين في العينة التي يعتمدها هذا التقرير).

يعتمد هذا التقرير على البيانات الواردة من أول 400 حالة (جميعهم رجال)[13] تم توثيقها حتى بداية آذار 2019: تاريخ أول حالة اعتقال كان في آب/ أغسطس 1980، وآخر حالة اعتقال كانت في نيسان/ أبريل 2017. ووهو يهدف إلى الإجابة عمّا يلي: من هم المعتقلون وكيف يتم اعتقالهم؟ وما هي تبعات الاعتقال عليهم أو على عائلاتهم (الآثار الجسدية والنفسية والاقتصادية والاجتماعية)؟ وما الذي تغيّرَ بعد الثورة سواء في إجراءات الاعتقال أو تبعاته؟

رغم أنها عينة غير احتمالية، إلا أنها تضيء على كثير من القضايا التي لا تزال غامضة حتى الآن، وتسمح لنا بفهم أفضل لما حدث مع محتجزي صيدنايا عموماً، وبناء تصورات أكثر دقة عما حدث ويحدث داخل جدران هذا المكان. لتوضيح أهمية هذا العدد وهذا التقرير، قد يكون من المفيد الإشارة إلى أنه لو افترضنا أننا أمام مجتمع بحث غير محدود أو لا نهائي (أكثر من 10000 محتجز)، فإن عينة احتمالية بهذا العدد مع مستوى ثقة 95% ستعطي نتائج بهامش خطأ بحدود +/- 5%. ومهما ازداد العدد فإن هامش الخطأ يبقى قريباً؛ لنفترض أن الباحث قام بزيادة العدد من 400 إلى 1000 (لمجتمع مكون من 100000 فرد وبمستوى ثقة 95%)، فإن هامش الخطأ سيصبح بحدود +/- 3% تقريباً. أي أنه يتحسن درجتين[14]. بالإضافة لذلك، ونظراً لأن عملية التوثيق هي عملية مستمرة، فإن تحليل النتائج المستمر سيساعد على التحقق من تعميم النتائج الواردة في هذا التقرير. إن أفضل طريقة لتجاوز مشكلة عدم إمكانية الوصول إلى عينة احتمالية هي تكرار البحث: تحليل المزيد من البيانات في فترات لاحقة، مع التقدم في عملية التوثيق والمقارنة المستمرة فيما بينها.

13 حتى 2011 لم تُحتجز نساء في صيدنايا. تحدثت بعض التقارير عن نقل نساء إلى صيدنايا بعد هذا التاريخ (انظر مثلًا أوليفر وايترايت، سجن الأسد في صيدنايا هو أسوأ مكان على وجه الأرض، ترجمة نون بوست، 2016؛ سلافة جبور، سجن صيدنايا: جحيم الموت السوري، الجزيرة، 2016؛ سجن صيدنايا العسكري: تقرير خاص، الرابطة السورية للدفاع عن حقوق الإنسان، 2013). بناء على ذلك، بذلنا كل وسعنا للتحقق من اعتقال نساء في صيدنايا، إلا أننا لم نعثر على أي أدلة تدعم هذه الادعاءات.

14 هامش الخطأ هو مصطلح إحصائي يعبر عما يعرف بخطأ الاستعيان في عينة احتمالية (ينتج من تعميم النتائج المستمدة من العينة على مجتمع البحث). لنفترض أن نتائج استطلاعاً ما أظهرت أن 60% من السكان سينتخبون فلاناً من المرشحين وكان هامش الخطأ +/- 3% فهذا يعني أن الرقم الحقيقي في الواقع يجب أن يكون بين 57% - 63%. كلما زاد هامش الخطأ كلما ازدادت الشكوك حول دقة النتائج وقربها من الأرقام الحقيقية في الواقع. بشكل عام، هامش الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية هو +/- 5% على الأكثر. المشكلة الأساسية في العينات الغير احتمالية هو عدم قدرة الباحث على تحديد هامش الخطأ وبالتالي قد تكون النتائج قريبة جداً من الأرقام الحقيقية أو لا. رغم ذلك، عندما نتحدث عن القرب أو البعد فإننا نتحدث غالباً عن نسب مئوية قد تتجاوز قليلاً ال 5% ولكنها لا تبتعد كثيراً عنها وبالتالي تبقى صالحة لكي تمدنا بفهم أفضل لموضوع الدراسة. هذا صحيح باستثناء حالات قليلة جداً غالباً ما تحدث عندما يكون عدد العينة قليل أو أن الباحث لم يراعي خصائص مجتمع البحث وهذا لا ينطبق على تقريرنا فلقد كانت عينتنا كبيرة وأخذنا بالحسبان مختلف الفئات الرئيسية للمعتقلين من مدنيين وعسكريين وشباب وكبار في السن وغير ذلك.

الطريق إلى صيدنايا

الخلفية الاجتماعية والديمغرافية للمعتقل

كما يظهر في الجدول (1)، الأغلبية الساحقة من المحتجزين كان عمرهم أقل من 37 عاماً عند الاعتقال. بشكل عام، تتركز النسبة الأكبر في الفئة العمرية بين 27-18 عاماً (أقل من النصف بقليل)، يأتي بعدها الفئة 37-28 عاماً بنسبة 39%. المثير للانتباه هو اعتقال أطفال (أقل من 18 عام)، حيث بلغت نسبتهم من إجمالي عدد المحتجزين2%[15]. أما من هم أكبر من 48 عاماً، فقد بلغت نسبتهم حوالي 2.8%.

أكثريتهم كانوا متزوجين عند الاعتقال (58.7%)، والنسبة الساحقة منهم كان لديها عمل. المثير للانتباه هنا هو وجود نسبة كبيرة جداً منهم كانت تعمل في قطاعات عسكرية (45.7%)، كما أن أكثريتهم حاصلة على شهادات جامعية على الأقل (57%). التخصصات الدراسية مختلفة، لكن أكثر من نصفها علوم عسكرية أو حربية، حوالي الربع درسوا علوماً طبيعية، ونسبة مشابهة علوماً اجتماعية وإنسانية.

رغم أن الأغلبية الساحقة من المحتجزين كانت من السوريين العرب السنّة، إلا أن هناك محتجزين من جنسيات مختلفة (كان هناك التركية والعراقية واللبنانية والفلسطينية)، ومن إثنيات أو قوميات وطوائف متعددة (كانت هناك الكردية والتركمانية والداغستانية والشركسية والكلدانية والأرمنية والإسماعيلية والعلوية والمسيحية والإيزيدية). أما بالنسبة للمحافظات، فتأتي في المقدمة وبنسب متقاربة إدلب وحمص وحلب (أكثر من 15% لكلّ منها)، ثم يأتي بعدها حماة وريف دمشق ودير الزور ودمشق، وتتراجع إلى أقل من 5% في باقي المحافظات.

تثير هذه البيانات كثيراً من الأسئلة عن حجم الضرر الذي لحق بالأفراد على المستوى الشخصي، والذي لحق بالمجتمع السوري على المستوى الاجتماعي ومستوى علاقة الجماعات الدينية أو الاثنية فيما بينها. فالمعتقل هو غالباً شاب، لديه عمل أو مهنة ما، وعائلة، ومستوى تعليمي عالٍ، ومن طائفة بعينها (السنّة).

---

15 لمزيد من المعلومات عن المحتجزين الأطفال في سجن صيدنايا، انظر: مركز أورنمو للعدالة وحقوق الانسان، أطفال خارج الذاكرة، 2018.

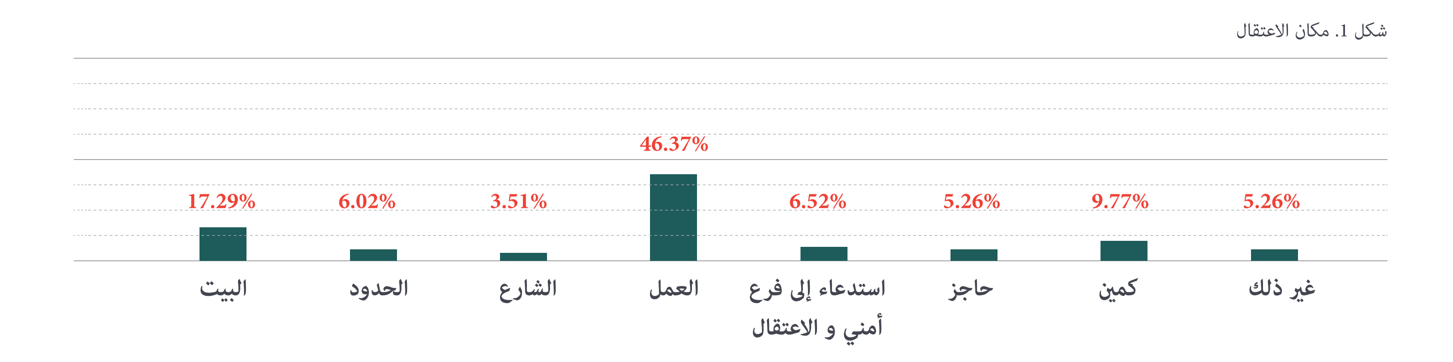
جدول ١. الخلفية الاجتماعية والديمغرافية لمعتقلي صيدنايا

الجنسية		المستوى التعليمي عند الاعتقال		العمر عند الاعتقال	
سوري	98,00%	أمي	2,56%	أقل من 18 عام	2,01%
تركي	0,75%	يقرأ ويكتب	1,79%	بين 18-27 عام	47,12%
عراقي	0,75%	الابتدائية	4,86%	بين 28-37 عام	39,10%
لبناني	0,25%	الإعدادية	11,76%	بين 38-47 عام	9,02%
فلسطيني/ سوري	0,25%	الثانوية	15,86%	48 وما فوق	2,76%
القومية-الاثنية		معهد	6,39%	**المحافظة**	
عربي	93,70%	جامعية	56,01%	إدلب	18,32%
كردي	3,78%	دراسات عليا	0,77%	حلب	16,54%
تركماني	1,01%	**التخصص الدراسي**		حمص	15,52%
داغستاني	0,25%	فلسفة وعلوم اجتماعية وإنسانية	24,50%	حماه	10,94%
شركسي	0,25%	علوم طبيعية	22,80%	ريف دمشق	8,40%
كلداني	0,25%	علوم عسكرية	52,70%	دير الزور	6,87%
أرمني	0,25%	**الحالة المدنية عند الاعتقال**		دمشق	5,60%
أفضل عدم الإجابة	0,50%	أعزب	36,73%	الرقة	4,58%
الديانة-المعتقد		خاطب	4,08%	درعا	4,33%
مسلم	94,46%	متزوج	58,67%	الحسكة	4,07%
لاديني	4,79%	مطلق	0,51%	اللاذقية	3,31%
أيزيدي	0,25%	**المهنة عند الاعتقال**		القنيطرة	1,27%
مسيحي	0,50%	يمارس عملاً ما	81,90%	طرطوس	0,25%
الطائفة		عاطل عن العمل	1,00%		
سني	98,68%	طالب	11,30%		
اسماعيلي	0,26%	طالب ضابط	5,80%		
علوي	0,53%	**طبيعة العمل عند الاعتقال**			
كاثوليكي	0,26%	العمل في جهة مدنية (مدني)	54,30%		
أفضل عدم الإجابة	0,26%	العمل في جهة عسكرية أو أمنية (عسكري)	45,70%		

مكان وتاريخ الاعتقال

يُظهر تحليل النتائج أن النسبة الأكبر من المطلوبين للأجهزة الأمنية يتم اعتقالهم من مكان عملهم (أقل من النصف بقليل)، ثم يأتي المنزل بفارق كبير (17.3%)، وبعده عن طريق نصب كمائن للمطلوبين (9.8%)، ثم الحدود أو الاستدعاء لأحد الفروع الأمنية والاعتقال فيه (شكل 1). في أكثرية الحالات كان مكان العمل ضمن قطاع عسكري أو أمني.

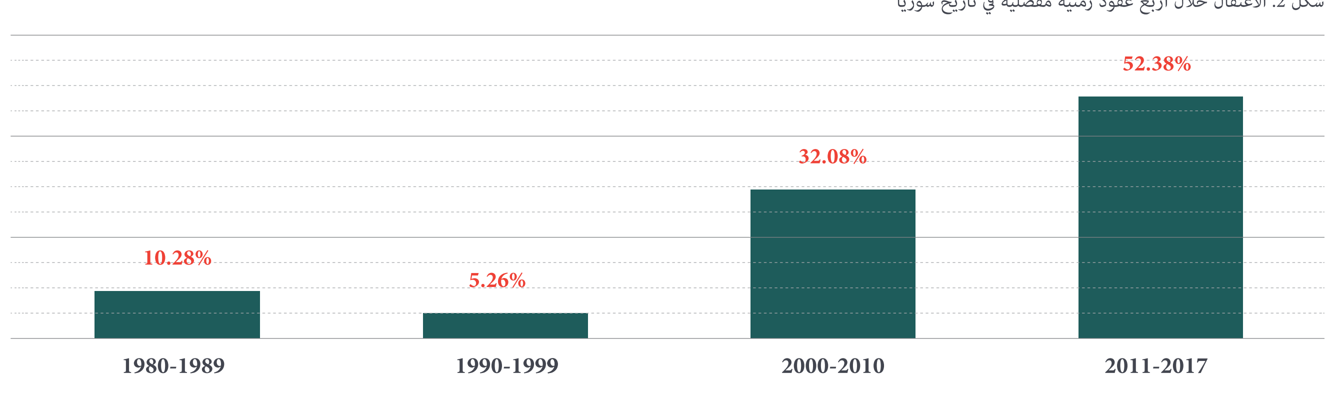
شكل 1. مكان الاعتقال



إذا نظرنا إلى البيانات وفق أربعة عقود زمنية مفصلية في تاريخ سوريا بعد استيلاء الأب على السلطة وحتى الوقت الراهن (شكل 2) يُلاحظ كيف أن وصول الابن شهد ارتفاعاً كبيراً في عمليات الاعتقال حتى قبل الثورة السورية: حوالي ثلث عمليات الاعتقال التي حدثت بين 1980 – 2017. لكن الاعتقال يبلغ ذروته بعد انطلاقة الثورة السورية في 2011: واحد من كل اثنين من المحتجزين (أكثر من نصف عمليات الاعتقال في الفترة ذاتها-بين 1980و2017)[16].

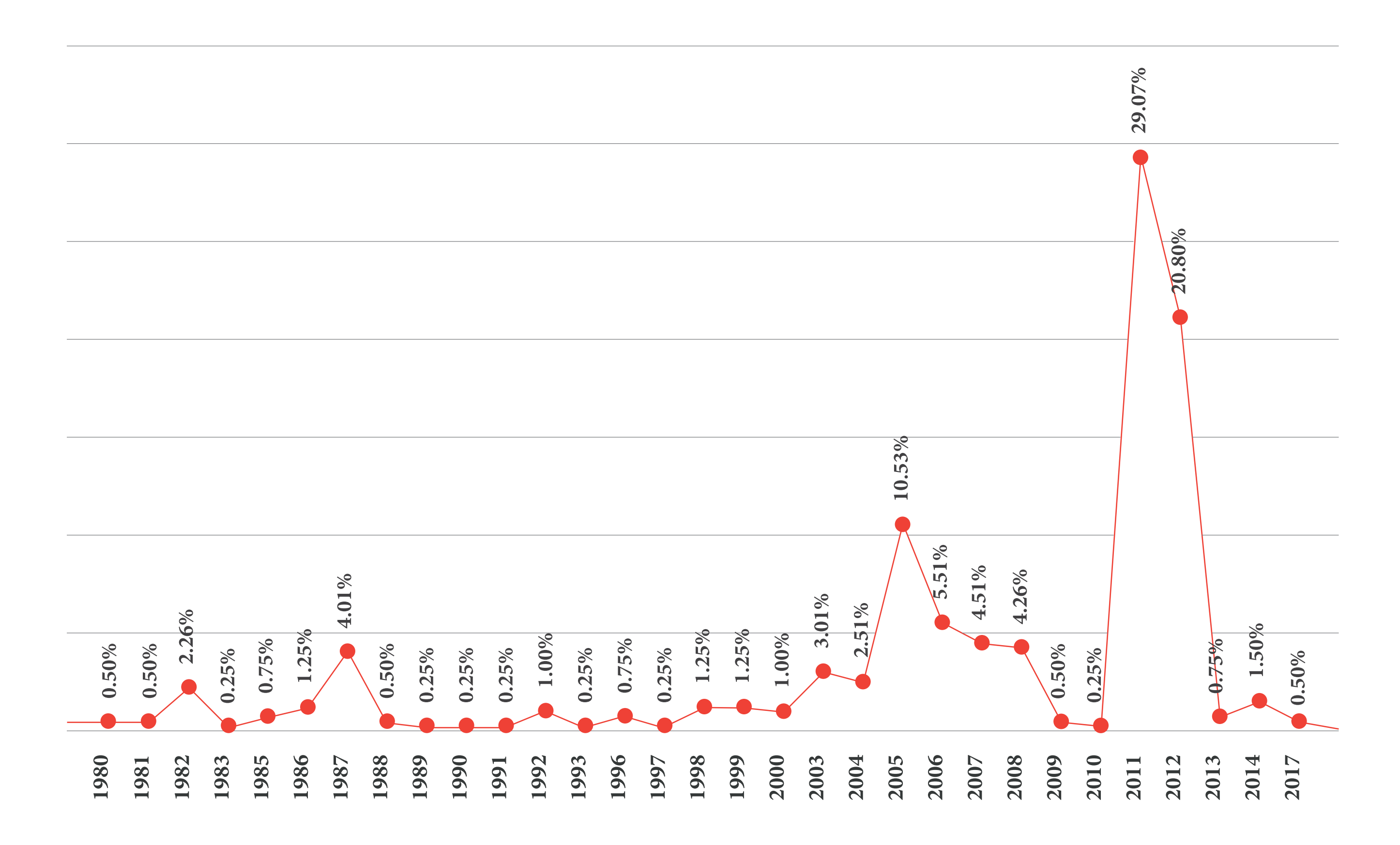
إذا بحثنا بشكل أكثر تفصيلاً في سنوات الاعتقال، تظهر مباشرة التواريخ الرئيسية التي شهدت حملات اعتقال ضخمة؛ خلال عهد الأسد الأب، هي 1982 و1987 (ما يعرف بأحداث الثمانينات)، أما خلال عهد الابن فكانت 2003 و2005 (الفترة اللاحقة لما عرف وقتها بإعلان دمشق والاحتلال الأميركي للعراق وما أعقبه من نشاط للتيارات السلفية والجهادية في سوريا)، ثم تتراجع بشكل تدريجي لتعود وتبلغ ذروتها وبفارق كبير جداً عن كل التواريخ السابقة في 2011، تاريخ انطلاق الثورة السورية والإعلان الرسمي للحرب على المجتمع السوري من قبل النظام وحلفائه (شكل 3). لكن يجب الحذر عند قراءة هذه الأرقام وبناء تقديرات لأعداد المعتقلين على أساسها. فكما ذكرنا سابقاً، إن عدد المعتقلين بعد الثورة -وفق عينتنا التي تعتمد على الناجين – يبدو أنه يساوي عدد المعتقلين الذين زاروا هذا السجن قبلها. لكن على الأرجح، النسبة أكبر من ذلك بكثير للأسباب التي شرحناها سابقاً عن احتمال تصفية أعداد هائلة منهم داخله، وبقاء كثيرين منهم قيد الاعتقال. لذلك ما يمكننا تأكيده هنا، هو أن عدد المعتقلين الذين احتُجزوا في صيدنايا خلال السنوات الست الأولى للثورة كان على الأقل يساوي عدد من احتجزوا فيه بين 1987 (تاريخ تأسيسه) و2011 قبل الثورة، إن لم يكن ضعفه. لكن كيف يحدث الاعتقال، وما هي الإجراءات التي تتبعها السلطات خلاله. هذا ما نتعرف عليه في السطور التالية.

شكل 2. الاعتقال خلال أربع عقود زمنية مفصلية في تاريخ سوريا



16 نتحدث هنا عن عمليات الاعتقال منذ عام 1980. فعلى الرغم من أن المعتقلين في عينتنا هم من سجناء صيدنايا إلا أن الكثير منهم كان معتقلًا قبل تأسيس السجن وتم نقله إليه لاحقاً بعد 1987 وهذه البيانات تعتمد على سنة الاعتقال. ضمت العينة 63 حالة اعتقال في عهد الأسد الأب، و 337 حالة في عهد الابن (128 قبل الثورة و209 بعدها).

شكل 3. سنة الاعتقال



الإجراءات المتبعة لحظة الاعتقال

يُظهر الجدول (2) أن ما يحدث عملياً لا يشبه ما يُطلق عليه عادة وصف الاعتقال، بل هو أشبه بعملية اختطاف. فقط حوالي 10% قالوا إن الجهة التي اعتقلتهم عرّفتهم بنفسها لحظة الاعتقال. وفي حالات نادرة (بحدود 2%) أبرزت هذه الجهات قرار اعتقال صادر عن سلطة مخولة قانوناً، أو أخبرت المحتجز/ المختطف بأسباب توقيفه.

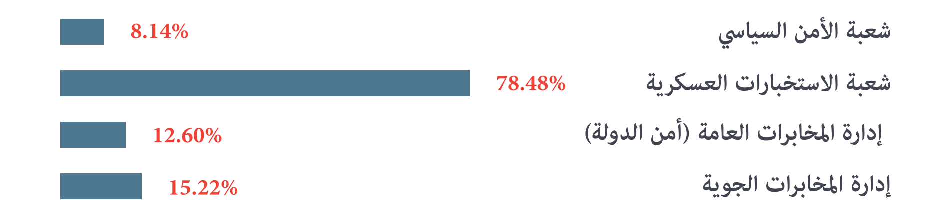
جدول 2. اجراءات الاعتقال

	نعم	لا
هل عرفتك الجهة المعتقلة بنفسها والجهة التي تمثلها لحظة اعتقالك	10,91%	89,09%
هل تم إبراز إذن أو قرار اعتقال لك صادر من سلطة مخولة قانونا	1,75%	98,25%
هل تم إخبارك بأسباب احتجازك لحظة الاعتقال	2,28%	97,72%

الأجهزة والفروع الأمنية المسؤولة عن الاعتقال

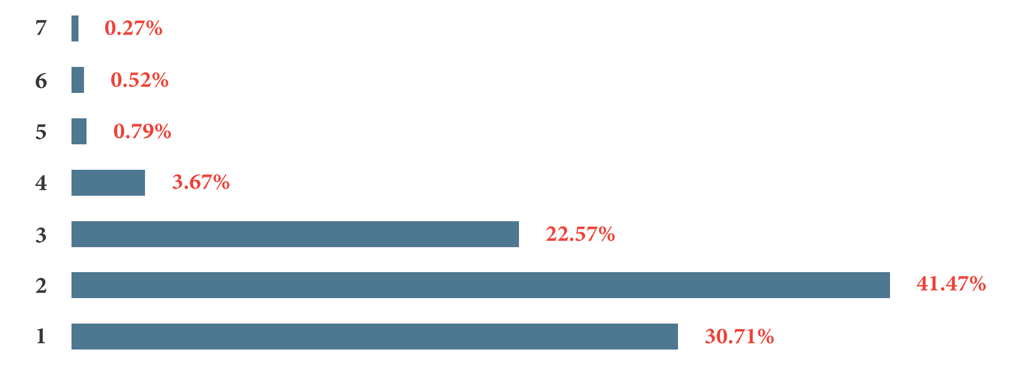
شعبة الاستخبارات العسكرية هي المسؤولة عن اعتقال أكثر من ثلاثة أرباع محتجزي صيدنايا (شكل 4). الأغلبية الساحقة من المحتجزين تمرّ على أكثر من فرع أمني (أقل من الثلث مروا على فرع واحد، بينما مرّ ما يقترب من ثلاثة أرباع المحتجزين على فرعين أو أكثر) (شكل 5). يبدو أن فرع التحقيق العسكري وفرع شؤون الضباط وفرع فلسطين، التي تتبع لشعبة الاستخبارات العسكرية، هي بوابات الدخول إلى صيدنايا (شكل 6). كل جهاز أمني ترتبط به عدة أفرع، لذلك يعرض الجدول (أ) في الملحق، الأجهزة الأمنية والفروع المرتبطة بها، التي ذُكرت من قبل محتجزي صيدنايا.

شكل 4. الجهاز الأمني الذي قام بالاعتقال *

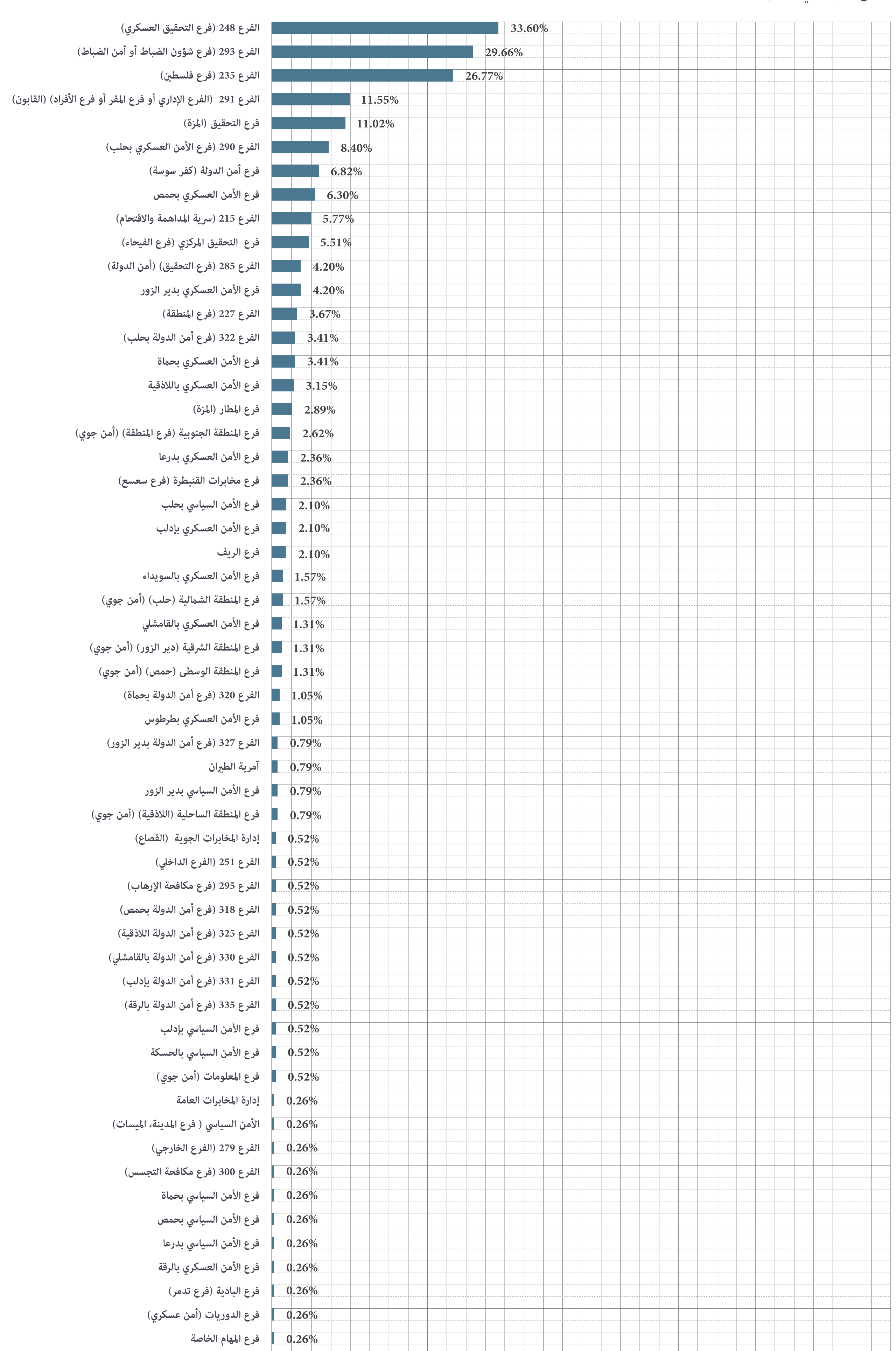


* نسبة مهمة من المعتقلين ذكرت أكثر من جهاز أمني مسؤول عن اعتقالهم. فالجهاز الذي نفذ عملية الاعتقال قام بتسليمهم مباشرة إلى جهاز آخر.

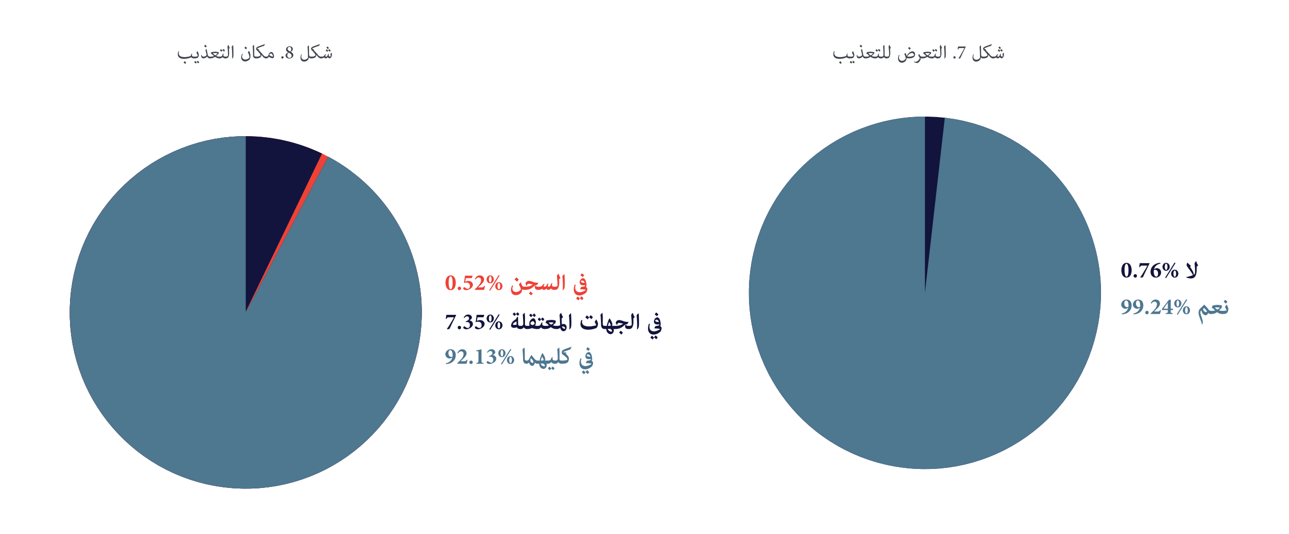
شكل 5. عدد الفروع الأمنية التي مر عليها المعتقل



شكل 6. الفروع الأمنية التي مر عليها المعتقل



يكاد لا ينجو أحد من التعذيب، وهو لا ينحصر في فروع أو سجون بعينها (شكلين 7 و8). تقريباً كل الذين قابلناهم قالوا إنهم تعرضوا للتعذيب. كافة أنواع التعذيب ترافق المحتجز من لحظة اعتقاله وحتى وصوله إلى صيدنايا. وكما يظهر في الشكل (8)، أكثر من 90% قالوا إنهم تعرضوا للتعذيب في السجن وفي الفروع الأمنية التي مروا عليها قبل وصولهم إليه (أو بعد خروجهم منه).



يظهر الجدول (3) مختلف أنواع التعذيب التي يتعرض لها المحتجز: من دون شك، فإن أنواع التعذيب الثلاثة (الجسدي والنفسي والجنسي) التي حددناها تترافق مع بعضها. التمييز الذي نجريه هنا بين أنواع مختلفة للتعذيب، هو تمييز إجرائي يقوم على الاختلاف في وسائل التعذيب بشكل يتيح لنا التعرف على مدى استخدام كل منها. كل الذين قالوا إنهم تعرضوا للتعذيب ذكروا الجسدي (100%)، و97.8% ذكروا النفسي. أما بخصوص الجنسي، فكانت النسبة 29.7%. على الأرجح، النسبة في الواقع أكبر من ذلك بكثير، فهذه قضية حساسة جداً ويتجنب أغلب الرجال الحديث عنها. حتى أن تكرار وسائل التعذيب الجنسي المذكورة هنا قد لا يعكس الواقع. لذلك يجب الانتباه عند قراءة النسب الخاصة بهذا النوع من التعذيب:

1. **التعذيب الجسدي:** حددنا 20 وسيلة مختلفة. الأكثر شيوعاً هي الضرب بالعصا أو بالهراوة. الكل تعرض للتعذيب بهذه الطريقة (100%). يأتي بعدها الضرب بالسوط أو الكرباج بنسبة قريبة (95.2%). ومن ثم الدولاب (حوالي 80.8%). أكثرية المعتقلين تعرضوا للحرمان من الأكل وسكب الماء البارد. وأكثر من نصفهم للدوس بالأقدام. نسبة كبيرة منهم (أكثر من 40%) تعرضوا للصعق الكهربائي و/أو للشبح و/أو للتعذيب ببساط الريح. وربع المعتقلين تم تعذيبهم بواسطة الكرسي الألماني[17]. حوالي 15% تعرضوا لتشويه الوجه والأجزاء الظاهرة من الجسم، و/أو سكب ماء مغلي، و/أو للكي بأدوات حارقة، و/أو للغمر في الماء البارد، و/أو لسلخ الجلد. الإجبار على الإفراط في الأكل هي وسيلة تعرَّضَ لها حوالي 10% منهم، وحوالي 6% تعرض للسحل أو السحق، و/أو لقلع الأظافر.

17 يتم الشبح بطرق مختلفة. قد يكون بالشبح على الكرسي أو بتعليق المعتقل من يديه بحيث تبقى قدماه بعيدة عن الأرض أو تلامسها بشكل بسيط (يعرف هذا النوع أيضاً بالتعذيب المعلق)، وقد يتم من خلال ربط الأيدي من الأمام، أو ربطها خلف الظهر ومن ثم يتم التعليق والضرب. للتعرف على المقصود بالشبح بأنواعه وبساط الريح والكرسي الألماني والدولاب والصعق بالكهرباء، انظر شكل (أ) في الملحق.

2. **التعذيب النفسي:** حددنا 24 وسيلة. النسبة الساحقة من المعتقلين الذين قالوا إنهم تعرضوا للتعذيب النفسي تم تغطية أعينهم لمنعهم من الرؤيا (97.8%)، و 71.6% تعرضوا لإهانة المقدسات الدينية. الأكثرية تعرضت للإيحاء بالإعدام أو القتل (69.8%)، وللإهانة اللفظية وشتم الأعراض (66.9%)، وللحبس الانفرادي (65.4%)، والتهديد باعتقال الأهل (59.3%)، والتعرية (58.3%)، والحرمان من النوم (55.9%)، والإجبار على مشاهدة شخص آخر يتم تعذيبه (55.1%). أكثر من ثلثهم تم إجبارهم على سماع أصوات تعذيب، أو سماع شخص آخر يتم تعذيبه. أكثر من ربعهم، قال إنه تعرض للمنع من تناول الطعام الموجود لمدة طويلة، والنسبة نفسها تقريباً ذكرت تأجيل سحب جثة شخص متوفى لمدة طويلة. حوالي 20% منهم أجبروا على الكفر، و/أو وضع الحذاء في الطعام، و/أو سكب الطعام في المرحاض، و/أو للبصق فيه[18]. و15.4% أجبروا على القيام بتعذيب محتجز آخر.

3. **التعذيب الجنسي:** حددنا 8 وسائل. 81.4% ممن قالوا إنهم تعرضوا للتعذيب الجنسي ذكروا الضرب على الأعضاء الجنسية، وحوالي الثلث لإيذاء الأعضاء الجنسية أو المناطق الحساسة من الجسم بطرق مختلفة. حوالي الربع قالوا إنهم تعرضوا للإجبار على القيام بوضعيات جنسية و/أو للربط أو الشد من الأعضاء الجنسية والمناطق الحساسة. التهديد بالاغتصاب كان وسيلة تعرض لها أكثر من 8% ممن قالوا إنهم تعرضوا لهذا النوع من التعذيب.



© نجاح البقاعي

18 ذكر البعض أنه كان يتم أحياناً التبول على الطعام بالإضافة إلى البصق فيه.

جدول 3. وسائل التعذيب

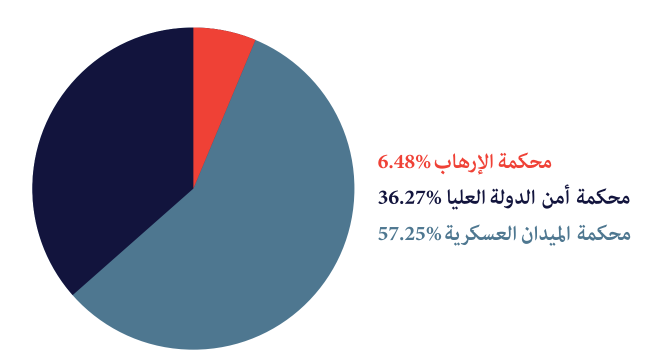
	التعذيب الجسدي		التعذيب النفسي		التعذيب الجنسي	
1	الضرب بالعصا أو بالهراوة	100,00%	تطميش الأعين	78,68%	الضرب على الأعضاء الجنسية	81,45%
2	الضرب بالسوط أو بالكرباج أو بالكبل	95,20%	إهانة المقدسات الدينية	71,57%	إيذاء الأعضاء الجنسية أو المناطق الحساسة *	31,45%
3	الدولاب	80,82%	الإيحاء بالإعدام أو بالقتل	69,85%	الإجبار على القيام بوضعيات جنسية	22,58%
4	الحرمان من الأكل	62,35%	السباب وشتم الأعراض	66,91%	الربط أو الشد من الأعضاء الجنسية أو المناطق الحساسة...	20,16%
5	سكب ماء بارد	57,31%	الحبس الإفرادي	65,44%	التهديد بالاغتصاب	8,87%
6	الدوس بالأقدام	51,80%	التهديد باعتقال الأهل	59,31%	إدخال بورية أو عصا في الشرج	3,23%
7	الشبح	47,96%	التعرية	58,33%	التحرش	0,81%
8	الصعق الكهربائي	45,32%	الحرمان من النوم	55,88%	ربط اسلاك كهربائية بالأعضاء الجنسية وصعقها	0,81%
9	بساط الريح	42,93%	الإجبار على مشاهدة شخص آخر يتم تعذيبه	55,15%		
10	الكرسي الألماني	26,62%	الإجبار على سماع شخص آخر يتم تعذيبه	39,95%		
11	تشويه الوجه والأجزاء الظاهرة من الجسم	17,51%	سماع أصوات التعذيب	37,01%		
12	سكب ماء مغلي	15,35%	المنع من تناول الطعام الموجود لمدة طويلة	28,43%		
13	الكي بأدوات حارقة	14,15%	تأجيل سحب جثة شخص متوفى لمدة طويلة	27,21%		
14	غمر في الماء البارد	14,15%	الإجبار على الكفر	21,32%		
15	سلخ الجلد	13,43%	وضع الحذاء داخل الطعام	20,10%		
16	الإجبار على الإفراط في الأكل	10,55%	سكب الطعام في المرحاض	19,12%		
17	السحل أو السحق	6,95%	البصق في الطعام	18,87%		
18	قلع الأظافر	6,00%	الإجبار على تعذيب شخص آخر	15,44%		
19	غمر في الماء المغلي	1,44%	صم الأذنين	12,25%		
20	الفسخ	0,24%	سكب الطعام على الأرض	7,84%		
21			الإجبار على مشاهدة اعتداء جنسي	5,15%		
22			الإيحاء بالغرق	0,74%		
23			الابتزاز	0,25%		
24			الإجبار على شرب البول	0,25%		

* لا يتم بالضرب أو الصعق أو الربط، ولو أنه يترافق مع هذه الممارسات، وانما مثلاً بسكب مواد حارقة على الأعضاء الجنسية.

إجراءات المحاكمة

تقريبا كل المحتجزين يتم عرضهم على محكمة، لكن أي محكمة؟

الأكثرية تتم محاكمتهم في محاكم ميدانية عسكرية (57.2%) (شكل 9). يصفها القاضي رياض علي بالشكل التالي "ليست محكمة بالمعنى القانوني وانما هي جهاز أمني غايته تصفية الخصوم السياسيين للنظام الحاكم، وأداة لتقييد الحريات العامة، ويمكن وصف الأحكام التي صدرت عنها وقت السلم بأنها جرائم ضد الإنسانية، أما التي صدرت عنها وقت الحرب فهي جرائم حرب"[19]. أكثر من الثلث تمت محاكمتهم في محكمة أمن الدولة العليا، و6.5% كانت محاكمتهم في محكمة الإرهاب (شكل 9)[20]. يميز قانون العقوبات السوري بين الجريمة السياسية والجرائم الأخرى، ونظراً لأنه يعامل "المجرمين السياسيين" معاملة خاصة (يستبعد عقوبات الإعدام والأشغال الشاقة والحبس مع التشغيل في الجريمة السياسية، ويستبدلها بالاعتقال المؤبد أو المؤقت أو الحبس البسيط)، لجأ النظام إلى محاكمة كثير من المحتجزين خارج هذا القانون[21].
لا يعرف حوالي ثلث المحتجزين إن كانوا قد حوكموا وفقاً لقانون العقوبات السوري أم لا (جدول 4). فقط حوالي ربعهم قالوا إنهم حوكموا وفق هذا القانون، بينما بلغت النسبة الأكبر التي أجابت بالنفي أكثر من الثلث (جدول 4).
السؤال، ما هي إذن طبيعة التهم والأحكام التي تصدر عن هذه المحاكم. هذا ما سنتعرف عليه في السطور التالية.



شكل9. المحكمة التي عرض عليها المعتقل

جدول 4. اجراءات المحاكمة

	نعم	لا	لا أعرف
هل تم عرضك على محكمة	96,98%	3,02%	0,00%
هل حوكمت وفقاً لمواد قانونية من قانون العقوبات السوري؟	28,38%	36,60%	35,01%
هل أبلغك القاضي بالمدة	34,55%	65,45%	0,00%

من إجابات أولئك الذين قالوا إنهم حوكموا وفق قانون العقوبات السوري، يمكننا القول إن المواد الأكثر استخداماً كانت تلك المتعلقة بالانتماء لأحزاب أو جمعيات محظورة (37.9%)، إضعاف الشعور القومي أو إيقاظ النعرات العنصرية أو المذهبية (21.2%)، إذاعة أنباء كاذبة في الخارج (12.1%). باختصار، هي مواد تفيد تصفية أي نشاط لأي معارضة سياسية في داخل البلاد أو خارجها، فكل الجمعيات المعارضة محظورة، وأي كتابات أو خطابات عن الواقع السوري قابلة لأن تُصنف في خانة إيقاظ النعرات العنصرية أو المذهبية. أما إذاعة أنباء كاذبة في الخارج، فهي على الأرجح موجهة بالدرجة الأولى للرقابة على الإنترنت، سواء كان المتهم داخل البلاد أو خارجها (جدول 5).

19 رياض علي، محاكم الميدان العسكرية: محاكم أم جرائم؟، المنتدى القانوني السوري، 2018.
20 أُلغيت محكمة أمن الدولة عام 2011 إبان الثورة السورية، عندما حاول النظام السوري إجراء بعض "الإصلاحات" الشكلية، ترافق ذلك مع رفع حالة الطوارئ ومنح الجنسية للكرد مكتومي القيد. لكن نظراً لطبيعة النظام الأمنية، أنشأ محكمة الإرهاب في 2012، التي أصبحت بديلاً عن محكمة أمن الدولة العليا، فكلاهما أدوات تنفيذ جرائم حرب (انظر: مركز توثيق الانتهاكات في سوريا، محكمة الإرهاب: أداة تنفيذ جرائم حرب في سوريا، 2015. اللجنة السورية لحقوق الإنسان، في الذكرى الخامسة لإلغائها: محكمة أمن الدولة، القمع على شكل محكمة، 2016).
21 عبد الجبار الحنيص، الجرائم السياسية، الموسوعة العربية: الموسوعة القانونية المتخصصة، https://bit.ly/2Fub4jw

جدول 5. مواد قانون العقوبات السوري التي حوكم بموجبها المعتقلون

المادة	العدد	النسبة	نص المادة
المادة 267	4	3,03%	1. يعاقب بالاعتقال المؤقت خمس سنوات على الأقل كل سوري حاول بأعمال أو خطب أو كتابات أو بغير ذلك أن يقتطع جزءاً من الأرض السورية ليضمه إلى دولة أجنبية أو أن يملكها حقاً امتيازاً خاصاً بالدولة السورية. 2. إذا كان الفاعل عند ارتكابه الفعل منتمياً إلى إحدى الجمعيات أو المنظمات المشار إليها في المادتين 288 و308 عوقب بالاعتقال مؤبداً. أن يقتطع جزءاً من الأرض السورية ليضمه إلى دولة أجنبية أو أن يملكها حقاً امتيازاً خاصاً بالدولة السورية.
المادة 271	1	0,76%	. من دخل أو حاول الدخول إلى مكان محظور قصد الحصول على أشياء أو وثائق أو معلومات يجب أن تبقى مكتومة حرصاً على سلامة الدولة عوقب بالحبس سنة على الأقل وإذا سعى بقصد التجسس فبالأشغال الشاقة المؤقتة.
المادة 272	1	0,76%	1. من سرق أشياء أو وثائق أو معلومات كالتي ذكرت في المادة السابقة أو استحصل عليها عوقب بالأشغال الشاقة المؤقتة. 2. إذا اقترفت الجناية لمنفعة دولة أجنبية كانت العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة.
المادة 273	1	0,76%	1. من كان في حيازته بعض الوثائق أو المعلومات كالتي ذكرت في المادة 271 فأبلغه أو أفشاه دون سبب مشروع عوقب بالحبس من شهرين إلى سنتين. 2. ويعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة خمس سنوات على الأقل إذا أبلغ ذلك لمنفعة دولة أجنبية. 3. إذا كان المجرم يحتفظ بما ذكر من المعلومات والأشياء بصفة كونه موظفاً أو عاملاً أو مستخدماً في الدولة فعقوبته الاعتقال المؤقت في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الأولى والأشغال الشاقة المؤبدة في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الثانية. 4. إذا لم يؤخذ على أحد الأشخاص السابق ذكرهم إلا خطأ غير مقصود كانت العقوبة الحبس من شهرين إلى سنتين.
المادة 278	9	6,82%	يعاقب بالاعتقال المؤقت: أ) من خرق التدابير التي اتخذتها الدولة للمحافظة على حيادها في الحرب. ب) من أقدم على أعمال أو كتابات أو خطب لم تجزها الحكومة فعرض سورية لخطر أعمال عدائية أو عكر صلاتها بدولة أجنبية أو عرض السوريين لأعمال ثأرية تقع عليهم أو على أموالهم.
المادة 285	28	21,21%	. من قام في سورية في زمن الحرب أو عند توقع نشوبها بدعاوة ترمي إلى إضعاف الشعور القومي أو إيقاظ النعرات العنصرية أو المذهبية عوقب بالاعتقال المؤقت.
المادة 286	4	3,03%	1. يستحق العقوبة نفسها من نقل في سورية في الأحوال عينها أنباء يعرف أنها كاذبة أو مبالغ فيها من شأنها أن توهن نفسية الأمة. 2. إذا كان الفاعل يحسب هذه الأنباء صحيحة فعقوبته الحبس ثلاثة أشهر على الأقل.

المادة	العدد	النسبة	نص المادة
المادة 287	16	12,12%	1. كل سوري يذيع في الخارج وهو على بينة من الأمر أنباء كاذبة أو مبالغاً فيها من شأنها أن تنال من هيبة الدولة أو مكانتها المالية يعاقب بالحبس ستة أشهر على الأقل وبغرامة تتراوح بين مائة وخمسمائة ليرة. 2. ويمكن المحكمة أن تقضي بنشر الحكم.
المادة 288	2	1,52%	1. من أقدم في سورية دون إذن الحكومة على الانخراط في جمعية سياسية أو اجتماعية ذات طابع دولي أو في منظمة من هذا النوع عوقب بالحبس أو بالإقامة الجبرية من ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنوات وبغرامة تتراوح بين مائة ومائتين وخمسين ليرة. 2. لا يمكن أن تنقص عقوبة من تولى في الجمعية أو المنظمة المذكورتين وظيفة عملية عن السنة حبساً أو إقامة جبرية وعن المائة ليرة غرامة.
المادة 297	1	0,76%	. يستحق الاعتقال المؤقت من أقدم دون رضا السلطة على تأليف فصائل مسلحة من الجند أو على قيد العساكر أو تجنيدهم أو على تجهيزهم أو مدهم بالأسلحة والذخائر.
المادة 304	3	2,27%	. يقصد بالأعمال الإرهابية جميع الأفعال التي ترمي إلى إيجاد حالة ذعر وترتكب بوسائل كالأدوات المتفجرة «والأسلحة الحربية» والمواد الملتهبة والمنتجات السامة أو المحرقة والعوامل الوبائية أو الجرثومية التي من شأنها أن تحدث خطراً عاماً.
المادة 305	8	6,06%	1. المؤامرة التي يقصد منها ارتكاب عمل أو أعمال إرهاب يعاقب عليها بالأشغال الشاقة من عشر سنوات إلى عشرين سنة. 2. كل عمل إرهابي يستوجب الأشغال الشاقة من خمس عشرة سنة إلى عشرين سنة. 3. وهو يستوجب عقوبة الإعدام إذا نتج عنه التخريب ولو جزئياً في بناية عامة أو مؤسسة صناعية أو سفينة أو منشآت أخرى أو التعطيل في سبل المخابرات والمواصلات والنقل أو إذا أفضى الفعل إلى موت إنسان.
المادة 306	50	37,88%	1. كل جمعية أنشئت بقصد تغيير كيان الدولة الاقتصادي أو الاجتماعي أو أوضاع المجتمع الأساسية بإحدى الوسائل المذكورة في المادة 304 تحل ويقضى على المنتمين إليها بالأشغال الشاقة الموقتة. 2. ولا تنقص عقوبة المؤسسين والمديرين عن سبع سنوات. 3. إن العذر المحل أو المخفف الممنوح للمتآمرين بموجب المادة 262 يشمل مرتكبي الجناية المحددة أعلاه.
المادة 307	4	3,03%	1. كل عمل وكل كتابة وكل خطاب يقصد منها أو ينتج عنها إثارة النعرات المذهبية أو العنصرية أو الحض على النزاع بين الطوائف ومختلف عناصر الأمة يعاقب عليه بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين وبالغرامة من مائة إلى مائتي ليرة وكذلك بالمنع من ممارسة الحقوق المذكورة في الفقرتين الثانية والرابعة من المادة الـ 65. 2. ويمكن المحكمة أن تقضي بنشر الحكم.
المجموع	132		

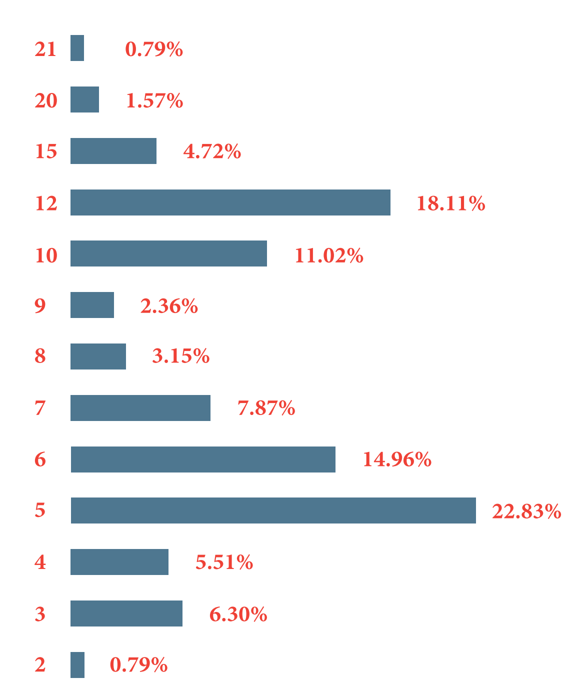
انظر: وزارة العدل، الجمهورية العربية السورية https://bit.ly/2MEP0UY

التهم والأحكام

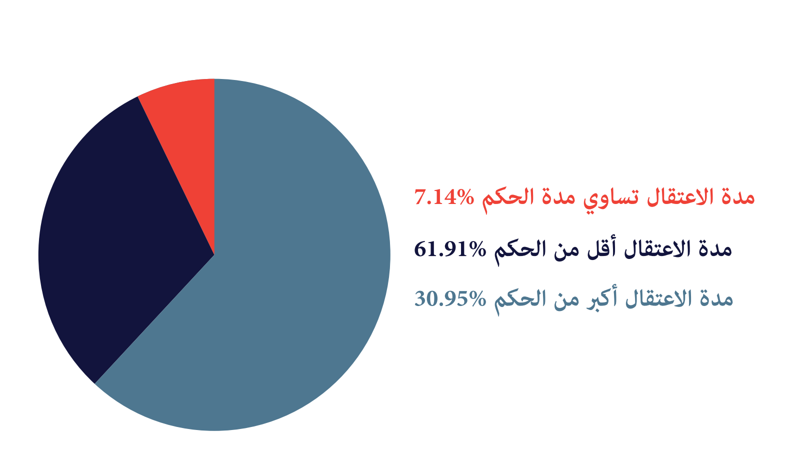
التهم التي يخضع لها المحتجزون في صيدنايا متنوعة: مناهضة أهداف الثورة في الوحدة والحرية والاشتراكية، والانتساب إلى جمعية سرية بقصد تغيير كيان الدولة الاقتصادي والاجتماعي وأوضاع المجتمع الأساسية، نشر أنباء كاذبة أو مبالغة من شأنها إضعاف الشعور القومي في زمن الحرب أو عند توقع نشوبها، إثارة النعرات الطائفية، النيل من هيبة الدولة، الانتساب إلى جمعية سرية تهدف إلى قلب نظام الحكم، محاولة اقتطاع جزء من الأراضي السورية لضمه إلى دولة أجنبية، الانتماء إلى جماعة تخطط لأعمال إرهابية. بالإضافة إلى تهم تتعلق بالانشقاق والتظاهر والتعامل مع جهات "معادية" وقدح رئيس الدولة.

مدة الحكم، بشكل عام، تراوحت بين 21-2 سنة. حوالي ثلث المحتجزين نالوا أحكام بين 6-5 سنوات، والنسبة نفسها تقريباً حُكمت بأكثر من 10 سنوات (شكل 10)[22]. لكن تختلف المدة الفعلية التي يقضيها المحتجز في السجن عن الحكم الصادر بحقه: 30.9% من المحتجزين تم احتجازهم لفترات أطول من مدة الحكم (شكلين 11 و12).

شكل 10. الحكم بالسنوات

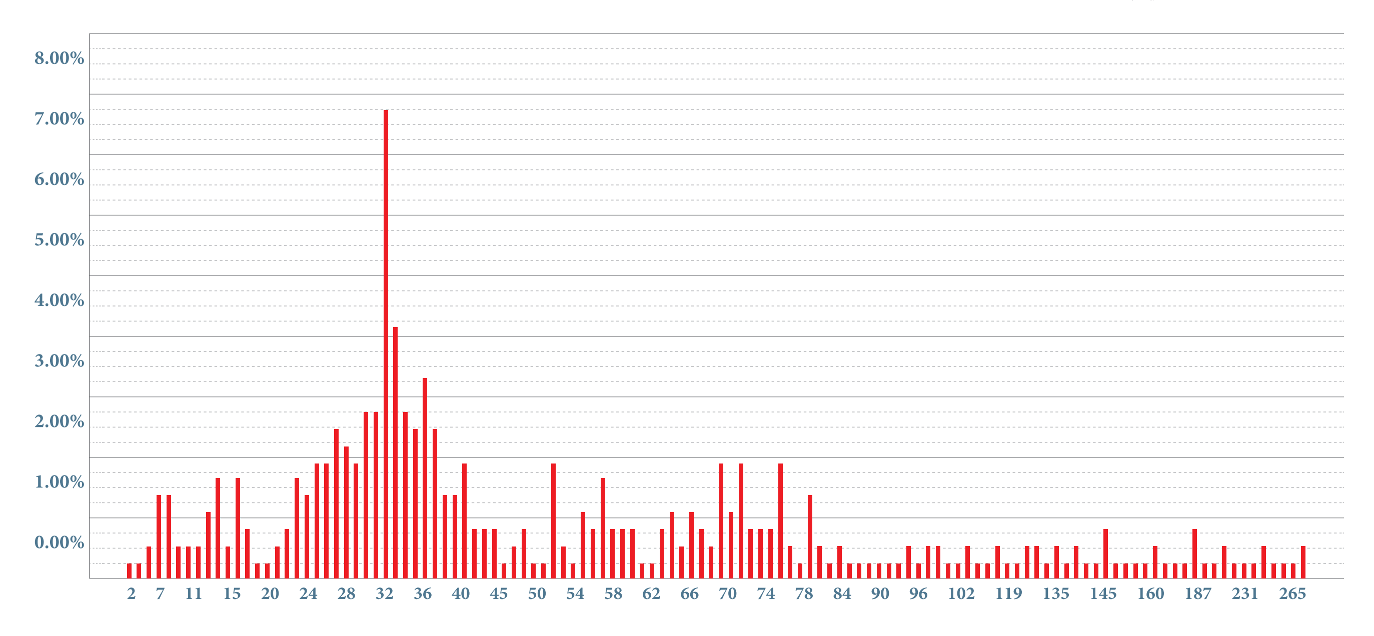


شكل 11. العلاقة بين الحكم ومدة الاعتقال الفعلية



22 أكثر من نصف العينة كان من معتقلي بعد الثورة التي بدأت في آذار/مارس 2011. لذلك، يجب الانتباه إلى أن من خرجوا من المعتقل منهم، هم أولئك الذين لا تتجاوز أحكامهم الست سنوات. هذا بالضرورة سيزيد من نسبة الأحكام الأقل من ست سنوات في عينتنا.

شكل 12. مدة الاعتقال الفعلية بالأشهر

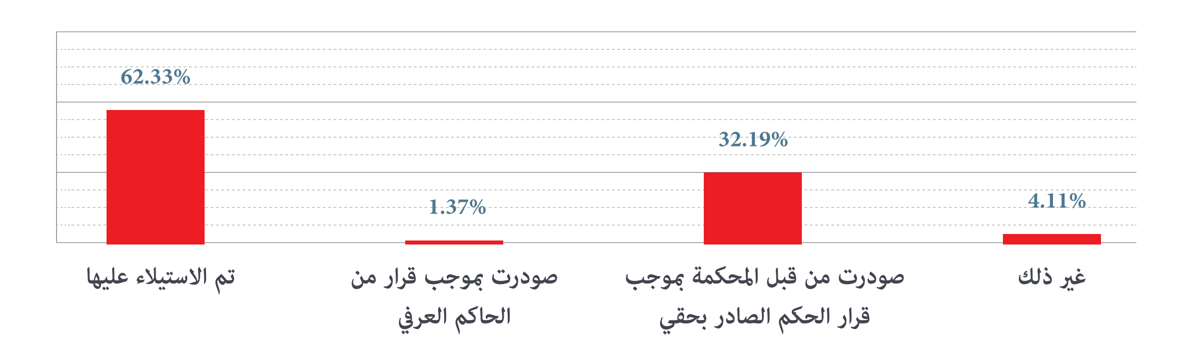


النسبة الساحقة من المحتجزين تم تجريدهم من الحقوق المدنية والعسكرية (أكثر من 70%). وتمت مصادرة الأموال المنقولة وغير المنقولة لأكثر من الثلث (جدول 6). رغم أن حوالي ثلث إجراءات المصادرة تمت بقرار من هذه المحاكم، الا أن أكثريتها (62.3%) تمت عن طريق الاستيلاء على الأملاك من دون وجود أي قرار حكم بذلك (شكل 13).

جدول 6. مصادرة الأملاك والتجريد من الحقوق

	نعم	لا	لا أعرف
هل تم تجريدك من حقوقك المدنية	74,94%	10,08%	14,99%
هل تم تجريدك من حقوقك العسكرية	72,80%	11,92%	15,28%
هل صودرت أملاكك المنقولة وغير المنقولة	36,29%	55,58%	8,12%

شكل13. من قام بمصادرة أملاكك المنقولة وغير المنقولة



الخروج من المعتقل

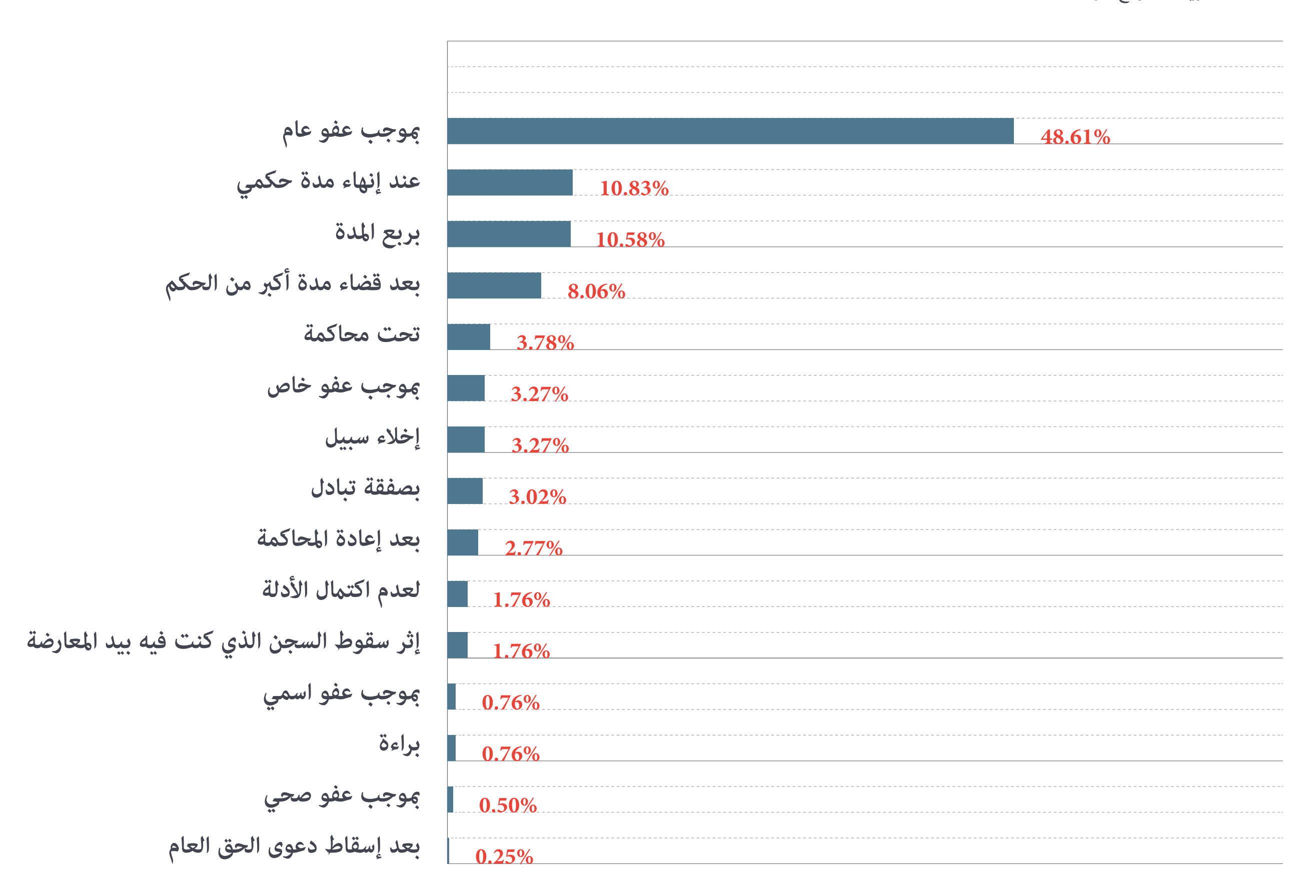


© نجاح البقاعي

حوالي نصف معتقلي صيدنايا خرجوا بموجب عفو عام (شكل 14). للوهلة الأولى، يبدو هذا الأمر مغايراً للاعتقاد السائد. ففي كل العيد في سوريا، تشيع بين أهالي المعتقلين أخبار عن عفو عام ولكنها غالباً ما تنتهي بالخيبات ويسود اعتقاد أن سبب ذلك هو استبعاد المعتقلين السياسيين بسبب استثناء مراسيم العفو للمواد التي يحاكم معظمهم على أساسها[23]. لفهم أفضل للعفو وآثاره على معتقلي صيدنايا بحثنا في: المهنة عند الاعتقال (مدني/ عسكري)، ومدة أحكام المفرج عنهم وفق العفو. حوالي ثلاثة أرباع العسكريين خرجوا بموجب عفو عام، بينما أقل من ثلث المدنيين خرجوا بهذه الطريقة (شكل 15). حوالي ثلاثة أرباع الذين قضوا بين السنة والثلاث سنوات في الاعتقال خرجوا بهذه الطريقة، بينما تتراجع هذه النسبة إلى حوالي الربع في حالة من تجاوزت مدة اعتقاله الثلاث سنوات (جدول 7).

23 جود هلال، مناورات النظام فيما يخص ملف المعتقلين، عنب بلدي، العدد، 101، 2014.

شكل 14. طريقة الخروج من المعتقل



العفو الخاص: هو مرسوم عفو يصدر من رئيس النظام عن مجموعة معينة من معتقلي الرأي، تشمل اتجاهاً فكرياً معيناً أو منطقة معينة. على سبيل المثال شهدت الأعوام التي تلت إغلاق سجن تدمر وتحويل المعتقلين فيه إلى سجن صيدنايا، إطلاق جملة من مراسيم العفو التي كانت في معظمها تركز على المعتقلين المنتسبين لحركة الإخوان المسلمين. بالتأكيد، تم الافراج عن معتقلين من تيارات سياسية أخرى -علمانية وقومية - لكن العدد الأكبر كان من معتقلي حركة الإخوان المسلمين.

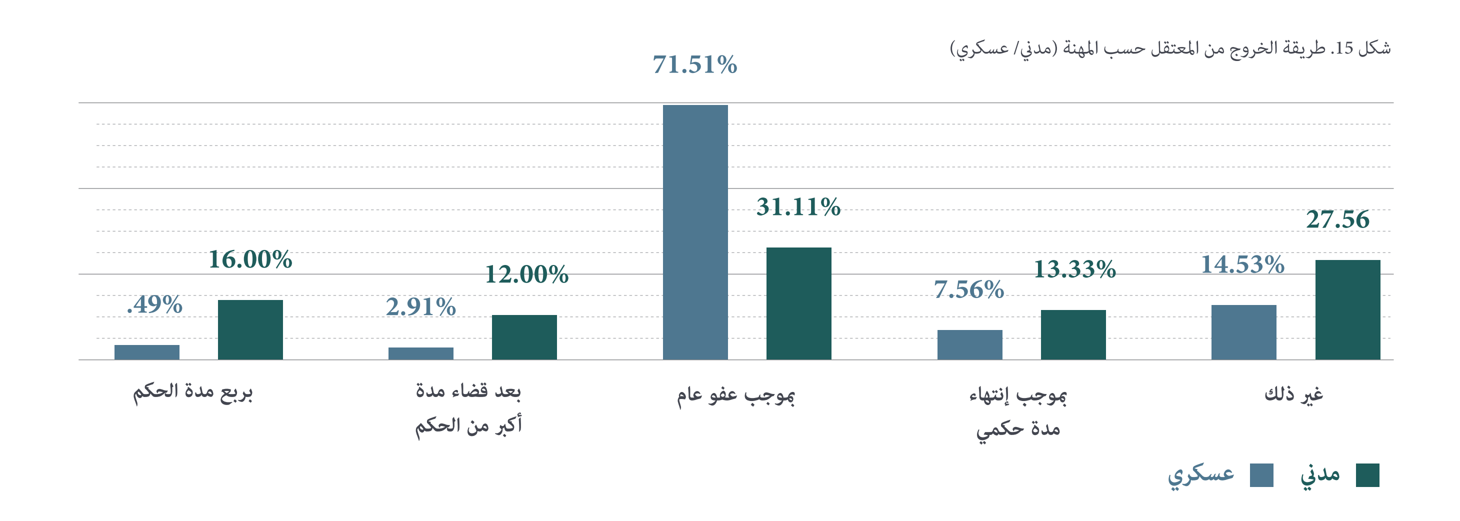
العفو الاسمي: هو مرسوم عفو يصدر من رئيس النظام عن المعتقلين وفق قوائم محددة بالاسم بغض النظر عن الاتجاه الفكري أو السياسي أو نوع التهمة التي وجهها النظام للمعتقل. في بعض الأحيان يكون العفو الاسمي قد صدر بعد توسط وجهاء مناطق أو زعماء طوائف لإخراج معتقل أو مجموعة معينة من المعتقلين، وفي أحيان أخرى -لكنها قليلة- يكون العفو الاسمي بعد دفع مبالغ مالية كبيرة لأحد الأشخاص النافذين في الأمن والمخابرات، أو بموجب صفقة سياسية بين النظام وبعض التيارات السياسية السورية أو إحدى دول الجوار. مثال على ذلك، العفو الذي صدر عن المعتقلين الأردنيين، والذي ترافق مع زيارة الملك عبد الله الثاني إلى سوريا في تشرين الثاني من العام 2007، والعفو الاسمي الذي صدر عن معتقلين أتراك في بداية العام 2009، والذي ترافق مع زيارة أجراها الرئيس التركي عبد الله غول إلى سوريا.

ربع المدة وإخلاء السبيل: كانت الأحكام التي تصدرها محكمة أمن الدولة العليا أحكاماً مبرمة غير قابلة للطعن أو النقض. كما أنها لا تخضع للعفو عن ربع المدة، الذي يُمنح للمعتقلين أو السجناء الجنائيين في سوريا، ويقضي بالعفو عن ربع مدة الحكم بعد تقديم السجين لطلب عفو عن ربع المدة إلى النائب العام ومنحه شهادة حسن سيرة وسلوك من قبل إدارة السجن. وبجعل السنة ضمن السجن تسعة أشهر فقط بدل اثني عشر شهراً. بعد إقرار العفو العام وإغلاق محكمة أمن الدولة العليا في 29/5/2011، تم تحويل العديد من القضايا التي لم تبت بها المحكمة إلى القضاء المدني العادي، فصدرت أحكام بإخلاء سبيل بعض المعتقلين الذين تجاوزت مدة اعتقالهم المدة القانونية المنصوص عنها في القانون السوري، ومنح عفو عن ربع مدة الحكم لمعتقلين آخرين تحولت قضاياهم إلى القضاء المدني، فأصبح بإمكانهم استئناف الحكم أو طلب عفو عن ربع المدة.

جدول 7. طريقة الخروج من المعتقل حسب مدة الاعتقال

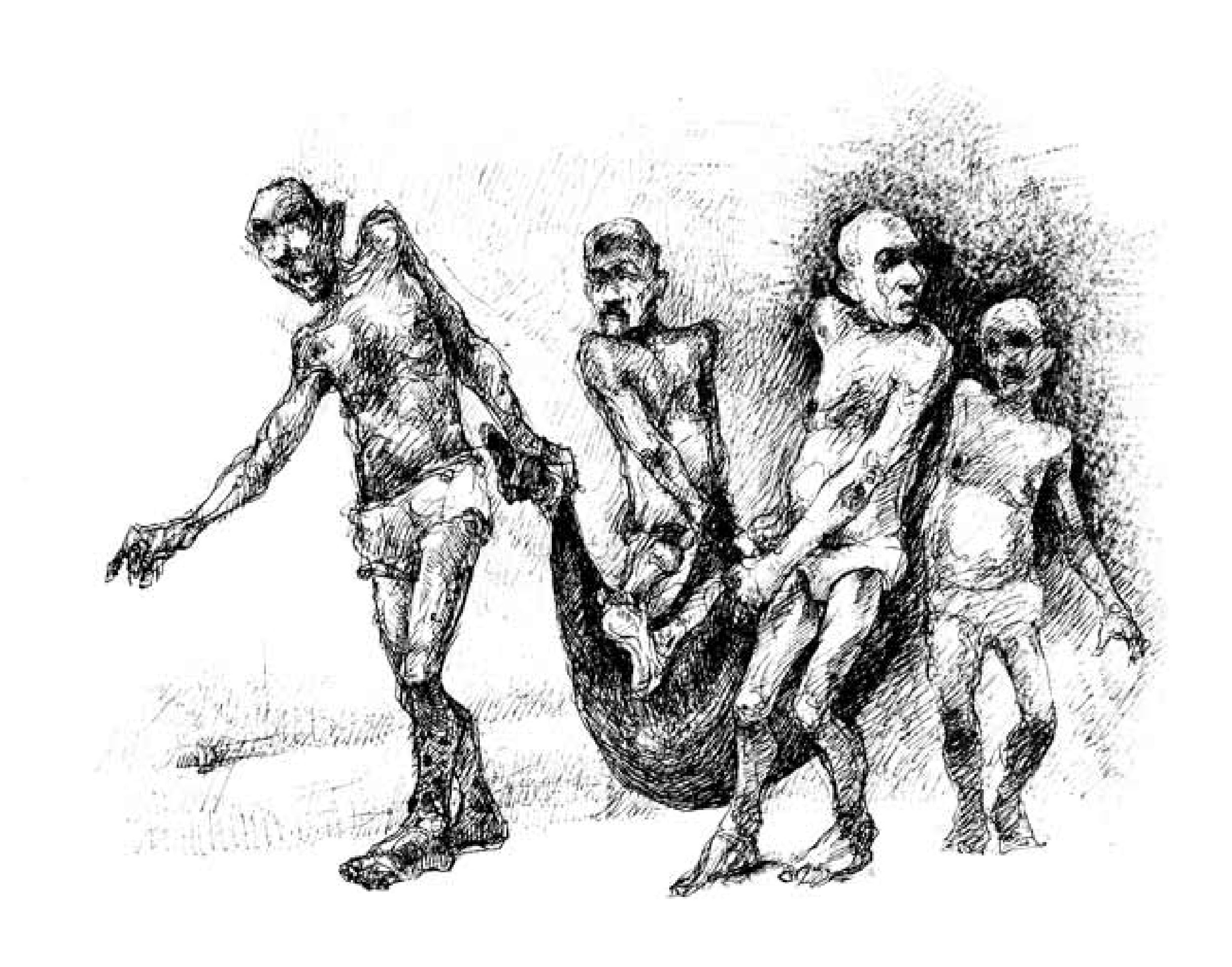
	أقل من سنة (بالعدد)	من 1 إلى 3 سنوات	أكبر من 3 وحتى 6 سنوات	أكثر من 6 سنوات
بربع المدة الحكم	1	3,31%	23,01%	11,69%
بعد قضاء مدة أكبر من الحكم	0	0,00%	15,04%	19,48%
بموجب عفو عام	12	73,48%	23,01%	27,27%
عند إنهاء مدة حكمي	0	3,31%	19,47%	18,18%
غير ذلك	11	19,89%	19,47%	23,38%
المجموع	24	100,00%	100,00%	100,00%

شكل 15. طريقة الخروج من المعتقل حسب المهنة (مدني/ عسكري)





آثار الاعتقال



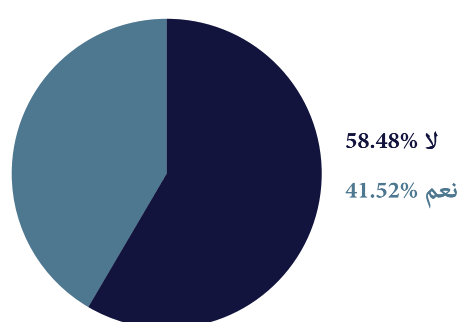
© نجاح البقاعي

الآثار الاجتماعية

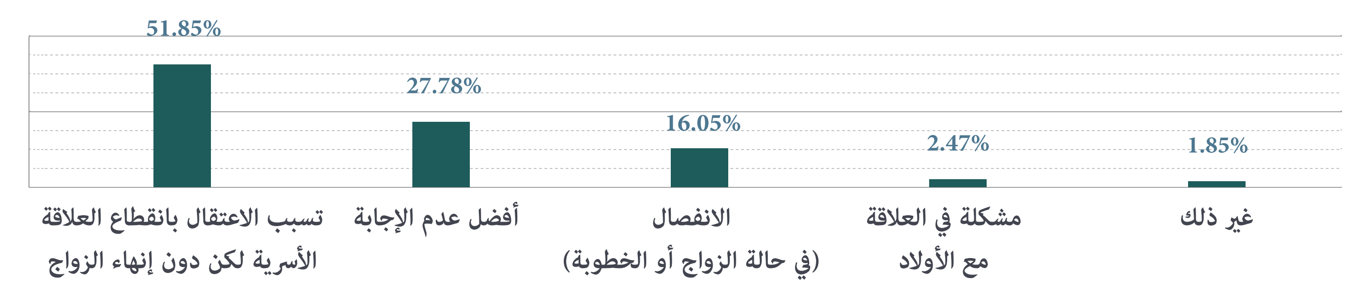
قالت نسبة كبيرة من المحتجزين السابقين إن الاعتقال أثَّرَ على حالتهم المدنية (أكثر من 40%) (شكل 16). أكثر من النصف قالوا إن زواجهم بقي مستمراً لكن المشكلة في انقطاع العلاقة مع الأسرة (شكل 17). مع ذلك، نسبة مهمة قالت إن الاعتقال تسبب بالانفصال عن الزوجة أو الخطيبة (16%). وأكثر من الربع رفضوا الإجابة على هذا السؤال. يبدو أن آثار الاعتقال على الحالة المدنية تعتبر من الأمور الحساسة بالنسبة المعتقلين السابقين، ولذلك يتجنبون الخوض فيها .



شكل 16. هل أثر الاعتقال على حالتك المدنية



شكل 17. أثر الاعتقال على الحالة المدنية



لقد ترك الاعتقال أثراً سلبياً على المستوى التعليمي لأكثر من 90% من المعتقلين سواء أولئك الذين كانوا يتابعون تحصيلهم العلمي او الذين كانوا قد أنهوا دراستهم لكنهم انقطعوا عن ممارسة عملهم بسبب الاعتقال. نسبة قليلة تمكنت من متابعة تعليمها بعد الانقطاع عنه (بحدود 13%) (شكل 18).

كما أثَّرَ على عملهم حسب ما أفاد أكثر من ثلثي المستجيبين (شكل 19).

أثَّرَ الاعتقال بشكل سلبي على عمل الأكثرية (67.8%). قال 87.3% ممن خسروا عملهم إنهم لم يحصلوا على أي تعويضات. كما أن 3% خرجوا بإصابات جسدية ونفسية تعيق قدرتهم على متابعة العمل. بالإضافة إلى ذلك، قال 2.6% إن بحثهم عن عمل آل إلى الفشل بسبب خوف كثيرين من العمل معهم. فقط 1.1% تم دفع تعويضات لهم بعد خسارتهم لعملهم. أما الذين قالوا "غير ذلك" فهم عسكريون منشقون (شكل 20).

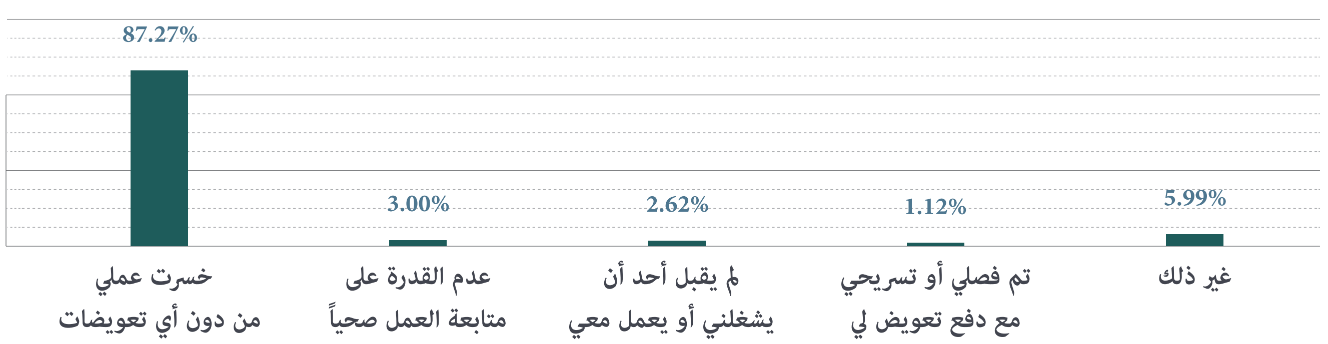
شكل 18. أثر الاعتقال على الدراسة/ التعليم

الانقطاع ثم المتابعة من داخل السجن1.96%
الانقطاع ثم المتابعة بعد الخروج من السجن11.11%
الانقطاع وعدم القدرة على المتابعة86.93%

شكل 19. هل أثر الاعتقال على عملك؟

لا 32.23%
نعم 67.77%

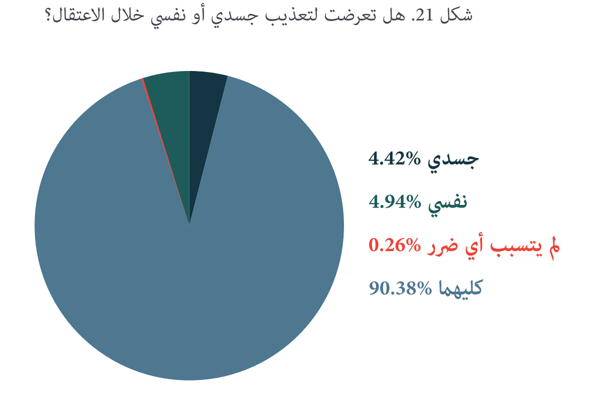
شكل 20. أثر الاعتقال على العمل



الآثار النفسية والجسدية

تقريباً لا ينجو أحد من آثار التعذيب الجسدية أو النفسية. أكثر من 90% قالوا إنهم عانوا من كليهما (شكل 21). تستمر آثار التعذيب حتى بعد أن ينال المعتقل حريته. يعرض الشكلان 22 و23 تقييماً ذاتياً للإصابة الجسدية والأذى النفسي الذي رافقهم بعد الخروج من المعتقل. يُلاحظ أن أكثر من الثلث قالوا إن إصابتهم الجسدية أثرت على قدرتهم على ممارسة الحياة كالمعتاد. كذلك الحال بالنسبة للأذى النفسي، ولكن تتراجع هذه النسبة فهي أقل من الربع. بشكل عام، تتعافى الأكثرية من الضرر النفسي، لكن أكثر من الربع قالوا إن شدة الضرر النفسي لم تتغير وبقيت على حالها منذ لحظة خروجهم وحتى الوقت الحالي (تاريخ إجراء المقابلة) (شكل 24).

شكل 21. هل تعرضت لتعذيب جسدي أو نفسي خلال الاعتقال؟



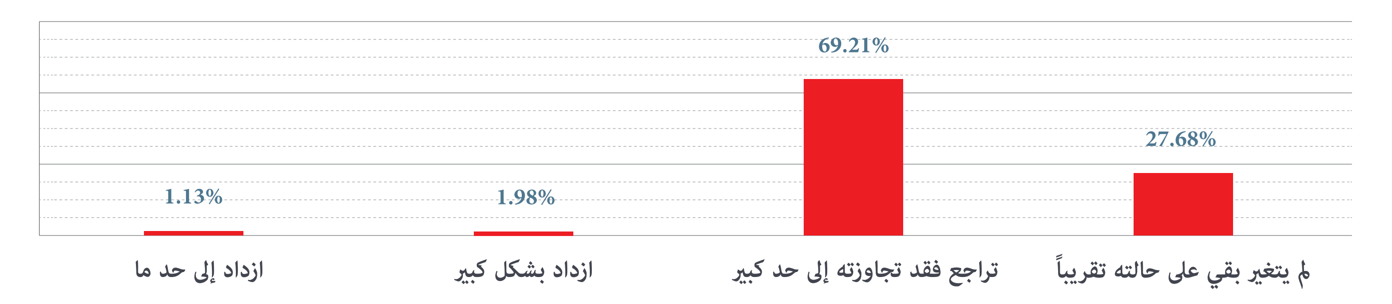
شكل 22. تقييم ذاتي للضرر النفسي

التقييم	النسبة
لا أعرف / لا إجابة	0.27%
ضرر كبير جدا يجعل من ممارسة الحياة الاعتيادية شبه مستحيل	0.27%
ضرر كبير يعيق القدرة على ممارسة الحياة الاعتيادية بشكل كبير	5.91%
ضرر متوسط يعيق القدرة على ممارسة الحياة الاعتيادية إلى حد ما	16.94%
ضرر متوسط لكنه لا يعيق ممارسة الحياة اليومية كالمعتاد	52.96%
ضرر بسيط لا يعيق ممارسة الحياة الاعتيادية	23.66%

شكل 23. تقييم ذاتي للإصابة الجسدية

التقييم	النسبة
لا أعرف / لا إجابة	1.06%
إصابة كبيرة جدا تجعل من ممارسة الحياة الاعتيادية أمراً شبه مستحيل	0.27%
إصابة كبيرة تعيق القدرة على ممارسة الحياة الاعتيادية بشكل كبير	6.38%
إصابة متوسطة لكنها تعيق ممارسة الحياة اليومية كالمعتاد	10.11%
إصابة متوسطة تعيق القدرة على ممارسة الحياة الاعتيادية إلى حد ما	19.41%
إصابة متوسطة لكنها لا تعيق ممارسة الحياة اليومية كالمعتاد	32.72%
إصابة بسيطة لا تعيق ممارسة الحياة الاعتيادية	30.05%

شكل 24. التعافي من الضرر النفسي



لا يبدو التعافي، من الأضرار النفسية، مسألة سهلة بالنسبة للمعتقلين السابقين في صيدنايا. في حالة الأضرار البسيطة بلغت نسبة الذين قالوا إنهم لم يتجاوزوا هذا الضرر حوالي 6%، لكن تزداد إلى حد كبير مع زيادة التقييم الذاتي لشدة الضرر لتصل إلى أكثر من الربع في حالة الأضرار المتوسطة التي لا تعيق ممارسة الحياة الاعتيادية. خطورة الوضع تبرز مع الانتقال إلى الأضرار التي تعيق ممارسة الحياة الاعتيادية: أكثرية المعتقلين السابقين يجدون أنفسهم غير قادرين على تجاوزها. الأمر الذي يستدعي التفكير بأهمية تقديم الدعم النفسي لهم حتى بعد خروجهم من صيدنايا بوقت طويل. حاولنا البحث في المتغيرات الديمغرافية والاجتماعية، للبحث في العلاقات بين بعض هذه المتغيرات وتجاوز الضرر النفسي. علاقة الارتباط الوحيدة المهمة التي وجدناها كانت الزواج، حيث بلغت نسبة المتعافين المتزوجين 70% وتنخفض إلى 56% في حالة غير المتزوجين (جدول 8).

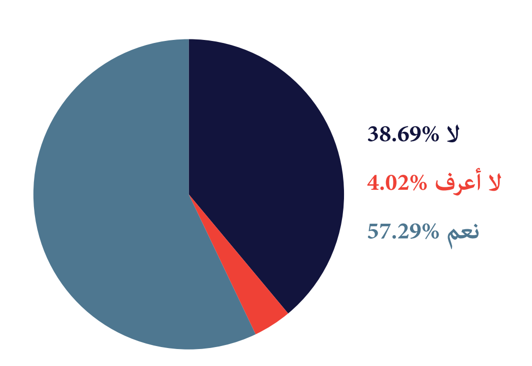
جدول 8. التعافي من الضرر النفسي حسب التقييم الذاتي لدرجته

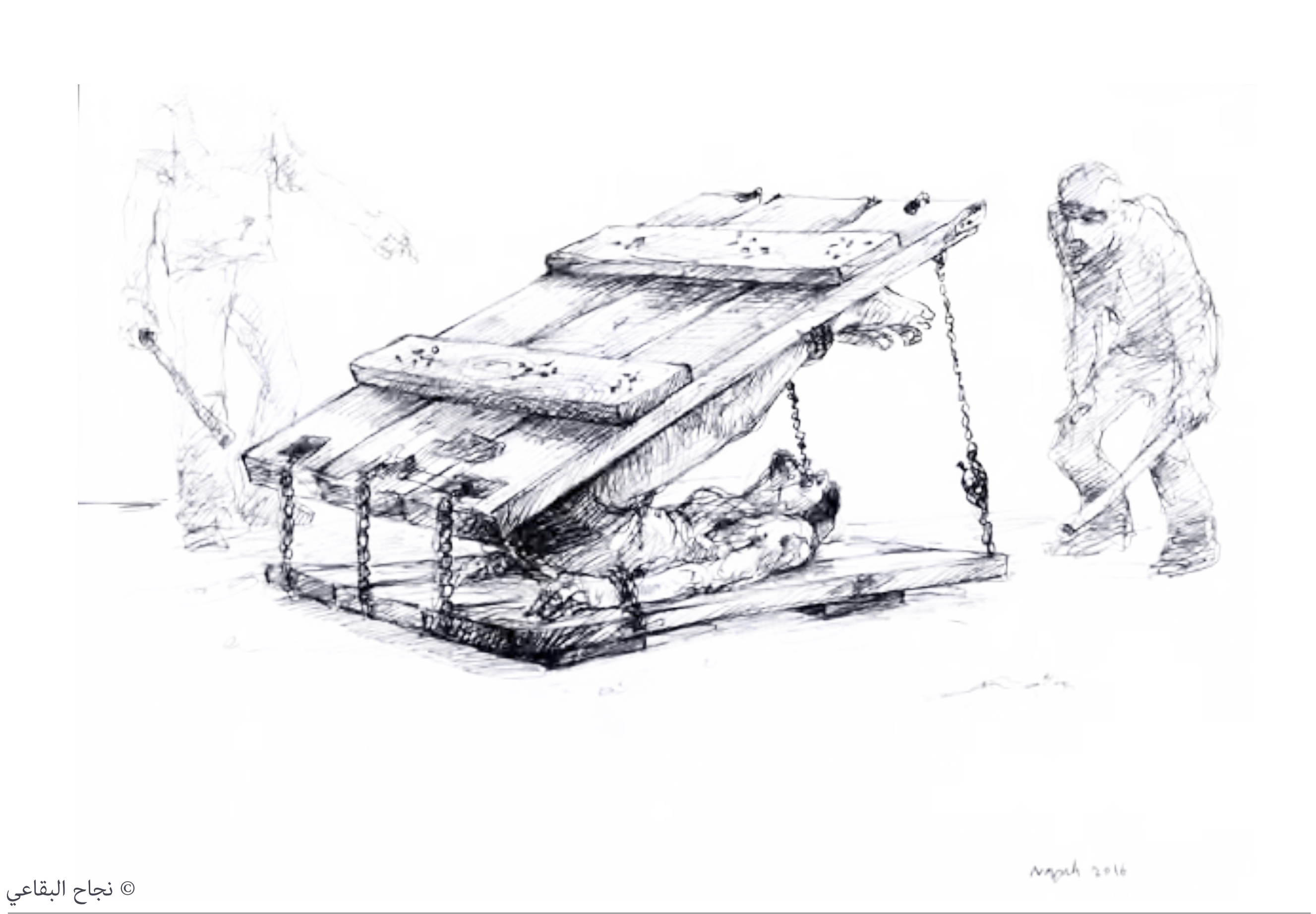
	تراجع، فقد تجاوزته إلى حد كبير	لم يتغير، بقي على حاله تقريباً	ازداد إلى حد ما	ازداد بشكل كبير
شدة الضرر				
ضرر بسيط لا يعيق ممارسة الحياة الاعتيادية	92,86%	5,95%	0,00%	1,19%
ضرر متوسط لكنه لا يعيق ممارسة الحياة اليومية كالمعتاد	71,43%	26,86%	0,57%	1,14%
ضرر متوسط يعيق القدرة على ممارسة الحياة الاعتيادية إلى حد ما	42,86%	55,56%	0,00%	1,59%
ضرر كبير يعيق القدرة على ممارسة الحياة الاعتيادية بشكل كبير (بالعدد)	8	8	3	3
ضرر كبير جدا يجعل من ممارسة الحياة الاعتيادية شبه مستحيل (بالعدد)	0	1	0	0
الحالة المدنية				
متزوج	70,57%	25,95%	1,27%	2,22%
غير متزوج	56,25%	43,75%	0,00%	0,00%

الآثار الاقتصادية

الاعتقال يعني العزل التام للمعتقل عن العالم الخارجي، ولذلك يخضع الأهالي لعمليات ابتزاز مادية كبيرة لمعرفة أي خبر عن أبنائهم وأحبتهم. قالت الأكثرية (57.3%) إن ذويهم دفعوا أموالاً لمعرفة مصيرهم أو لزيارتهم (شكل 25). تختلف الأرقام كثيراً، لكنها بشكل عام تتجاوز الـ 1500 دولار أميركي (شكل 26). هذا مبلغ كبير جداً في بلد مثل سوريا حيث دخل الفرد اليومي بحدود 4-2 دولار أميركي[24]. لا يقتصر ذلك على معرفة المصير أو الزيارة، فاستغلال لهفة أهالي المعتقلين والتلاعب بمشاعرهم يصل حتى إلى وعود بإخلاء السبيل. قالت الأكثرية (63.8%) إن ذويهم دفعوا أموالاً مقابل وعود بإخلاء السبيل (شكل 27)، ويبدو أن هذه المبالغ أكبر من تلك المدفوعة للزيارة أو لمعرفة المصير. الأكثرية دفعت مبالغ تتجاوز الـ 4000 دولار أميركي (شكل 28). وفي حالات قليلة (أقل من الربع) أدى ذلك إلى إطلاق سراحهم بالفعل (شكل 29).

شكل 25. هل دفعت عائلتك أي مبالغ مالية لمعرفة مصيرك خلال اعتقالك أو لزيارتك في مكان الاعتقال؟

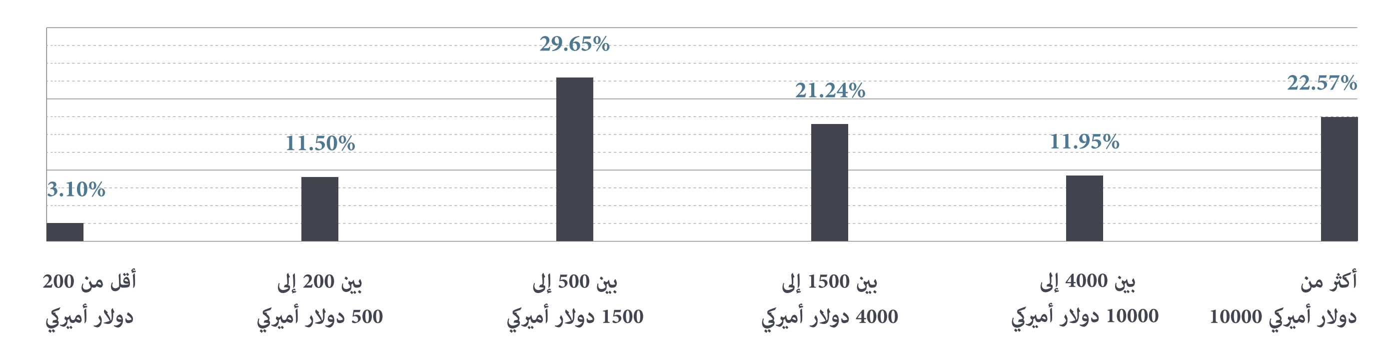




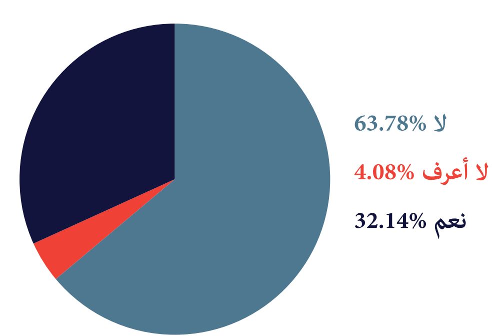
© نجاح البقاعي

24 انظر: مناف قومان، مستوى المعيشة في سوريا، جسور للدراسات، 2018.

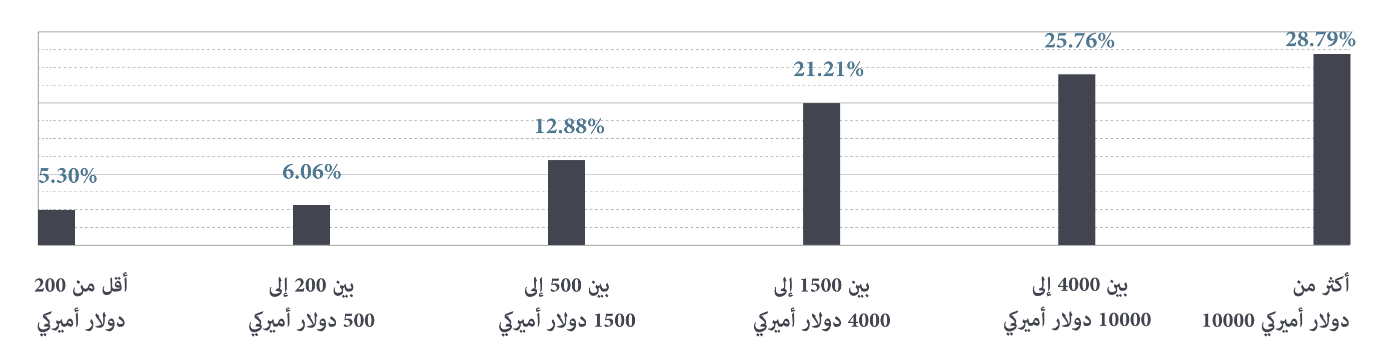
شكل 26. المبلغ المدفوع مقابل معرفة المصير أو الزيارة



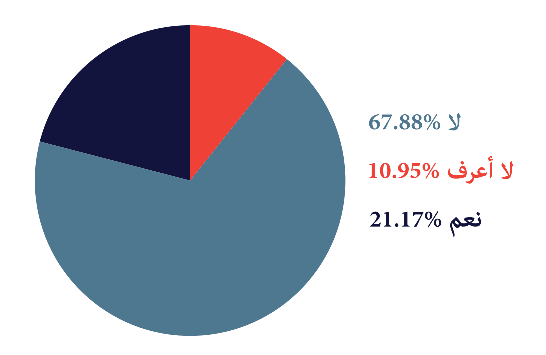
شكل 27. هل تم دفع أي مبلغ مادي مقابل وعود بخروجك؟



شكل 28. المبالغ المدفوعة مقابل وعود بالخروج من المعتقل



شكل 29. هل ساهمت هذه المبالغ في خروجك من السجن؟



لكن لمن تدفع هذه المبالغ؟

تأمين زيارة للمعتقل أو معرفة أخبار عنه أو عن مصيره أمورٌ تتم عبر دفع الأموال لوسطاء مختلفين ذوي علاقات اجتماعية مع أفراد من السلطة. يصعب حصر هذه الفئة، فهم أشخاص عاديون ليس لهم أي وظيفة حكومية أو أمنية، لكنهم على علاقة جيدة بأحد المسؤولين في الحكومة أو الجيش أو الأجهزة الأمنية، أو حتى أصدقاء لبعض الشبيحة الكبار أو موظفين في شركات خاصة تكون ملكيتها لأحد رجال الأعمال المقربين من نظام الحكم. وفي بعض الأحيان لديهم أعمال ومهن حرة (صاحب مكتب عقاري، صاحب محل تجاري، صاحب مطعم، فنان... الخ)[25].

بالإضافة إلى هذه الفئة، يلاحظ وجود نسبة عالية من المحامين. من غير الواضح إذا ما كانت هذه الأموال قد دُفعت مقابل الأتعاب أو كرشاوى، لكن ما يثير الانتباه هو نسبة 7.4% من القضاة[26]. أيضاً يلاحظ دور الشبيحة في ابتزاز المعتقلين وأهاليهم، فيبدو أنه يقارب، وأحياناً يتجاوز، دور رجال الأمن والمخابرات (جدول 9).

جدول 9. الجهة التي تدفع لها المبالغ مقابل الوعود بالخروج من المعتقل او الزيارة او معرفة المصير

	الشخص الذي استلم الأموال بغرض الخروج من المعتقل	الشخص الذي استلم الأموال بغرض تأمين زيارة أو نقل أخبار عن المعتقل
رجل أمن أو مخابرات	13,11%	17,81%
شبيح	15,57%	15,07%
ضابط في الجيش	7,38%	10,50%
قاضي	7,38%	0,46%
محامي	18,03%	9,13%
موظف حكومي	1,64%	1,37%
وسيط	36,89%	45,21%
غير ذلك	0,00%	0,46%
المجموع	100,00%	100,00%

25 الشبيحة هي قوات شبه عسكرية كانت موجودة دائماً في سوريا خلال حكم الأب، إلا أن تواجدها كان محصوراً في مناطق جغرافية معينة وبارتباطات وثيقة الصلة بعائلة الأسد. بعد الثورة، توسعت وتغير دورها كثيراً بحيث أصبحت لاعباً أساسياً في الحرب على الشعب السوري. لاحظ راتب شعبو وجود خمسة تغيرات رئيسية: تنظيمي، ووظيفي، وسياسي، وأخلاقي، وعددي (أو بالحجم). يشير التنظيمي إلى انتقالها من حالة غير منظمة أو مرتجلة إلى حالة ذات تنظيم انضباطي مقبول. والتغير الوظيفي يشير إلى أن حماية النظام أصبحت الأولية. أما السياسي، فيدل على دخول هذه القوات مجال السياسة (لكن بوعي غير سياسي). التغير بالحجم يتعلق بضمها لآلاف الشبان. أما الأخلاقي فيشير إل أن صورتهم الاجتماعية تغيرت؛ الآن هم بالنسبة لفئات واسعة مقبولون، أو ضروريون، أو حتى مدافعون عن الوطن. (راتب شعبو، "الشبيحة: ثلاثية العنف والطائفية والاقتصاد". في الجماعات العنفية في سوريا، رستم محمود (تحرير)، مؤسسة التعاون الإنساني (Hivos) مع الدول النامية، 2014.

26 في بعض الأحيان يتم دفع الأموال للمحامين كبدل عن أتعابهم في الترافع أو التوكل في قضية المعتقل، لكن هناك نسبة كبيرة من المعتقلين قالوا خلال المقابلة بأن ذويهم دفعوا مبالغ كبيرة لمحاميين مقابل نقل ملفاتهم القضائية من المحكمة الميدانية إلى محكمة الإرهاب وتحويلهم إلى السجون المدينة خاصة سجن حماة المركزي وسجن السويداء. وأكد آخرون أن ذويهم دفعوا لأكثر من طرف من بينهم محامٍ بغرض إيقاف أو تجميد محاكمتهم أمام محكمة الميدان العسكري.

التغيرات بعد الثورة في ٢٠١١



بالنسبة للخلفية الاجتماعية والديمغرافية للمعتقل، وجدنا أن هناك فروقات مهمة بين معتقلي ما قبل الثورة وما بعدها في كل من التحصيل العلمي، والعمر عند الاعتقال، والمحافظة، وطبيعة العمل عند الاعتقال (مدني/عسكري) (جدول 10). أكثر من ثلاثة أرباع المحتجزين في صيدنايا بعد الثورة كانوا من الحاصلين على شهادة جامعية، بينما كانت هذه النسبة بحدود 45% في حالة المحتجزين قبل الثورة. أكثرية المعتقلين بعد الثورة هم شباب أقل من 27 عاماً، بينما النسبة الأكبر من محتجزي قبل الثورة هم من الفئة العمرية 37-28. تقريباً نصف المحتجزين بعد الثورة كانوا من حمص وإدلب، أما قبلها فتوزعوا على محافظات مختلفة أبرزها إدلب وحماة وحلب. قبل الثورة كان كل المعتقلين تقريباً من المدنيين (91.5%)، يتغير الحال كثيراً بعد الثورة: ثلاثة أرباعهم من العسكريين والربع مدني[27].

27 على الأرجح، نسبة المدنيين أكبر من ذلك، فكما أوضحنا سابقاً، سهولة الوصول إلى العسكريين ساعدت على زيادة عددهم في العينة وبالتالي نسبتهم. هذا بالإضافة إلى حالات الاختفاء القسري والتصفيات والإعدامات الكبيرة التي تطال المدنيين، فيما تعتمد عينتنا على الناجين. لكن بالتأكيد هناك تغير كبير حدث بين ما قبل الثورة وما بعدها، ليس فقط في وحشيته وإنما أيضاً في ضحاياه: من معتقلين مدنيين في غالبيتهم الساحقة إلى معتقلين بشكل العسكريون نسبة كبيرة منهم (انشقوا أو حاولوا أو فكرو بالانشقاق أو تعاطفوا بشكل ما مع الثورة السورية).



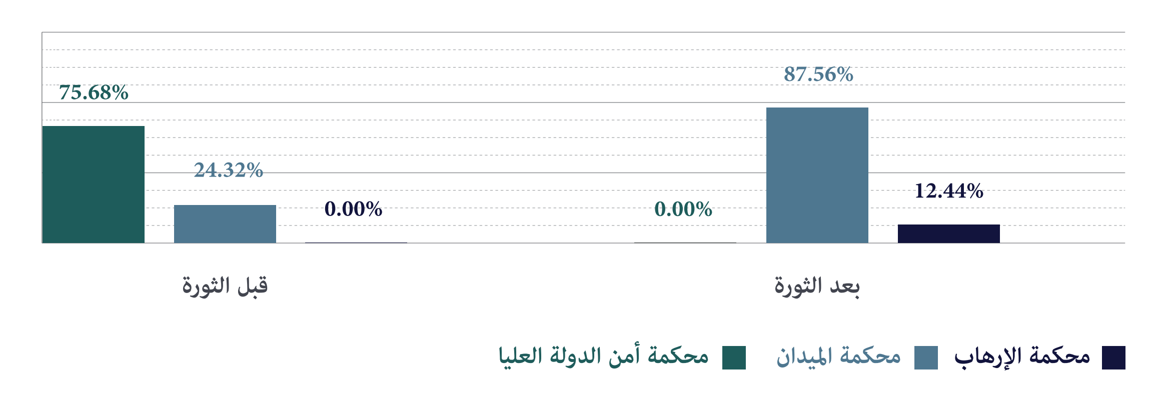
© نجاح البقاعي

جدول10. الخلفية الاجتماعية والديمغرافية للمعتقل قبل الثورة وبعدها

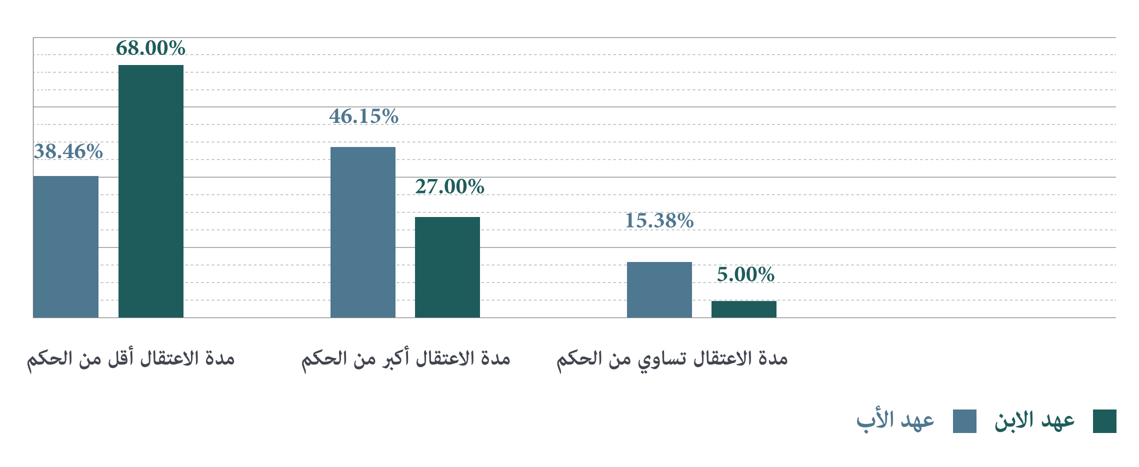
	قبل الثورة	بعد الثورة
التحصيل العلمي		
أمي	4,35%	0,97%
ابتدائي	8,15%	1,93%
إعدادي	14,67%	9,18%
ثانوي	23,37%	9,18%
جامعي	35,33%	74,40%
دراسات عليا	1,09%	0,48%
معهد	9,78%	3,38%
يقرأ ويكتب	3,26%	0,48%
العمر عند الاعتقال		
أقل من 18 عام	2,63%	1,44%
18 - 27	38,95%	54,55%
28 - 37	45,79%	33,01%
38- 47	9,47%	8,61%
48 عام وما فوق	3,16%	2,39%
المحافظة		
حمص	3,80%	25,84%
إدلب	13,59%	22,49%
حماه	10,33%	11,48%
حلب	22,83%	11,00%
ريف دمشق	8,15%	8,61%
درعا	2,72%	5,74%
دمشق	5,98%	5,26%
اللاذقية	2,72%	3,83%
دير الزور	10,87%	3,35%
القنيطرة	1,09%	1,44%
الحسكة	7,61%	0,96%
الرقة	9,78%	0,00%
طرطوس	0,54%	0,00%
طبيعة العمل عند الاعتقال (مدني/عسكري)		
عسكري	8,51%	75,00%
مدني	91,49%	25,00%

يُلاحظ أيضاً أن اللجوء إلى محكمة الميدان العسكرية ارتفع بشكل هائل بين معتقلي صيدنايا: من 24.3% قبلها إلى 87.6% بعدها (شكل 30). كما أنه في عهد الأب كانت النسبة الأكبر من المعتقلين تقضي مدة أطول من حكمها. اختلف الأمر في عهد الابن، فالأكثرية أصبحت تخرج قبل انقضاء مدة حكمها (شكل 31).

شكل 30. المحاكم قبل الثورة وبعدها



شكل 31. العلاقة بين الحكم ومدة الاعتقال الفعلية بين عهد الأب وعهد الابن



لعل ما يفسر ذلك، هو الأعداد الهائلة من المعتقلين التي دخلت إلى صيدنايا بعد 2011، الأمر الذي "تطلب" حركة دخول وخروج سريعة بالإضافة للتصفية والإعدامات. للتحقق من هذه الفرضية، وجدنا أنه من المفيد فهم التغيرات التي طرأت على عملية الاعتقال خلال عهد الابن: قبل الثورة (منذ حزيران/يونيو 2000) وبعدها (منذ آذار/مارس 2011).

الفروقات المهمة التي وجدناها بخصوص عملية الاعتقال في عهد الابن قبل الثورة وبعدها كانت في كل مما يلي (جدول 11):

أولاً: مكان الاعتقال. قبل الثورة كانت الاعتقالات تتم من أماكن متعددة، من البيت، مكان العمل، الحدود، وغيرها. بعد الثورة، أصبحت معظم الاعتقالات تتم من مكان العمل. يعود السبب إلى النسبة الكبيرة من العسكريين المنشقين والذين يحاولون أو يفكرون بالانشقاق.

ثانياً: قبل الثورة كانت المحاكمات بأغلبيتها تتم بناء على قانون العقوبات السوري (61.3%). بعد الثورة يبدو أن الحال اختلف كلياً، نسبة قليلة جداً قالت إنها حوكمت وفق هذا القانون (5.5%)[28]. كما لاحظنا أنه في عهد الأب، نصف المحاكمات التي تمت وفق تشريعات ومراسيم من خارج قانون العقوبات اعتمدت على المادة الأولى من القانون 49 لعام 1988 والمتعلق بالإخوان المسلمين، والنصف الآخر وفق المرسوم ستة "معاداة أهداف الثورة". في عهد الابن قبل الثورة كانت الأكثرية تحاكم وفق المادة الأولى من القانون 49[29]. يتغير الوضع تماماً بعدها لتصبح كل المحاكمات على الأرجح بناء على القانون رقم 19 الصادر عام 2012 الخاص بمكافحة الإرهاب[30].

ثالثاً: التبليغ بالأحكام. قبل الثورة كان القاضي يبلغ المعتقل بحكمه في أغلبية الحالات (77.8%). بعد الثورة، لم يكن يحدث ذلك (في كل الحالات تقريباً)؛ فقط 4% قالوا إن القاضي أبلغهم بمدة الحكم، والبقية (96%) قالت إنها لم تُبلَّغ بمدة حكمها.

رابعاً: مصادرة الأملاك. أغلبية المعتقلين في صيدنايا في عهد الابن وقبل الثورة قالوا إنه لم تتم مصادرة أملاكهم (72.2 %)، بينما صودرت أملاك أكثر من نصف المعتقلين بعدها.

خامساً: الجهة التي تقوم بمصادرة الأملاك. المثير للانتباه هو الارتفاع الكبير في نسبة الذين قالوا إنها تمت من قبل المحكمة عند معتقلي ما بعد الثورة بالمقارنة مع قبلها، الأمر الذي يُرجِّحُ وجود قرارات من الدولة تهدف إلى الحجز على أملاك المعتقلين بعد الحجز على حريتهم.

28 كانت أعداد الذين حوكموا وفق هذا القانون في عهد الأب وعهد الابن بعد الثورة قليلة جداً، لذلك عرضناها في جدول منفصل في الملحق (جدول ب). في عهد الأب تبرز المادة 306 والتي تخص الانتساب لجمعيات محظورة. في عهد الابن، يضاف إليها المادتين 285 و287 المتعلقتان بإثارة النعرات الطائفية ونشر أنباء كاذبة في الخارج. لعل ما يفسر ذلك هو انتشار الإنترنت في تلك الفترة، ففي الوقت الذي كان فيه الابن يقدم نفسه كراعٍ للتحديث والمعلوماتية، كان يقوم بتعزيز أدوات الرقابة على الإنترنت: تم مثلاً حظر الفيسبوك وحتى الويكيبديا العربية. وتم اعتقال العديد من الشباب في 2006 وعرفوا آنذاك بمعتقلي الإنترنت. أما بعد الثورة فتبرز المادة 305 المتعلقة بالإرهاب، والتي تشرعن الإعدام.

29 نص المادة: «يعتبر مجرماً ويعاقب بالإعدام كل منتسب لتنظيم جماعة الإخوان المسلمين» (انظر نص القانون كاملًا في الملحق).

30 للاطلاع على نص القانون 10 لعام 2012، انظر موقع الجمهورية العربية السورية – رئاسة مجلس الوزراء على الرابط التالي: https://bit.ly/2qIRGci

جدول11. الاعتقال قبل الثورة وبعدها في عهد الابن

	قبل الثورة – عهد الابن	بعد الثورة – عهد الابن
مكان الاعتقال		
العمل	24,41%	68,57%
حاجز	0,00%	9,52%
كمين	10,24%	7,62%
البيت	25,20%	6,19%
الشارع	3,15%	3,33%
الحدود	14,17%	0,95%
استدعاء للفرع	15,75%	0,95%
فندق	0,00%	0,48%
الجامع	0,00%	0,48%
المطار	2,36%	0,48%
دائرة حكومية	0,00%	0,96%
تسليم من دولة أخرى	2,36%	0,00%
تسليم النفس بسبب اعتقال أحد أفراد العائلة أو أكثر	0,79%	0,00%
الجامعة أو المدرسة	1,58%	0,48%
المحاكمة وفق قانون العقوبات		
لا	10,92%	55,22%
لا أعرف	27,73%	39,30%
نعم	61,34%	5,47%
المحاكمة وفق مراسيم وتشريعات من خارج قانون العقوبات (بالعدد)		
المادة (1) من القانون رقم 49 لعام 1980 المتعلق بالإخوان المسلمين	12	0
المادة (2) من القانون رقم 19 لعام 2012 الخاص بمكافحة الإرهاب	0	2
المادة (6) من القانون رقم 19 لعام 2012 الخاص بمكافحة الإرهاب	0	1
المرسوم 6 عن معاداة أهداف الثورة	4	0
التبليغ بمدة الحكم		
لا	22,22%	96,00%
نعم	77,78%	4,00%
مصادرة الأملاك		
لا	72,22%	40,38%
لا أعرف	9,52%	8,17%
نعم	18,25%	51,44%
طريقة مصادرة الأملاك		
تم الاستيلاء عليها	78,26%	59,09%
صودرت من قبل المحكمة	13,04%	38,18%
غير ذلك	8,70%	2,73%

ما يثير الاهتمام هو الارتفاع الكبير في عمليات نهب أموال المحتجزين وأهاليهم بالمقارنة بين عهد الأب والابن، ومن ثم في عهد الابن قبل وبعد الثورة. في عهد الأب قال 13.33% إنهم دفعوا (هم أو أهاليهم) مبالغ مالية مقابل وعود بإطلاق السراح، ترتفع هذه النسبة إلى 31.4% في عهد الابن قبل الثورة وتصل إلى 38.0% بعد الثورة. يبدو أن استلام أموال مقابل وعود بإطلاق السراح كان أقل انتشاراً بكثير في عهد الأب. فالأموال كانت تدفع غالباً لمعرفة مصير المعتقل أو الحصول على زيارة وكانت النسبة 32.8%. في عهد الابن دفع أكثر من نصف المعتقلين قبل الثورة (أو أهاليهم) مبالغ لهذا الغرض. وبعد الثورة، دفعت أكثرية المعتقلين من أجل ذلك (67.9%) (جدول 12). كل ذلك يعزز فرضيتنا السابقة: "تشليح" ممنهج من قبل الدولة في عهد الابن خصوصاً بعد الثورة[31].

جدول 12. دفع المبالغ المالية بين ثلاثة عهود: الأب، والابن-قبل الثورة، والابن-بعدها

	عهد الأب	عهد الابن	
		قبل الثورة	بعد الثورة
دفع مبالغ مالية مقابل وعود بإطلاق السراح			
لا	81,67%	66,94%	56,73%
لا أعرف	5,00%	1,61%	5,29%
نعم	13,33%	31,45%	37,98%
المجموع	100,00%	100,00%	100,00%
دفع مبالغ مالية لمعرفة المصير أو للحصول على زيارة			
لا	62,30%	46,46%	27,27%
لا أعرف	4,92%	2,36%	4,78%
نعم	32,79%	51,18%	67,94%
المجموع	100,00%	100,00%	100,00%

خلال عهد الابن، خرج ربع المعتقلين قبل الثورة بموجب عفو عام وأكثر من الثلث بعد انتهاء مدة حكمهم أو بعد أن قضوا فترة إضافية وخرج حوالي الربع بربع المدة. أما معتقلي ما بعد الثورة فخرج أكثر من ثلثيهم بموجب عفو عام (كانت النسبة في عهد الأب حوالي الثلث) وفقط 3.3% خرجوا بعد انتهاء مدة حكمهم، والنسبة نفسها بربع المدة (جدول 13). بمقارنة الفروقات خلال عهد الابن (قبل وبعد الثورة) يظهر أن الابن بعد الثورة عاد إلى نهج والده بخصوص العفو العام عن المدنيين؛ تكاد نسبة المفرج عنهم بهذه الطريقة تتطابق مع نسبتهم في عهد الأب.

31 يدعم تحليل العديد من الوثائق الصادرة عن النظام السوري بعد الثورة ادعاءاتنا هذه؛ أصدر الأسد شخصياً المرسوم التشريع رقم 63 عام 2012، والمرسوم 203 عام 2016، والقانون رقم 1 عام 2016. كلها تشرعن عمليات الاستيلاء على أملاك المعارضين. ويؤكد منصور العمري أن «تنظيم عملية إصدار قرارات الحجوزات الاحتياطية، وإعداد منظومة إلكترونية متكاملة، يشير إلى الكم الهائل من هذه القرارات بما استدعى الحاجة لتنظيمها. يؤكد هذا أيضًا نية النظام وحكومته الاستمرار في مصادرة الممتلكات وانتهاك حقوق الملكية التي تكفلها جميع الشرائع. يستخدم النظام هذه القرارات للضغط على المعارضين والصحفيين والسياسيين والفنانين وغيرهم، وللانتقام منهم، وحرمانهم من ممتلكاتهم، بسبب تعبيرهم عن آرائهم أو مشاركتهم الفعالة في المعارضة السياسية أو الدفاع عن أنفسهم وعائلاتهم ضد القتل والاعتقال القسري.» (منصور العمري، الأسد يقود شخصياً حملة لنهب أراضي السوريين، عنب بلدي، 2019).

بالإضافة إلى ذلك تتراجع نسبة المفرج عنهم بربع المدة أيضاً، لتتطابق مع نسبتهم في عهد الأب بعد أن كانت قد ارتفعت بشكل كبير في عهد الابن-قبل الثورة حيث وصلت لحوالي الربع. بعد أن بحثنا في التهم الموجه لهم، وجدنا أن معظمها تتعلق بجماعات سلفية وتحديداً "جند الشام"[32] و "حزب التحرير الإسلامي"[33].

هذا عن المدنيين، لكن كيف خرج العسكريون المعتقلون بعد الثورة؟ غالباً بموجب عفو عام (حوالي ثلاثة أرباعهم). أما العسكريون المعتقلون قبلها فكان عددهم قليلاً في عينتنا، ما يجعل من الصعب بناء تصور دقيق عن طُرُق خروجهم، لكن يُلاحظ أن أولئك المعتقلين في عهد الأب لم يخرج أي منهم بموجب عفو عام (جدول 14).

جدول 13. طريقة الخروج من المعتقل بين ثلاثة عهود: الأب، والابن-قبل الثورة، والابن-بعد الثورة

	عهد الأب	عهد الابن	
		قبل الثورة	بعد الثورة
إثر سقوط السجن الذي كنت فيه بيد المعارضة	0,00%	3,17%	1,44%
إخلاء سبيل	0,00%	3,17%	4,31%
براءة	1,61%	0,00%	0,96%
بربع المدة	4,84%	25,40%	3,35%
بصفقة تبادل	3,23%	0,79%	4,31%
بعد إسقاط دعوى الحق العام	0,00%	0,00%	0,48%
بعد إعادة المحاكمة	3,23%	1,59%	3,35%
بعد إنهاء مدة حكمي وقضاء مدة زيادة	22,58%	14,29%	0,00%
بموجب عفو اسمي	3,23%	0,00%	0,48%
بموجب عفو خاص	8,06%	2,38%	2,39%
بموجب عفو صحي	3,23%	0,00%	0,00%
بموجب عفو عام	33,87%	23,81%	67,94%
تحت محاكمة	0,00%	6,35%	3,35%
عند إنهاء مدة حكمي	14,52%	19,05%	4,78%
لعدم اكتمال الأدلة	1,61%	0,00%	2,87%

32 تشكل تنظيم "جند الشام" في سورية نتيجة اجتماع عقد في 2004 بين عدة مجموعات ذات توجه سلفي جهادي في مناطق مختلفة من البلاد، كان أكبرها تلك المحيطة بزعيم هذا التنظيم أبو شاهر (محمد حيصية) في أحياء طرفية بحماة وبعض أريافها، ومجموعات في الجزيرة السورية والمنطقة الشرقية ومضايا والمخيمات الفلسطينية بدمشق ومناطق أخرى. غلب على أفراد التنظيم الحماس ونقص التعليم والخبرات، مما سهّل اختراق الأمن السياسي لهم عبر عميلين. ولما أمسك الأمن العسكري بخيط جدي للملف في 2005 احتدم التنافس بين الجهازين على الاستئثار بالقضية، وفي سبيل ذلك عمل الأمن العسكري على المبالغة في تقدير خطرها والتوسع الكبير في الاعتقالات، سواء من محيط أعضائها أو من قضايا أخرى منفصلة ألحقها بها، حتى أحيلت إليه أخيراً. داخل التنظيم نفسه لم تكن الخيارات محسومة بين دعم الجهاد في العراق، حيث صار لجند الشام معسكر تدريب هناك، وبين الكمون والاستعداد لأعمال داخلية ضد النظام السوري. جرت لقاءات بين قيادة التنظيم وموفدين عن أبي مصعب الزرقاوي، لكنها لم تسفر عن ارتباط تنظيمي شامل بالقاعدة. ورغم أن عدد أفرادها الفعليين قد لا يتجاوز المئة، إلا أن المعتقلين على ذمة هذه الجماعة تجاوز 400 شخص، دخل منهم إلى سجن صيدنايا حوالي 300، أخلي سبيل ربعهم تقريباً بعد سنة ونصف، وبقي الآخرون قيد المحاكمة لعدم وجود ما يدين أكثرهم. خرج العديدون تباعاً فيما بعد، ولا سيما بعد 2011، ولا يزال هناك معتقلون على ذمة هذه القضية حتى الآن.

33 وجود حزب التحرير الإسلامي في سوريا قديم. ولطالما غض النظام السوري النظر عن نشاطاته. تم اعتقال عدد كبير من أنصاره في سوريا في عام 1999 على أثر اتهامات بوجود خطة انقلاب كان يعد لها عدد محدود من الضباط المرتبطين به. (طارق أحمد، قراءات في الحركة الإسلامية في الحرب السورية (2)، مجلة صور، 2016).

جدول 14. طريقة الخروج لكل من المدنيين والعسكريين خلال ثلاثة عهود: الأب، والابن- قبل الثورة، والابن- بعد الثورة

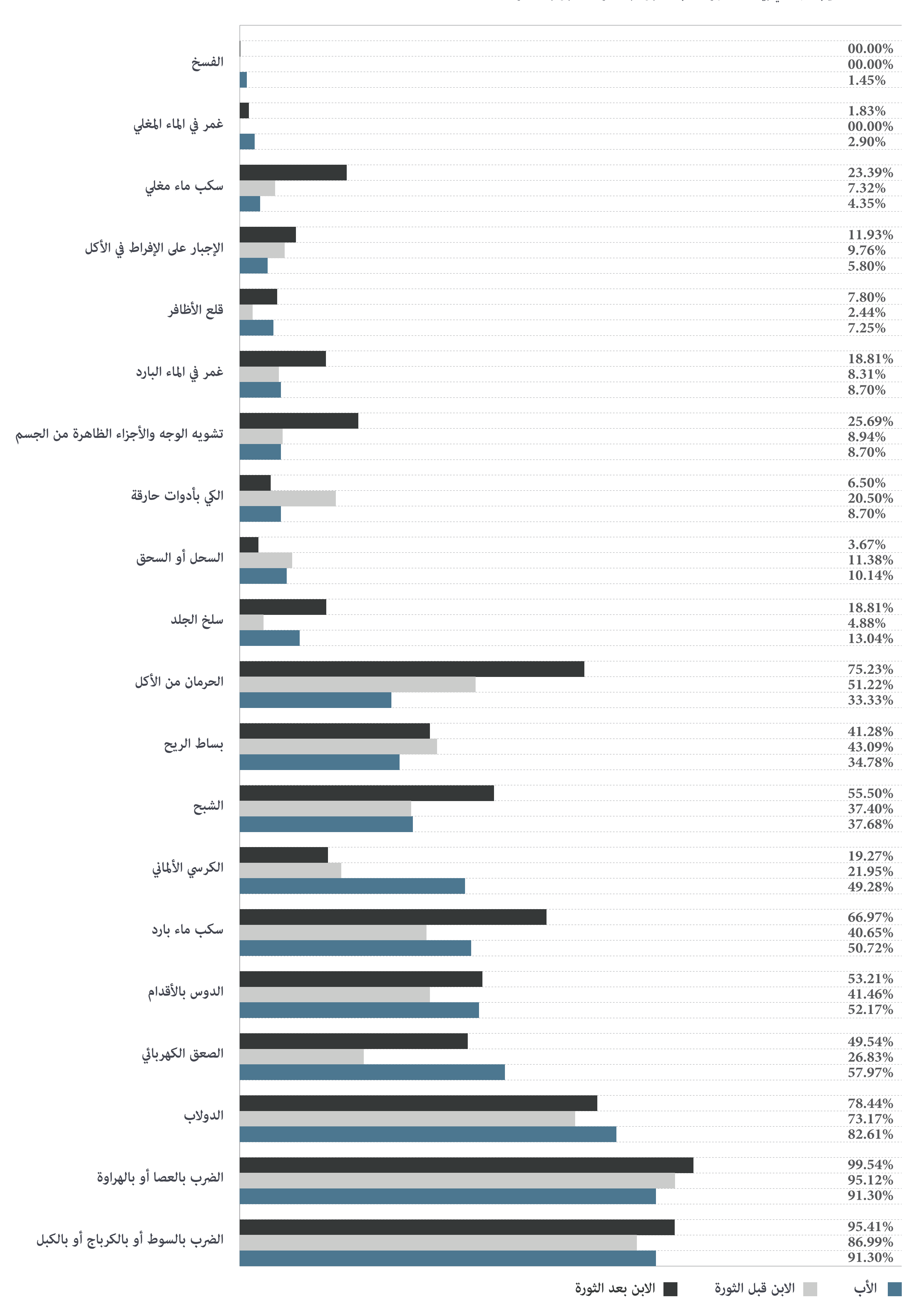
	المدنيين (بالنسبة المئوية)			العسكريين (بالعدد)		
	الأب	الابن - قبل الثورة	الابن - بعد الثورة	الأب	الابن - قبل الثورة	الابن - بعد الثورة
إثر سقوط السجن الذي كنت فيه بيد المعارضة*	0,00%	3,33%	3,85%	0	0	1
إخلاء سبيل	0,00%	3,33%	13,46%	0	0	2
بربع المدة الحكم	3,77%	26,67%	3,85%	1	0	5
بصفقة تبادل	3,77%	0,83%	5,77%	0	0	6
بعد قضاء مدة أكبر من الحكم	18,87%	14,17%	0,00%	0	1	0
بموجب عفو خاص	11,32%	2,50%	5,77%	4	0	3
بموجب عفو صحي	3,77%	0,00%	0,00%	1	0	0
بموجب عفو عام	39,62%	22,50%	42,31%	0	3	120
تحت محاكمة	5,66%	8,33%	23,08%	1	0	11
عند إنهاء مدة حكمي	13,21%	18,33%	1,92%	2	2	9
المجموع	100,00%	100,00%	100,00%	9	6	157

* للتوضيح، لا بد أن نذكر أن هذه البيانات مبنية على تاريخ الاعتقال وليس تاريخ الخروج من السجن، لهذا السبب، هناك من اعتقل قبل الثورة وخرج بعدها نتيجة سقوط السجن بيد المعارضة.

باختصار، تشير هذه الفروقات إلى تغيرات تخص مسألتين رئيسيتين: الأولى هي إجراءات الاعتقال، حيث أصبح الاعتقال من مكان العمل كبير جداً بسبب الانشقاق أو محاولات الانشقاق المتكررة أو حتى لمجرد "التفكير بالانشقاق". كما أن مراسيم العفو أصبحت تستهدف العسكريين أكثر من المدنيين في صيدنايا. والثانية هي إجراءات المحاكمة، والتي أصبحت تتم بطريقة أكثر سرعة وبتجاوزات أكثر (مثلاً، لا يتم تبليغ معظم المحكومين بمدة حكمهم). بالإضافة إلى ذلك، يبدو أن أملاك المعتقلين أصبحت هدفاً للدولة بعد الثورة لتغطية النقص الحاد في الموارد المالية. ما يدعم هذا الادعاء هو أن طريقة مصادرة الأملاك أضحت نسبة كبيرة منها تتم عن طريق المحكمة، الأمر الذي يعكس وجود قرارات عليا.
بالإضافة إلى ذلك، لاحظنا اختلافات في وسائل التعذيب (شكل 32).

التعذيب الجسدي: يبقى الدولاب والضرب (بالعصى أو بالهراوة او بالسوط أو الكرباج او الكبل) الوسيلتين المفضلتين للأب والابن، فلقد تعرضت لذلك الأغلبية الساحقة من المعتقلين. يبدو أن بعض الممارسات تراجعت في عهد الابن قبل الثورة بالمقارنة مع عهد الأب، لكن أغلبها عاود الصعود بشكل ملحوظ بعد الثورة: الصعق الكهربائي، والدوس بالأقدام، وسكب الماء البارد. تراجع استخدام الكرسي الألماني بشكل كبير في عهد الابن قبل وبعد الثورة بالمقارنة مع الأب، فعلى ما يبدو تمت الاستعاضة عنه بالشبح (ارتفعت النسبة من حوالي الثلث قبل الثورة إلى أكثر من النصف بعدها). اللجوء إلى بساط الريح بقي على حاله نسبياً (حوالي الثلث في عهد الأب وبحدود 40% في عهد الابن قبل وبعد الثورة). المثير للاهتمام بخصوص التعذيب الجسدي هو الارتفاع المهم في الممارسات التي تترك آثاراً جسدية ظاهرة للعيان وتدوم لفترة طويلة بعد الخروج من المعتقل: سلخ الجلد، وسكب ماء مغلي، والكي بأدوات حارقة، وتشويه الوجه والأجزاء الظاهرة من الجسم، والحرمان من الأكل. هذه الممارسة الأخيرة تعرَّضَ لها ثلاثة أرباع معتقلي ما بعد الثورة، بينما كانت بحدود النصف بين معتقلي ما قبل الثورة في فترة الابن، وحوالي الثلث في عهد الأب. لعل ما يفسر ذلك، هو سعي النظام لإرهاب الشعب الثائر ضده، فهذه الممارسات تذكر بحمزة الخطيب وغياث مطر وغيرهم من المعتقلين الذين تعمد النظام تشويه أجسادهم قبل إرسالها إلى ذويهم.

شكل 32. التعذيب الجسدي بين ثلاثة عهود: الأب، والابن-قبل الثورة، والابن-بعد الثورة



أما بخصوص التعذيب الجنسي، فيلاحظ أن الضرب على الأعضاء الجنسية هي الوسيلة المفضلة في عهد الأسد الأب والابن لكن الفرق يبرز في:

1. وجود ارتفاع كبير على الأرجح في التعذيب الجنسي خلال عهد الابن بعد الثورة؛ تعرَّضَ حوالي ربع المعتقلين قبل الثورة (في عهد الاب والابن) لهذا النوع من التعذيب، بينما تعرَّضَ له أكثر من ثلث معتقلي ما بعد الثورة.

2. ازدياد ملحوظ في استخدام الوسائل التالية؛ الضرب على الأعضاء الجنسية، إيذاء الأعضاء الجنسية أو المناطق الحساسة والإجبار على القيام بوضعيات جنسية. قال أكثر من نصف المعتقلين –الذين قالوا إنهم كانوا عرضة لتعذيب جنسي- في عهد الأب إنهم تعرضوا للضرب على الأعضاء التناسلية، بينما قالت الأغلبية الساحقة في عهد الابن إنها تعرضت لذلك (حوالي 85%). أما في حالة إيذاء الأعضاء والوضعيات الجنسية، فقال حوالي الثلث إنهم تعرضوا لهذا النوع من التعذيب. الزيادة في ذكر اتخاذ وضعيات جنسية، قد يكون مؤشراً على زيادة عمليات الاغتصاب، فهذه الوضعيات، في كثير من الأحيان، تترافق مع إدخال بورية أو عصا في الشرج أو غيرها. وهذا قد يساعد على فهم التراجع المهم في نسبة "التهديد بالاغتصاب"، فعلى الأرجح تحول إلى اغتصاب.

لكن لا بد من أن نُذكّرَ مجدداً بأن معظم المعتقلين يتجنبون الحديث عن هذا النوع من التعذيب (قد يُذكر الضرب، لكن كثيراً من الممارسات الأخرى يتم تجنب ذكرها). لذلك، كانت الأعداد في عينتنا قليلة في عهد الأب ونوعاً ما الابن. هذا يعني أنه يجب قراءتها بحذر. لهذا الغرض عرضنا الجدول بالنسبة المئوية والأعداد. هذه الأرقام على الأرجح أقل بكثير مما هي عليه في الواقع، لكن فائدتها تكمن في أنها تؤكد انتشار هذا النوع من التعذيب وهذه الوسائل، كما أنها تتيح لنا المقارنة بين انتشار هذه الوسائل في العهود المختلفة. موضوع التعذيب الجنسي يحتاج إلى بحث أكثر، وبطُرُق أخرى (جدول 15).

جدول 15. التعذيب الجنسي بين ثلاثة عهود: الأب، والابن--قبل الثورة، والابن-بعد الثورة

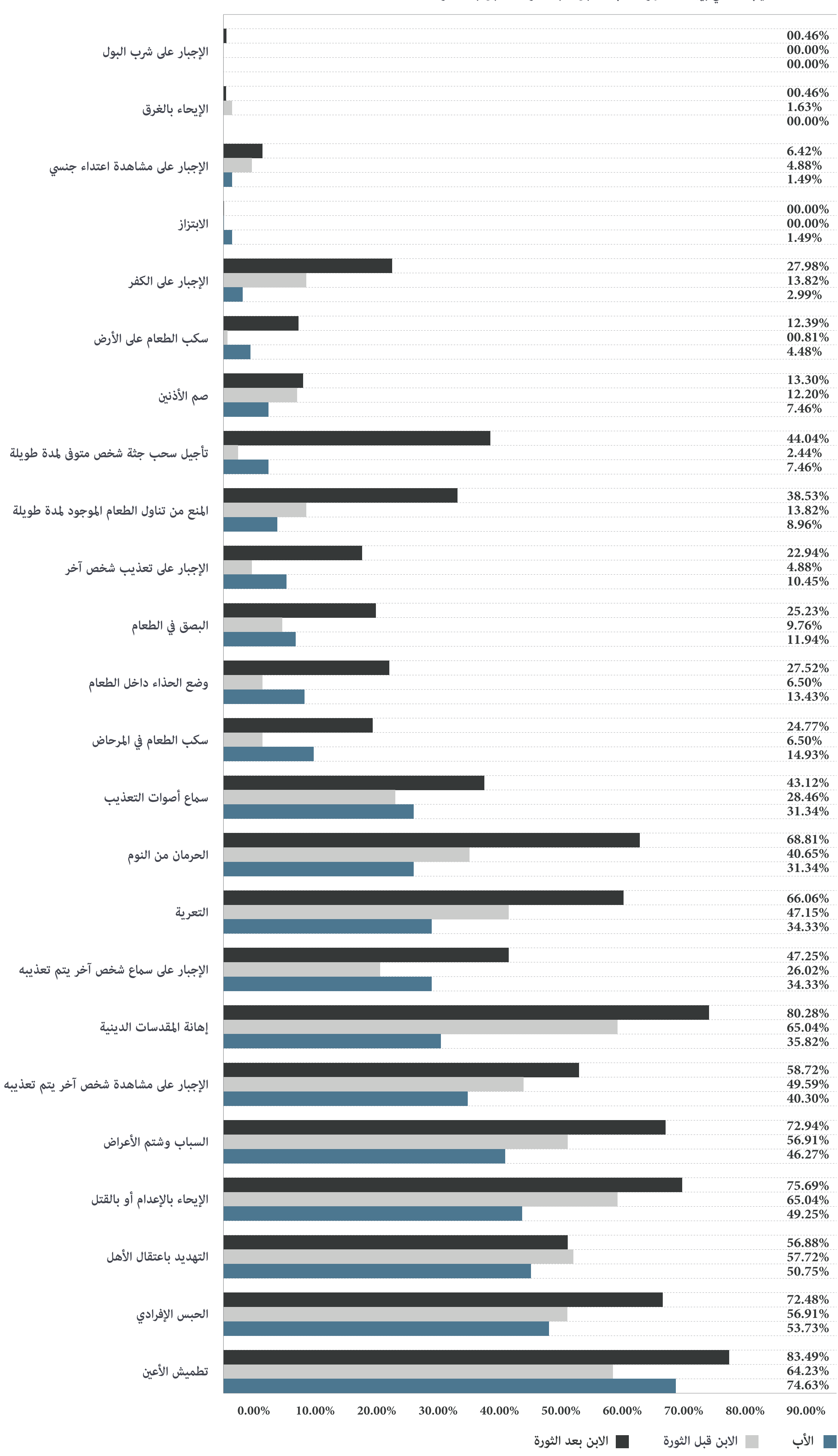
	الأب		الابن -قبل الثورة		الابن - بعد الثورة	
الضرب على الأعضاء الجنسية	56,25%	9	86,21%	25	84,81%	67
التهديد بالاغتصاب	25,00%	4	10,34%	3	3,80%	3
إيذاء الأعضاء الجنسية أو المناطق الحساسة	18,75%	3	31,03%	9	32,91%	26
الربط أو الشد من الأعضاء الجنسية أو المناطق الحساسة	12,50%	2	34,48%	10	11,39%	9
الإجبار على القيام بوضعيات جنسية	6,25%	1	10,34%	3	30,38%	24
التحرش	6,25%	1	0,00%	0	0,00%	0
ربط اسلاك كهربائية بالأعضاء الجنسية وصعقها	6,25%	1	0,00%	0	0,00%	0
إدخال بورية أو عصا في الشرج	0,00%	0	3,45%	1	3,80%	3

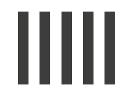
بشكل عام، التعذيب النفسي مستخدمٌ بشكل كبير قبل وبعد الثورة، ويكاد لا ينجو منه أحد. الفارق الرئيسي يمكن في انتشار وسائله؛ يلاحظ ازدياد كبير جداً في استخدام كل الوسائل في عهد الابن بعد الثورة (شكل 33). بشكل عام، نسب المعتقلين الذي تعرضوا لكل وسيلة يرتفع بشكل ملحوظ بعد الثورة بالمقارنة مع ما قبلها. ما يثير الانتباه بشكل خاص هو "تأجيل سحب جثة شخص متوفى لمدة طويلة"؛ وصلت نسبة المعتقلين الذين ذكروا ذلك إلى 44% (كانت أقل من 8% في عهد الأب، وأقل من 3% في عهد الابن قبل الثورة). يشير ذلك إلى وجود ارتفاع كبير جداً في أعداد المعتقلين الذين يتوفون في صيدنايا من ناحية، وإلى أن هناك ممارسة ممنهجة في توظيف جثث المعتقلين المتوفين لتعذيب الأحياء منهم.
باختصار، هناك ارتفاع كبير جداً في اللجوء لكافة أنواع التعذيب الجسدي والنفسي والجنسي بعد 2011. إذا ما أردنا إعطاء صفة عامة للتعذيب الجسدي في هذه المرحلة، تميزه عما قبله، فهي أنه تعذيب يهدف إلى ترك آثار جسدية ملحوظة ترافق المعتقل لفترة طويلة بعد خروجه، بهدف بث الرعب في المجتمعات المحلية الثائرة. كما أنه بالإمكان تمييز التعذيب النفسي باستخدام جثث المعتقلين المتوفين لتعذيب الأحياء منهم. أما ما يميز التعذيب الجنسي بعد الثورة فهو ترك أقصى درجة ممكنة من الآثار الجسدية والنفسية طويلة الأمد على المعتقل (زيادة كبيرة بالضرب المباشر والإجبار على اتخاذ وضعيات جنسية). كان التعذيب منذ عهد الأب لا يهدف إلى نزع اعترافات، وإنما لسحق المعتقل وترهيب المجتمع السوري. هذا الهدف الأخير أضحى له أهمية خاصة، ويتجلى ذلك بزيادة استخدام وسائل تعذيب تترك آثاراً طويلة المدى، وكأنها رسائل واضحة تخدم شعار المرحلة "الأسد أو نحرق البلد"؛ معتقلون كُثُر يدخلون ويخرجون بفترات اعتقال قصيرة نسبياً، يحملون على أجسادهم آثار التعذيب، ويقصّون ما شاهدوه وعاشوه من حكايات الموت عن معتقلين كثر آخرين أيضاً. كل ذلك يشير إلى أن الابن يشعر بالأمان، ولذلك لا يعير اهتماماً كبيراً لانتشار أخبار تصفية المعتقلين وتعذيبهم، خصوصاً إنه يتعمّد نشرها، ويرى فيها وسيلة للقضاء على ثورة الشعب السوري عبر ترهيبه بالمسالخ البشرية.



© نجاح البقاعي

شكل 33. التعذيب النفسي بين ثلاثة عهود: الأب، والابن--قبل الثورة، والابن-بعد الثورة





خلاصة وتوصيات

فضلاً عن المعلومات المتعلقة بالظروف المأساوية لأوضاع المعتقلين في السجون السورية عموماً، وسجن صيدنايا خصوصاً، يقدم هذا التقرير، والشهادات التي استند إليها، معلومات عن تحولات ملف الاعتقال السياسي في سوريا، وعن مجمل الظروف السياسية والاجتماعية المرافقة له. ونعتقد أن الإحاطة بهذه الظروف تؤمن شروطاً أفضل لفهم الكيفية التي تعمل بها مؤسسات النظام الأمنية، وكيفية استخدامها للاعتقال والتعذيب والتصفية في السجون وسيلة لإرهاب وإخضاع المجتمع كله، وهو ما يساهم في فهم أعمق لبنية النظام السوري الأمنية، وبالتالي في البحث عن وسائل لتفكيكها من جهة، ومحاسبة المسؤولين عن إدارتها وتحقيق العدالة للضحايا من جهة أخرى.

ويتطلب السير على طريق تفكيك هذه الأجهزة الأمنية ومحاسبة المسؤولين عنها، الدخول في مسار جدي لتحقيق العدالة وإنصاف الضحايا، وهو ما لا يزال متعذراً جراء الدعم غير المحدود الذي يتلقاه النظام السوري من حلفائه، وقصور مؤسسات العدالة الدولية نتيجة ارتهان فعاليتها للتوازنات والصراعات الدولية. ولأن الأمر هكذا، فقد واجه العاملون على إجراء المقابلات وتسجيل الشهادات أسئلة متكررة من الناجين الذين قابلوهم، حول الجدوى من جمع هذه البيانات وتوثيقها وتحليلها، ما دامت محاكمة المجرمين متعذرة، وما دام المسؤولون عن الانتهاكات لا يزالون في سدة السلطة، ولا يبدو أن العدالة ستطالهم قريباً.

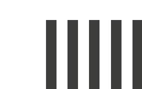
ثمة إجابات عديدة على هذه الأسئلة، من بينها أن حقوق ضحايا هذه الجرائم لا تسقط بالتقادم، ولا تسقط أيضاً عبر أي اتفاقات سياسية تتضمن منح الحصانة للمرتكبين؛ وأن الصراع من أجل العدالة لا يزال مستمراً؛ وأن الأوضاع الراهنة يمكن أن تتغير؛ وأن هناك ملفات قضائية يتم إعدادها لمحاكمة المجرمين أمام محاكم دولية، أو أمام محاكم وطنية في دول تمنح محاكمَها اختصاصاً دولياً في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

وإذا كانت هذه الإجابات لا تكفي للتخفيف من آلام الضحايا، الذين يشهدون مواصلة المجرمين لارتكاب جرائمهم في وضح النهار، إلا أنها تشكّل دافعاً لمواصلة العمل على مزيد من التوثيق وجمع الشهادات ودراستها، علّ ذلك يكون وسيلة لمحاكمة المجرمين وإنصاف الضحايا ذات يوم، ووسيلة لفهم الآليات التي ارتُكبت فيها هذا الجرائم، بما يحول دون تكرارها في المستقبل.

عادة ما تنتهي تقارير من هذا النوع بجملة من التوصيات، موجهة إلى جهات فاعلة، من ضمنها السلطات التي ترتكب الانتهاكات لحثّها على تغيير سلوكها، أو إلى مجلس الأمن لحثّه على اتخاذ إجراءات معينة. لكن ما يبدو واضحاً أن الاستعصاء الراهن والتوازنات الدولية القائمة، تجعل تغيير سلوك النظام السوري أو تفعيل دور مجلس الأمن أموراً شبه مستحيلة. بناء على ذلك، نناشد كافة منظمات المجتمع المدني ونشطاء السلام والحقوقيين حول العالم، وكل أولئك الذين يعتقدون أن ما يحدث في سوريا من قبل النظام هو انتهاك للكرامة الإنسانية، العمل على:

1. الضغط على حكوماتهم أينما وجدوا لاتخاذ إجراءات عملية لمحاسبة المسؤولين عن هذه الانتهاكات والجرائم، ولاعتبار قضية المعتقلين والمفقودين المسألة رقم واحد في أي مفاوضات أو تفاهمات حول مستقبل سوريا، وكذلك لإلزام النظام وحلفائه بالسماح بدخول لجان تحقيق دولية مستقلة إلى مراكز الاحتجاز في سوريا.
2. حضور الناجين في أي خطط أو مشاريع عن العدالة في سوريا مستقبلاً، وعدم تجاهل أصواتهم وتطلعاتهم عبر تغليب مفاهيم ونماذج جاهزة "للعدالة الانتقالية". وهذا يتطلب دعمهم لتنظيم أنفسهم وتعزيز مشاركتهم وتدريبهم، وإجراء المزيد من الدراسات معهم للكشف عما حدث في مراكز احتجاز أخرى (تدمر مثلاً)، دائماً بعد تأمين كافة متطلبات حمايتهم. ومن ثم، البحث عن كل الطرق الممكنة لرفع دعاوى في دول تمنح محاكمها صلاحية دولية للنظر في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.
3. تقديم كافة أنواع الدعم الممكنة، ليس فقط للمعتقلين، وإنما لعائلات المعتقلين والمفقودين أيضاً. لقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أن آثار الاعتقال النفسية ترافق المعتقل لفترات طويلة جداً بعد خروجه من المعتقل، وكذلك الأمر بالنسبة لعائلاتهم، لذلك لا بد من توفير الدعم النفسي لهم.

تتضمن الشهادات التي استند إليها هذا التقرير معلومات تفصيلية عن كيفية ارتكاب الانتهاكات والجرائم، وأسماء بعض المرتكبين ورتبهم، وتفاصيل تشرح جانباً من كيفية إصدار الأوامر وتنفيذها في مؤسسات النظام الأمنية، وقد أبدى معظم الشهود استعدادهم للشهادة أمام المحاكم، شريطة أن يكون ذلك ضمن مسار قضائي نزيه وشفاف، وأن يتم تأمين الحماية لهم ولعائلاتهم. وبانتظار أن تتوافر الظروف الملائمة للسير على طريق العدالة، فإن رابطة معتقلي ومفقودي سجن صيدنايا ستواصل عملها على جميع الشهادات وتوثيقها، وعلى دراسة بياناتها ومحاولة استخلاص النتائج منها.



ملحق



جدول أ. الأجهزة الأمنية وفروعها

شعبة الأمن السياسي	شعبة الاستخبارات العسكرية	إدارة المخابرات العامة (أمن الدولة)	إدارة المخابرات الجوية
فرع التحقيق المركزي (فرع الفيحاء)	الفرع 291 (الفرع الإداري أو فرع المقر أو فرع الأفراد) (القابون)	فرع أمن الدولة (كفرسوسة)	فرع التحقيق (المزة)
فرع الريف	الفرع 293 (فرع شؤون الضباط أو أمن الضباط)	الفرع 322 (فرع أمن الدولة بحلب)	فرع المطار (المزة)
فرع الأمن السياسي بحلب	الفرع 227 (فرع المنطقة)	الفرع 285 (فرع التحقيق) (أمن الدولة)	فرع المنطقة الشمالية (حلب) (أمن جوي)
فرع الأمن السياسي بدير الزور	الفرع 235 (فرع فلسطين)	الفرع 251 (الفرع الداخلي، الخطيب)	فرع المنطقة الجنوبية (فرع المنطقة، حرستا) (أمن جوي)
فرع الأمن السياسي بحماة	الفرع 248 (فرع التحقيق العسكري)	الفرع 331 (فرع أمن الدولة بإدلب)	فرع المنطقة الوسطى (حمص) (أمن جوي)
فرع الأمن السياسي بالحسكة	فرع الأمن العسكري بدير الزور	الفرع 325 (فرع أمن الدولة اللاذقية)	فرع المنطقة الساحلية (اللاذقية) (أمن جوي)
فرع الأمن السياسي بإدلب	فرع الأمن العسكري بالسويداء	الفرع 327 (فرع أمن الدولة بدير الزور)	فرع المعلومات (أمن جوي)
الأمن السياسي (فرع المدينة، الميسات)	فرع الأمن العسكري بحمص	الفرع 320 (فرع أمن الدولة بحماة)	إدارة المخابرات الجوية (القصاع)
فرع الأمن السياسي بدرعا	فرع الأمن العسكري بالقامشلي	الفرع 335 (فرع أمن الدولة بالرقة)	فرع المنطقة الشرقية (دير الزور) (أمن جوي)
فرع الأمن السياسي بحمص	فرع الأمن العسكري بدرعا	الفرع 318 (فرع أمن الدولة بحمص)	آمرية الطيران
	فرع الأمن العسكري بإدلب	الفرع 330 (فرع أمن الدولة بالقامشلي)	
	الفرع 290 (فرع الأمن العسكري بحلب)	الفرع 300 (فرع مكافحة التجسس)	
	فرع الأمن العسكري بالرقة	الفرع 279 (الفرع الخارجي)	
	فرع مخابرات القنيطرة (فرع سعسع)	إدارة المخابرات العامة	
	فرع الأمن العسكري باللاذقية	الفرع 295 (فرع مكافحة الإرهاب)	
	فرع الأمن العسكري بحماة		
	الفرع 215 (سرية المداهمة والاقتحام)		
	فرع الأمن العسكري بطرطوس		
	فرع البادية (فرع تدمر)		
	فرع الدوريات (أمن عسكري)		

جدول ب. مواد قانون العقوبات السوري التي يحاكم وفقها المعتقل بين عهد الأب والابن

	عهد الأب		عهد الابن			
			قبل الثورة		بعد الثورة	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
المادة 267	1	5,88%	3	2,78%	0	0,00%
المادة 271	0	0,00%	1	0,93%	0	0,00%
المادة 272	0	0,00%	1	0,93%	0	0,00%
المادة 273	0	0,00%	0	0,00%	1	14,29%
المادة 278	1	5,88%	7	6,48%	1	14,29%
المادة 285	1	5,88%	26	24,07%	1	14,29%
المادة 286	1	5,88%	3	2,78%	0	0,00%
المادة 287	1	5,88%	14	12,96%	1	14,29%
المادة 288	0	0,00%	2	1,85%	0	0,00%
المادة 297	1	5,88%	0	0,00%	0	0,00%
المادة 304	1	5,88%	2	1,85%	0	0,00%
المادة 305	0	0,00%	5	4,63%	3	42,86%
المادة 306	10	58,82%	40	37,04%	0	0,00%
المادة 307	0	0,00%	4	3,70%	0	0,00%
المجموع	17	100,00%	108	100,00%	7	100,00%

لمزيد من التفاصيل عن مواد قانون العقوبات السوري، انظر الموقع الرسمي لوزارة العدل: https://bit.ly/2MEP0UY

القانون رقم 49 لعام 1980 المتعلق بالإخوان المسلمين

رئيس الجمهورية
بناء على أحكام الدستور
وعلى ما اقره مجلس الشعب المنعقد بتاريخ 24 /8/1400 هجري الموافق ل 7/7/1980
يصدر مايلي

المادة 1

يعتبر مجرما ويعاقب بالإعدام كل منتسب لتنظيم جماعة الأخوان المسلمين

المادة2

آ-يعفى من العقوبة الواردة في هذا القانون أو أي قانون آخر كل منتسب إلى هذه الجماعة إذا أعلن انسحابه منها خلال شهر واحد من تاريخ نفاذ هذا القانون
ب- يتم إعلان الانسحاب بموجب تصريح خطي يقدم شخصيا إلى المحافظ أو السفير لمن هم خارج القطر بتاريخ صدور هذا القانون

المادة3

تخفض عقوبة الجرائم الجنائية التي ارتكبها المنتسب إلى تنظيم جماعة الاخوان المسلمين قبل نفاذ هذا القانون تحقيقا لأهداف هذه الجماعة إذا سلم نفسه خلال شهر واحد من تاريخ نفاذ هذا القانون لمن هم داخل القطر وخلال شهرين لمن هم خارجه وفقا لمايلي:
آ- إذا كان الفعل يوجب الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو الاعتقال المؤبد كانت العقوبة الأشغال الشاقة خمس سنوات على الأكثر
ب- إذا كان الفعل يؤلف إحدى الجنايات الأخرى كانت العقوبة الحبس من سنة إلى ثلاث سنوات

المادة4

يعفى من عقوبة الجرائم الجنحوية المرتكبة قبل نفاذ هذا القانون تحقيقا لأهداف تنظيم جماعة الأخوان المسلمين كل منتسب إلى هذه الجماعة إذا سلم نفسه خلال شهر واحد من تاريخ نفاذ هذا القانون لمن هم داخل القطر وخلال شهرين لمن هم خارجه

المادة5

لا يستفيد من التخفيض والعفو الواردين في هذا القانون الذين هم قيد التوقيف أو المحاكمة

المادة6

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ صدوره
دمشق في25/8/1400 هجري الموافق لـ 8/7/1980 ميلادي

رئيس الجمهورية
حافظ الأسد

المصدر: الموقع الرسمي لمجلس الشعب السوري، https://bit.ly/2xYzOQw

شكل أ. بعض أنواع التعذيب الجسدي

أنواع التعذيب في السجون السورية

العربية CNN

الدولاب



يجبر السجانون المعتقلين على ثني أجسامهم وإدخال رؤوسهم وأعناقهم وسيقانهم داخل إطار سيارة بحيث تشل حركتهم تماماً ليبدأ الضرب بالهراوات والسياط وأدوات التعذيب الأخرى على الظهر والساقين والرأس

التعذيب المعلق





ويصف البعض أسلوب التعذيب المعلق بـ"البلانكو"، ويقوم على ربط السجانين للمعتقلين وتعليقهم من معاصمهم بحبل يتدلى من السقف

بساط الريح



وصف بعض المعتقلين تعرضهم للتعذيب على "بساط الريح"، أشار بعضهم إلى أن هذا الأسلوب يشتمل على الربط من اليدين إلى لوح مسطح بحيث لا يمكن للشخص المربوط أن يحمي نفسه، ويكون الرأس معلقاً في الهواء

الكرسي الألماني



كرسي معدني له أجزاء قابلة للحركة يربط بها الضحية من اليدين والقدمين، يقوم السجان بثني مسند الكرسي إلى الخلف ليخلق تمددا كبير في العمود الفقري مع ضغط شديد الألم على عنق الضحية

التعذيب بالكهرباء



تربط المعتقل بكرسي أو بسرير حديدي ثم يصعق بالكهرباء

الشبح على الكرسي



يستخدم السجانون أسلوب الشبح على الكرسي لساعات طويلة من أجل التسبب بآلام لا تحتمل في عضلات الظهر والعنق والساقين، وذلك عبر إرغام السجين على الجلوس بطريقة أفقية فوق الكرسي مع تقييد يديه وقدميه للأسفل

لا تقتصر أساليب التعذيب الموثقة من قبل هيومن رايتس ووتش ومنظمات حقوقية أخرى على الطرق السابق ذكرها، بل سُجلت عشرات الطرق الأخرى بينها الضرب بالعصي والمطارق والأسلاك المعدنية والاغتصاب والحرق بالماء الساخن أو السجائر واستعمال الأملاح على الجروح

المصدر: www.hrw.org/

المصدر: CNNالعربية https://cnn.it/2OkUHKt

الاحتجاز في صيدنايا: تقرير عن إجراءات وتبعات الاعتقال

تشرين أول / أكتوبر ٢٠١٩





حكاياتي مع الخوف..
من زوايا الغُرَف والذاكرة

بقلم : حوا (اسم وهمي)

تحذير: تحتوي هذه القصة على تفاصيل عن التعذيب

كان العام ٢٠١٦ مفصليّاً في حياتي.. ففي لحظة واحدة، انقلب كل شيء رأساً على عَقِب.. كانت تلك لحظة اعتقالي من قبل أجهزة أمن النظام السوري.

قبل العام ٢٠١٦ ليس كما بعده.. كنت فتاة قوية، سعيدة، أعتَدُّ بإنجازاتي وقدرتي على تحقيق ذاتي.

تزوجتُ خلال دراستي الجامعية، وحصلتُ على عمل، وأنجبت إبني الأول.

وعندما تخرَّجت من الجامعة، كانت الثورة قد بدأت في سوريا.

شارك زوجي وإخوته وأقاربه مباشرة في التظاهرات والاعتصامات، على الرغم من أننا كنا نسكن في منطقة مؤيدة بشكل شبه كامل للنظام. وعندما ألقى بشار الأسد أول كلمة له بعد بدء الثورة، عمَّ التوتر، وأُحيطت الشوارع والحارات في منطقتنا بأشخاص مسلَّحين تابعين للنظام، لم نعرف آنذاك، إن كانوا شرطة؟ رجال أمن؟ أم شبيحة؟ على كلٍّ، فقد كانت تلك الساعة أول العلامات المخيفة، الكفيلة بإنذارنا بالخطر القادم إلينا.

بدأت المشاهد المرعبة تتالى، نُصبت الحواجز، واعتُقل المدنيون منها. وبعد هجوم الشبيحة بالنيران على التظاهرات أو الاعتصامات، كانت الجثث تتكوَّم في الشوارع، لتأتي بعد ذلك الـ"تركسات" لترفعها وكأنها تلمُّ القمامة.

سرعان ما صار زوجي مطلوباً، و"إرهابياً" حسب رأي النظام.

أما أنا فقد كنت "زوجة إرهابي" بنظرهم، ثم صرت "زوجة إرهابي فارٍّ" بعد سفره إلى تركيا، فلم أستطع اللحاق به، بسبب إصدار تعميم بمنعي من السفر من سوريا.

لكن زوجي عاد، واستعدتُ تهمتي الأولى؛ "زوجة إرهابي".

بعد أسابيع قليلة من عودته، اعتُقل زوجي بكمين.

وصلتنا أخبار بعد وقت ليس بقليل، أن هناك من رآه في سجن صيدنايا. في هذا السجن، كان يُسمح لنا بزيارته مرة واحدة فقط كل ثلاثة أشهر.

لم يكن زوجي قد رأى ابنتنا التي أنجبتُها بعد اعتقاله بستة أيام، اصطحبتها معي إلى الزيارة، ولم أشأ لابني أن يرى والده في السجن.

سجن صيدنايا أشبه بمعسكر معزول عن العالم الخارجي. بمجرد أن ندخل إليه تُوجَّه الإهانات لنا.. نصعد إلى باص مهترئ يستغرق الطريق فيه ٢٠ دقيقة قبل أن نصل إلى المجمَّعات، ثم نقف في طابور طويل منتظرين بحُرقة إذاعة أسماء أحبَّائنا.

أسمع أحداً يناديني باسمي، أجول بعينيَّ سريعاً على كل من أراه، ولا أجد زوجي.

لم أميِّزه في البداية عن العسكريَّيْن اللذين كانا على جانبيه، صار يشبهُهُم.. نحيل، حليق الرأس، صغير الحجم بملامح مهزومة وبائسة، يختلف عنهم فقط بارتداء ملابس السجناء.

أمامي ثلاث دقائق فقط، ينبغي عليَّ ألّا أضيع ثانية منها بالبكاء.. يفصلني متر عنه. تُبعدني نظرات العساكر إليَّ خطوات إلى الوراء، وتُغلِق فمي.

لم أعرف ماذا أقول له، لكنني شعرت حينها أنه سيلقى المصير ذاته، الذي لحق بابن خاله المعتقل منذ الثمانينيات ولم يَعُد.

كان هناك معتقلون من أغلب المحافظات، بينهم يأتون بوجوه مُدمّاة، آخرون محمولين يجرُّهم العساكر إلى مكان اللقاء. سمعنا تلك الشائعة من قبل لكنني كنت أظنها مبالغة، فالمعتقلون في سجن صيدنايا، يُضربون قبل وبعد لقاء أهلهم في الزيارة حقاً، لذا، كان كثير منهم يتوسَّلون أهلهم لألّا يأتوا لرؤيتهم.

قضى زوجي نحو عام في صيدنايا، ثم نُقل إلى سجن عدرا، وبعده إلى سجن السويداء.

* * *

منزل عائلتي الذي عُدت لأعيش فيه مع أولادي عُقب اعتقال زوجي، كان على خط التَّماس بين جبهة النصرة وقوات النظام، امتلأ الشارع بالشبيحة والقناصة وآثار الدمار.

كنت أذهب إلى عملي كل يوم، قد أضطر للعودة مشياً على الأقدام إن كانت الطرقات مغلقة.. أو أغامر بالمرور من طريق يرصده قناص يصطاد أي رأس في مرمى بندقيته.. أو بقذيفة قد تقتلني، أو تنفجر قربي.

تنهمر القذائف على أسطح المباني المنصوبة عليها براميل المازوت المُخزَّنة للشتاء، تنفجر البراميل وتشتعل أسطح الأبنية، فنكسر خزانات المياه من أجل أن نطفئ الحرائق.

نبقى دون مياه، ودون وقود للتدفئة.

وجودنا داخل المنزل كان مغامرة أيضاً.. هي لحظة واحدة تفصل بين الهدوء التام، ودويٍّ انفجار سيارة مفخخة يُخلِّف زجاجاً مكسراً على أسرِّتنا، وخِزَانات مقلوبة فوق رؤسنا.

لكننا، ومع مرور الوقت، اعتدنا على طقوس الحرب تلك.. نَصَبْنا شوادر تحمينا من نيران القناصة وتَعلَّمنا كيف نركض لتفادي رصاصهم. كما أننا تآلفنا مع القصف الذي قد يمتد طوال ساعات الليل.

سلّمنا لحقيقة أننا إنْ لم نمُت، فإن شروق الشمس في الصباح سيمنحُنا يوماً آخر.

نخرج نحن إلى أعمالنا، والأطفال إلى مدارسهم، حتى العصافير تتناسى ما سمعت من أصوات مرعبة في الليل، وتبدأ الزقزقة صباحاً لتعلن عن بدء يوم جديد، وهدنة قصيرة جداً مع الموت.. كان علينا أن نعيش قدرَ ما أمكننا!.

حتى ذلك الوقت، كان أخي قد اعتُقل ثلاث مرات.

وفي كل مرة يخرج، يحكي لي بالتفصيل عن وسائل التعذيب أثناء التحقيق في الفروع الأمنية، حتى صارت عندي معلومات كافية عن كيفية تجاوز مرحلة الاستجواب دون أن أعترف بشيء أو يثبتوا عليَّ أية تهمة، تعلمتُ طرقاً مبتكرة لحماية جسدي من الضرب. وبالفعل، كانت تلك المعلومات مُجدية، فقد اعتُقلتُ أنا أيضاً.

كان الوقت مساء، في الساعة الثامنة تحديداً، طُرق باب منزلنا..

إنهم رجال أمن.

- أين أخوكِ؟

- مسافر، إنه في تركيا

- أين والدك؟

ارتدى والدي ثياباً بألوان غامقة، وحذاء مريحاً، قالوا إنه ذاهب ليجيب على بضعة أسئلة ويعود سريعاً. ثم استدرك:

- أين زوجك؟ أعطني دفتر العائلة.

ذهب والدي معهم، أغلقنا الباب، جلست أمي على الأرض، بكت وقالت لي: هذا الذي لم أكن أتوقعه أبداً!.

بعد ١٠ دقائق، عادوا ليأخذوني، قالوا إنني أيضاً سأعود سريعاً.. انهارت أمي، توسَّلتهم أن يأخذوها هي بدلاً عني.

كان الظلام حالكاً في الخارج، مشيتُ خطوات قليلة، ثم التفتت إلى الوراء، رأيت أولادي يراقبونني من شرفة المنزل وأنا ذاهبة مع العساكر.

فكَّرت.. هل سيغتصبونني؟ سيسرقون أعضائي؟ هل سأرى أطفالي مرة أخرى؟

دخلنا إلى مبنى المخابرات الجوية، والدي يقف مقيَّداً قرب الحائط بوجهٍ أحمر.

يبدو أنهم بدأوا بضربه فور وصوله.

كان أخي هنا، خرج من هذا المكان بوجه أزرق وأخضر.. هنا حرقوا ظهره بالسجائر، اقتلعوا أظافره، ضربوه على "الدولاب"، وعلَّقوه مُقيَّداً لساعات طويلة.

أخذوني إلى غرفة الضابط، سألني عن زوجي وعائلته، وعن أخي. حاول أن يفتح هاتفي، لم يجد شيئاً، ضربني على وجهي، وعلى الفور، وُجِّهت لي أول تهمة في هذا الفرع،

"جاسوسة".

في ممر طويل، ألقونا أنا ووالدي على الأرض جنباً إلى جنب، ضربونا "فلقة"، ثم علقوني عند الحائط وربطوا يَدَيْ، أما والدي، فقد انهار وهم يحاولون تعليقه، قال أحد العساكر وهو يواصل ضربه على رأسه: لقد مات.

قال الآخر: إرمه خارجاً بين الجثث.

كنت مصدومة مما يحدث، لم أعد قادرة على الكلام، بدأت أتذكر الأساليب التي تعلَّمتها من أخي خلال وجوده في الأفرع الأمنية، ثم غبتُ عن الوعي.

فتحتُ عيني المتورِّمتين من الضرب، لم أجد أبي، سمعت صوت زقزقة العصافير في الخارج، قدَّرتُ أن الساعة هي الخامسة أو السادسة صباحاً، صارت أصوات العصافير طريقتي الجديدة في تحديد الوقت، والإيذان ببدء يوم آخر وساعاتٍ أخرى من التعذيب.

ثلاثة أيام كاملة، كانت كما الجحيم، أجلس مطمَّشة على الأرض، وهم يحاولون بكلام بذيء انتزاع أية معلومة مني. أنا لم أكن أعرف شيئاً، ولا أمتلك أية معلومات قد تهمُّهم.

لم أرَ من كان يضربني خلال التحقيق، رأيت من تحت الطمَّاشة فقط قدمه بالحذاء العسكري وهي ترتفع عن الأرض وتضرب رأسي وظهري، رأيت أيضاً حذاء المرحاض الذي كانوا يضعونه في فمي.

قضيت ساعات في غرفة "الدولاب"، ضربوني أمام والدي، كان ألماً لا يوصف، لكنني قررت أن أكون قوية، وتذكرت كلام أخي عن طرق تفادي الضربات الأكثر إيلاماً على الدولاب.

بعد جولات التعذيب، يتولَّد لدي شعور بعدم الإحساس بجسدي، أفقد السيطرة على كل شيء، ولا أستطيع المشي. لكنهم لم يستطيعوا انتزاع أية اعترافات مني، حقيقية كانت أم مزيَّفة، بل صاروا يصفونني بـ"الصغيرة المثقفة ذات الأجوبة المنمَّقة"، لأنني كنت أعرف تماماً كيف أجيب على أسئلتهم دون أن يثبتوا علي أية تهمة.

سألوني عن ابن عمتي. لم أكن أعرف شيئاً عن أي نشاط له ضد النظام، لكنني أذكر أنه كان جريئاً في منشوراته التي يكتبها على مواقع التواصل الاجتماعي.

طلبوا مني أن أدلَّهم على منزله، خرجنا من الفرع، أمسكني عسكري من يميني وآخر من يساري، كانا يجرَّانني على الأرض لعدم قدرتي على المشي، ثم وضعوني في السيارة.

وصلنا إلى حارة منزله، كان ابن عمتي آتياً من بعيد هو وزوجته باتجاهنا، أخذوه ووضعوه في السيارة إلى جانبي. لم يعرفني في البداية بسبب التشوهات في وجهي، وعندما عرَّفته بنفسي، أمرنا العساكر بالتزام الصمت، وعدنا إلى الفرع.

علقوني عند الحائط، أما ابن عمتي فقد كان طويلاً جداً..

- سيدي هاد بييجي طولو مترين.. شلون ما علّقناه عم يضلوا رجليه واصلين للأرض!

ضحكنا كثيراً! ثم بدأوا بضربنا.

في الليل، كانوا يعيدونني إلى غرفة ضيقة ومتسخة مع ثلاث فتيات أخريات. يتوسَّط السقف ضوء بلون أصفر مشؤوم، يُتعب عيني ويُظهِر لي ألوان الكدمات الزرقاء

والخضراء على جسدي، دون أن يجعل من الغرفة أقل ظُلمة.

أتذكر ابنتي التي كانت لا تنام دون أن تلف خصلات شعري على أصابعها.

أتذكر قلق والدتي وساعات بكائها الطويلة على أخي عندما كان معتقلاً، لن أستطيع معرفة ماهية شعورها الآن وقد اعتُقلنا أنا ووالدي أيضاً، لا أعرف إن كانت الحياة تقسو علينا نحن المعتقلون أكثر، أم عليها هي.

أجلس في زاوية الغرفة، أضم ما استطعت من جسدي كالجنين في رحم أمه، أبكي وأخشى مما سيفعلونه بي في الغد، وكأنّ ساعات النهار مخصصة للتعذيب الجسدي، وساعات الليل للعذاب النفسي.

حجابي الذي وقع عن رأسي مرة خلال التحقيق، أعادوه لي بعد أن وضعوه في مياه المرحاض المتَّسخة.

تعرضت لجلسات التعذيب بالكهرباء..

قال لي المحقق:

- ما بدك تحكي؟.. لسه لفرجيكي نجوم الظهر.

أقسمت له بأنني لا أعرف شيئاً.. قلت له إن الضرب لن يفيده حتى لو استمر بتعذيبي إلى ما لا نهاية.

قال:

- أين هذا الله الذي تُقسمين وتستنجدين به؟ إن كان موجوداً فلن أستطيع صعقك الكهرباء.

فشلَت محاولاته في البداية..

لفَّ الأشرطة على يدي وقدمي وحاول صعقي، وفي كل مرة كان مفتاح الكهرباء ينزل، وتنقطع الطاقة عن الفرع كله، جُنَّ جنونُه، ثم استعان بشخص ليمسك مفتاح الكهرباء، وبدأ بصعقي.

احترقت أظافري واسودَّت وفقدتُ الوعي، وعندما صحوت، توعَّدوني بأشكال تعذيب أقسى.

عدت إلى الغرفة، قلت للفتيات إنني كنت أصعق بالكهرباء، لم يصدقنني في البداية، أريتهم أظافري المحروقة، نظروا إليَّ مذهولات من الخوف، ومن القوة التي بدت على ملامحي. حاولت تهوين الأمر عليهم، قلت لهم إن الصعق بالكهرباء يرفع من معدل الذكاء، ضحكت الفتيات بدموع في عيونهن.

في اليوم الثامن، خرجت من هذا الفرع، وبدأتْ رحلة تنقُّلي بين أفرع أمنية أخرى ومخافر.

صعدنا إلى الباص، وجدت والدي جالساً في الكرسي الأخير بزاوية الباص، لم أستطع التحدث إليه، إنما كانت تكفيني معرفة أنه ما يزال على قيد الحياة.

كان أبي يئنُّ من الألم، وأنا أراقبه وأبكي.. يقول له الضابط الذي يرافقنا: "خراس"، ثم يأتي ويضرب رأسي بزجاج نافذة الباص ويقول لي: "خلي أجوبتك تنفعك يا مثقفة!".

في الأفرع كانت الغرف ضيقة ومتسخة، والضوء فيها باللون الأصفر، لكن كان هناك شباك معدني صغير أتمكن من خلاله رؤية ضوء النهار ولون الغيوم البيضاء خارجاً. عاملتنا السجَّانات بقرف، ونعتْنَنا بأشنع الألفاظ وأعيَبِها. كنا نسمع أصوات بكاء

أطفال رُضَّع من الغرف المجاورة، ونقرأ على الجدران عبارات كتبَتْها نسوة منذ العام ٢٠١٢، بعض منهن ما يزلْن في الفرع ذاته.

كان هذا نذير شؤم بأننا لن نخرج من هنا قريباً.

بعد خمسة و عشرين يوماً من لحظة اعتقالي.. انتهى بي المطاف في سجن عدرا للنساء.

في عدرا اختلطتْ مشاعري، وبدأتُ ببكاء هستيري فور دخولي للمهجع، لم أعرف إن كان علي أن أفرح، لأنني وصلت أخيراً إلى سجن مدني فيه شبابيك أوسع يدخل منها ضوء النهار الأبيض، وتخلصت من التعذيب في الأفرع الأمنية، أم أن أحزن للحال الذي وصلت إليه، في سجن لا أعرف متى قد أخرج منه.

هنا نسوة من مختلف محافظات سوريا، بينهنَّ حوامل من اغتصاب في الأفرع، ليس لدي سرير أنام فيه، وأعيش مع نسوة غريبات عني.

اتصلت بأختي فأخبرتني أن والدي بخير، وأن أمي في طريقها لزيارته في سجن عدرا للرجال، وأنها بالتأكيد ستأتي لزيارتي أيضاً.

اتصلت بزوجي إلى سجنه، شدَّ من أزري وشجعني، وقال إننا أصبحنا شريكين في تجربة السجن أيضاً.

في اليوم التالي، استيقظت على أصوات شجارات النسوة في المهجع، أسمع اتهامات بالسرقة لبعضهن البعض، وعبارات مثل، "أين مصفف الشعر؟ أين الجبنة؟ أين المكياج!؟".

جلست في زاوية الغرفة، ضممت جسدي إليَّ، منتظرة أمي.

أُذيعت أسماء الموقوفات، جاء جميع الزوار، انتهى وقت الزيارات، ولم تأت أمي.

ثم فجأة، أذاعوا اسمي.

شعرت أن الطريق من مهجعي إلى المكان المخصص للزيارات أطول من الفترة التي قضيتها بعيدة عن عائلتي.. أمشي مسرعة وأنا أعرُج من آلام قدمَي، أبحث بعيوني المتورِّمة عن وجه والدتي.

ركضت باتجاهها، ضمَّتني وبكينا كثيراً.

على الرغم من أن الزيارات كنت مسموحة للموقوفين بين سجنَي عدرا للنساء والرجال، لكنني لم أتجرَّأ على تقديم طلب بزيارة والدي في سجنه، كنت قد رأيته في الفرع، وفي الباص، تعرضنا للضرب سويَّة، لكنني لم أستطع أن أقابله في عدرا، ربما فضّلت أن أحتفظ بما تبقى صورته في ذاكرتي قبل أن يحدث لنا كل هذا، ولم أشأ أن أرى أي علامة للهزيمة في عينيه. أو ربما كانت أحاسيسي قد تجلَّدت، بسبب مادة الـ"كافور" المثبطة للرغبة الجنسية التي يدسُّونها في طعامنا وشرابنا في الأفرع والسجون.. حتى أولادي عندما كنت أتذكرهم، كانوا يرتسمون في مخيِّلتي كصور فقط، دون أن أستطيع تذكر حركاتهم أو كلماتهم أو تفاصيل أيامنا الماضية.

في عدرا ملأْنا ساعاتنا بالانتظار، انتظار وجبة الطعام، الزيارة، دور الهاتف، وانتظار لحظة هدوء بعيداً عن الضوضاء، لحظة قد تمكنني من سماع صوت عصفور قريب من الغرفة.

وبعد ١٥ يوماً، وقَّعتُ على ورقة إخلاء السبيل.

أثناء خروجي من مبنى السجن، قال لي الموظف: "تفضَّلي مدام"، الموظف ذاتُه الذي نعَتَني بـ"الكلبة" في أول يوم لي هناك. لم أعرف ما الذي جعلني بشراً الآن في نظره.

لكنني حينها فقط، صدقتُ أنني خارج السجن بالفعل.

في طريق عودتي إلى منزلي، بقي الخوف يلازمني، خشيت من أي شيء قد يمنعني من رؤية أولادي، وبقيَت أصوات النسوة في السجن عالقة في رأسي.

نزلت من السيارة، وجدت الجميع ينتظرني، أولادي وأمي وأختي، أصدقائي، زملائي في العمل، عندما رآني مديري أشاحَ بوجهه إلى الخلف باكياً، نظراتُهم إلي كانت مُتألمة، لكنها كانت تؤلمني أكثر.

خرج والدي من السجن أيضاً، عدنا إلى حياتنا السابقة، تمسَّكنا بالبقاء في سوريا، مع الكثير من الحذر، والخوف من أن نكون مطلوبين لأفرع أمنية أخرى.

حاولتُ تجاوز كل ما حدث لي في الفترة السابقة، لكن وجه والدي وملامحه كانت مختلفة، لم يعد هو أبي ذاته.

سألَنا أنا وأختي ذات مرة، "من أنتن؟!".

فقد أبي ذاكرته بالكامل، ولم تعد لديه القدرة على المشي، أو حتى رفع يده.

قال الأطباء إنه تلقى ضربة قوية على رأسه أسفرت عن نزيف دماغي. أجروا له عملاً جراحياً في رأسه، ثم بدأ يعود لطبيعته.

عندما أستقل الباص في طريقي إلى عملي، كنت أنزل منه قبل أن يصل إلى الحاجز، خائفة من أن يطلب العسكري هويتي، أقطع الحاجز مشياً على الأقدام، ثم أستقلُّ باصاً آخر.

بقيت على هذه الحال حوالي خمسة أشهر، حتى صعدنا إلى الباص ذات مرة أنا وابني، وصعد عسكري إلى الباص، طلب هويتي، اصفرَّ وجه ابني من الخوف، بقي يرتعش حتى بعد نزولنا من الباص.

كان الخوف في عينيه كفيلاً بأن أتخذ قراراً بالهروب من سوريا، دون رجعة قريبة.

قضينا ثلاثة أشهر على الحدود السورية شمالاً، تضمنت ست محاولات فاشلة للوصول تهريباً إلى تركيا. نمنا أنا وأولادي في منازل غرباء، صعدنا جبالاً في ساعات الليل المظلمة، رمينا أغراضنا، مشينا كيلومترات على أقدامنا، احتجزتنا الجندرما التركية، بقينا في خيام دون طعام أو شراب، تنقلنا من قرية إلى أخرى، ظهرت تقرُّحات على وجوهنا، واسمرَّت بشرتنا.

طوال الأشهر الثلاثة كنت أتعجَّب من قوة أطفالي، من الصبر الذي كانا يبديانه، لكن عندما نجحنا بالدخول إلى الأراضي التركية في المحاولة السابعة،و واجهنا حقيقة أننا قد لا نعود إلى سوريا التي صارت خلفنا، بكينا نحن الثلاثة كما لم نبكِ من قبل .

قبل حوالي عام، خرج زوجي من السجن، طلب مني العودة إلى سوريا، رفضت، فتزوج امرأة غيري هناك.

هنا في تركيا، أنا كاليتيمة، ليس لي أحد يعتني بي إذا مرضت، أشعر أنني منبوذة، وأنني من فئة أدنى من البشر.

أخشى من الفراغ، من التفكير، من الذكرى الأليمة، من أن يموت أحد من أهلي قبل أن أراه، من أن يخرجني صاحب المنزل الذي أستأجره، من أن أصير عبئاً على أحد.

طوال السنوات الماضية، ورغم كل الألم الذي واجهته، كنت أشعر أن خلايا جسدي تُعيد بناء نفسها بنفسها.. لكنني في تركيا لا أشعر بالراحة، سوى وأنا أراقب المطر من نافذة منزلي، أجلس في زاوية الغرفة وأضمُّ ما استطعت من جسدي بيدي كالجنين في رحم أمه، أتذكر المطر ورائحته في سوريا، أتخيل أنني ما زلت هناك.. يتلاشى الخوف، وأشعر لدقائق قليلة أنني بأمان.

رابطة معتقلي ومفقودي سجن صيدنايا
Association of Detainees & The Missing in Sednaya Prison